الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

بحوث ودراسات في علوم اللسان

موفم للنشر

01 02 04 / 12
الإيداع القانوني : 2012 - 489
ردمك : 6 - 170 - 00 - 9931 - 978

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يسعدنا أن نقدم للقراء عامة والمتخصصين في علوم اللسان خاصة هذا الكتاب الذي يمثل أول جزء من سلسلة من الكتب ستصدر في ميادين تخص العلوم اللسانية وهي مجموعة من البحوث والدراسات صدرت في مختلف المجلات العلمية المتخصصة وبعضها ألقيت في ندوات علمية في الشرق والغرب. وبعضها نشرت بالعربية – وهي أكثرها – وبعضها باللغة الفرنسية أو الإنجليزية.

من بين هذه الدراسات نخص بالذكر الأبواب والفصول التي كتبناها كمدخل إلى علم اللسان الحديث وقد نشرت خمس دراسات منها في مجلة اللسانيات الصادرة في الجزائر ولها بقية سنواصل نشرها إن شاء الله .

وأولها يتطرق إلى تاريخ العلوم اللسانية في العالم: ما كانت عليه عند الهنود ثم اليونان ثم العرب وما آلت إليه في أوروبا خاصة ابتداء من النهضة الأوروبية في القرن السادس عشر.

وثانيها يعالج ما ظهر في القرن التاسع عشر من البحوث الجديدة في علم النحو المقارن الذي تحول في النصف الثاني من هذا القرن إلى دراسة تاريخية للألسنة وهذا بسبب سيطرة النزعة التاريخية التطورية على جميع العلوم الإنسانية الاجتماعية في ذلك الوقت. وحاولنا أن نبين أن لفظة التطور كانت تدل في الحقيقة وفي أول الأمر، على المرور من الطور البدائي إلى طور النظام المتطور وهو خطأ

وزال هذا المفهوم بزوال سيطرة النزعة التاريخية وهو يرادف الآن مجرد التحول عبر الزمان فيما يرجع إلى اللغات خاصة (تحول من لغة إلى لغة أخرى).

والثالثة من هذه الدراسات تعالج نشأة اللسانيات الحديثة في القرن العشرين بظهور البنوية وزعمائها أمثال سوسور وحلقة براغ وتلاهم آخرون في نهاية النصف الأول من القرن العشرين وهم الذين أطلقوا على هذا المذهب اسم البنيوية (وليس سوسور).

وألحقنا بهذا الكتاب عددًا من البحوث وملخصا لرسالتنا وتعليقات باللغات الأجنبية ألقيت في مؤتمرات دولية أو نشرت في مجلات أوربية منذ سنة 1966.

د. عبد الرحمن الحاج صالح

I - مدخل إلى علم اللسان الحديث•

تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه

1 - الغاية من هذا التحليل:

إنّ العلم الذي يطلق عليه في البلدان الأوربية والأمريكية الآن (Linguistics) (يعنون بذلك «علم اللسان»)[1] أصبح في هذا النصف الثاني من القرن العشرين من أهمّ العلوم الإنسانية وأوسعها مجالاً وأكثرها نفوذاً ونجوعاً، لا بالنسبة إلى ما كان عليه فيما مضى فقط، بل بالنسبة أيضا إلى ما استفادته العلوم الإنسانية الأخرى من تجديد عميق بتطبيقها لمناهجه الخاصة على مواضيع أبحاثها. فقد لاحظ المختصون في هذه العلوم النجاح الباهر الذي كللت به جهود زملائهم في الـــ (Linguistics) بعد أن أعاد هؤلاء النظر في كل المعلومات والمناهج التي تركها لهم الباحثون السابقون. وما كانت في الحقيقة إعادة نظر فحسب بل ثورة على المفاهيم والأساليب المسلمة التي ما كان يجرؤ أحد قديماً على جدالها وإنزالها من مستوى التقديس الأعمى إلى مستوى النظر والتمحيص. بل كانت في الواقع ثورات توالت طيلة قرن ونصف أنعشت البحث العلمي أيّما إنعاش. ونتج عن هذه الحركات الفكرية العميقة التي تزعزعت لها المباني النظرية الغربية القديمة تفاعل منهجي واسع النطاق، إذ صار كل فن من فنون الدراسات الإنسانية يصبو إلى تحصيل نفس النتائج من حيث الكم والكيف بامتثاله نفس المناهج والنظريات وترتّب على ذلك أن العلم الذي نريد تحليله في هذه المقالة

• - نشر في مجلة اللسانيات التي كان يصدرها معهد العلوم اللسانية والصوتية بجامعة الجزائر، المجلد الأول: الجزء الأول، 1971 (ص 9-35).

1 - هذه تسميته بالإنكليزية، أما الفرنســية فهو Linguistique، وأما الألمانية فهو Sprachwissenchaft.

اكتسب في مدة وجيزة بفضل ما توصل إليه من دقة منهجية وضبط نظري صيتاً عظيماً، فصار كالمثال الذي يقاس عليه وكالإمام الذي يقتدى به. فهذا التأثير – ويندر أن يوجد مثله – هو دليل واضح على أهمية هذا العلم في ذاته، وأهمية الدور الذي لا يزال يلعبه في ميدان البحث.

إنّ هذا هو أحد الأسباب التي دفعتنا إلى كتابة هذا التحليل، وهناك سبب آخر ملازم له وهو يرجع إلى شعورنا وشعور كل من ألمّ بشيء من هذا الفنّ بالفراغ المهول الذي يوجد الآن في صلب الدراسات العربية المتعلقة بعلم اللسان البشري العام. فإنّ الجهل المخيّم الآن على المثقفين في البلدان العربية بالإضافة إلى هذه الفنون من المعرفة يكاد يكون شاملا، والفراغ المذكور يكاد يكون «خلاء مطلقا» على حدّ تعبير الفيزيائيين. فما رأينا في أية جامعة عربية دراسات منتظمة في هذه المادة إلا القليل. وكل ما هنالك هو محاولات شخصية ترمي إلى إدخال بعض المفاهيم في الدراسات الجامعية، وملاحظات مبعثرة يقتبسها الأساتذة من المؤلفات الغربية فيدرجونها في محاضراتهم. ونستثني من ذلك بعض الفروع كالأصوات مثلا، فقد اهتمت بذلك جامعة واحدة أو جامعتان، ولكن من غير أن تعير لها اهتماماً كبيراً، إذ لم تجعلها مادة مفروضة كسائر المواد بل قد تجيز للطالب أن يختارها كمادة إضافية[2].

وقد حاول بعض الباحثين تعريف الـ Linguistics للقراء العرب فألفوا لذلك كتبا تتفاوت قيمتها بحسب مقدرة كل مؤلف في إدراك المفاهيم الجديدة (أو ما يبدو أنه جديد). وكلهم يُشكَر على محاولته الطيّبة. إلا أنّ هذه الكتب قليلة العدد رغم المدة الطويلة التي مضت منذ أن ألّف جرجي زيدان كتابه في تاريخ اللغة العربية[3] (وهي قطرة ماء إذا أضفناها إلى أقيانوس

---

2 – وقد بدأت، على كل حال، بلدان المغرب العربي تهتم شيئا ما بهذا الفن من المعرفة منذ حين ولفت أنظار الباحثين – ممن لا يسمه الاطلاع على ما يطرأ في معاهد العلم الغربية – أن الـ Linguistics صار الآن في أكثر الجامعات الأجنبية مادة أساسية إجبارية بالنسبة إلى كل أقسام اللغات ابتداء من السنة الأولى، وبالنسبة إلى علم النفس، وعلم الاجتماع ابتداء من سنة التخصص وتكرس أيضا في بعض المدارس الثانوية منذ أن أدخلت مواد جديدة مثل الجبر الحديث.

3 – وقد طرق فيه هذا العالم لأول مرة موضوع تطوّر اللغة، غير أن هذه النظرة تجاوزها البحث الحديث.

الإنتاج الذي صدر باللغة الإنجليزية وحدها). ويتّصف الكثير منها بصفات غير محمودة : الأولى هي أن مؤلفيها - إلا القليل منهم - ليسوا من فرسان الميدان. فأكثرهم تخصصوا في علم الاجتماع أو علم النفس أو تاريخ الأدب أو عدة مواد كالأدب واللغة وغير ذلك. وقلَّ من تخصص (بكل ما يدل عليه هذا اللفظ من معنى) في علم اللسان البشري، كما يتخصص الباحثون في علم الاجتماع وحده، بل في علم الاجتماع السيكولوجي أو الريفي أو الصناعي (بعد أن يأخذوا حظّهم من العلوم التي لها علاقة بتخصصهم بقدر ما تساعدهم على فهم مادتهم الأساسية).

والثانية هي اقتصار هذه الكتب على المفاهيم والمناهج التي تعتبر الآن في أوربا وأمريكا آثارًا بالية راجت في هذه البلاد منذ خمسين سنة على الأقلّ وتجاوزتها الآن الانقلابات التي أشرنا إليها. وأكبر العيوب على ما يبدو لنا هو أن تقدم لجماهير القراء الذين لا يملكون لغة غير لغتهم الأصلية معلومات تفوح رائحة الزهمة منها فلا يدرك القارئ العربي هذه الزهمة فيتقبّلها مطمئن البال لا يشكّ لحظة واحدة في طراوتها وغضاضتها. وبهذا يستوفي الشعب العربي كل شروط التخلف الثقافي دون ما شعور.

والثالثة هي عدم إلتفاتها إلى النقائص والأخطاء التي احتوت عليها الآراء والنظريات الأوربية - القديمة منها والحديثة - إذ قد تكون الأخطاء القديمة صعبة الزوال خصوصاً إذا علقت بأذهان المتطرفين من المحافظين الأوربيين. فإذا تسربت هذه الآراء غير الصائبة في المؤلفات الموجهة إلى من يجهل كل شيء عن حقيقة هذه الأمور ولم ينظر فيها النظر الصحيح ولم تمحص تمحيصاً كان الضرر أعظم وأجسم.

ومن ثَمَّ يتّضح عدم إلمام بعض المؤلفين لا بأصول هذا العلم وجزئياته فحسب بل حتى بالمشاكل التي يطرحها وبالحلول التي يقترحها علماؤه.

كما يتّضح أيضا عدم اطّلاع البعض (ممّن تكلف نشر مفاهيم هذا العلم) على النزعات النظرية والمنهجية التي ظهرت في العشرين سنة

الفارطـــة فـــي تشيكوســـلوفاكيا والـــدانمارك وفرنســـا وإنجلتـــرا والولايـــات المتحـــدة واليابان[4].

وهناك سبب آخر قوي، يرجع إلى التناسب الوضعي الذي يوجد بين علم اللسان الحديث وبين علم العربية وأعني بهذه التسمية الأخيرة علم اللسان العربي الذي وضعه العلماء العرب في أواخر القرن الأول الهجري (السابع الميلادي). وبلغ أشده في زمن أبي عمرو بن العلاء واكتملت مادته ووسائله على يد الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه. فإن هذا التناسب الغريب الذي وجدناه بين الأوضاع النظرية والمنهجية التي امتاز بها فكر الخليل ومن تابعه، وبين الأوضاع العلمية الحديثة (وأخص منها أحدثها) لجدير بالدراسة[5]. وقد أيقنّا أن الدراسات اللغوية لن يكون لها أي شأن إذا لم يرجع أصحابها إلى الخليل بن أحمد ويحاولوا أن يتفهموا ما قصده هذا الرجل العبقري بتعليلاته لظاهرة اللغة، وذلك بالرجوع أولاً إلى كتاب سيبويه وشروحه التي لا تزال مخطوطة وبالرجوع ثانياً إلى من أدرك مقاصده حق الإدراك مثل ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني، وذلكم العالم الفذّ : الرضي الاسترابادي. ويا حبّذا لو درسوا في نفس الوقت نظريات علم اللسان الحديث، لأنّه فيها من المعاني والمفاهيم، لو تدبروا لوجدوها شديدة الشبه بما يجدونه في تلك الكتب القديمة، وربّما ساعدتهم على إدراك ما لا يزال غامضاً لديهم من نظريات النحو العربي، إذ إنّ المصطلحات العربية القديمة قد تُوسِّيَت معانيها الدقيقة في غالب الأحيان، بل صارت ألفاظاً تدل في المجتمع العربي المعاصر على مدلولات أخرى غير المدلولات التي قصدها الخليل وأصحابه. وذلك راجع إمّا

4- وعذرهم في ذلك هو كما قلنا عدم تفرغهم لهذا الفرع من البحث، لأنهم لو ركّزوا كل أبحاثهم فيه لحاولوا الاتصال بهؤلاء العلماء ولو بالمراسلة المستمرة كما يفعله كل المختصين في أيامنا هذه وكذا استيعاب كل ما نشر في موضوع اللسان البشري في الحقبة الأخيرة مهما كانت اللغة التي نشرت بها هذه الأبحاث، لأنه لا يجوز للباحث إطلاقا أن يعالج موضوعا إلا بعد إلمامه بجميع ما قيل - خصوصا في الأونة الأخيرة - في هذا الموضوع. فهل يجوز - يا ترى- لمن يتعاطى البحث في العلوم الذرية أن يؤلف كتابا (ولو على سبيل التعريف والتقريب) في العناصر الأولية للنواة الذرية أو في مناهج البحث فيها دون أن يلتفت إلى أحدث ما قاله المختصون في هذا الموضوع، ولا يطلع على المشاكل النظرية والتقنية التي طرأت منذ أن بدأ هو في الدراسات النووية ؟ وهل يعتبر الباحث باحثا حقيقيا إذا لم يحتك بمن يقاسمه نفس البحث في مختلف أنحاء المعمورة ؟ وهل يظن باللسان أنه أقل أهمية بحيث يمكن أن يتناول من الناحية الأدبية فقط ؟

5 - ألّفنا في ذلك كتابا سيصدر في السنة القادمة إن شاء الله.

لاستعمال معاصرينا لهذه الكلمات على غير ما وُضع لها في زمـــن سيبويه (لعدة عوامل منها: تأثير الثقافة اليونانية مثلا) وإمّا لاستغلاقها تماماً عليهم.

وآخر هذه الأسباب هو سبب خاص لمجلتنا هذه، فإنه سوف يُنشَر فيها إن شاء القدير عدد كبير من الأبحاث باللغة العربية وباللغات الأجنبية، وربما عسر فهمها على القارئ غير المحصل فرأينا أنه من الواجب علينا أن نقدم له أخطر المفاهيم وأهم المناهج التي يجري استعمالها الآن في البلدان المتقدمة – في العلم والاقتصاد – ونفرغ جهدنا في تفسيرها والتعليق عليها وذكر أقوال العلماء فيها مع توجيه انتقادنا لها إن اقتضاه الحال وأوجبه علينا المنطق السليم.

2 – الصعوبات التي يلاقيها الباحث العربي عند معالجته لمثل هذا الموضوع:

من المعـــروف أن الباحثيـــن العرب المختصين في العلوم الدقيقة والتجريبيـــة (ويعد الـــ Linguistics من جملة هذه العلوم) يعانون صعوبات كثيرة جداً عندما يحاولون أن يقدموا لجمهور المثقفين ما حصل لديهم من المعلومات الفنية، إمّا بمجهوداتهم الخاصة، وإمّا بالنقل عن غيرهم من العلماء.

أما الصعوبة الراجعة إلى عسر المادة نفسها لشدة تقنيتها أو تجريدها فهذا لا يخصّ الشعب العربي بالطبع، بل هو عام الوجود، فكل من يشتغل بالعلوم الدقيقة الشديدة التجريد يلاقي نفس الصعوبات خصوصاً إذا حاول تقريب هذه المعلومات إلى أفهام الكافة.

إن العقبات الحقيقية التي تعترض طريق البحث في أيامنا هذه تنحصر في المشكلتين الآتيتين:

– مشكلة اللغة العلمية والمصطلحات

– مشكلة الأوهام العلمية الشائعة المسلمة.

تتفرع على المشكلة الأولى مشاكل جزئية ذات خطر عظيم منها الكارثة القاسية التي أصابتنا في لغتنا منذ أن قصرت مهمتها على أداء المعاني الشعرية الخطابية، وأُجبرت رغم

لُغها على ترك المعاني العلمية، اللهم إلا ما جمد وتقلصّ ظلّه من المفاهيم التقليدية التي أصبحت لا تثير الصدى المطلوب منها في أذهان الباحثين. وذلك إمّا لاندثار المفهوم الأصيل القديم، وقيام مفهوم آخر مقامه، وليس له ما للأول من الإشعاع والفعالية المنهجية، وإما للتمييع الدلالي الذي أصيبت به أكثر هذه المصطلحات، فصارت تدل على مدلولات غير واضحة، أو على صفات عرضية لا تلزم المفهوم القديم. وكل ذلك أدى إلى أخطر خلل تُبتَلى به اللغة، وهو عدم الدقة وعدم الضبط في تأدية المعاني.

وليس الذنب على اللغة بل على الناطقين بها، إذ بتضييقهم لمجال اللغة الفصحى وقصرها على التعابير الأدبية البحتة تصير الألفاظ غير محدودة المعاني، لأن الخيال الشعري يقتضي ذلك – أن يكون المعنى مثل الضبابة أو مثل الحلم – وهذا لا يضرها إن استطاع أصحابها أن يميزوا بين مستويين من الأداء : العلمي والأدبي غير أن التصنع الأدبي الذي أُصبنا به منذ عهد الانحطاط قد يصد كل ناطق عن التعبير الدقيق لأنه قد أقنعته كتب البلاغة (بلاغة العصور المتأخرة) أنّ الفصاحة لا تحصل إلا باجتناب اللفظ المبتذل، أي اللفظ الجاري على ألسنة العامة فقط، ولو استعمله بكثرة العرب الفصحاء[6].

ومشكل جزئي آخر من هذا الجنس هو عدم توفر المصطلحات العربية لتأدية كل هذه المعاني العلمية وذلك رغم كل ما تبذله المجامع اللغوية من مجهودات لسدّ الفراغ. وكان يجب أن تواكب اللغة الركب الحضاري العلمي مواكبة تامة مهما كان الأمر ومهما كانت السرعة التي يسير عليها هذا الركب. فالمزامنة والمسايرة اللغوية الكاملة هي من أهمّ شروط التقدم وأشدّ الناس احتياجاً لها هم الباحثون، فكيف يتم لهم إقامة معلوماتهم وتطويرها وتحويرها وإثراؤها لو لم يكن لديهم من وسائل التعبير ومن أدوات لحصر الأشياء وتصنيفها وتجريدها

6 – لا نعني التصنع في التراكيب فهذا قد تفطن إليه الأدباء أنفسهم ونبذوه. بل مقصودنا يمسّ التصنع في استعمال المفردات، فقد تستعمل هذه العناصر من غير أن يلاحظ فيها المعاني التي تدل عليها في مختلف السياقات وبدون أن تعتبر صلاحيتها لتأدية المعاني المقصودة. ومن البيّن الواضح أن مدلول الفصاحة قد تغيّر تغيراً ملموساً في عهد الشروح والتعاليق المتأخرة، وما رأينا أحسن مما قاله المرحوم مصطفى صادق الرافعي عند تحديده للفظ الفصيح: «الفصيح عندهم هو ما كثر استعماله في ألسنة العرب ودار في أكثر لغاتهم لأن تكرارها على الألسنة دليل على تحقق النسبة الفطرية» (تاريخ آداب العرب، ط.1940، أ، 126) وما الفصاحة في الحقيقة – بالنسبة إلى العربية – إلا الملكة أو القدرة الفطرية العفوية على التخاطب بلغة سلمت من العجمة.

ما يكفي حاجتهم بذلك؟ والحق أن الفئة القليلة من الباحثين الحقيقيين (أي المبدعين منهم) لا تقوى أبداً على وضع الآلاف المؤلفة من المصطلحات لمقابلة ما وضعه غيرنا منها في عشرات السنين ثمّ إن السرعة العجيبة -سرعة الصواريخ!- التي تتصف بها الحركات الاكتشافية والاختراعية في زماننا هذا لا تسمح لنا، إن لم نقلب الأوضاع الحالية قلباً جذرياً، أن نلتحق بالركب الحضاري في أقرب الآجال، فإنّ سَيْرَنا في طريق التنمية اللغوية -وغيرها من التنميات- بالنسبة إلى سير غيرنا هو كتدرج المتواليات العددية بالنسبة إلى تدرج المتواليات الهندسية!

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يجوز لنا أن نبقي البحث اللغوي على ما هو عليه الآن من بطء وفوضى ؟ وكيف نتركه يسير هذا السير المتثاقل ولا نبادر إلى اتّخاذ الوسائل الجبّارة التي يجب اتّخاذها في مثل هذه الأحوال ؟ أفلا يحسن أن يكون هذا العلاج على قدر تضخم الداء ؟[7] لقد قلنا في غير هذا المكان إنّ الثمرات التي تجنيها الشعوب من أعمال المجامع لا تكفي أبدا بالرُّغم من كل المجهودات التي تبذلها. ثم إنّ هناك صعوبة أخرى أخص من هذه، وهي ترجع إلى موضوعنا هذا بالذات، وتتعلق على الخصوص بمشكل خطير جداً، ما رأينا أخطر منه، ولا رأينا ناساً كثيرين يولونه كل عنايتهم. وهو ناتج عن تجاهل أكثر المثقفين أو عدم اكتراثهم بهذه الحقيقة الجوهرية، وهي أنّ اللغة التي يستعملها الناس في عصر من العصور قد تكون، إذا لم يُعَد فيها النظر، من أكبر العوائق في طريق الترقّي العلمي وهذا ما يحتاج إلى مزيد من الإيضاح لأنّنا نخشى أن يلتبس الأمر على بعض القرّاء. إنّنا نعني باللغة

---

7 - وقد حاولت جامعة الدول العربية تنظيم ما تبعثر من هذه الجهود وتوحيد ما جرى استعماله الآن من المصطلحات، فنظمت لذلك مؤتمرات (الرباط: 1961م، والجزائر: 1964م). إلا أننا ما لمسنا بعد نتيجة محسوسة من هذه اللقاءات باستثناء مركز التعريب الذي أنشأته بالرباط وقد بقي هذا المركز مدة طويلة يعمل في عزلة تعوزه المساعدة المادية والفنية. وقد استطاع رغم ذلك أن يواصل نشاطه. ونحن لا نفهم بتاتا كيف تقرر المشاريع ولا يلجأ في تحقيقها إلى العمل المخطط إذ لا يُعقَــل أبــدا أن يتم مثل هذا العمل الباهظ بدون أن يوضع له مخطط لمدة معيّنة يبالغ في تدقيقه وضبطه ويتشدد في تطبيقه إلى أقصى درجات التشدد، وتعين فيه سلفا كل حكومة سهمها المالي والفني - بل وتدفعه بمجرد الموافقة عليه - وتحصر به (مثل كل المخططات الاقتصادية الجدية) جميع الأهداف والوسائل، وتحدد مراحل إنجازه بما تحتوي عليه من عمليات جزئية مفصلة تقتضيه دقة برمجتها وكذا كل الآجال التي ينبغي أن تتم دونها هذه العمليات. وإن اكتفينا بالتوصيات العامة العذرية المبهمة فقد استوجبنا بذلك التخلف الذي لا نزال نعانيه.

ههنا مجموعة المفردات التي يجري استعمالها في زمن معيّن فإنّ لكل عصر مفرداته الخاصة به، تدل على مُسَمَّياتٍ شتى، تظهر فيه ثم تزول ويترك استعمالها فتزول معها أسماؤها. غير أنّ هذه المفردات لا تدل فقط على أعيان محسوسة (مثل الملابس والأدوات وغيرها) بل قد تدل أيضا على معانٍ مجردة ومفاهيمَ خاصةٍ بهذا العصر وبما ظهرت فيه من نظريات عملية وأساليب استدلالية، وغير ذلك ونحن نعرف أنّ أحد أدوار اللغة هو أن تكون مَركباً نَقّالاً للأنظمة الفكرية وأداةً لنشرها في البيئات المثقفة، وذلك بواسطة نظامها الإفرادي (أي نظام كلماتها بدوالّه ومدلولاته). فمجموع المعاني، أو بالأحرى نظام المفاهيم الذي يسود النشاط الفكري في عصر من العصور، يوجد بالطبع متبلوراً في مفردات ذلك العصر أي في لغته. فإذا تطَبَّع الناس على استعمال هذه الكلمات بتلك المعاني واستأنسوا مضمونها، بل ورفضوا أن تكون لها معانٍ أخرى غير ما تعوّدوا عليه كان ذلك من أقتم الموانع للترقي العلمي. إذ لا يمكن أن يحصل أيّ تفاهم وأيّ اتصال عقلي بين الباحثين وبين العالم والمتعلم إذا لم تتّحد في أذهانهم المدلولات التي تحملها نفس الألفاظ. ونخصّ من هذه المدلولات المتعوّد عليها المجموعة من المفاهيم التي أخذها الناس عن المؤلفين الذين عاشوا في عهد التحجّر الفكري العربي لأنّ ما يرجع إلى العلماء المجتهدين المستقرين للأحداث المستنبطين للقوانين فلا سبيل إلى وجودها عند أولئك إلا ملبساً وممسوخاً. فالمعاني القديمة قد زِيد فيها ما ليس منها، ونقص منها ما هو لازم لها. والواقع أنّ أكثر المؤلفين قد عجزوا عن فهمها فهما صحيحا وذلك لشدة إبهامها عليهم بل إغلاق باب الاجتهاد عليها.

وزِد على ذلك الالتباسات الفاحشة التي نشأت عن تداخل المفاهيم. فقد وقع هذا الالتباس لأول مرة عندما امتزجت العلوم الإسلامية بالفلسفة اليونانية، ولم يحاول المترجمون إذ ذاك التفادي من هذا المزج بين الأنظمة الدلالية (كترجمتهم لكثير من الألفاظ اليونانية بألفاظ إسلامية كان وضعها العلماء الأولون للدلالة على مفاهيمهم الخاصة). كما وقع أيضاً مثل هذا في عصرنا الحاضر، إذ كثرت النقول عن الكتب الغربية ولم يتحفظ فيها أصحابها التحفظ اللازم.

أما الأوهام التي لا تزال حاضنة في أذهان المفكرين وخصوصاً اللغويين منهم فهي كثيرة ويا للأسف، وليست كل هذه الأخطاء متساوية في قوة تأثيرها ولا متكافئة في تمكّنها من الاستيلاء على العقول ولا في مدى غزوها للأذهان، فمنها البسيطة الساذجة التي لا ينخدع بها ذوو الألباب، ومنها ما يصعب أن يكشف الخطأ فيها لاكتسائها أبهى الأكسية العلمية وظهورها بمظاهر التحري العلمي الموضوعي الدقيق. وسنحاول أن نحصرها حصراً بدون استيعاب لتعرضنا لها في أماكن أخرى.

رأينا فيما يروج الآن من أفكار ونظريات في العلوم اللسانية، شرقاً وغرباً، نوعين من الأخطاء الشائعة :

– أخطاء في الأصول المنهجية نفسها أو في تطبيقها على المبحث العلمي.

– أوهام تتعلق ببعض النظريات العامة كانت سبب الأغلاط الجزئية الكثيرة في تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها.

لقد جعلنا في الصدارة ما قد يبدو لنا أنّه أكثر خطورة من غيره وهي الأخطاء المنهجية فإنّنا لا نظنّ أنّ النظريات والآراء العلمية غير المنهجية تستطيع البقاء المديد في الأوساط العلمية الراقية وهذا من حسن حظ العلماء. فإنّ النظريات الصحيحة هي التي تتكيّف مع مرور الزمن وبمقتضى التوسع الاكتشافي المتواصل. وهي لا تبطل بذلك بطلاناً كاملاً، إنّما يدخل عليها – إن صحت – التعديلات التي يفرضها التوسّع المذكور. وهكذا يعتلي بنيان العلم شيئاً فشيئاً «بتصفح الأخير قول الأول واستيلائه على ما فاته»[8]. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى المناهج لأنّها طرق تطرق يوميا بكيفية محسوسة ومسالك يسير عليها الباحثون غالب أوقاتهم فيتعوّدونها ويألفونها فلا يريدون بها بديلاً. فإذا حصلت العادة ورسخت في أفعالهم صعب تغييرها وتعديلها. هذا بقطع النظر عن أهميتها بالإضافة إلى البحث نفسه، فقد يغيب عن الأذهان أنّ أساليب البحث قد تسبق في الوجود النظريات، إذ إنّ الطرق المختلفة التي

8 – انظر: «الإمتاع والمؤانسة» للتوحيدي – ط. القاهرة 1939م، ص 202.

يسلكها العلماء في أبحاثهم وتجاربهم قد تؤديهم إلى بناء النظريات. ويمتاز هؤلاء العلماء بعضهم عن بعض بمناهجهم أكثر مما يمتازون بنظرياتهم. هذا وإن استقرت هذه المسالك على حالتها الأولى وجمدت كان الخطب عظيماً على مردود الأبحاث خصوصاً إذا منح الباحث لمناهجه الصلاحية المطلقة، واقتنع بعدم احتياجها إلى التعديل والتصويب (وهذا قد يقبل ويغتفر عند ظهور المناهج الجديدة الثورية التي تثبت نفسها بنجاحها ونجوعها، أما إذا طال الزمان واحتاجت هي بدورها إلى التعديل فلا يحق حينئذ لأيّ واحد أن يفر من هذا التطوير المحتوم).

إن أهمّ الأخطاء المنهجية الشائعة اليوم في الأوساط العلمية العربية تتوزع في هذه الأونة على نوعين من البيئات: البيئة التقليدية التي حافظت على التقاليد الدراسية، والبيئة التجديدية التي نشأت عن احتكاك العرب بالحضارة الغربية الحديثة. فأما البيئة الأولى فقد واصلت دراستها للغة بنفس المناهج التي تركتها لها الأجيال المتأخرة. وأكبر العيوب التي أصيبت بها هي تعلّقها بالمعيارية المطلقة، ونعني بذلك شدّة اهتمامها «بالعلل التعليمية» على حد تعبير الزجاجي[9] وقلة التفاتها إلى (العلل القياسية) وإلى الأسرار الكامنة في الظواهر اللغوية.على أنّنا قد لاحظنا بعثاً جديداً للمفاهيم العربية النشيطة الناجعة على أيدي عدد من العلماء مثل المرحوم محمد علي النجار وشخصيات أخرى جليلة القدر امتازوا عن غيرهم بمعرفتهم العميقة لتلك المفاهيم العربية الأصيلة، ثم زد على هذا استعمال هذه البيئة – باستثناء أولئك الباحثين – للمفاهيم المنطقية اليونانية بكيفية تقليدية بحتة. وكل يعرف – حتى الغربيون – ما لهذا المنطق من أثر سيئ في البحث العلمي بصفة عامة، والبحث اللغوي بصفة خاصة.

هذا ولم يحاول أفراد هذه البيئة أن يجددوا هذه الطرق إلا في الحقبة الأخيرة، حيث بدأت تهتم بما يجري في خارجها من أبحاث وتحتّم عليها بالطبع أن تتأثر بالبيئة التجديدية فوقعت هي أيضا في نفس الأخطاء.

---

9 – انظر: كتابه: «الإيضاح في علل النحو» تحقيق مازن المبارك، 64. وانظر أيضا «أصول النحو» لابن السراج (مخطوط الخزانة العامة بالرباط) رقم 326 لوقاف، الورقة 2 «هذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها».

أما البيئة التجديدية فقد وُفِّقت في كثير مما اختارته لبحثها من مناهج استقرائية وتحليلية وخصوصاً المناهج التي تعتمد على التتبّع التاريخي، إذ أدخلت في دراسة العربية مفهوم التحوّل والتطور ونبذت بعد ذلك المعيارية المحضة في البحث العلمي، كما فعل العلما المشار إليهم آنفا. غير أنّ الأوهام التي سادت في الأوساط العلمية الغربية تسربت إليها بحكم التأثير فأوقعتها في نفس المشاكل.

نذكر منها الاعتقاد الراسخ (وأي رسوخ!) بأنّ الطريقة الفيلولوجية الأوربية هي الأسلوب الوحيد الذي يناسب البحث اللغوي. وهذه الطريقة تقتصر -كما هو معروف- على النصوص القديمة ولا تتعداها، ثم جُدِّدَت في القرن التاسع عشر فأدخلت فيها طرق النحو المقارن، ثم غلبت عليها النزعة التاريخية، فصار اللغويون في ذلك العهد (ومن لا يزال يرى رأيهم مثل كثير من الشيوخ المستشرقين اللغويين) لا يرون في غير هذه المناهج التطورية منهاجاً علمياً على الإطلاق! فكل ما يُلقى عليه لفظ العلم فلا بدَّ أن يكون تحليلا للتطور اللغوي! وسنرى أن هذه الآراء قد كانت في بدء أمرها رد فعل للنزعة المعيارية التي سادت في العصور السالفــة. وهذا من أثــر المذهب المسمى بالإيجابي الذي ظهر في منتــصف هــذا القــرن (Positivisme)[10].

ثم إن الاعتقاد -على إثر الاعتقاد الأول- بأن اللجوء إلى الوصف المجرد من كل تعليل، هو وحده يكفل نجاح البحث. وهذا ردّ فعل آخر للتعسفات الفلسفية الميتافيزيقية التي كانت قد أصابت الدراسات اللغوية منذ زمن بعيد، وهي أيضا من أثر الإيجابية. فقد يزعم أصحاب هذا المذهب (وهم كثيرون في أيامنا هذه) أن البحث الصحيح هو الذي يقول: كيف؟ ولا يقول: لِمَ؟ لأن مفهوم العلة ميتافيزيقي! ثم الظنّ في هذه الأيام الأخيرة بأنّ السلوك اللغوي هو الذي يستحق وحده أن يؤخذ بعين الاعتبار في المشاهدات والعمليات الوصفية وأما ما

10 - يستعمل بعض المؤلفين لفظة (وضعي) في مقابل (Positif) وهو مأخوذ من مصطلح (القانون الوضعي) droit positif، والمقصود من وضعي هنا هو ما يضعه الآدميون من قوانين لا القوانين الطبيعية، وليس هذا المقصود من المذهب الملقب بـــ Positivisme إذ هم يريدون العلوم والمذاهب الثابتة أي المعتمدة على المشاهدة وحدها.

توارى من الظواهر وما لا يمكن أن يلاحظ في ضمن هذا السلوك فيجب أن لا يُعتد به لغيابه عن الحواس وهذا من أثر المذهب التجريبي المتطرف، وبالخصوص المذهب البيهافيوري الأمريكي (أي السلوكي). وهو ردّ فعل على كل منهاج لا يعمد إلى المشاهدة الموضوعية الخارجية أو ما يعمد إلى الافتراض غير معتد بظاهر الأمور. فهو إذاً نوع من الظاهرية المنهجية.

إنّ كل هذه الأفكار كما رأينا، يمكن أن تبررها الظروف التي نشأت فيها، إلا أنّها بطغيانها على غيرها من وجهات النظر واستبدادها بالبحث اللغوي على حساب غيرها ونفيها لكل منهج لم يُبنَ على أسسها صارت أوهاماً خطيرة يجب تبديدها واستئصالها.

ونتيجة لهذه الاعتقادات تقرّر عند أولئك الباحثين وعند من تبعهم من الباحثين العرب نبذ المعيارية حتى كظاهرة أو كعنصر هام له دوره ومقامه في مجال اللغة. وحصل منهم هذا لعدم تمييزهم بين المناهج التحليلية وبين موضوع تحليلها. وهذا من أكبر الأغلاط التي يمكن أن يرتكبها الباحث، كما سنرى، وكذلك نبذوا كل منهاج تعليلي فرجعوا بذلك إلى الوراء أي إلى نوع من الوصف البدائي يكتفي بتصوير ما يشاهده تصويراً شمسياً وتركوا الأمور الجوهرية التي تنحصر في إقامة النظائر (Elément isomorphes) والكشف عن النسب والعلاقات العميقة وبيان الأسباب والعلل البنويـــة. كما رفضوا حق الباحث في الافتـــراض -وأحوج شيء إلى هذا هو العلم- ظناً منهم أنّ الأحداث والظواهر قادرة هي بنفسها وبدون أن يتدخل فيها الباحث على أن تُطلعنا على أسرار حدوثها وأسباب مجاريها وتحولاتها. وهذا قد كذّبته العلوم التجريبية الحديثة التي لا تكتفي بالوصف الساذج بل تتجاوزه إلى البحث عن الأسباب ببناء النماذج والمُثل الرياضية اللائقة (Modèles explicatifs). ثم تجري على فروضها التجارب حتى إذا تمّ لها تصحيحها صارت بذلك حقائق، ولو مؤقتة، أو تبطلها إن أبطلها الاختبار، فتطرحها جانباً وتفكر في نماذج أخرى أكثر صلاحية. وسنرى فيما يلي

كيف تأثر زملاؤنا بهذه الأشياء حتى نبذوا بدورهم مفهوم التقدير في النحو ومفهوم العامل وغير ذلك وهو غلط فاحش سنبيّنه إن شاء الله.

أما النظريات الخاطئة فأكثرها ناشئ إمّا عمّا استمده العلماء من المفاهيم التقليدية التي لم تصححها الأجيال السابقة، وإمّا عن الأخطاء المنهجية التي ذكرناها. ونذكر على سبيل المثال فقط -إذ إننا سوف نتعرض لها في تحليلنا- في **الصوتيات**: نظرية المقطع في الدينامية اللفظية ونظرية المصوتات وما له علاقة بذلك مثل فكرة المصوتات الممدودة والمقصورة والأصوات المزدوجة وغير ذلك من النظريات المشبوهة. **في جغرافية اللغة ودراسة اللهجات**؛ نظرية المدونة اللغوية (Corpus) وإعطاء الأولويات للهجات ولغة العوام دون لغة الثقافة، وكان يجب أن تتعادل الدراستان لأنّه لا فضل لهذه على تلك. **في الدراسة التطورية**: النظرية التي تعتبر التحولات الصوتية كأحداث محتومة يستحيل على الناطقين أن يتدخلوا فيها، وهي نزعة قديمة تنتمي إلى النحاة المحدثين (Néo-grammairiens) والنظرية التحليلية الذرية أي التي تعتبر العناصر اللغوية وأطوار تحولاتها كأشياء منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض. **في النحو والتركيب**: نظرية الجملة، وهي تُلحق طرفي الجملة – المسند والمسند إليه– بالمفاهيم المنطقية فتسميها موضوعا ومحمولا (Sujet et Prédicat) وهي من تركات المنطق اليوناني الذي يسوي بين النشاط اللغوي والنشاط الفكري.

ثم هناك آراء ومفاهيم أخرى خاطئة أيضا تخص علوم العربية كنظرية التأثر المحتوم التي تنفي تماماً أصالة هذه العلوم وتجعل من كل مفهوم عربي يوجد في كتاب سيبويه مفهوماً يونانياً أو هندياً. ثم النظريات الحديثة في القياس العربي، فهو تارة الـ analogie (ولا ندري أي نوع منه يقصد العمليـة الذهنية المنطقية أم الحمل اللغوي؟) وتارة أخرى الـ Syllogisme اليوناني. وقد قرّر بعض الباحثين العرب نبذ المفاهيم العربية بعد أن تأثروا – أيّما تأثر – بهذه الآراء الخاطئة.

إنّ المشاكل التي تنتج هذه الأوضاع الفكرية الخطيرة بالنسبة إلى البحث اللغوي، وقد بحثنا عن السبب الرئيسي الذي أفضى بنا إلى هذه الحالة فرأيناه ينحصر في ظاهرة واحدة

فقط، وهو الجمود الفكري الناتج عن التقليد، وخصوصاً في ميدان التعبير الفني واستعمال المفاهيم الأداتية[11] فإن أكبر عيب يُبلى به الرجل المثقف هو أن يرتاح إلى ما يجده في نفسه من مفاهيم وأن يطمئن كل الاطمئنان إلى ما يجده عند غيره، لا لشيء إلا لأنّ هذه المفاهيم قد ارتضاها من يعرفه هو من العلماء، ولأنّ مجرى المادة تقتضي ذلك منه، فالباحث المقلّد لا يحاول (إلا قليلا):

- أن يحقق مضمون المفردات القديمة بالرجوع إلى النصوص التي جاءت فيها (كل النصوص).
- أن يقارن بين هذا المضمون وبين المفاهيم التي ثبت أنها تصلح للبحث العلمي بإجماع العلماء.
- أن ينظر إلى كل ما قيل ونشر حول المفاهيم الجديدة، ولا يقتصر في ذلك على مذهب واحد.
- أن يعتد بما وُجِّه إلى هذه المعاني الطارئة من نقد نزيه قد يكون سببا في إبطالها.
- أن يعتبر المفاهيم العلمية في ذاتها، ومن حيث هي لا من حيث أنّها حديثة يظن أنّ حداثتها تفرض صحتها، ولا من حيث أنّها قديمة فيحتجّ لها بأنها مسلّمة منذ زمن بعيد، والأمر على عكس ذلك.
- أن يراعي عوامل التحوّل الزماني (حسناً كان أم سيئاً) وعوامل البقاء في معاني الكلمات فإذا وقع منه هذا فقد يقتصر غالبا على التطور والتحول، ويظنّه دائماً تقدماً فكرياً، وإذا راعى الجانب الاستقراري للمعاني، فقد يظنه تحجراً وجموداً فكرياً إن تعصب للحديث أو يعتبره الحق الذي لا غبار عليه إن تعصّب للقديم، والواقع المشاهد أشد تعقيدا مما يظنّه.

---

11 – أي التي تصلح للتحليل والبحث فهي في الحقيقة « أدوات» عقلية.

3 ـ تحديد العلماء المحدثين لعلم اللسان وبيان أهم أطواره:

تحديد علم اللسان وتوضيح مفاهيمه:

سبقت لنا الإشارة في أول مقدمتنا إلى ما يقصده علماء الـ Linguistics المعاصرون بهذه التسمية إذ قلنا إنّهم يعنون بها «علم اللسان». وقد حان وقت توضيحه وبيان أغراض المعنيين به.

لقد تعود هؤلاء العلماء أن يحددوا مضمون التسمية المذكورة في مقدمات كتبهم تحديداً أولياً مساوياً تماماً لما يقتضيه لفظ الـ (Linguistics) في ذاته فقالوا مثلا: إنه «الدراسة العلمية للسان»[12]. فما زادت عبارتهم، كما رأينا، على ما دلت عليه الكلمة الأوروبية إلا فائدة الحصر والتوكيد. وقد يحتاج إلى ذلك القارئ الأوربي الذي لم يطلع بعد على محتوى هذا العلم نظراً إلى ما قد يجده في تسميته من غموض خصوصاً في اللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية[13]. أمّا بالنسبة إلى اللغة العربية فقد يبدو من هذا التحديد كأنّه لغو وحشو أو شيء مفروغ منه على الأقل لا جديد يُستفاد من تحصيله. والحق أنّ مثل هذه التحديدات لا يستطيع أن يجد فيها من لا إلمام له بالعلوم الدقيقة والتجريبية –سواء كان عربياً أو غير عربي– خصوصا إذا لم يتحفظ كل التحفظ في حمل الألفاظ على محملها الصحيح – غير ما يجده عوام الناس في مضمون كلماتها وذلك لأن هذه الكلمات قد سارت ودارت على ألسنة الكافة من الناطقين دورانا عظيما فبكثرة ابتذالها ودورانها صارت تدل على معانٍ عديدة غير محددة ولا محصلّة. وإن وقع منه هذا التحفظ فلا بُدَّ حينئذ أن يكون قد راعى ما هو لازم لكل لفظة فيها من معنى اصطلاحي أو معنى طارئ لم يكن معهودا من قبل عند أكثر الناس، ولا بدَّ أن يكون قد تحرّى المعاني المقصودة عند أهل هذا العلم لا عند غيرهم.

---

12 – انظر ما قاله جون لايونس(J. Lyons) في كتابه:Introduction to theorical linguistics كمبرج 1960م. ص1: «Linguistics defined as the scientific study of language» وكذلك ما يقوله أندري مارتيني (A.Martinet) في: Eléments de linguistique Générale ط. باريس، 1976م ص 6.

13 – إن هذا اللفظ مركب من الكلمة اللاتينية Lingua واللاحقة ics - ique → ica - ecus وتدل هذه اللاحقة على النسبة. فالتقدير هو ههنا: Linguistics Science .

يريد هؤلاء الباحثون بتحديدهم هذا أن يكون مبدأ لشرحهم لمفهوم «علم اللسان». يضعونه وضعا أوليا، كما قلنا، ثم ينطلقون منه إلى ما هو أوسع وأبيَن، فهو في الحقيقة مجرد متن يحصرون به جميع الصفات اللازمة للعلم المذكور، فيجمعون بذلك كل العناصر الأولية التي تدخل في حدّه ويمنعون كل العناصر الخارجة عنه أن تدخل فيه.

فبناء على هذا يجب أن نلتفت إلى العنصرين اللذين تضمنهما هذا التحديد، وهما: العلم أو الدراسة الموصوفة به، ثم اللسان الذي هو موضوعها، ونجتهد في البحث عن محتواها الحقيقي وبيان ما يدخل فيه وما يخرج عنه بالضرورة، حتى يرتفع كل لبس عن أذهاننا.

إنّ أول محاولة نحاولها ههنا هي التحليل الدقيق لما يقوله العلماء اليوم عن نزعات العلم الحديث وعن طرق تحصيله والنظر فيما أفضت إليه جهودهم في تحديد نظرية جديدة للمعرفة العلمية (épistémologie) وذلك لنتبيّن لنا بوضوح الفكرة العلمية الأساسية التي بنيت عليها مفاهيم علم اللسان ومناهجه الجديدة. ثم ننتقل إلى مادة البحث اللغوي وموضوعه لنكشف كذلك عما وضعه العلماء المحدثون تحت كلمة «لسان» حتى لا نقع في التباس آخر مماثل للالتباسات التي ذكرناها. لأنّنا إن أسأنا فهم ما تواضعوا عليه من تحديد لمادة أبحاثهم نكون قد أخطأنا الغرض من الأساس.

ـــ مفهوم العلم في نظرية المعرفة الحديثة:

اعتاد ذوو الثقافة لعهدنا أن يسمعوا من أفواه أساتذتهم في فلسفة العلوم، أنّ المعرفة العلمية تتمايز عن المعرفة العادية الفطرية في كثير من صفاتها، وأنّ هذا الاختلاف قد تفطّن إليه الفلاسفة تدريجيا منذ أقدم الأزمنة، وربّما يكون أرسطو أول من أعطى المعارف العلمية أحكامها الحقيقية فمن أهم ما حققه هذا الفيلسوف هو القول «بأن العلم إنما هو علم الكلي» (كتاب ما بعد الطبيعة، 1087). ومعنى ذلك أنّ معرفتنا للجزئيات أي الأعيان والأشخاص ليست من العلم في شيء، وما دامت تتكوّن من انطباعات فردية ومن أحاسيس ساذجة متقطعة لا رابط بينها، فلا يمكن أن تتخلى عما هو نقيض للعلم وهو الاختلاف الاعتباطي

الذي لا يُعقل والكثرة الفوضوية التي لا يحصرها مفهوم. فالمعرفة العلمية كفعل من أفعال الإنسان هي إدراك الأشياء لا في أفرادها وأعيانها فحسب -لأن هذا الإدراك هو أبسط العمليات النفسية- بل في داخل أجناسها وأنواعها وبالنظر إلى المفاهيم المجردة التي تشترك فيها.

على أنّ نظرة أرسطو هي على كل حال نظرة ميتافيزيقية، لأنّه يحاول دائما أن يصل إلى حقائق الأمور في ذاتها، لا من حيث أنها ظواهر، وليس الكلي عنده ما هو عند العلماء اليوم أو على الأصح ليس مفهوم الكلي الأرسطوطاليسي مماثلا لما ينعتــه العلماء (لا الفلاسفة) بكلمة «العام» (général) لأن العام لا يقال عندهم على الكليات التصورية (إلا إذا جرى كلامهم على شكل فلسفي) بل على الأحداث والوقائع التي تتحد عند وقوعها ومجاريها في حكم من الأحكام. وأحسن كلمة يمكن أن تنطبق عليها هي كلمة الاطراد العربية، وعندما امتزجت المفاهيم اليونانية بالعربية التبست لفظة «جنس» (وهي تدل على إحدى الكليات) بمدلولها الإغريقي[14] بلفظة عربية وهي «الباب»[15] وهي تدل عند النحاة الأولين على المجموعة المطردة من الأحداث فصارت تعاقب إحداهما الأخرى في مثل هذه العبارات: «ليس هذا من باب كذا -... من جنس كذا» فالكلي كمفهوم فلسفي قديم هو اللفظ المحمول على كثيرين[16]. أما إذا استعمل بمعنى العام فهو وصف للظواهر التي تطرد وتستمر (وهذه مصطلحات عربية صميمة) في الزمان والمكان (بدون تخلف). هذا بالنسبة إلى الظواهر الطبيعية، أما بالنسبة للموضوعات الرياضية فهو الموضوع وضعا عاما أي غير معين ولا خاص بشيء من الأشياء ليمكن إجراء العمليات الجبرية والمنطقية الصورية عليه (وذلك مثل المتغيرات الرياضية).

14- يقول فرفوريوس (ط. ع.بدوي III /1022) «إن الجنس يقال أولا على جنس لجماعة قوم لهم نسبة بوجه من الوجوه، إلى واحد». وقد اقتبس العرب قديما (منذ الجاهلية) هذا اللفظ وأعطوه معنى قريبا من هذا، وصارت تدل فيما بعد على جوهر الشيء أي مادته التي يتكون منها، وهو ما يقصده سيبويه في هذه العبارة: «كما تقول ثلاثة أثوابا أي من ذا الجنس»، (ط. بولاق 298/1).

15 – وسنرى أن «الباب» عند النحاة العرب هو مفهوم رياضي محض.

16 – الذي في كتاب البرهان لأرسطو (ط.ع.بدوي II /324) أن الكلي هو «الأمر الموجود للكل وبذاته (أي لا بالعرض)». وفي كتاب فرفوريوس (نفس المصدرIII /1051) أن الألفاظ الخمسة تشترك في أنها تحمل على كثيرين»

وحاصل الأمر أنّ المعرفة العلمية هي قبل كل شيء معرفة عامة لا تتعلق بأعيان الأشياء بل تتجاوزها إلى القدر المشترك الموجود في كل منها أي الأوصاف المستمرة التي يسميها العلماء العرب أصولا. فكل مفاهيم العلم مبنية على هذا الأساس: سواء كانت مشاهدةً أم استنباطا أم استنتاجاً أم قانونا أم مبدأ... فكلما ارتفعت في درجات العموم والاطراد كانت أفْيَد وأعرب للحقيقة. ثم الوصف الثـاني الذي تعـارفه الناس في هذه المعـرفة هو الموضوعية (objectivité) ويعني بذلك العلماء المحدثون الصفة التي تكون عليها معلومات الشخص عند مطابقتها التامة للواقع الخارج. وإذا استعملنا المصطلحات الفلسفية الحديثة (في اللغة العربية) قلنا إن الذوات أي الأفراد في ذاتها (sujets) المفكرة، الفاعلة العالمة، الناطقة الخ، تتّصل بما هو خارج عنها فتتأثر به وتؤثر فيه، ويسمى هذا الخارج موضوعاً، لأن كل ما هو في الأعيان (أي ما هو خارج عن الشعور الذاتي) هو موضوع لأفعال الذوات يقع فيه الإدراك والعلم والبحث والمباشرة العضوية وغير ذلك. فالخطر الذي يهدد المعرفة الصحيحة ناتج عن نشاط الذوات إذ ربّما لا تميز بين ما هو راجع لها -أي إلى نشاطها الخاص بها- وبين ما هو راجع إلى موضوع نشاطها في نفسه أي الأعيان في أنفسها. فقد يدخل الباحث في موضوع بحثه من الأوصاف والأحكام ما لا يوجد فيه على الحقيقة بل يرجع إلى ذاته هو، وذلك مثل الخلل الذي يكون في حواسه أو التخيلات التي يصطنعها ذهنه لأسباب مختلفة. وقد اتفق العلماء - تفاديا للذاتية - على إجراء بعض المقاييس: فالأول هو أنه لا تثبت موضوعية المشاهدة إلا إذا تكررت وأحسن من هذا أن يقال إنّ محصول المشاهدات لا يبلغ الموضوعية الكاملة إلا إذا تمكّن كل الباحثين من تصحيحها في أيّ مكان وأيّ زمان كان. فإن أكبر دافع للشك هو أن يستحيل تصحيح الحكم أو الخبر الذي وقع فيه النظر. ثم نظير هذا المقياس هو اللجوء إلى اتّفاق الباحثين أو توارد أحكامهم في موضوع معين، وذلك بدون أن يكون هذا الاتفاق صادراً عن اتّصال بعضهم ببعض فإذا كان مجرد حكم فهو يوافق مفهوم الإجماع عند العرب، ولما إذا كان أثرًا أو خبراً فهو يناسب التواتر. أما الأوصاف الباقية التي عرفها الكثير من المثقفين - ولكن من غير تدقيق في غالب الأحيان - فهي

راجعة إلى مصادر العلم وأصول تحصيله. فمن المعروف أنّ للعلم منبعين هما مشاهدة الظواهر وعيانها، أو كما يقول أسلافنا تصفح الأمور وتتبعها – بدون انقطاع – ثم إجراء العمليات العقلية على محصول المعاينة، أي على المعطيات التي ثبت وجودها وتيقّن الباحث من صحتها وموضوعيتها.

وهذان المنبعان الرئيسيان يسميهما علماء العرب الحسّ والنظر[17]. فالمعرفة العلمية تتّصف إذاً بأنّها اختبارية عقلية أو تجريبية نظرية، فهي نتيجة لسلسلة من العمليات التحويرية والتنظيمية يقيمها العقل على مادة الحواس. وهذا بعينه قاله النحاة العرب بالنسبة للمعرفة النحوية، فقد قالوا: «إن النحو هو معقول من منقول»[18]. وقد بالغ بعض المفكرين قديماً وحديثاً في تفضيل أحد الطرفين على الآخر. فمنهم من تمسكَ بالحسّ تمسكاً شديداً جعله ينفي دور العقل أو يقلل من أهميته في تحصيل المعرفة العلمية، وزعم هؤلاء أن كل معلوماتنا إنما هي نتيجة لأحاسيسنا (المذهب التجريبي المتطرف) أو لما تواتر علينا من الأخبار. فالذات عندهم عبارة عن قطعة شمع تتطبع بما يقع عليها من خارجها، فهي دائما منفعلة غير فاعلة. ومنهم من جعل له حداً لا يتعداه، فالحسّ يأتي عندهم في المرتبة الأولى، وأما النشاط الذاتي فهو ينحصر فقط في ترتيب المحسوس، ولا يمكن أن تحصل المعرفة إلا إذا حصلت أولاً المادة الاختبارية التي هي الجوهر الرئيسي. ونظير ذلك ما طرأ في زماننا من إحياء لهذا المذهب بفضل (الإيجابية)[19]. فقد غلا أصحاب المذهب السلوكي وأصحاب المذهب البنوي Structuralisme في نفي بعض المظاهر للنشاط العقلي التي يتراءى مفعولها في الرياضيات فإنّ العلم لا يحتاج في جوهره إلى المادة الخام التجريبية التي يجري عليها الباحث المستقري عملياته التحويرية، ومع ذلك فالخلق فيه وبه أصبح الآن محققا، وقد أنكر أولئك العلماء على بعض الباحثين محاولاتهم لتطبيق الطريقة الفرضية الاستنتاجية Hypothético - déductive الخاصة بالرياضيات على علم اللسان الذي هو علم تجريبي، وسنرى فيما بعد وجه خطأهم في ذلك.

---

17 – انظر الخصائص لابن جني والتمهيد للباقلاني.
18 – ابن الأنباري، نزهة الألباء (مقدمة المؤلف).
19 – انظر فيما يلي انتقادنا لبعض الادعاءات الباطلة التي أذاعتها «الإيجابية».

أما الطرف الآخر فما رأينا أحداً يفضل العمليات العقلية في ذاتها والفرضيات البحتة البعيدة عن التجربة بكيفيـــة مطلقة مثل الباحثين المنتمين إلى مدرسة النحو التفريعي والتحويلي الأمريكي Grammaire générative et transformationnelle (وزعيمها N. Chomsky) التي ظهرت في السنوات الأخيرة. وسنتكلم عن هذه المدرسة في موضعها إن شاء الله.

لقد أشرنا في مقدمتنا إلى وجود مذهب جديد لا يؤمن أبدا بمبدأ العِلّيّة (أو السببية). وقد عددنا ذلك من الأوهام المشهورة في زماننا. إلا أنّ هذا القول قد تفرع عن قول آخر سابق سديد وهو أن العلم لا يبلغ غايته ولا تتحقق أهدافه إلا إذا انتقل من ملاحظة الأشياء في ذاتها إلى ملاحظة العلاقات والنسب القائمة بينها. فأهم غرض يعقده الباحث على موضوع بحثه هو اكتشاف هذه العلاقات. فهو ينظر في آخر الأمر إلى نظام الأشياء لا إلى هذه الأشياء نفسها. وهي تتابع في الوجود بكيفية منتظمة أيضاً، فيجب الكشف عن هذا الترتيب المكاني والزماني. فإنّ أكبر اكتشاف يمكن أن يحصل عليه الباحث هو اكتشاف العلاقات والترتيبات بين الظواهر والأحداث فإذا تم له العثور على هذه العلاقات وجب أن يبرهن على لزومها وضروريتها أو على عروضها وعدم بقائها. فمفهوم اللزوم هو أهمّ عنصر يدخل في تركيب القوانين العامة. فأن يلزم شيء عن شيء آخر في الطبيعة أحق بأن يكشف عنه الباحث من أي ملاحظة أخرى يحصل عليها[20] وكذلك يصير القانون العلمي ذا مفهوم واضح: إذا ثبت لنا بالاستقراء (أي بالمشاهدات الكثيرة والتصفح الواسع) أنّ الحادث (أ) يتلوه في الوجود وفي ظروف معينة لزوما وضرورة الحادث (ب)، فقد استنبطنا بذلك قانونا طبيعيا عاما وموضوعيا. ويمكن أن تصاغ هذه الأمور على الشكل التالي:

---

20 – إن هذا اللزوم قد عالجه الباحثون منذ زمان بعيد، كرابط احتمالي Probabiliste فهو ليس بذلك لزوما عقليا لأنه بني على استقراء ناقص (مهما بلغ عدد المعاينات) إلا أن تطبيق المفاهيم الرياضية الحديثة على المادة المستقراة قد حوّلته إلى هذا اللزوم العقلي كما سنراه بعد.

في احوال معيّنة

ظاهرة (أ) ← ظاهرة (ب)

باللزوم

فالقانون العلمي هو إذاً كل صيغة (سواء كانت قولا أو رموزا رياضية)(1):تثبت وجود علاقة بين حادثتين(3) تبنى هذه العلاقة على اللزوم والوجوب(3) تعين الأحوال التي تثبت فيها هذه العلاقة اللازمة.

إلا أنّ هذا قد لا يكفي في بعض الأحيان (والعالم الحقيقي هو من لا يرتاح أبداً إلى ما يحققه هو أو غيره من نتائج) لأن القوانين ليست كلها من هذا النوع الذي أثبتناه، حيث لا يتحوّل فيه الحادثان إلى شكل آخر. فقد توجد ظواهر تتغير أشكالها من حال إلى أخرى وتبقى مع ذلك النسبة التي تربط إحداهما بالأخرى. فإذا حصل تحول ظاهرة (أ) مثلا حصل أيضا باللزوم تحول ظاهرة (ب) بكيفية مناسبة، أي على تناسب تام بين الحادثتين الطارئتين (من حيث الكم) وتسمى هذه القوانين بالقوانين الدالّيّة (lois fonctionnelles) نسبة إلى (الدّالّة) التي هي مفهوم رياضي ومدلولها هو: أن يلزم من كل قيمة يتحول إليها المتحول (س) أن تناسبها قيمة معينة للتابع (ع)، ويمكن حينئذ أن تُرسَم هذه الدالة على شكل خط بياني. وقد عالج علماء اللسان الظواهر اللسانية (خصوصا في المادة اللغوية أي في المفردات) بهذه الطريقة وتمكّنوا من استنباط العلاقات الثابتة القائمة بينها فرسموا لذلك المنحنيات التي تبينها بهذه الكيفيـــة الموضوعية. وهذا يقتضي أنّ هذا النوع من العلاقات قابل للتكميم quantification. وقد كان هذا الجانب الهام من التحليل العلمي مهمَلاً تماما –أو مجهولاً عند الأكثرين– لظنّهم أنّ الظواهر الإنسانية غير قابلة للتكميم، لأنها راجعة إلى ذلكم الكائن الميتافيزيقي الذي هو الإنسان! فاقتصرت تحليلات الباحثين على الجانب الكيفي فقط، وبفضل ما توصل إليه العلماء اليوم من نتائج عجيبة مقنعة في ميدان البحث الكمي، أخذ الباحثون في العلوم الإنسانية

يشكّون في قيمة المناهج التقليدية، وصاروا يتوقون إلى تحويل الأوصاف الكيفية إلى دوال رياضية وتعميم المفاهيم الكمية وطرقها التحليلية في جميع ميادين البحث.

على أنه إن صحّ لهؤلاء الباحثين أن يعتبروا التكميم أمرا ضروريا بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية الاستقرائية التي بقيت إلى السنوات الأخيرة تخضع لسلطان الكيف –عجزاً منها أو تعصباً من أصحابها للمناهج القديمة– فإنه لا يصح أبدا أن نحصر جميع القوانين في نوع واحد من الصيغ، لأننا نجد من النسب والقوانين ما لا يقبل شكل الدالة المُشار إليها. وأقبح من هذا هو أن ننفي هذه النسب وهذه العلاقات من الميدان العلمي. فإن وجب إدخال الكم في جميع المواد العلمية (نقول هذا بدون أي تردد لاقتناعنا بأهمية الرياضيات)، فإنه لا يمكن أن نكتفي بالصورة الدالية، إذ هناك صور أخرى رياضية أهم منها وأعمق بكثير (راجع فيما يلي كلامنا عن الصياغة الصورية).

وبهذه النزعة المغالية الضيقة التي تريد أن تحصر جميع القوانين في الصورة الدالّيَة، تعلقت النزعة التي سبق أن تكلمنا عنها، وهي التي تنكر كل محاولة تعليلية في البحث العلمي، بل وتعتبر العلة كمفهوم ميتافيزيقي محض. وهذه الفكرة ورثناها من المذهب الذي أشرنا إليه وهو منسوب إلى A. Comte مؤسس (الإيجابية) (سمي هذا المذهب بذلك لأنّ أتباعه تعلّقوا بمشاهدة ما يمكن مشاهدته على ما يزعمون، وتركوا ما يعدونه سالباً غير موجب، وهو البحث عن الأشياء الكامنة وأسرار الظواهر). ومما دعا إليه هذا الرجل هو التمسك بظاهر الحدوث وتتبع صيرورته من دون أن يلتفت إلى أسباب هذه الصيرورة. وردُّنا على هذا المذهب المغالي يكون من وجهين:

الأول هو أنّه لا يتحقق أن تكون العلة من المفاهيم الخاصة بالفلسفة العامة، فزيادة على ثبوت استعمالها –كمفهوم تحليلي على يد أكبر العلماء– خصوصا بعد أن قال كونت كلامه هذا فقد ثبت أيضا –بإجماع علماء الفيزياء والأحياء وغيرهما– أن استنباط العلاقات اللازمة بين الأحداث –وإن كان أمرا يدعو إليه المنهاج العلمي– ليس كل العلم. وإن اكتفى الباحث

بالملاحظة الاستقرائية وإثبات هذه العلاقات وترك التفسير العلمي لها، والتوجه العقلي المنتظم فقد أضاع نصف العلم[21]!.

والثاني هو أنّ كونت لم يتبيّن عنده جيداً مفهوم العلة كما يفهمه العلماء المحدثون، فقد تناسى أن التعليل العلمي الحقيقي هو أن نبين كيف تنتج القوانين بعضها من بعض (لأن هذا التعليل يهتم بالنسب لا بالأحداث كأحداث بحتة) وعلى هذا يمكننا أن نثبت عللها، أي أسباب وجودها وحدوثها لأنه إذا توصلنا إلى بيان كيفية تفرع القوانين بعضها من بعض[22] فقد بينا بذلك كيفية خروجها إلى الوجود أي عللها وأسبابها بمعناها العلمي. وهذا قد وضحه العلماء أنفسهم إذ قالوا: إن التفسير العلمي هو في الحقيقة سلسلة من العمليات الاستنتاجية والاستنباطية يجريها الباحث في نفس الوقت على رموز القوانين المجردة وعلى أعيانها المشخصة. فكلما أفضى به الاستنتاج إلى إثبات قضية ما باللزوم العقلي المحض وتبيّن له في الوقت نفسه ثبوت ما يناسبها في الواقع المحسوس، فقد كشف بذلك عن علتها وسر وجودها، لأنه بفضل ما يجده من انسجام بين ما يفرعه من القضايا على القوانين المجردة (المصوغة بصيغة رياضية) وبين ما يفرعه من النتائج المحسوسة على مشاهداته للواقع يكون قد حوّل «المنقول إلى معقول» أي ما هو منقول إليه بواسطة الحواس إلى ما هو معقول فبيّن معلل (وكل معقول فهو معلل بهذه الكيفية) تستسيغه بديهة العقل ويطمئن له الفكر. فهذا هو التفسير العلمي المنتظم[23].

وخـــلاصة القول هو أن التعليل هو أيضاً من مميزات المعرفة العلمية رغم ما يزعمه أصحاب المذهب المذكور، إذ كيف يقــتصر العالم على الملاحظة وعلى الوصف ويترك

21 – وطالما زعم «الإيجابيون» أن التفسير هو هذا الاستنباط نفسه فإذا حصل الباحث على هذه القوانين الاستقرائية فقد بلغ في ذلك غاية العلم، وهذا تناقض بيّن لأن التفسير لا ينحصر في ملاحظة الواقع ووصفه (ولو بطريقة رياضية) بل في الكشف عن الأسباب العميقة (أسرار الأحداث عند العرب) لنظام الكون

22 – وننبّه القارئ على أن نظرة العلم الحديث هي نظرة إجمالية لا ؛ ل بين أجزاء المنظومات الطبيعية بل تهتم بالنظام والبنية أكثر من أي شيء آخر.

23 – وسنرى أيضا أن هذا قد يتم باستعمال مثال Model يبنيه الباحث ويجرده لهذه الغاية وخير المُثُل التي ابتناها الإنسان في العلوم اللسانية هي المثل النحوية العربية، كالميزان الصرفي الذي جردوه من مادة (فعل) ليجروا عليه استنتاجاتهم العقلية وليقارنوا بعد ذلك تصاريف هذا المثال بما استقروه من كلام العرب.

الإجابة عن أهم سؤال يلقيه على نفسه وهو السؤال عن كيفية خروج النسب والقوانين والأنظمة إلى الوجود؟

وإذ قد مرّ أن تكلّمنا عن علاقة العلم بالفلسفة وعن تحذير أوغست كونت للباحثين من الخوض في ما لا يمكن إثباته بالمشاهدة، فإنه يجدر بنا أن نوضح سلوك الفيلسوف في البحث ونقارن بينه وبين سلوك العالم. فمنذ أن دعا كونت إلى قطع الصلة بكل موضوع غير ظاهر للحواس ونفي التعليل، حاول الكثير من الباحثين الإيجابيين[24] -وحتى بعض الفلاسفة- أن يحددوا ميدان البحث الفلسفي والعلمي. فقالوا: «إن الفلسفة تحاول هي أيضا أن تفسر الواقع وأن تصيره إلى شيء معقول -مثل العلم- إلا أن التفسير الفلسفي لا يقف عند حد الظواهر لأنّها في نظرها سطحية كثيرة التحول، لا تستقر على حال فلا يمكن أن تنم عن ذوات الأشياء. أما مستوى البحث العلمي (عند الإيجابيين) فهو لا يتجاوز هذه الظواهر، لأن الباحث لا يملك من الوسائل ما يمكنه من الوصول إلى كنه الأشياء». وهذا الرأي الذي لا يزال بعض المثقفين متعلقين به قد أعاد النظر فيه العلماء في زماننا هذا وبيّنوا فساده بالاعتماد على هذه الحجج:

الحجّة الأولى: هي أن الظواهر كما حددها الإيجابيون لا تنحصر في هذا العدد القليل ممّا هو معلوم عند علماء عصرنا أو أي عصر آخر مضى، أو بعبارة أخرى أن ما يظهر للحواس ليس محصورًا بالضرورة فيما تعارفه الناس منذ أن شعروا بوجودها وبدأوا في النظر فيها. فكم من ظاهرة كانت كامنة في خبايا الطبيعة فكشف عنها البحث، وكم من ظاهرة كانت تعتبر من مفاهيم ما وراء الطبيعة قد بان بعد أنها من أحداث هذه الطبيعة، وقد حصل ذلك لا بمجرد التأمل والتفكير في خلية المفكر، بل في المعامل والمخابر وورشات العلم. ويعرف كل واحد الخطوات الهائلة التي خطتها الوسائل التقنية فمكنت الباحث من مشاهدة ما لم يقدر على مشاهدته بل على تصوره فيما قبل. فما الذي يمنع والحالة هذه أن تكون أكثر

24 - وكلهم ينتسبون إلى العلوم الإنسانية، لأن هذه العلوم قد خرجت منذ زمان غير بعيد عن حوزة الفلسفة العامة.

المفاهيم التي يظن أنها ميتافيزيقية الآن، مما سيدخل في حيز الظواهر على ممر الزمن؟ ويمكن أن يُقال إنّنا لا نملك من الوسائل في هذه الأونة ما يسمح لنا بالخوض في كثير من المشاكل الميتافيزيقية وهذا صحيح لكن لا يجوز لنا أن نطلق القول ونحصر ميدان البحث من الآن إلى أبد الآبدين فيما نستطيع أن نشاهده بالوسائل الحالية.

والحجّة الثانية: هي أن الظواهر المحسوسة ليست هي وحدها التي تستحق أن يُنظر فيها فإن موضوع العلم ليس هو خواص الأشياء المحسوسة فقط، بل وكذلك خواص الأشياء المعـقولة مثل الكائنات الرياضية (كالعدد السالب والخيالي والأصم وغيرها) لأن هذه الكائنات المعقولة يحللها الرياضي ويركبها ويرتبها ويحوّلها إلى كائنات أخرى، كما يحلل الكيمياوي ويركب ويرتب ويحول عناصر المادة فيحصل كلاهما بذلك على كائنات جديدة ربما لم تكن معروفة من ذي قبل. وهكذا يتوصل كل واحد منهما بعملياتهما التحليلية التركيبية إلى اكتشافات خطيرة جداً.

يمكن أن نستخلص مما ذكرناه ما يلي: بما أن العلم يبحث فيما تبحث فيه الفلسفة –طال الزمان أم قصر– وبما أن الظواهر المحسوسة ليست هي الموضوع الوحيد للعلم، بقي أن الميزة الأساسية التي يمتاز بها العلم عن الفلسفة هي ميزة في المناهج وطرق البحث لا غير. ويظهر الفرق بينهما بوضوح باستعمال العلم لنوعين من المناهج لا تلجأ الفلسفة إليهما حسب ما نلاحظه من مسالك أبحاثها وهما:

- إجراء التجارب بوسائل موضوعية وفعالة
- الاستنتاج الصوري على شكل عمليات جبرية منطقية منظمة[25].

فأما التجارب والاختبارات فإنها تقع بوسائل لا تمزج الذات بالموضوع (وهذا المزج حاصل في المعاينة الباطنية والتأمل الفنومنولوجي) و هي وسائل استكشافية وتحقيقية في نفس

---

25 – تكون كما قلنا على شكل سلسلة من العمليات والإجراءات الرياضية يتوصل بها–بترتيبها ترتيبا تدريجيا مؤاتيا– إلى الحلول المطلوبة، وكل مجموعة سياقية من هذه العمليات العقلية تسمى الآن «خوارزمية» (Algorithme) وهو اختزال لاسم الخوارزمي واضع علم الجبر.

الوقت عظيمة المفعول بالنسبة إلى العمل الاستقرائي (وكلها –أو تكاد– تقع الآن بواسطة الأجهزة والآلات كما هو معروف). وأما الاستنتاج الصوري فهو من الوسائل العقلية المحضة، وليست قيمته منحصرة في قوتها الاستدلالية الاستيقانية فقط، بل في فعاليتها الاستكشافية أيضا. وهذا ما يميز منطق العلم الحديث الذي هو منطق الرياضيات من المنطق الاستنتاجي التقليدي الذي لا يعدو أن يكون وسيلة برهنة لا وسيلة كشف. ومن هنا نستخلص أن علم اللسان مغاير ومخالف لما يسمى بفلسفة اللغة، وهذا يجب أن يدركه المبتدئ والقارئ غير المحصل إدراكاً جيداً ويتفهمه حق الفهم[26].

قبل أن نختم حديثنا عن ماهية المعرفة العلمية نودّ أن نلفت أنظار إخواننا الباحثين العرب إلى خطر كبير قد طرأ على الأبحاث اللغوية العربية منذ زمان غير بعيد، وهو يهدد الآن أركان هذه البحوث من دون أن يتفطن له الكثيرون. إن هذا الخطر قد ظهر عندما تسرّبت إلى الأوساط العلمية العربية بعض الأفكار الأجنبية القديمة تتعلق بموضوع المنطق وعلاقته باللغة. فإننا سمعنا كثيراً وقرأنا فيما ينشره فقهاء العربية اليوم كلاما غريبا عن المنطق واللغة من جهة وعن مناهج البحث عند قدامى النحاة العرب من جهة أخرى. فالذي تعلق بأذهان إخواننا هو أن اللغة يستحيل أن تكون كلها منطقية، وبالتالي أن تخضع دائما لسلطان العقل، وقد أخذوا ذلك عن اللغويين الذين غلبت عليهم النزعة الفيلولوجية من أمثال فندريس وغيرهم. وقد قال هذا الأخير في كتابه الذي نُقل إلى اللغة العربية: «ليست اللغة منطقية دائما وكلٌ منا يتألف من ذكاء وإرادة وحساسية، وفي كثير من الأحيان نستطيع أن نلحظ فرقا بين لغة العقل والمنطق ولغة الإرادة والرغبة ولغة الانفعالات والحساسية»[27].
وهذا وإن كان ظاهره صوابا فإنّه من أخطر الأوهام وأضرّها، لأنّه خطأ تلبس بحقيقة واقعية

---

26 – من الممكن أن تعتبر الفلسفة محاولة نقدية مفيدة للنظريات العلمية العامة (وأن تكون بذلك في أعلى مراتب البحث العلمي). ولكن هذا يلزم عليها أن تقاسم العلم استعماله لهذه الوسائل العقلية الاختبارية أو بعبارة أخرى ألا يكون نشاطها نشاطا تأمليا محضا (Réflexif et Contemplatif) بل إجرائيا (Opérationnel) وهذا يقتضي من الفيلسوف أن يتشدد أكثر في تصحيح المناهج العلمية، وأن يجتهد في التفريق بين نشاط الباحث الراجع إلى ذاته، وبين موضوع بحثه. وهذا ما تريده العقيدة الماركسية، فإنها لا ترى فرقا بين الفلسفة وبين العلم من هذه الحيثية (خلافا لما يعتقده الكثير من العلماء الغربيين). ونحن لا نرى في ذلك بأسا ما دامت الغاية والمناهج هي هي.
27 – «اللغة». الترجمة العربية. القاهرة 1950م. ص 182.

لا تقبل الجدال وهو أنّ اللسان البشري هو أداة تعبير لجميع ما يقع في نفس المتكلم، العقلي والوجداني والإرادي، فقد تكون على هذا منتظمة أي خاضعة للعقل، وقد يصيبها اضطراب مماثل لاضطراب النفس، فلا تخضع حينئذ للعقل. ومن ثَمَّ ارتأى إخواننا أنّه يجب أن لا تخضع اللغة لسلطان العقل. وهذا التباس عظيم الخطورة وقد نتج من شيئين:

الأول: أنهم يرون العقل كله منحصراً في مجموعة من القواعد المنطقية الجامدة، فإن خرج شيء (بل أشياء!) عنها قالوا قد خرج عن سلطان العقل اوقد تناسوا أنّ هذه الميزة الإنسانية هي قبل كل شيء نشاط وعمل فكري ذو قوة إنشائية، وبناءة عظيمة، فكان يجب أن يميزوا بين الأحكام الساذجة التي تلتفت إلى انسجام الأشياء الخارجي وبين الأحكام العلمية التي تقصد انسجامها العميق. وقد يحكم البسيط من الناس على أن الظاهرة الفلانية غير معقولة[28]. فإن صرح بأنّه لم يتوصل إلى سرّها وحكمتها، وبالتالي إلى إحلالها محلها من مجموعة الظواهر المعقولة فقد أظهر بتحفظه هذا فطنة ولطافة ذهن. وأما إذا عنى أن تلك الظاهرة لا يمكن أن يفسرها العقل أبداً لأنها قد شذّت عن قواعده، فقد استوجب صفة البساطة. وإذا جاء اللغوي وقال هذا القول الأخير، ثم بنى على ذلك حكمه الفصل بأنّ اللغة لا تخضع أو لا تخضع كلها للعقل كان الخطب أفقم وأعظم! والنقطة الأساسية التي انطلقت منها هذه الفكرة الوهمية هي عدم تمييز اللغويين المذكورين بين استعمال الرجل البسيط لكلمة (logique) كصفة لما هو منطقي عنده، وبين مفهومها العلمي. ففي الاستعمال الأول تدل هذه الكلمة على ما يجده العوام من انسجام خارجي بين الأشياء، (فإذا لم يلاحظوا هذا الانسجام قالوا إنه غير «logique» أي غير معقول عندهم). وأما المفهوم العلمي فهو وصف يطلقه العلماء على العمليات العقلية الصحيحة (المستقيمة من حيث تسلسلها الصوري). وهذا لا دخل للغة فيه. وإذا أرادوا أن يعربوا عن معقولية اللسان فإنّهم يصفونه بكلمة (intelligible) ويعنون بها وبمفهوم المعقولية (intelligibilité) إمكانية الإدراك العقلي بالنسبة لجميع

---

28 – مثل عدم التطابق في اللغة العربية بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث وغير ذلك.

الظواهر، فما من ظاهرة في الدنيا إلا ويمكن للعقل (على ممرّ الزمن) أن يدركها إدراكاً كافياً بالكشف عن بنيتها الخفية، وعن كيفية اندماجها في النظام الذي يتضمنها، وبيان علل حدوثها وتحولها. وكلّما خرج شيء عن هذا الذي أثبتوه اقتنعوا بضرورة تعليل هذا الخروج، بل وإعادة النظر في القوانين التي أثبتوها وفي النظريات العامة إن اقتضى الحال، لا لهدمها وإزالتها، بل لتوسيعها وتصحيحها حسب ما تقتضيه اكتشافاتهم.

والثاني: هو التباس آخر وقع في مدلول كلمة (منطق). فمن المعروف أنّ اللفظ العربي هو ترجمة لكلمة يونانية يرجع أصلها إلى مادة logos، وهذه المادة تدل على عدة معانٍ، منها الكلام والعقل، ولهذا علاقة بما كان يظنّه أرسطو من وجود توازٍ وتطابق تام بين المجاري العقلية والمجاري اللغوية. وقد أثبت علماء النفس في زماننا عكس ذلك، وعلى هذا التحقيق الأخير بنى أصحاب الفيلولوجيا التاريخية فكرتهم التي ذكرناها فإنّهم استدلوا بعدم التطابق والتوازي بين النشاط الفكري والنشاط الكلامي[29] (وهذا صحيح) على استحالة التوافق المستمر بين المنطق واللغة. وقد قلنا إن أريد بهذا المنطق حصول التطابق السطحي بين ظاهر الأشياء فهو كذلك (لأن اللغة ليست آلة بسيطة وحلقة مفرغة). ولكن لا يجوز لأي واحد أن يستنتج من ذلك أنّ الظواهر اللغوية غير قابلة للتحليل العقلي، إذ شتّان بين البحث عن الانسجام العميق للأشياء وبين هذا المنطق الساذج. وإن أُريد بلفظ المنطق القوانين العقلية التي يتوصل بها إلى إثبات الحقائق[30] يكون القول السابق فاسدا من أساسه، لأن البحث عن أسرار الأشياء (وهو موضوع العلم) هو عبارة عن تحويل المنقول إلى معقول كما قلنا أي جعله قريباً من الأفهام لا خاضعاً لسلطان العقل، بل موافقاً لبديهياته الأولية ولما يترتّب على تركيباتها من قضايا ونتائج. فالظواهر إذا لم **تعقل** أي إذا لم تحول إلى نظام واضح يمكن تعليله وتفسيره فقد بقيت في حيّز المجهول ولم يحصل أي علم حقيقي بإدراكها الإدراك

---

29 – ومعنى ذلك أنه ليس كل ما في الذهن يظهر باللزوم في الكلام. وفهمه هؤلاء اللغويون وغيرهم على أن «اللغة ليست كلها منطقية»، ولن لها منطقا خاصا، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفهم هذا المنطق اللغوي الغامض بدون أن نلجأ إلى استعمال المنطق العقلي؟

30 – وهذا هو مفهومه العلمي الدقيق ويكون أيضا بمعنى الدراسة العلمية لهذه القوانين.

الحسي المجرد. وهناك فرق بين أن يعقل نظام اللغة، ويفسر تفسيراً عقلياً (بالانتقال من المعلوم إلى المجهول) وبين أن يجعل «منطقيا» بالمعنى المشار إليه (أي منسجما في مظهره الخارجي)[31].

هذا وقد اعتمد فقهاء اللغة العربية في زماننا على هذه الالتباسات للهجوم على مناهج البحث التي استعملها النحاة العرب في القديم واتهموهم ظلماً بتهم كثيرة، منها محاولتهم إخضاع اللغة للمنطق ـــ اليوناني طبعا ـــ! لأنّهم لا يتصورون أن يكون لأولئك العلماء منطق آخر غيره[32] وتهاونهم بالنقل والسماع، ورأوا في المذهب الكوفي المنهاج اللغوي السليم لأنهم اعتنوا –في نظرهم– اعتناء شديداً بالرواية، وصوّبوا هذا السلوك الذي يعتمد على الاستقراء والذي جعلهم يعتدون بأقوال (الأعرابية الرعناء) فحكموا له بأنّه المنهاج الاستقرائي اللائق باللغة. وقد جهلوا أنّ كثرة الاستعمال وشيوعه هو المقياس الرئيسي في السماع لأنّ اللغة ظاهرة اجتماعية لا فردية، فكيف يتعجّبون من تحفظ البصريين في الرواية ورفضهم الأخذ عمّن كان يشذّ استعماله عن لغة الأكثرين وامتناعهم من القياس على كل ما شذّ عن بابه أي من جعله أصلا (مثالا يمثل لغة الكافة) يجوز أن يُبوَّب عليه وتُبنى عليه الفروع (أي الاستعمالات غير المسموعة). فنحن نفهم الآن غضب البصري الذي يرفض أن تُكسَر القاعدة التي استنبطها هو أو غيره بالاستقراء الواسع لأجل شاهد واحد سمع من ناطق واحد ينتمي إلى جماعة من العرب غير موثوق بعربيتهم، أو وصل إليه برواية ضعيفة. أمع هذا كله يُقال إنه مخطئ متعسّف؟ ونحن لا ننكر أن يكون النحو العربي قد تأثر بمنطق أرسطو (بعد خروجه ناضجاً مكتهلاً لا قبل) وقد اعتمد هذا المنطق على السلوجسموس (القياس اليوناني (Syllogisme)[33] وأثبـت المناطـقـة اليـوم أنّه الطريقـة الناجعـة لتحصيـل الحاصـل!

31- وقد أيقنا أنهم يريدون هذا المعنى الأخير، بدليل رجوعهم إلى أمثلة تتفق كلها في وجود اختلاف ظاهر بين العناصر اللغوية (انظر فندريس، ط. 1968م. ص 111 وما بعدها).

32 – راجع مقالتنا «النحو العربي ومنطق أرسطو» في مجلة كلية الأداب، الجزء الأول. الجزائر 1964م. وهي مدرجة في الجزء الثاني من هذا المؤلف.

33- وهي أول محاولة لصياغة المحـاكمات الفكرية صياغة صورية. وحدد أرسطو القياس السلوجسمي في التحـليلات الأولى (24 ب) (الترجمة العربية. نشر. ع. بدوي ا، 100) فقال: «هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر

(Tautologique) وهو يخالف تماما المنطق العربي القديم الذي بني – كما قلنا– على الاستنباط الاستقرائي Induction amplifiante وعلى الطريقة الفرضية الاستنتاجية[34].

مفهوم اللسان كموضوع للدراسة العلمية:

لا شكّ أنّ القارئ قد لاحظ أنّنا نميل إلى استعمال كلمة (لسان) ونفضلها على كلمة (لغة) ولهذا الميل مبرر سنبينه الآن. لقد ترجم بعض المؤلفين العرب لفظ الـــ (linguistics) بـــ (علم اللغة)، وكنّا لا نرى في ذلك بأساً لو أنّ كلمة (اللغة) كانت تدل دائما على مفهوم اللسان، أي على ما حدّده ابن جني بأنه «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[35]، ولكن الأمر ليس هكذا، لأنّه وإن دلّت كلمة (لغة) على هذا المعنى العام عند ابن جني مثلا فقد تدل أيضاً على معانٍ أخرى مشتركة مشهورة، وربّما غلبت هذه المعاني الفرعية على المفهوم العام. فمن تلك المعاني نذكر:

1 – المفهوم الناتج عند مقابلتها لكلمة (نحو) مقابلة الشيء لقسيمه، وكذا مقابلتها للعربية (= علم اللسان العربي) مقابلة الخاص للعام. قال ابن يعيش في شرح المفصل: «المراد بالعربية اللغة وإن كانت العربية أعمّ من اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب والعربية تقع على المفرد والمركب» (1، 2). وقال الرضي في شرح الكافية: «إن الواضع إما أن يضع ألفاظاً معينة سماعية، وتلك التي يحتاج فيها إلى علم اللغة، وإما أن يضع قانوناً كليّا يعرف به الألفاظ، فهي قياسية، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات... وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف وإما أن يعرف به المركبات القياسية... ويحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف... وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو» (1، 5). وقد سمّى العلماء المتأخرون (علم اللغة) بهذا المعنى (علم متن اللغة) تمييزاً له عن علم العربية الذي هو أعمّ منه كما رأينا. قال ابن يعقوب المغربي في شرح التلخيص: «علم متن اللغة أي معرفة

من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها». وليس هذا القياس إلا تحصيليا، لأن ما يوجد من معلوم في النتيجة يوجد أيضا في المقدمات (بخلاف الاستنتاج الرياضي).

34 – طرقنا هذا الموضوع في كتابنا «علم العربية وعلم اللسان العام».

35 – الخصائص: 1، 33 (تحقيق: محمد على النجار).

أوضاع المفردات اللغوية ويسمى هذا العلم علم المتـــن لأن المتن هو ظهر الشيء ووسطه وقوته، وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه..»(ا، 146). فمما تدل عليه اللغة – وهو مدلول معروف شائع – مجموعة المفردات التي يتكون منها لسان من الألسنة. ودراستها هي ما يسمى بالفرنسية (Lexicologie).

2 – المفهوم الناتج من مقابلتها لكلمة (اصطلاح). وهذا التقابل يجري استعماله بكثرة في التحديدات اللغوية – خصوصا في تحديد معاني المصطلحات. ففي كل الكتب الفقهية مثلا نعثر على مثل هذه العبارات: «الصلاة لغة هي الدعاء، وفي الاصطلاح..». فاللغة بهذا المعنى هي المفردات المبتذلة عند جميع الناطقين أي اللغة غير الفنية.

3 – رأينا في الكتب النحوية –واللغوية بصفة عامة– استعمالا آخر حقيقا بأن يُلتفتَ إليه وهو هذا الذي نجده في مثل هذه العبارات: «والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب (سيبويه ط. بولاق. 110/1 - 111) – «لغة كثيرة في العرب جيدة»(1، 314) – «لغة أهل الحجاز» (1، 28 و 11، 256) «لغة هذيل» (11، 191). ومن البيّن أنّ كلمة لغة تدل ههنا على استعمالات لغوية إقليمية أو قبلية تمتاز عن الاستعمال العام بميزات خاصة. فهي إذاً كيفيات محلية في أداء اللغة العربية (Réalisations locales) .وتُطلق غالبا – خلافا لما يُظن– على الكيفيات الجزئية (مثل نصب أهل الحجاز لخبر ما المشبهة بليس). وقد تدل على مفهوم اللهجة قليلاً، لأن قول سيبويه «على لغة هُذيل» (11، 191) لا يعني باللغة فيه لسان هذيل كله بل هذا الأداء الخاص الجزئي الذي هو فتح عين الكلمة في جمع فَعْلات مع كونها حرف علة مثل بَيْضَات وجَوْزات. وكذلك إذا قالوا : «إن في جزاف ثلاث لغات» أي ثلاث كيفيات في أدائها انفردت بها بعض الجماعات دون بعض. وقد يتفق أن تكون هذه الكيفية الأدائية واسعة المجال وتعتبر مع ذلك لغة محلية.

فهذه أربعة معانٍ (بما فيها مدلولها الذي حدده ابن جني) ترجع كلها إلى مفاهيم لسانية محضة أما لفظ (لسان) فإنه لا يدل، بهذا الاعتبار، إلا على معنى واحد وهو المعنى المقصود

في تسميته (بعلم اللسان)[36]. ونرى أن تُخصص هذه الكلمة لهذا الغرض وأن نقول (اللسانيات) مثلا كما نقول الرياضيات أو البصريات، وأن تُخصص كلمة (لغة) إذا أضيفت إلى العلم للدلالة على دراسة أوضاع المفردات. أما إذا أفردت عن العلم فلا بأس باستعمالها مع كلمة لسان للدلالة على المفهوم العام. أما إذا نسبنا شيئا إلى اللغة الدالة على مجموعة المفردات اللغوية فالأحسن أن نقول مثلا: الظواهر الإفرادية أي الخاصة بالمفردات Lexicologique. وتقابلها الظواهر التركيبية أي الخاصة بالتراكيب، وهي الظواهر النحوية (النحو بمعناه الخاص أي علم الأبنية التركيبية Structures Syntaxiques). أما الكيفيات الأدائية المحلية أو القبلية فيمكن أن تسمى بالأداء اللهجي أو التنوع اللهجي (Variante dialectale). وتستعمل كلمة لغة أيضاً بهذا المعنى لكن بشرط أن توجد هناك قرينة يرتفع بها اللبس. وإذا كان الأداء راجعاً إلى الشخص لا إلى الجماعة فيسمى «لثغة» Variante individuelle. وإذا كـــان مسبّباً عن عوارض التركـــيـــب (وهـــو جماعي) فهو«بـــدل» «Variante combinatoire»[37].

هذا وينبغي الآن أن نحدد مفهوم اللسان حسب ما عرفه العلم الحديث، وحسب ما هو عليه عند علماء اللسانيات، أي باعتباره موضوعاً من مواضيع البحث العلمي. ونتجنب في نفس الوقت كل التصورات غير العلمية التي ترجع إلى ماهية اللغة ومختلف مظاهرها. نقول هذا احترازا عمّا قد يتوهمه البعض ممّن ليس هذا الفن من اختصاصه، لأنّ الكلام في نظر الناطقين هو عمل عادي لا غرابة فيه، وكل واحد يعتقد أنه من أقرب الأمور إلى الأفهام وأعرفها إلى الإنسان، لأنّه شيء مألوف يستأنسه المتكلم منذ أن بدأ يقطع صوته التقطيعات الكلامية الأولى وبالتالي رسخ في ذهنه أنّه يعرف كل شيء عن اللغة، والواقع أنّ الاستئناس الذي تسببه العادة هو من أكبر العوائق التي تعترض طريق المعرفة العلمية. لأنّ العلم لا

36- وله طبعا معان أخرى مثل العضو المعروف (وهذا نفس ما هو حاصل في التسميات الأجنبية) ولسان الميزان وغير ذلك ولكنها معانٍ غير ملبسة.
37 – استعمل العلماء العرب قديما جميع هذه المصطلحات بهذه المعاني نفسها (باستثناء كلمة «لهجة» ومشتقاتها).

يمكن أن يحصل إلا إذا بدأ الإنسان يحار في المخلوقات وظواهر الكون، ويتعجب من وقوعها وكيفية حدوثها، وأيقن أنّ ما تكسبه حواسه المجردة وخبرته العفوية من المعلومات السطحية -والخاطئة أحيانا- لا يمكن أن تغنيه عن عناء البحث الاستقرائي وأتعاب الترتيبات والتحويرات العلمية. ومن الصعب جداً أن يتجرّد الشخص الذي لا ينتمي إلى أهل فن من الفنون من جميع اعتقاداته التي تقع على موضوع هذا الفن. ولا شكّ أنّ فضل الباحثين في العلوم الإنسانية عظيم؛ لأنّ الظواهر الإنسانية هي ظواهر كثيفة، يحول بينها وبين الناظر فيها، الإنسان نفسه، بسبب أُلفته لها وما يترتب عليها من الأوهام، وكلنا يعرف ما للألفة والعادة من القوة في تخدير الوعي والشعور بصفة عامة والحاسة العلمية بصفة خاصة.

فالسؤال الذي نلقيه على أنفسنا هو السؤال عمّا عساه أن يدخل من الأحداث والمفاهيم في ميدان اللسانيات، وعمّا لا يدخل منها فيه، أو بعبارة أخرى أن نتساءل ماذا يمكننا أن نسبغ عليه صفة اللسانية[38]، ونقطع عليه بأنّه من موضوع علم اللسان، وماذا يجب علينا أن ننفي عنه هذه الصفة، وسنبدأ في الإجابة بهذا القسم السالب من السؤال.

من المعروف أن جميع ما يحصل للدلالة على شيء يمكن أن يستعمل استعمالاً مجازياً وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى كلمة «لغة» ومرادفها فكثيراً ما نسمع ونقرأ أنّ للجمادات والعجماوات لغةً ولساناً، ولا يعنون بذلك أنّها تتكلم وتنطق مثل الإنسان، إنّما مقصودهم أنّ حالها ووضعها وصيرورتها دليل إمّا على سرّ راجع إليها، وإمّا على سرّ يضعه الإنسان فيها وذلك مثل قولهم «لغة الزهور»، كأن يدل لونها وكيفية وضعها في الباقة على غرض من وضعها هكذا. وكذلك قول العرب (لسان حالها) وهو قريب من معنى المثل (وربَّ حال أفصح من مقال). فالمجاز واقع ههنا بجامع الدلالة فقط، وعلى هذا فليست هذه المعاني المجازية داخلة في ما يصدق عليه موضوع اللسانيات، لأن هذا العلم -بما هو علم- يهتم بالحقيقة لا بالمجاز، وزد على ذلك أن التسمية المجازية ينتقض بها التحديد العلمي، وذلك لأن

38 – نسبة إلى اللسانيات لا إلى كلمة «لسان» المجردة، لأنها كلمة أي وحدة لغوية يجوز استعمالها على غير ما وُضع لها من معنى اصطلاحي. انظر ما يلي من كلامنا عن الاستعمال المجازي.

المجاز هو «ما نُقل من معناه الأصلي إلى معنى آخر لعلاقة جزئية توجد بينهما» بخلاف الحقيقة فإنّها لفظ بقي على ما وُضع عليه في الأصل.

ومن الأمور التي لا يجوز لنا أن نعزيها إلى علم اللسان -كعلم مستقل قائم برأسه- نذكر أيضا الظواهر التي لها علاقة بالأحداث اللغوية وليست هي بنفسها وفي ذاتها ظواهر لغوية، بل قد تعتبر هذه وتلك كأفراد لمجموعة أوسع منها وأشمل، تستوعبها جميعا. وعلى هذا فإنّ اللسان قد يكون موضوعا فرعيا وجزئيا لعلوم وفنون أخرى غير اللسانيات. وهذا يميز العلوم بعضها عن بعض أي كونها تقتصر دائما على موضوع واحد يتفق في تحديده جميع العلماء (بالاعتماد على صفاته اللازمة لا العارضة). ثم تفرع عليها الفروع الكثيرة. فالاقتصار على الموضوع الواحد لا يمنعها إذاً من الالتفات إلى كل ما له علاقة بهذا الموضوع سواء كانت هذه العلاقة علاقة تضمّن (inclusion): من الأعمّ إلى الأخصّ والعكس[39]، أم علاقة تلاقٍ (intersection) يلتقي أحدهما بالآخر في شيء ويفارقه في آخر. فقد ينظر العالم النفساني مثلا في أحداث الكلام لأنّ لها جانباً سيكولوجياً مهماً. وينظر العالم الاجتماعي فيها أيضا لاهتمامه بكل ما يحصل في المجتمعات وبسبب الاجتماع نفسه.وقد يهتم المنطقي بما يربط الكلام بالصياغة المنطقية. وكلٌّ يتناول اللسان وأحداثه من جانب واحد وليس هو في الحقيقة الموضوع الرئيسي الذي تطرقه اللسانيات البحتة. ففي كل هذه الحالات يعالج اللسان كظاهرة نفسانية أو اجتماعية أو منطقية، أي في إطار غير إطاره الخاص. والدراسة اللسانية كما قال سوسور «هي دراسة من اللسان وإليه»[40]، لأنّ لجميع العلوم الأخرى مواضع خاصة بها وقد تلتقي بموضوع علم اللسان، ولكن الذي يهمها ليس اللسان في صفاته الذاتية بل في صفاته التي ترتبط بموضوع أبحاثها. وقد تنبّه اللسانيون الأوربيون إلى هذا منذ أن قال سوسور

39- تعتبر اللسانيات فرعا من علم أوسع وأعم منها يقال له علم الأدلة (Sémiologie). وعلى هذا ليس كل ما هو راجع إلى هذا الأخير يدخل في علم اللسان.

40 - انظر كتابه: Cours de linguistique générale ط. باريس 1966م، ص 317.

[لقد تطورت هذه النظرة منذ أن قال سوسور هذا -وربّما لم يقله- وبالغ بعضهم في حصرهم لموضوع اللسانيات فرفضوا أن تكون أقوال النفساني والرياضي من اللسانيات. ولذلك ظهرت نزعة جديدة وهو توسيع موضوعها إلى العلوم التي تهتم بجانب من اللسان. ولهذا سميت الآن بالعلوم اللسانية].

كلمته المشهورة فتركوا للنفساني دراسة المظهر السيكولوجي، وللاجتماعي الجانب الجماعي وللمنطقي الاعتبارات العقلية الصورية، وللأديب المظهر الخطابي والشعري والجمالي، واكتفوا بما هو راجع إلى اللسان وحده. وهذا المظهر اللساني المحض هو الذي سنبينه فيما يلي:

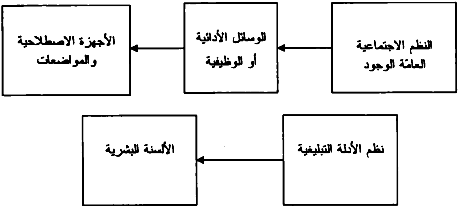
لكي تتّضح لنا جيداً أصالة الموضوع المذكور ينبغي أن ننظر في تلك الصفات اللازمة لنكشف عمّا ينفرد به هو دون غيره. وخير الوسائل في ذلك هو النظر في العلاقات التي تربط بين الأحداث اللغوية المختلفة، أي النظر في مراتب عمومها وخصوصها ومواضع تلاقـيها وتفـرقها. وننطلـق من التحـديد الذي وضعه العـالم الفرنسي أنـدري مارتيني (A. Martinet) فقد قال هذا العالم: «إنّ اللسان[41] هو أداة تبليغ، يحصل على مقياسها تحليل ما يخبره الإنسان[42]على خلاف بين جماعة وأخرى[43]، وينتهي هذا التحليل إلى وحدات ذات مضمون معنوي وصوت ملفوظ وهي العناصر الدالة على معنى (monèmes) وينقطع هذا الصوت الملفوظ بدوره إلى وحدات مميزة ومتعاقبة: هي العناصر الصوتية (أو الوظيفة) (Phonèmes)[44]، ويكون عددها محصوراً في كل لسان، وتختلف هي أيضاً من حيث ماهيتها والنسب القائمة بينهما باختلاف الألسنة»[45].

إذا تتبعنا الصفات التي ذكرها مارتيني على التوالي، رأينا أنّ جميعها لازم لمفهوم اللسان لا تفارقه أبداً، ولذلك أدرجها في هذا التحديد الدقيق. وقد يشاركه فيها غيره من الظواهر، إلا أنّها لا تجتمع كلها لغير اللسان كما سنراه. فأول هذه الصفات هي أنها – على حد تعبيره – أداة تبليغ وفي هذه العبارة عنصران أساسيان:الأول هو مفهوم الأداء (أو

---

41 – أي لسان كان.
42 – أي ما يعلمه بالتجربة سواء كانت حسية أم ذهنية.
43 – بين ذوي الألسنة المختلفة.
44 – يناسب الـ Phonème «حرف المبنى» عند العرب وهو يقابل «حرف المعنى» بمفهومه العام القديم أي العنصر الدال على معنى. وقد تطور هذا المفهوم فصار يدل بعد سيبويه على ما يقابل الاسم والفعل
45 – انظر كتابه: Eléments de ling. générale الطبعة المذكورة، ص13.

الوظيفة) (Fonction)[46]، الذي تقتضيه كلمة (أداة)، والثاني هو التخاطب أو التبليغ المتبادل بين أفراد الجماعة، وهو تبادل معلومات وأغراض بكيفية خاصة. وهذان العنصران تتّفق فيهما اللغة وغيرها من الظواهر الأدائية التبليغية. ويقتضي مفهوم الأداء وجود جهاز خاص يستعمل لتحقيق غاية معينة، وهو هذا التبليغ وسنرى فيما بعد أهمية هذا المفهوم الجزئي. أما التخاطب (Communication) فيقتضي شيئين أيضا: الأول هو أنه لا يتم إلا بواسطة نظام من الأدلة والعلامات، وهو هذا الجهاز الذي أشرنا إليه، وهذا ليس خاصاً باللغة، لأنّ الأنظمة الدلالية كثيرة (مثل الإشارات العادية والإشارات المصطلح عليها في البحرية ونظام المرور في الطرقات والرموز المستعملة في المواصلات البريدية وغير ذلك)[47]، إلا أنّه صفة لازمة للغة، والثاني هو أنّ اللغة إنّما هي مواضعة واصطلاح (Code) يتواضع عليه الناطقون بها. وكل هذه الأشياء إنّما هي نُظُم اجتماعية من نوع خاص، ويمكن أن يظهر ترابطها (من الأعم إلى الأخص) بهذه الكيفية:



46 – يجب أن يميز بين المعاني التي تدل عليها هذه الكلمة، فإننا رأينا أنها تدل على تحقيق وتأدية اللغة أو الصوت. وهذا يناسبه ما يسمى عند اللسانيين بـ réalisation أما ههنا فهو قريب من هذا لأن الأداء هو القضاء والإنجاز فهو القيام بعمل أو وظيفة أو هو الوظيفة نفسها.

47 – وقد حاول العلماء العرب حصر هذه الأنظمة في دوال أربعة. الكتابة والإشارة والعقد والنصب، وقد ظهرت الآن أنظمة أخرى كثيرة جدا.

ثم إنّ اللغة، وإن كانت مهمتها الرئيسية هي التبليغ، فإنّ لها عملاً آخر كأنه تابع وملازم للتبليغ، وذلك هو تحليلها للواقع الذي يظهر ويتحقق بظهورها وتحققها. لأن الكلام الذي هو فعل المتكلم أي المُبَلِّغ إنّما هو تقطيع يقع على حقيقتين مختلفتين في وقت واحد وهما الصوت الذي يرسله المتكلم، والمعاني (ما حصل له من المعلومات الاختبارية) التي يريد إبلاغها إلى السامع. فواضع اللغة (أي مجموع الناطقين) عندما يضع الأدلة اللغوية بتخصيص بعض المخارج الصوتية إزاء المعاني فإنه يجري على مادة الصوت تحليلاً علاجياً يتبعه بالضرورة تحليل آخر مُزامن له يجريه على المعاني. وكما أنّ اللغات تختلف بعضها عن بعض في ماهية أصواتها ونظام أبنيتها، فكذلك يختلف تحليل المعاني فيها، وهذه هي أكبر حجة يستمدها اللسانيون من مشاهداتهم ليردوا على من ادّعى أنّ اللغة إنما هي نسخة –من حيث معانيها– للواقع، تطابقه مطابقة تامة. والحق أنّ لكل لغة نظرة خاصة إلى الواقع (نظرة خاصة لأصحابها في الحقيقة) ويستلزم هذا أيضا عدم مطابقتها للظواهر الفكرية. وقد كان يظنّ الكثيرون أنّ الفكر محتاج إلى اللغة، فلا بدّ أن يكون هناك كلام نفساني يماثل الكلام الملفوظ. وهذا صحيح بالنسبة إلى الناطق الذي يستعمل اللغة في جميع محاكماته ويجهل مع ذلك الرياضيات، وبالنسبة إلى العمليات العقلية الراقية التي يُجريها هذا الناطق. أما بالنسبة إلى الصم البكم أو الرياضي الذي يستعمل الرموز، وبالنسبة إلى العمليات اللاشعورية فغير صحيح لأنّ المفكر يستعمل في جميع هذه الصور الرموز غير اللغوية؛ ونستنتج من هذا أنّ قوام التفكير إنّما هو الرموز مهما كان نوعها لا الرموز اللغوية فقط.

ويفضي بنا كلامنا هذا إلى القول بأنّ الدوال – اللغوية وغير اللغوية – تتكوّن دائما من مادة هي قوامها ومحلها، ونسميها الدّالّ ومن مضمون يحل هذا المحل وهو المدلول، إلا أنّ اللسان قد يفارق غيره من الدوال في أنّه صوت ملفوظ فإن بعض الدوال قد تكون مادتها غير صوتية (تكون أنواراً أو مادة صلبة أو حبراً أو حركات) وتكون أصواتا لكنها غير ملفوظة أي غير حادثة في المخارج والأحياز الصوتية الإنسانية. فهذه ميزة تمتاز بها اللغة عن غيرها وربما حملنا هذا على القول بأن الصفة الصوتية الفيزيولوجية (-acoustico

physiologique) هي أهم شيء في اللغة ، وليس الأمر كذلك لأن ميزة اللسان الذاتية لا يمكن أن تنحصر في مادّتها، بل في صورتها، كما سنراه فيما بعد.

ويترتب على المظهر الصوتي أنّ للغة بُعداً واحداً وهي صفة تخالف فيها بعض الدوال التي لها بُعدان أو ثلاثة أبعاد، فإنّ الصوت لا يحصل إلا متتابعاً متسلسلاً تتعاقب فيه عناصره الحرفية الواحد بعد الآخر، فبُعده هو الزمان لا غير، وهذا أمر خطير جدّا لأنه يؤثر في نظام اللسان أيّما تأثير.

ملاحظة: هذا في نظر البنويين مثل مارتيني.

وصفة أخرى تلزم اللغة أيضاً هي انقسامها إلى مستويين من التحليل، وهما: **التقطيع الأوّلي** (Première articulation)[48] الذي يقع على مدارج الكلام (La chaîne verbale) وينتهي إلى العناصر الدالة على المعاني الإفرادية، وهي الكلم[49]، **والتقطيع الثانوي** الذي يخص هذه الكلم نفسها، ويفضي إلى العناصر الصوتية غير الدالة التي تتركّب منها الكلم وهي حروف المباني. وهذه ميزة تنفرد بها اللغة أيضاً عن غيرها من الدوال، وسنطيل البحث عن أسرارها في الأبواب الآتية إن شاء الله.

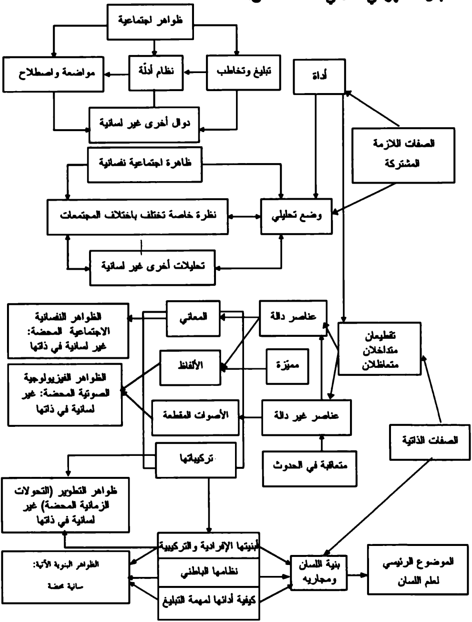
وتتداخل هذه العناصر الأولية والثانوية تداخلاً عميقاً فتصير بذلك بنياناً مرصوصاً ذا انسجام واعتدال. ولولا هذا الاعتدال لما كان في قدرة اللسان أن يقوم بمهمته، أي مهمة التبليغ، لأنّه جهاز مركّب ولا يمكن لأي جهاز أن يؤدي عمله، إن لم تتوفر فيه شروط منها هذا الاعتدال القائم بين أجزاء البنيان وبين مواضعها التي تحتلها في الجهاز. فلكل دولاب من دواليبه موضع من المجموعة، وكلٌ يؤدي بذلك عملاً خاصاً به يرتبط بما تقوم به الدواليب الأخرى من أعمال خاصة ارتباطاً شديداً، فكلٌ يعمل لفائدة الآخر ولصالح المجموعة بغية الوصول إلى هدف معين وهو التبليغ. فأهم شيء في اللسان وأخص صفاته هو إذاً الصورة

48 - استعمل العلماء العرب هذه التسمية نفسها - خصوصا الأصوليين - وهي تؤدي نفس المفاهيم.
49 - سبق أن قلنا إن العناصر الدالة هي الكلم لأن «الكلمة» عند سيبويه وعند بعض من تابعه في ذلك (الرضي الاستراباذي) هي أقل ما ينطق به مما يدل على معنى (وتدخل في مفهومها إذاً الحركات الإعرابية) (انظر شرح الكافية للرضي، ا، ص 5).

الأدائية التي يختص بها هو وحده، والتي تنتج عن تأليف أجزائه وتعاظلها. وهذه الصورة هي البنية اللسانية التي يتخذها اللساني كموضوع لدراسته.

وقد تتغيّر المادة التي تتركب منها هذه الأجزاء على ممرّ الزمان فتتحول الصورة بتحوّل مادتها حالة بعد حالة. وهذا أيضًا جدير بالدراسة، إلا أنّ التحولات الزمانية كأحداث تاريخية لا تدخل في مفهوم اللسان، لأنّ الصفة التطورية ليست ذاتية بالنسبة إلى اللسان، بل الذي يهم اللساني هو البنية اللسانية في ذاتها، وبالنسبة إلى مسالكها ومجاريها في عملية التبليغ. أما الجانب التطوري فهو اعتبار إضافي لأنّه يجوز للباحث أن يتناول اللسان من جوانب كثيرة: الفيزيولوجية والصوتية والنفسانية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية، ولكنّه في جميع هذه الحالات يرمي إلى شيء واحد (كباحث لساني فقط) : وهو الكشف عن أسرار البنية اللسانية ومجاريها سواء كان ذلك في زمان واحد من تطور اللسان أم في أزمنة كثيرة متتابعة.

المجال المفهومي الدلالي للفظ «اللسان»



II - مدخل إلى علم اللسان الحديث*
نشأته وأطواره

علوم اللسان قبل القرن التاسع عشر:

إنّ المقصود في هذا الفصل هو أن نبيّن كيف نشأ علم اللسان، لا كما فهمه العلماء في غابر الأزمان، بل بمفهومه الحديث. وعلى هذا كان من الممكن أن نكتفي – كما يفعله العلماء الغربيون – بالإشارة الوجيزة إلى ما طرأ في العصور السالفة من البحوث في أسرار اللغات. غير أن هذا سوف يحرمنا من المعلومات الأصيلة التي تساعدنا على فهم النظريات الحديثة؛ لأنّ المفاهيم التي بُنيت عليها هذه النظريات لم تنشأ من العدم، بل هي نتيجة لتطور طويل استمرّ عدة قرون. فكم من مفهوم كان يُظن أنّه جديد، وتبيّن للباحث بعد رجوعه إلى التراث الإنساني أنّه قديم جدا. وليس معنى هذا أن كل ما يوجد الآن في علم اللسان هو من تركة القدامى (فنكون نفينا بذلك أصالته). لأنّ ما طرأ فيه من جديد، وما طوّره العلماء الآن حتى صار أرقى وأعلى مما كان هو شيء كثير عظيم، بل مرادنا هو أن نُبيّن أن هناك قسطا وافرا من المفاهيم (تلك التي طورها العلماء) يجدر بالباحث أن يحلّها محلّها من التطوّر التاريخي حتى يتفهمها جيدا ويعرف بذلك أنّ هذا التطوّر ليس في الحقيقة سلسلة من الانتصارات والثورات العلمية -كما يظنه الكثير من الناس- بل هو جملة غير متسلسلة من الإصابات الرائعة، تصحبها أو تتلوها حالات من الجمود والتقليد، أو انتفاضات فاشلة أو ناجحة رجعية أو تقدمية، كل هذا مع استمرار الجسيم من الأوهام (إلى يومنا هذا)، واستبداد بعض الآراء التي يختلط فيها الصواب بالخطأ، ثم ردود أفعال عنيفة تبالغ في دحض ما سبقها من الآراء حتى تكون هي بنفسها مستبدة على غيرها. أما الآراء السليمة فقد تظهر حيناً وتختفي حيناً

* – نشر في مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد الثاني، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، 1971.

آخر في جميع هذه الأحوال نراها دائماً محفوفة بتلك الأوهام التي لا نظنّها تزول زوالاً كلياً إلا بزوال الإنسان نفسه.

والذي حملنا بصفة خاصة على تحرير هذا الموجز التاريخي هو موقف علماء اللسانيات في القرن العشرين إزاء هذا التراث الإنساني. فأكثرهم صاروا ينفون صفة العلم من كل نظرية أو رأي أو اكتشاف سبق ظهور الدراسات اللغوية (في القرن التاسع عشر) التي تتعرض لتطور اللغات، وتتمسك بالنظرة الزمانية (point de vue diachronique). وعذرهم في هذا هو إعجابهم بما أبدعوه في القرن الماضي من المناهج الدقيقة لإجراء المقارنة التاريخية (وصحيح أنّه بديع) وعدم وجود هذه المناهج قبل ذلك (أما فكرة التطوّر فقديمة). وقد بدأ الشبان من الباحثين الغربيين ينتبهون إلى هذا الخطأ في السنوات الأخيرة، فبادروا إلى دراسة التراث العلمي في ميدان اللغة واكتشفوا أشياء مفيدة جدا[1].

قال جورج مونان Georges Mounin أحد علماء اللسانيات الممتازين في زماننا[2]: «يحدد تاريخ نشوء اللسانيات بحسب نظرة الباحث إليها، فمن الممكن أن يقال إنّها نشأت في القرن الخامس قبل الميلاد أو في سنة 1816 مع بوب (Bopp) أو في سنة 1916 مع سوسور، أو في سنة 1926 مع تروباتسكوي (Troubetzkoy) أو في سنة 1956 مع تشومسكي»[3]. إنّ هذا القول لوجيه جدا، ولا ينقصه إلا نظرة الباحث الذي اطّلع على ما أنتجه العلماء العرب القدامى في هذا الميدان، إذ ربّما تقضي نظرته إلى اللسانيات واطلاعه على علوم العربية إلى أن يجعل مبـــدأ انطلاق الدراسة العلمية للسان في القرن الثاني للهجرة، وبالأصح في فترة ما بين 100 و175 بعد الهجرة (و175 هي سنة وفاة الخليل بن أحمد). ولكن هذه وجهة نظر ليس إلا. وقد

---

1 – لقد بادرنا في الجزائر إلى القيام بمثل هذا فيما يرجع إلى التراث اللغوي العربي.
2 – انظر كتابه: Clefs pour la linguistique، ط. باريس 1968، ص 23. سنتعرض فيما يلي إلى كل العلماء الذين ذكرناهم ههنا.
3 – ويشير مونان بتأريخاته هذه (على الترتيب) إلى ظهور الأبحاث اللسانية لأول مرة في الهند (القرن الخامس قبل الميلاد)، وظهور أول كتاب في النحو المقارن واللسانيات النظرية ألفه فرانس بوب (صدر في سنة 1816)، وظهور أول تأليف في اللسانيات البنوية مع سوسور (صدر بعد موته وبجمع بعض أصحابه لما أملاه عليهم من الدروس، في سنة 1916) وعرض أول دراسة للصوتيات الوظيفـــية (الفنولوجية) للغوي الروسي تروباتسكوي، وأخيرا نشر أول محاولة في النحو التحويلي والتفريعي مع تشومسكي. وسنرى ذلك بالتفصيل فيما يلي إن شاء الله.

اعتبرنا هذا القول من مونان جدّ وجيه، لأنّ الباحثين مختلفون أشدّ الاختلاف، لا في تحديد علم اللسان التحديد العام موضوعاً ومنهجاً، بل في تقييم النظريات المذهبية وما يتبعها من مناهج التحليل. فكلٌ يعتقد الاعتقاد الراسخ أنّ هذا العلم الذي تخصص فيه قد ظهر إلى الوجود يوم ظهرت الفكرة الرئيسية التي بنى عليها مذهبه لا قبل ذلك. فلا ينكر أن يكون قد وُجد بين المفكرين من استطاع أن يلمح مظهراً ما من هذه الفكرة، ولكن ما هي في الحقيقة إلا لمحة خاطفة سطحية. وهذا الذي يظنّه هو في الغالب صحيح بالنسبة إلى مذهبه وما أظهره أصحابه من آراء نظرية ومنهجية، إلا أن الآراء والمذاهب العلمية ليست هي العلم على الحقيقة ما لم تفرض نفسها بعد بقوة ساعديها، أي بالقدرة على تفسير العدد الكبير من الظواهر، ومن ثَمّ استيعابها في مجموعة منتظمة تبيّن بهذا الانتظام المعقول نفسه حكمتها وأسرار وجودها وترابطها، ثمّ القدرة على التوسع الاستكشافي، بحيث يتمكن بها الباحث من الانتقال من المعلوم إلى المجهول -من الشاهد إلى الغائب- بفضل المبادئ النظرية والمنهجية، التي بنى عليها المذهب. فإذا فرضت نفسها بهاتين الخصلتين ما صرنا نعتبرها آراء ومذاهب بعد ذلك بل المذهب الذي يجب أن يتبعه كل الباحثين إلى أن يأتي حين يصير فيه غير شاف ولا كاف لتفسير كل ما طرأ عليه من ظواهر تُكتشف أو مشاكل تُطرح.

1- أقدم تحليل علمي للسان البشري:

إنّ علم اللسان كما قلنا لم ينشأ طبعا من العدم. فلا بدّ أن تكون قد سبقته مفاهيم عديدة على مرّ الأيام تصورها الإنسان جيلا بعد جيل، وقد يكون الكثير منها على جانب كبير من الصحة فإنّ الآدميين ما صاروا موصوفين بذلك إلا لأنّهم استطاعوا أن يتواضعوا على مصطلحات صوتية ليبلغ كل واحد منهم للآخرين ما في ضميره. فصارت هذه الأصوات الرمزية عوناً لهم على التعايش والتعامل، بل وسيلة -وهم غير شاعرين- لتنمية مداركهم العقلية وكسب المعارف الضرورية لجلب المنافع ودفع المضار. ولا شك أن البعض منهم منذ أقدم العصور بدأوا يتعجبون من هذه الوسيلة التي اختصّ بها الآدميون دون الحيوانات الأخرى، فتدبروها وتأملوها حتى جاء أحدهم - ولا ندري من هو- ففكّر ملياً في حيلة تحفظ

الكلام الزائل الذي تفنى حروفه أحدها تلو الآخر بمجرد ما تحدث (لكونها أصواتا تنتشر في الهواء بالتموج فتزول بزواله) فتمنعه من التلاشي والاضمحلال. فما وجد أحسن من تمثيله تمثيلا ملموسا بأن يصور نقشاً على الحجر (أو أي مادة صلبة) معاني الكلم بصور ترمز من قريب أومن بعيد إلى تلك المعاني. فمكّن بذلك لأول مرة في تاريخ البشرية بني جنسه من أن يخاطب بعضهم بعضاً وبينهم مسافة بعيدة، كما مكّنهم من مخاطبة الأجيال التي لم تحضر بعد، فيكلم الفرد عبر الزمان من لم يولد بعد وذلك بحفظ كلامه على هذه الطريقة. وبما أنّ الإنسان ميال بطبعه إلى الاقتصاد في مجهوده فكّر أناس آخرون في اختصار هذا التمثيل والتخفيف مما يكلف المبلّغ والمبلَّغ إليه من مشاق التصوير المعقد، ومن عناء كشفه وحله، فاحتاجوا عندئذ إلى مزيد من التأمل والتروي وتفطنوا بعد مدة طويلة (تقدر بعدة قرون)، وبعد أن توفقوا إلى طريقة من التحليل سلطوها على مدارج الكلام، إلى الصفة الجوهرية التي يتصف بها اللسان البشري، فقد عرفوا أنّ له مستويين من التحليل: مستوى العناصر الدالة، ومستوى العناصر غير الدالة وأنّ تلك الدوال تتركب من هذه التي لا تدل فأدّاهم ذلك إلى إحصاء كل العناصر الأولية غير الدالة وتشخيصها بالصفات الذاتية والتمييز بينها بمقابلة بعضها ببعض فاكتفوا بتمثيل رمزي لهذه العناصر المحدودة العدد بدل أن يصوروا المعاني الكثيرة، علماً منهم أن تصويرهم لما يتركب منه الكلام هو تصوير[4] له أيضاً، ولكن من

4- ينبغي للمبتدئ الذي يخوض هذا العلم لأول مرة أن ينتبه إلى التباس خطير جدا، ربما أفسد عليه كل المعلومات التي سيحصل عليها فيما بعد، وهو عدم الفرق بين الحروف الصوتية (Segments sonores) والحروف الخطية (Segments graphiques) وهو الفرق بين الصوت اللغوي وبين ما يقوم مقامه ويمثله من الرموز الخطية. فالأول هو الأصل لأن الكتابة – كما قال العلماء العرب – تابعة للفظ لأنها رموز له، والصوت اللغوي هو الذي بنيت عليه الكتابة الهجائية. فكان يجب أن تناسبه مناسبة تامة، ولهذا قيل في قياس الكتابة إن حق كل حرف صوتي أن يصور بحرف خطي يختص به وحق كل حرف خطي أن ينفرد بحرف صوتي واحد، ثم أن يصور الخط كل ما هو موجود في اللفظ وألا يترك أي حرف خطي بدون مقابل صوتي. وهذا حاصل بالفعل في الكتابة العربية، إلا في أحوال شاذة مثل: واو «عمرو» وألف «فعلوا»، وغير ذلك. وكذلك في الكتابة الشبه الصوتية التي تستعملها التشيكية والإسبانية والتركية وغيرها. ولكن غير حاصل بالنسبة للنظام الإملائي الفرنسي والإنكليزي ففيها مثلا x التي تشير إلى صوتين (ks) أو (gs) و i التي تشير إلى [ay] في الإنكليزية، والعكس: ai و er و et وغيرها تمثل صوتا واحدا وهو [ɛ] في الفرنسية، وقد لا يمثلان شيئا مثل ent كعلامة خطية للجماعة. فالذي يجب أن ينتبه إليه المبتدئ هو أن اللغوي إذا تكلم عن الحرف فإنه لا يعني إلا الصوت اللغوي (القطعة الصوتية التي هي الأصل في تحليلاته (phonème: segment sonore): وإذا أراد رمزه الخطي الذي يسميه العرب أيضا اختصارا حرفا فإنه ينبه دائما على ذلك. والحرف في أصل اللغة هو طرف الشيء والحد الذي ينتهي إليه التحليل Segment minimal (ولهذا استعمل للدلالة – في نفس الوقت – على أصغر القطع اللفظية وأصغر القطع الخطية مما يمثلها ويرمز بها إليها). أما علماء أوربا قديما فكانوا يستعملون لفظتين مختلفتين كما في الفرنسية: lettre – الحرف الصوتي Caractère – الحرف الخطي. ولما صارت الأولى تلتبس في الاستعمال

أخصر الطرق وأوعبها. فكانت الكتابة تصويراً رمزياً للهجاء بعد أن كانت تصويراً رمزيا للمعاني. فإنّ مجرد وجود كتابة مثل هذه في تلك العصور العتيقة (القرن الخامس عشر قبل الميلاد) لدليل واضح على قدم البحث[5] والتنقيب عن مباني اللسان[6]، وكل منّا يؤيّد ما قاله

بالثانية وضعوا كلمة جديدة لمعنى الأولى فقالوا phonème عوض lettre أما العرب قديما فما كان يشتبه عليهم هذا الأمر. وكلما أراد اللغوي منهم الجانب الخطي نبّه على ذلك وقال مثلا: «أما صورة الحرف في الخط..»، أو «هذا موجود لفظا وخطا». ولهم تمييز آخر، فقد استعملوا للدلالة على اسم الحرف (كالباء والميم والياء مثلا) لفظة الهجاء (انظر الكتاب لسيبويه، 2/ 275)، وهو نوع من الأسماء كالضمائر وأسماء الإشارة وله وضع خاص إذ هو كأسماء العدد أو الأصوات لا ينطق به إلا بالوقف عند التهجي أي عند ذكر كل حرف مما يدخل في الكلمة، أو حروف المعجم (ولا يعرف إلا إذا أخرج عن التعداد إلى التركيب كهذه العبارة: «كتبت واوا وهذه باء لا ياء». وهناك جانب آخر في حدوث اللبس وهو أن اللغوي – زيادة على اهتمامه بالحرف الصوتي فقط – لا يلتفت أبدا إلى نوعية الخط ودرجة جماله وقبحه– كلغوي طبعا – بل إلى وظيفته ومدى قدرته على تمثيل الأصوات اللغوية. فالخطر الذي يهدد المبتدئ الذي ربما أساء فهم هذه الأمور هو أن يقول أولا: إن صوت الكاف اللاتينية (ورمزه c) صار في الفرنسية الحديثة ch (أي حرفين). وهذا غلط فاحش، لأنه يحكم على الأصوات وهو ينظر إلى رموزها الخطية في الوضع الإملائي الفرنسي، إذ ch في الكتابة الفرنسية الحديثة تمثل حرفا صوتيا واحدا وهو الشين (رمزه في الكتابة الصوتية: ʃ أو š) وكذلك ē اللاتينية (فتحة ممدودة ممالة إمالة شديدة) إذا قال عنها إنها صارت oi والواقع أن هذا رمزها القديم (الضم المتبوع بياء ساكنة) والآن هي ولو مفتوحة وكان يجب أن تكتب wa، إلا أن الكتابة الفرنسية لم تتبع تطور اللفظ فبقيت تشير إلى النطق القديم. وقد يعرف المبتدئ أن oi قد ينطق بها wa إلا أنه مع ذلك يقول ان ē وهي الألف الممالة صارت ضمة متبوعة بياء، وينسى أن استدلاله هذا قد سلطه على الرموز الخطية لا الأصوات الحقيقية.وهذا الوهم قد يصيب الكثيرين من المثقفين الأوربيين الذين لم تواتهم الفرصة لدراسة اللسان الدراسة العلمية لعدم تمييزهم بين الـ phonème والـ graphème أو الـ lettre. والخطر بالنسبة إلى ذوي الثقافة العربية أقل بكثير لما أشرنا إليه من قبل، من وجود تطابق كبير بين رموز الكتابة وأصوات اللغة العربية، إلا أن تأثر هؤلاء بالثقافات الأجنبية غير اللسانيات قد يؤديهم إلى ارتكاب نفس الأغلاط في مادة العربية فيختلط عليهم الجانب الصوتي بالجانب الخطي. ثم قد يلتبس على الجميع – ثانيا، أمران مختلفان – كما قلنا– الجانب الفني للخط (صنعة الخط) والجانب اللساني، فإن اللغوي، وإن يهتم بالخط من حيث تأديته لما من أجله اخترع، وهو تمثيل الحروف الصوتية للمحافظة على ما تتضمنه تركيباتها من معانٍ فإنه لا همّ له أبدا بالتفنن الذي يتعاطاه الخطاطون، إنما يلتفت إلى بنية الخط التي بها يؤدي مهمته وتطور هذه البنية؛ ولا ينظر إليه إلا من هذه الزاوية ويترك لغيره ما لا دخل له فيه.

5 – ونسبة هذا الاختراع إلى الفينيقيين أمر محقّق، مُجْمَع عليه الآن (خصوصا بعد اكتشاف آثار أوغاريت، المدينة الفينيقية العريــقة برأس شمرة الواقعة في الشمال الغربي من سوريا سنة 1929).

6- لا شك أن أول من فكر في هذه الطريقة في تمثيل الهجاء استعار مادة (هـ ج) و(حـ ر ف) للدلالة على العناصـر الصوتية الممثلة بهذه الكيفية، لأن كليهما يدل على الشيء المحدد المحرف (أو على المصدر كالتحريف والحفـر، قـارن مادة: (ج ر ف) أيضا و(ج ف ر) و(ح ف ر) و(ج ر ح) وغيرها). ولا ننس أن التقطيع الهجائي قـد اسـتعير لـه أول الأمر الخـط المسمى الآن بالمسمـاري (Cunéiforme). وكان يُكتـب على لوحـات من الطين فتحفر فيه الحـروف بقلـم مبري محرف ثم تجفـف. واستعمـل هذا الخـط السومريون والكلدانيـون والأشوريـون (أهل بابـل ونينـوى) وكان قبل ذلك مجـرد رسـوم دالة (تمثل المقصود بصور الأشياء Pictographie). ثم أخذت هذه الرسوم المحسوسـة شكلا مجردا فأصبحت مجموعـة من الخطـوط الصغيـرة ذات حد ورأس). ولهذا سمـاه العلمـاء الآن مسمـاريا، ويرجـع أقدم أثـر له إلى ما حوالـي 3000 سنة قبل الميلاد. وتتركـب المسامير على أوضـاع خاصـة يصـطلح عليها مثل: ▼▶▶ : الو= إله، و◀▼▶: اينو = عين (في لسان الأكاديين الساميين).

ولا يشير المسمار أو مجموع المسامير أبدا إلى صوت أو حرف صوتي مباشرة، وإنما وضعه مع غيره يدل على معنى، ومن ثم على المجموعة الصوتية التي تحمل هذا المعنى. وبذلك صار كتابة تصويرية (idéographie) تمثل المعاني المفردة أي معاني الكلمات باصطلاح خاص بخلاف الكتابة الحرفية (phonographie) التي تحكي الكلام الملفوظ حكاية تامة وبدون واسطة، إلا أن هذين النوعين من الكتابة يتحدان في كونهما متسلسلي الشكل، وليست كذلك الرسوم. ثم تطور المسماري في دلالته فصارت بعض الأوضاع المسمارية يوما ما تشير إلى بعض الأصوات الملفوظة، بعد أن كانت لا تشير إلا إلى المعاني المفردة (وساعدها على ذلك التباس الاسم بالمسمى أي الدال بالمدلول أو اللفظ بالمعنى فتركوا المعاني التي كانت تدل عليها بعض الأوضاع المسمارية، ونظروا إلى الأصوات التي تدل على تلك المعاني في اللفظ

أنطوان ميي (Antoine Meillet) من أنّ «الذين اخترعوا الكتابة وحسّنوها هم في الحقيقة من أكبر اللغويين، بل هم الذين ابتدعوا علم اللسان»[7]، وذلك لأن ما اختاروه من الرموز الخطية لتمثيل التقطيعات الصوتية الأولية يقتضي أنّهم قد حللوا بالفعل مدارج الكلام على نفس الكيفية التي يجريها اللغويون المعاصرون على الكلام. كما يقتضي أنّهم تبيّنوا بالفعل وجود مســتويين من التقطيع وتداخل هذين المستويين أحدهما في الآخر. ثم أكثر من هذا فإنّهم استطاعوا أن يعطوا لكل عنصر ينتهي إليه التحليل حقّه من الصفات المميزة، فعرفوا بذلك الوحدات الأدائية المجردة فاتخذوا لها رموزا واختصوها بذلك دون الأصوات الجزئية. ومعنى هذا أنّهم نظروا إلى الحروف على أنّها أمور كلية تستحق هي وحدها أن يُرْمَز إليها، ولم يلتفتوا إلى جزئيات الأصوات، بل جمعوها في مسمى واحد وهي الباء أو العين أو الجيم.فهذه أسماء ينـــدرج تحتها أنواع من الباءات والعينات والجيمات، الخ. فهي وحدات فنولوجية لا صوتية[8]. وفعلوا كل ذلك وكأنّهم غير شاعرين بأهمية وخطورة ما توصلوا إليه. فما أخبرونا تماماً عن المــناهج والمقاييس التي اعتمدوا عليها في تحليلاتهم، ومع ذلك فلا يسعنا الشك أبداً في وجود هذه الطرق عندهم، إذ لا يتصور أن يخترع مثل هذه الرموز

فصارت هذه الأوضاع الخطية تقابل الأصوات مباشرة لا بواسطة المعاني). وهذا قد حصل أيضا في الخط الهيروغليفي (المصري القديم). إلا أن أحدا منهم (المصريين والأشوريين) لم يتفطن أبدا إلى أهمية التمثيل الصوتي المباشر. وكتب على الفينيقيين اختراع الطريقة الهجائية فعمموا التمثيل الصوتي بالنسبة إلى جميع الرموز الخطية، وامتنعوا من تمثيل المعاني على مستوى الحروف الخطية المفردة (الذي يحكي التقطيع الثانوي). وجعلوه في مستوى مركباتها أي مستوى الكلم (الذي يحكي التقطيع الأولي).وبذلك يستطيع الكاتب أن يكتب الآلاف من الكلمات بعدد قليل جدا من الرموز الخطية. ولا نعجب من ذلك، فإن الفينيقيين كانوا قوما تجارا كثيري التجوال والمعاملات، جد نشيطين، غير مقيدين بالتقاليد الاجتماعية العقيمة (خصوصا في ميدان المعاملات). وقلنا إنهم قد اتخذوا الخط المسماري فأدخلوا عليه هذا الإصلاح، وليس إصلاحا في الحقيقة، بل ثورة جذرية، لأن أهم شيء في الكتابة - بالنسبة إلى منافعها الأساسية - ليس هو شكلها ونوعيتها المادية أو الجمالية كما قلنا، بل كيفية أدائها لعملية التبليغ ومدى نجوع نظامها في قيامه بهذه المهمة. وخير الأنظمة كما هو معلوم هو ما قلت مؤونته وكثرت فوائده، غير أن الفينيقيين ما لبثوا زمانا طويلا حتى تبين لهم عيوب الصورة المسمارية فتركوها إلى ما هو أخصر وأفيد منها، وبعد أن اخترعوا طريقة التمثيل الصوتي اخترعوا رموزا خطية جديدة أقاموها مقام المسمارية، وجعلوا لكل حرف صوتي صورة واحدة بسيطة سهلة التصوير عوض المجموعات المعقدة من الخطوط المسمارية. وبهذا خرجت إلى الوجود لأول مرة في تاريخ البشرية الكتابة الأبجدية التي عمّ استعمالها فيما بعد في أكثر أنحاء المعمورة. وكيفتها الأمم التي استعارتها منهم - مثل اليونان - بحسب ما تقتضيه خصائص لغاتها (انظر الصور التي ترافق هذه المقالة).

7 - انظر: Compte rendu de Baudouin de Courtenay في Bulletin de la Société de linguistique de Paris سنة 1912 - 1913، ص CXIV.

8 - انظر فيما يلي كلامنا عن محاولة تروبتسكوي في تجديد مناهج التحليل الصوتي وخلق منهاج جديد سماه الفنولوجية.

الأدائية دون أن يلجأ إلى صنعة تحليلية مماثلة لما هو موجود عندنا اليوم. على أنّه إن دلّت هذه الاختراعات العجيبة على قدم المحاولات التحليلية لمباني اللسان، فإنّ هذا لا يجوز لنا أن نقول بأنّ علم اللسان قد عرف مفهومه وثبتت أقدامه واكتملت فنونه ونظرياته ومناهجه في هذا العصر الطاعن في القدم، لأنّه ينبغي لكل ذي دراية أن يميز بين أطوار نشوء العلوم وأطوار نضجها واكتمال مادتها ووسائلها. وهذا يشبه ما قلناه –في غير هذا المكان– عن أول من وضع النحو العربي، وعن قدم هذا الوضع ردا على من لأدعى استحالة إرجاعه إلى ما قبل سنة 69 (سنة وفاة أبي الأسود الدؤلي) نظرا لقدم هذا العصر وعدم إمكان عقول المسلمين في مثل هذا الزمان المبكر من الاستيلاء على المفاهيم النحوية التي احتاجت لها عقول اليونان وغيرهم في تكوينها إلى المئات من السنين[9].

ولقد أجبنا على هذا بأن هذه المبادرة ليس معناها النضج. والمحاولة الأولى في تحليل اللسان علمياً غير المادة العلمية الناضجة التي تكدسها عقول العلماء وأعمالهم على ممرّ الأيام. والذي يؤثر عن أبي الأسود هو مبادرته في استقراء المادة اللسانية للقرآن بالخصوص، واستنباطه مع هذا الاستقراء لثلاثة مقاييس نحوية عامة الوجود وهي: أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه ثم وضع علامات خطية (فقط) للدلالة عليها.

فهل هذا هو كل النحو؟ وإن كانت هذه المقاييس أولية ومجرد مبادئ، فإنّ لهذا العمل ولهذا المنهج في استخراج حدود اللسان ومقاييسه أهمية عظيمة لا يقدّر لها تقدير. إذ لم يُؤثَر أنه حصل مثل هذا فيما قبل بالنسبة إلى العربية. ثم هي محاولة علمية حقيقية وليست من محض الهواجس التي تذهب أدراج الرياح بعد ظهورها، إذ أثارت أعظم حركة فكرية عرفها العالم، قبل عصرنا الحاضر، في ميدان العلوم اللسانية. وما كانت كذلك إلا لأنّ مناهجها اتّصفت بما هو لازم لكل منهج علمي: المشاهدة الموضوعية للأحداث، والاستنباط الاستقرائي

---

9 – ومهما كان الأمر فالمشكل قائم لأنهم إن قالوا بحدوث هذا الوضع في عهد عبد الله بن أبي إسحاق (ولا يمكن أن يرد إلى ما تحته من النحاة لأنه ثبت ذكر أقواله في كتاب سيبويه) فإن بينه وبين أبي الأسود أقل من ثلاثين سنة. ولذلك زعم بعضهم أن أكثر هذه المفاهيم دخيلة في الثقافة العربية وما لهم على ذلك إلا حجج جد واهية كما بيناه في غير هذا الموضع.

للقوانين، والتحليل الرياضي الكاشف عن أسرار الظواهر وكل ما يتفرع على ذلك من طرق جزئية خاصة. ومن البيِّن أنّ كلّ هذا لم يخرج إلى الوجود خروج «كن فيكون»، بل احتاج الناس بعد الدفعة الأولى، دفعة أبي الأسود الدؤلي وأصحابه[10] إلى أن تنضج فكرة النحو الناشئة، وأن تُعبَّد طرق النحو فيه وتُحوَّر مفاهيمه الأولية. ولكن أهم شيء في كل هذا هي هذه الفكرة الأولى التي خطرت في بال أبي الأسود لا فكرة المحافظة على سلامة اللسان العربي بوسيلة من الوسائل، فلا شكّ أنّ هذا قد فكّر فيه المئات من المسلمين، ولكن فكرة استقراء النص القرآني وتصفح الظواهر اللسانية العربية من خلال هذا النص الكريم وكلام العرب وأشعارها واستنباط قوانين العربية بهذه الطريقة وحدها، واختراع نظام من الرموز الخطية لضبط نصّ القرآن وتصحيح قراءته (لأول مرة في تاريخ الخطوط السامية)[11]. فهذا هو الأمر الخطير الذي لولاه لما كانت لدى المسلمين بحوث علمية في اللسان العربي، ولما تمكّنوا من ضبط المناهج الدقيقة التي عرفت عنهم فيما بعد. فكما أن الدراسات العلمية للسان العربي ما كانت لتتحقق وتمتد مناحيها، وتتّسع دائرة الاجتهاد فيها (اتّساعاً لم يشاهد له مثيل

---

10 – إن الذي يهمنا ههنا ليس هو تعيين الواضع الأول، بل تعيين زمان الوضع فإن الذي لا شك فيه هو أن طريق الدراسة اللغوية الشاملة للنص القرآني هو من عمل بعض القراء الأولين مثل أبي الأسود نفسه (المتوفى سنة 69 هـ)، ونصر بن عاصم (المتوفى سنة 89 هـ) ويحيى بن يعمر (تـ سنة 89 هـ)، وغيرهم. أما ما قاله محمد بن سلام الجمحي – وهو أقدم أثر عن وضع النحو وصل إلينا – فهو مناسب تماما لما تقتضيه نواميس التطور، فقد قال في طبقاته» (ص: 12 من ط القاهرة سنة 1952) «: وكان أو ل من استن العربية (أي علم اللسان العربي) وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها (أي كيفية تقنينها) أبو الأسود الدؤلي. وقال (ص14): «ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق فكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل.....» ويجب على الباحث أولا أن يتفهم جيدا معاني هذه الكلمات التي استعملها ابن سلام، ولا يُحمّلها إلا ما حمّلها هو نفسه، وثانيا أن يقف عند حد هذا الخبر الذي يستسيغه العقل، ويترك الخرافات التي نسجها الأخباريون وأصحاب التراجم فيما بعد.

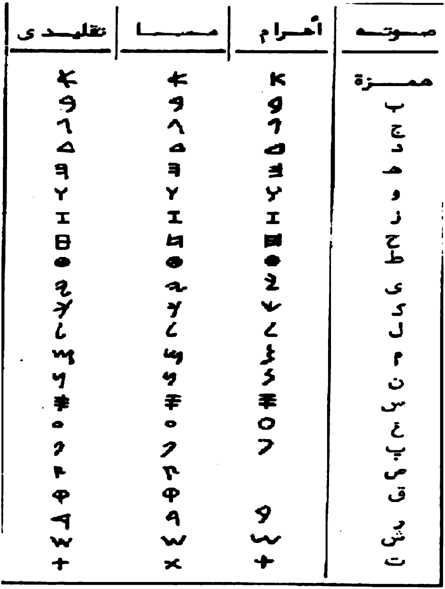
11 – لقد بحثنا هذا الموضوع بحثا طويلا، فاتضح لنا بعد مقارنتنا لعدة مخطوطات سريانية قديمة أن أقدم نص سرياني يحمل نقطا للدلالة على الحركات، يرجع عهده إلى القرن الثامن الميلادي (وقد نبه على ذلك لأول مرة مارتين في مقال له في المجلة الأسيوية سنة 1875 وكذلك علماء آخرون). وأقدم مخطوط سرياني منقوط وصل إلينا يرجع إلى سنة 768م. وقال مارتين: إن يعقوب الرهاوي (المعاصر لأبي الأسود) لم يُشر أبدا في تآليفه اللغوية إلى وجود نقط سرياني في زمانه (انظر مقاله ص 137 وما بعدها). وأقدم من وصل إلينا منه كلام في هذا الصدد هو حنين بن اسحق (المتوفى في سنة 260 هـ – 876 م)، فإن له كتابا في النقط السرياني يوجد بالمتحف البريطاني تحت رقم (28876). أما المصاحف القرآنية فأقدم نسخة منقوطة وصلت إلينا (بطريقة النقط التي وضعها العرب) يرجع عهدها إلى أوائل القرن الثاني الهجري، ومهما كان فإنها أقدم من المخطوطات السريانية المنقوطة.

قبل ذلك) لولا هذه الفكرة الأساسية التي انطلقت منها وتلك الإنجازات الأولى التي مهّدت لها السبل فكذلك العلوم اللسانية (بصفة عامة) ما كانت لتتقدم وتترقى لو لم يكن مَنْ خَطَرَ في باله – لا فكرة التخفيف من كلفة الكتابة التصويرية والخروج إلى نظام رمزي أفضل وأفيد، فإن هذا قد فكّر فيه الآلاف من محترفي الكتابة، بل فكرة استقراء مادة اللغة وأصواتها وتحليلها تحليلا علميا يفضي به إلى اكتشاف نظامها وبنيتها فيسهل عليه حينئذ وضع الرموز المناسبة لتلك البنية.

لقد اكتشف الأثريون الكثير من لوحات الطين الأكادية نقشت عليها قوائم من أسماء الأشياء المختلفة باللغة السومرية، وما يقابلها من الأكادية، وكذلك عند الفينيقيين من أهل أوغاريت وُجدت عندهم قواميس بأربع لغات. فهذا يدل على اهتمام الإنسان منذ أبعد العصور بدراسة مفردات اللغة، إلا أنه لا ينبغي أن تنزل هذه الدراسة منزلة التحليل الفينيقي الذي سبق ذكره لما ترتب على هذا الأخير من قلب عميق لأوضاع المعرفة وما أثاره من الدراسات في مادة اللسان.

الرمز	صوته (بالمصطلح الدولي)	المدلول	الرمز	صوته (بالمصطلح الدولي)	المدلول
	in	رجل رافعا يده		s	وزة
	in	إناء ذو قوائم		's	غطاء
	in	حوت		s'w	قصبة
	iwm	عمود		dw	جبل
	ir	عين		db	خبيئة
	is	مزمار		dr	حزمة
	c	سارية		p'o	طائر
	'b	قرن		pr	بيت
	'nd	حبل معقد		ph	است
	ḥt	غصن		m	منجل
	h	حوت		mj	إناء متدلى
	hn	جلد أو قربة		mn snt	مربعات
	hn	أيدى ماسكة مجداف		m	إناء منصوب

بعض النماذج للكتابة الهيروغليفية المصرية

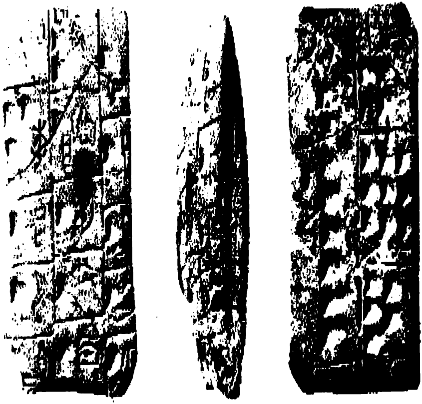


الابجدية الفينيقية



الأبجدية الأوغاريتية

(نظام أبجدى بشكل مسمارى)



لوحة من الطين تمثل أقدم نموذج للخط السومري

(توجد في متحف برلين)



نص باللغة الأكادية بالخط المسماري في وسطه الملك آشور بن بعل

(صورة من المتحف البريطاني)

2 – العلوم اللسانية عند قدماء الهنود:

بعد الافتراضات التي قدمناها عن أقدم تحليل لغوي قام به الإنسان، وهي في الواقع أقرب إلى الحقيقة منها إلى محض الافتراض لثبوتها عقلا – وعدم معارضة النقل لها أيضا – فبعد هذا ندخل الآن في حيز الحقائق الثابتة بالضرورة لا بالاكتساب فقط، كما ندخل في نفس الوقت في حيز الإنجازات الإنسانية الجليلة القدر التي لا تزال ترن لها معاهد العلم في القرن العشرين. تلك هي تحقيقات الهند في ميدان اللسانيات والصوتيات. وهي لا محالة أول تحليل شامل عميق للظواهر اللسانية. وقد بلغ من العمق ما أثار إعجاب العلماء الغربيين عندما اكتشفوه. وسنحاول أن نشير إلى أهم مفاهيمه ههنا، إذ لا يمكن أن نستوعب في بضع صفحات هذه الآثار الجليلة.

ليست اللسانيات الهندية القديمة إلا جزءاً – عظيما على كل حال– مما أنتجته من المعارف الأجيال المتوالية من علماء الهند: في ميادين الطب، والفلك، والرياضيات، وغيرها من العلوم التي نوّه بعظمتها بعض العلماء العرب (منهم: البيروني في كتابه: تاريخ الهند). وذاعت كل هذه العلوم عبر الزمان وخارج الهند بلغة واحدة: السنسكريتية، وهي لغة لبعض أهلها كُتِبَ عليها البقاء لأنّها كانت لغة الـ«ركفيدا» وهي الكتب الهندية المقدسة فأصبحت لغة الثقافة والعلم أيضا[12]؛ وبقيت على هذه الحال إلى أن هدّدتها صروف الزمان بذهاب الفصاحة عن ألسنة أهلها، وما ترتّب على ذلك من سوء فهم للكتب الدينية والثقافية القديمة، بل وعدم فهمها تماما عند أكثرهم، فوقع عند ذلك ما يقع عادة في مثل هذه الظروف، وعند وجود الألمعي من الأمراء والعلماء، وما ذلك إلا البحث الموضوعي الواسع لتدوين اللغة الفصيحة[13] ثم تحليل أنحائها[14] من جميع وجوهها:لفظاً ومعنىً، إفراداً وتركيباً.ولا نعرف بالضبط من هو

---

12 – وبذلك اتسع نفوذها حتى عند من كان لا يدين بدين أهلها من الهنود، وكذا في خارج بلادهم لاهتمام الشعوب بالعلم الهندي.

13 – قارن بما يدل عليه اسم هذه اللغة «السنسكريت» معناه: ما لا نقص فيه ولا عيب – ما ليس فيه لحن.

14 – جمع « نحو » بمعنى الضرب من الكلام، وبهذا المعنى استعمله لغويونا. انظر «كتاب سيبويه» في كثير من أبوابه: «هذا النحو من الكلام» (43، 236، 242 الخ..) ويؤدي هذا اللفظ ما تؤديه الكلمة الانكليزية: Item (في اصطلاح اللسانيات الحديثة).

الواضع أو الواضعون الأوّلون، غير أنّه قد وصل إلى عهدنا كتاب جليل جدا من أحد نحاتهم، وهو كتاب: **الأست أدهيايي**[15] معناه الكتب الثمانية ألّفه اللغوي النحوي المشهور بانيني (عاش في القرن الخامس قبل الميلاد) ويظهر من كلامه أنّ أكثر ما يقوله كان قد سبقه إليه عدد كبير من النحاة الهنود[16]. فهذا يدلّ على أنّ نحوهم[17] أقدم من هذا العهد. وهو يتألف من أربعة آلاف «سوترة» ويعنون بذلك ما نريده نحن بجوامع الكلم وهي بالفعل عبارات في غاية الإيجاز، حتى يصعب فهمها على اللغويين المحدثين (ممن يعرف السنسكريتية)[18]. ولهذا الكتاب شروح كثيرة أشهرها وأهمها الـ «مها بها سهيا» معناه: (الشرح الكبير) للنحوي الهندي المشهور «**باتنجالي**» (عاش حوالي 150 قبل الميلاد)[19]. واستمرّ البحث عدة قرون بعد ذلك، حتى في زمان ازدهار الحضارة العربية، ففي القرن السابع بعد الميلاد ظهر كتاب «**فاكياباديا**» لمؤلفه **بهاترهاري** في علم اللسان السنسكريتي وهو كتاب مفيد جدا.ولقد بلغ عدد الكتب الهندية اللغوية ما يفوق الألف[20]، وكانت عندهم ما لا يقل عن عشر مدارس ومذاهب في النحو واللغة. وهذا عمل عظيم ما رأينا له مثيلا فيما قبل ولا فيما بعد إلا ما أنتجه الفكر العربي القديم والفكر الأوربي الحديث[21].

بنى الهنود دراساتهم اللغوية على المشاهدة والاستقراء، ولم ينطلقوا كما سيفعله الفلاسفة اليونانيون من محض التأمل.فما خرجوا إلى تلك المعارف من نظرية سابقة[22]، بل تصفحوا جزئيات لغتهم ومجاري كلامهم من مشافهة بعضهم لبعض (= بهاسا)، وبالنظر في النصوص

15 - هذه الهاء التي كثيرا ما تتبع الحروف ليست هي في ذاتها حرفا، بل شبه نفخ يخرج مع الحرف.
16 - أحصى بورنال (Burnell) عدد الذين ذكرهم بانيني وهم 68 شخصا (انظر On the Aindra System of Sanskrit grammarians في Rktantra ط. منكلور 1879، ص 32).
17 - النحو والبحث في اللغة يسمى عندهم «فياكرانا».
18 - طبع كتاب بانيني في لايبزيش في 1887م (نشره ونقله إلى الإنكليزية Böhtling ونشر بعد ذلك بعدة لغات) وقد اطلع الأوربيون على هذا الكتاب (وكتب أخرى) قبل أن يطبع، بسنين طوال (أواخر القرن الثامن عشر كما سنراه).
19 - طبع في بومباي 1892 - 1909م (نشره F. Kielhorn).
20 - انظر: W. Sydney Allen: Phonetics in ancient India (لندن 1953م)، ص 1 - 2.
21 - أما النحو العربي فقد أحصى السيوطي 2209 شخصا ممن ألف أو كان له كلام في اللغة والنحو من أول ظهور النحو حتى القرن التاسع الهجري. وأما اللسانيات في الغرب فقد سجل مؤتمر العلوم اللسانية الذي انعقد في بوكورشت في سنة 1967م أسماء الباحثين والواردين من هذه البلدان ما يقرب الألفين.
22 - انظر: L. Bloomfield : Language (New york 1933م) ص 11 (1 - 6).

القديمة (شـــنداس). فكانت مناهجهم بذلك علمية حقيقة، مستوفية لجميع شروط العلم كما نفهمه اليوم[23]. أما صفات هذه المناهج فيما يخص صنعة التحليل، فكانت على ما يتطلبه المنهاج الوصفي الذي ينظر إلى حالة اللغة في زمان معين ولا يلتفت إلى التحولات التي تطرأ عليها على ممر الأيام، فهي مناهج بنوية (Structural) كما يفهمها اللغويون اليوم وعلماء العربية من قبلهم ومن أجل الوصول إلى البنية يحتاج الواصف إلى أن يكتشف المراتب والمستويات اللغوية التي نشأت عنها البنية، وأن يحل كل عنصر من عناصر اللغة محلّه من تلك المراتب.وهذا يستلزم عدة عمليات تحليلية يجريها على مدارج الكلام. وفي كل هذا يعتمد على مبدأ **عدم التبعية** فكلما لاحظ أنّ هذه القطعة الصوتية من الكلام، أو تلك غير تابعة ولا لاحقة بقطعة أخرى بل مستقلة عنها تؤدي الغرض المنوط بها بنفسها دون اللجوء إلى شيء آخر أعطاها عندئذ صفة الوحدة واعتبرها هي ونظائرها عناصر أولية بالنسبة إلى مستواها. ويسمي النحاة الهنود هذا المفهوم **«ميرا كانكسا»** ومعناه: ما لا يقتضي ولا يستلزم شيئا (وضدها: الـــ **«كانكسا»**)[24]. أما كيف يتوصلون إلى إثبات العناصر الأولية المستغنية بنفسها، فهذا يكون غالبا بوسائل بنوية[25] فبالنسبة إلى المستوى الأعلى يحددون فيه الوحدات التي نسميها نحن جُمَلا مفيدة بالاعتماد في نفس الوقت على الوقف **«أفاسانا»**[26] أي على وقفات المتكلم وسكناته وعلى أنواع النغمات والنبرات الكلامية، إذ قد تعرف بها مبادئ الجمل ونهاياتها وعلى العلامات الدالة على أصنافها إنشائية كالنداء والاستفهام أو خبرية. فإذا نزلوا

---

23 – واستمر هذا الاستقراء إلى أن زالت المشافهة باللغة السنسكريتية (بعد القرن الثالث ق.م). فقامت الدراسة الفيلولوجية بعد ذلك مقام المشاهدة المباشرة.

24 – يناسب هذا المفهوم شيئا ما ما يسمى عند سيبويه بالاستغناء (ويستعمل أيضا فعل «غنى يغني»). انظر الكتاب 1/ 7 ومواضع أخرى.

25 – نسبة إلى «بنية»: اتبعنا في هذه النسبة رأي يونس بن حبيب (النحوي) الذي يقول في ظبية: ظبوي وهو أخف من ظبيي ووجهه الخليل. (انظر الكتاب، 2 / 74). أما المقصود منه فهو الوصف الذي تتصف به الآن مناهج المدارس الملقبة بالــ Structuraliste، وهي التي لفتت أنظار الباحثين إلى ضرورة الرجوع إلى دراسة اللسان في حالة زمانية معينة، وعلى هذا فتحليلاتها تتعرض فقط للصورة الناتجة عن تقابل الذوات ولمجرى هذه الصورة وكيفية تأديتها لمهمة التبليغ.

26 – سيتضح لنا فيما بعد أهمية هذه الوسائل التحليلية بالنسبة إلى المدرسة «الذهنية» الأوربية ومدرسة الاستغراق الأمريكية.

إلى ما هو أدنى من هذا وهو مستوى ما نسميه نحن الكلم والمفردات، يسمى عندهم (بادا) استدلوا عليها بما يدخل عليها من اللواحق الخاصة بكل نوع منها، وبما يعتريها من التغيّرات الصوتية في أوائلها وأواخرها بسبب تركيبها (= ساندهى) -حالة الإدراج- مع غيرها من الكلمات. فإذا تمّ لهم ذلك تعرضوا للبنية الداخلية للمفردة - بعد التمييز بين فصولها (أسماء وأفعال وأدوات إضافة وأدوات ربط) - فيصل بهم التحليل إلى العنصرين الهامَّيْن اللذين تمتاز بهما اللغات الهندية الأوربية واللغات السامية، وهما الأصل «دهاتو» (المادة الحرفية الثابتة) والزائدة «براتيايا» (وهو كل ما يزاد على الأصل من العناصر الدالة على المعاني الفرعية، فتضاف هذه المعاني إلى المعنى الأصلي، كما أضيفت ألفاظها إلى اللفظ الأصلي، وذلك مثل حروف الزيادة في العربية وعلامات الإعراب وغيرها). ثم أحصوا الأصول الفعلية وغير الفعلية وحددوا أنواع اللواحق والعلامات بالاعتماد على القرائن والسياق وبمجاريها في الكلام. وهم أول من استعان في هذا التحليل بالعلامة العدمية[27]، وسنرى أنها من أهم ما يلجأ إليه اللسانيون اليوم في تعيينهم لماهية العناصر اللغوية وتشخيص كياناتها. وبعد هذا يصل الباحث إلى مستوى الوحدات غير الدالة وهي مرتبة القطع الصوتية الصغرى القليلة العدد التي ينتهي إليها التحليل، والتي يتركّب منها جميع الكلام (ويسمى الحرف عندهم: «اكسهارا» ومعناه: ما لا يتلاشى وينحل). واستخرجوا هذه الحروف من كلامهم بنفس الكيفية التي وصفناها عند كلامنا عن الكتابة الهجائية. وينبغي أن نشير بهذا الصدد أن الهنود استعاروا النظام الهجائي من الساميين (ولم يتفق بعد العلماء في تحديد المصدر السامي الحقيقي، فمن قائل أنهم أخذوه عن الفرس، وهؤلاء عن الآراميين -والخط الآرامي وجميع الخطوط السامية هي من الأصل الفينيقي- وقائل آخر أن مصدر خطهم هو اليمن). إلا أن هذه الكتابة (كتابتان في الحقيقة: البراهمي، والكهاروستهي) لم تظهر عندهم قبل ظهور

---

27 - هي عند العرب أصل مهم من أصولها المنهجية، لا بالنسبة إلى اللغة فقط بل بالنسبة إلى جميع العلوم الدقيقة والتجريبية، وهي مفهوم رياضي، ونرجح أن الخليل هو أول من استخرجه من مفهوم الصفر بعد أن أدرك دوره في علم العدد، فطبقه على علوم العربية وبالخصوص النحو والعروض (راجع كتابنا في علم العربية).

الدراسات اللغوية التي هي موضوع كلامنا الآن. واحتاج الهنود إلى أن يكيفوها حتى تناسب خصائص لغتهم.

هذا فيما يخص منهاج التحليل البنوي العام، أما تحليلهم لأصوات لغتهم فأغرب وأطرف! والذي حملهم على استقصاء البحث وعلى التدقيق في الوصف الصوتي هو اهتمامهم الكبير بالنطق الصحيح والتلفظ الفصيح الذي تناقله العلماء جيلاً بعد جيل في تلاوة الفيدا، فوضعوا لذلك قوانين لتجويد «القراءة» على مثل ما فعله القراء والنحاة العرب. وأول شيء أُعجب به الأوربيون عند اكتشافهم لكتبهم اللغوية هي هذه الصوتيات. وأعجب منه هو أن تكون الدراسات المقارنة التطورية التي وضعها الغربيون قد انطلقت من مفاهيمها الدقيقة، ولم يَرَ المؤرخـــون لعلوم اللســـان في ذلك سبباً آخر غيـــر افتقارهـــم إليها، إذ لم يكن لديهم منذ أن أُنْشِئ النحو اليوناني ما يمكن أن يماثلها[28]. يقول الهنود: إن الكلام يعتمد كله على الـــ «سبِتارا» أي النفس المحدث للصوت، أو بالأصح الهواء الحامل للصوت –صوت الحلق– وهو عندهم بمنزلة أصوات الحركات وحروف المدّ عندنا، إلا أن هذا النفَس الصائت لا يبقى في الكلام على حالة واحدة فإذا نفذ إلى التجاويف التي هي فوق الحنجرة تغيَّر بسبب ما يحدث في مختلف الأماكن من ضغط عضو على عضو، وهذا يسمونه الـــ سپارْسا (=التماس والضغط). وينسب حينئذ الصوت الناتج عن هذا الضغط إلى المكان الذي حدث فيه. وهكذا قسموا حروفهم إلى «كانتهيا» = حلقي و«تلايفيا» = حنكي و«موردهانيا» = دماغي (بتقعيس اللسان، أي إدخال ظهره ورفع طرفه إلى وسط الحنك) و«دانتيا» = أسناني و«أوستهيا» = شفوي. ويصير النفس بذلك معلما بعلامة الموضع الذي وقع فيه الضغط،

28 – قال بلومفيلد من اللغويين الأمريكان المشهورين: «أهم من هذا (اكتشاف الشبه بين السنسكريتية واللغات الأوربية) هو ما لمحه الأوربيون من البنية اللغوية، وذلك بفضل النحو الهندي الدقيق المنتظم. وما استطاعوا حتى ذلك الوقت أن يلمحوا إلا بعض المشابهات المبهمة المائعة، لأن ما كان ذائعا آنذاك من النحو كان مبنيا على مثال النحو اليوناني، ولم يكن ذلك كافيا لإظهار خصائص كل واحدة من لغاتهم. فالنحو الهندي هو الذي علم الأوربيين كيف يحللون أبنية كلامهم» (المصدر المذكور). وقال فيرث اللغوي الإنكليزي المعروف: «لولا النحاة والصوتيون الهنود الذين عرّفنا إياهم العالم الإنكليزي وليام جونس لصعب علينا الآن أن نتصور مدرستنا الصوتية التي ظهرت في القرن التاسع عشر».

ويسمى عندئذ: «هيـــبانجانا» ويقابل بذلك الـــ«سبِّارا» المجرد الذي ليس إلا نفَساً صائتاً. وللهنود تقسيمات أخرى تكمل هذا التقسيم الذي بُني على ما يسميه العرب بالمخارج «ستهانا». فقد لاحظوا أن الأصوات اللغوية تختلف أيضا باتساع مخارجها فهذه الـــ «سبارْسا» تحدث بضغط؛ أما ما يسمى بالـــ «أوسمان» (= معناه النفس غير الصائت) فهي تحدث بضغط أقل من هذا، ويخرج معها نفس ونفخ من غير صوت من الحنجرة. وهناك الـــ «أنتاهستها» (= المتوسطة) فهي أصوات لا هي مطلقة ولا مضغوطة ولا منفوخة، بل بين الـــ «سبِّارا» المحضة والـــ «سبارْسا» الشديدة. ثم ميزوا بين التي يصحبها صوت الحنجرة (= كَهوسافانْت) والتي لها (زيادة على هذا) صدى في خرق الأنف (أنوناسيكا = حروف الغنة) وبين التي ليس لها ذلك تماما (أكَهوسا) (انظر الجدول الذي يمثل هذا النظام التحليلي).

النظام الصوتي السنسكريتي كما تصوره اللغويون الهنود:

اتّساع المخرج								
ســفـــار ا صوت حنجري مطلق	أنتهستها (بين بين)	أوشمان نَفَس← تسريبية	ســـپـــارسا (ضغط ← حبسيَة)					المخرج (ستهانا)
فتحة (a)			ن (ṅ)	ىٔـ (g^h)	گ (g)	كــ (k^h)	كــ (k)	كانتهيا (حلقي)
كسرة (i)	ى (y)	ش (š)	ن (n̮)	ز (j^h)	ز (j)	چ (c^h)	چ (c)	تالافيا (حنكي)
ر (ṛ)	ر (r)	س (ṣ)	ن (n)	دـ ($ḍ^h$)	د (ḍ)	تـ ($ṭ^h$)	ت (ṭ)	موردهانيا (دماغي)
ل (l)	ل (l)	س (s)	ن (n)	دـ (d^h)	د (d)	تـ (t^h)	ت (t)	دانتيا (أسناني)
ضمة (u)	ف (v)		م (m)	بـ (b^h)	ب (b)	پ (p^h)	پ (p)	أوستهيا (شفوي)
كهوساقانت (مجهور)		أكهوسا (مهموس)	أنوناسيكا (أغن)	كهوساقانت (مجهور)		أكهوسا (مهموس)		الجهارة والغنّة

ملاحظات:

1 - الرموز التي بين قوسين تمثل المصطلح الخطي الدولي الذي يستعمله علماء السنسكريتية(ما عدا n و n).

2- النقطة تحت الرمز تدل على صفة التقعيس (إدخال ظهر اللسان ورفع طرفه إلى وسط الحنك جهة الدماغ).

3 «چ» ترمز إلى النطق بتاء وشين متحركتين بحركة واحدة (مثل «چلبي» = Tšalabi) ورمزها الدولي: c أو Є

4 - «n» ترمز إلى غنة مفخمة. و n إلى نون مقربة إلى مخرج الياء. أما «l» و«r» فيرمزان إلى حركتين لا إلى حرفين تامّين: الأول هو صوت حركة تخرج من حافتي اللسان (كأنه لام)، والثاني هو صوت حركة تخرج بارتعاد طرف اللسان (كأنه راء).

هذا وعرفوا أيضا خاصية المد (طول الصوت) في التمييز بين الحروف وقاسوه كما حللوا بكيفية دقيقة جداً العناصر النغمية والبنوية التي لها دور في التمييز الصوتي أيضا (ليس هذا موجوداً في العربية). ولم يكْتفِ اللغويون الهنود بالوصف التحليلي، بل تجاوزوه إلى البحث النظري الصرف ولهم في هذا الميدان بعض المكاسب سبقوا بها أيضا غيرهم إلى النظريات الحديثة. وذلك مثل نظريتهم في ماهية الصوت اللغوي، وهي نظرية الـــ «سبهوتا». فقد انتبهوا إلى الفرق القائم بين الصوت كظاهرة فيزيائية عامة، والصوت كظاهرة فيزيائيـــة فيزيولوجيـــة خاصة بالكلام وبين الصوت الحامل لمدلول وهو ما يدركه المتكلم والمخاطب من الصفات السمعية الصوتية التي تكفي لفهم المدلول. فالصوت عموما هو الـــ «دهفاني»، والصوت الكلامي كلفظ هو الـــ«سبدا». وأما الصوت الدال الذي لا يتغير فهو الـــ «سبهوتا» ومعناه الأصلي هو التبجس والانتشار (ضد الانطواء). وفسّر بعض اللغويين (الخبراء باللغة السنسكريتية) مناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى الوضعي بأن المدلول يتبجس «وينتشر» في الذهن، أي يتبادر إليه بمجرد استماع السامع للسبهوتا، أي الصوت الدال[29].

وسنرى فيما بعد أن اللسانيات الهندية قد بلغت من الدقة العلمية وسعة المعلومات (وما أشرنا ههنا إلا إلى القليل منها لضيق المكان) ما لم تبلغه الحضارة اليونانية اللاتينية في البحث اللغوي فلسفيا كان أو نحويا، تعليميا أو نظريا، اللهم إلا فيما أخذته من اللسانيات العربية، وأن اللغويين الغربيين ما استطاعوا أن يصلوا إلى الفهم الصحيح للمفاهيم الصوتية، كمفهومي الأصل والزائد، ومفاهيم الصوتيات إلا بعد اطلاعهم – كما قال بلومفيلد وفرث – على التراث الهندي.

---

29 – انظر ما قاله: J.-L. Mey, Some Reflexions on the Parallelism between old indian and Modern Linguistics (in Norsk Tidisskrift for Sporgvidenskap, Bind XIX, Olso 1960, p.147 sqq)

3 – العلوم اللسانية عند قدماء اليونانيين:

استعار اليونانيون هم أيضاً من الفينيقيين كتابتهم الهجائية، إلا أنّ لغتهم هي من الفصيلة الهندية الأوربية، فلا يرتكز نظامها في بناء أصول كلماتها، كما هو معروف، على الحروف الجوامد (consonnes)[30] وحدها مثل اللغات السامية[31]، بل تحتاج زيادة على الجوامد إلى الحروف المصوتة (voyelles). وسبب ذلك هو عدم استقرار حروفها الجامدة على حالة واحدة في تصاريف الكلمة واشتقاقاتها، بخلاف اللغات السامية، فإنّ الحروف الأصلية التي تدخل في بناء كلماتها لا تتحول كثيرا، اللهم إلا ما يعتريها من العوارض مثل ما يصيبها أحيانا من الإدغام والقلب المكاني (وهو قليل جدا بالنسبة إلى ما هو سالم المادة). وما يصيب حروف العلّة من القلب والحذف وغير ذلك، وهو قليل أيضا بالإضافة إلى المواد الصحيحة الثابتة وهذا الثبوت الذي فقدته الأصول الهندية الأوربية منذ زمان بعيد، وحافظت عليه الأصول السامية لسبب مجهول (والعربية بصفة خاصة)[32]، كان الدافع الأساسي الذي دفع الفينيقيين إلى الاكتفاء في الدلالة الخطية على الحروف الجوامد دون المصوتة، لقدرة القارئ في غالب الأحيان على فهم ما يركب منها من الكلمات[33]. ولكن كيف استطاع اليونانيون أن يجعلوا من هذا الخط الذي لا يمكن أن يفي، رغم هجائيته، بما تحتاج إليه بنية لغتهم؟ لقد أجاب بعض العلماء عن هذا السؤال بضرورة وضع ثانٍ مكمل لما وضعه الفينيقيون، وهو زيادة علامات للمصوتات وهذا يقتضي أنّ اليونانيين قد تمكنوا من اختراع الكتابة الألفبائية «الحقيقية»،

---

30 – انظر الهامش 34 فيما يلي.

31 – أثبتت المقارنة العلمية بين مختلف هذه الألسنة أن اللغات الهندية الأوربية كانت بنيتها القدمى أو بنية اللغة البائدة التي تفرعت عنها، على مثل بنية اللغات السامية من حيث ثبوت المادة الأصلية واستقرار الجوامد فيها، فأصابها تغيير عميق بحكم انتشارها واختلاط أصحابها بغيرهم من الأمم والشعوب.

32 – لا شك أن انعزال هذه اللغات في شبه الجزيرة العربية في آلاف السنين هو أحد العوامل لا العامل الوحيد، التي ساعدت على بقاء البنية القديمة، وقد لوحظ أن جميع اللغات السامية التي خرج بها أصحابها إلى خارج الجزيرة، أو ما يجاورها قد أصابها تغيير أعمق مما أصاب العربية، فقد فقدت الأكادية أكثر حروفها الحلقية. وكذلك الإعراب، فإن أكثر هذه اللغات قد ذهبت عنها علاماتها الإعرابية.

33– ولاقتصار الخط الفينيقي على الجوامد سر آخر جد مهم – قد يتناساه الكثير من الدعاة إلى إصلاح الخط العربي اليوم – وهو الاهتمام بإظهار المادة الأصلية وإبرازها في كتابة الكلمة وبالتالي التمييز بين المادة والصيغة، وهو أهم ما تتصف به اللغات السامية. وعليه فلا بد في كل إصلاح من مراعاة هذه الصفة الجوهرية، إذ الخط تابع للفظ، وهو صورة لبنية اللغة.

وبالتالي إلى تحليل كامل لمدرج الكلام بما فيها المصوتات، وهذا ما لم ينجزه أصحاب الخط الهجائي.

ولكن إذا بحثنا الموضوع بتدقيق رأينا أنّ أكثر العلامات الدالة على المصوتات في الألفبائية اليونانية مأخوذة من الكتابة الفينيقية، وكانت تشير في الأصل إلى حروف حلقية لا يعرفها اليونانيون، فنطقوا بها في أول الأمر وكأنّها حروف مصوتة، فصارت: الحيت (=الحاء في العربية) على لسانهم ممدودة، ويدل اسمها «éta» بوضوح على أن أصلها «حيت» الفينيقية وكذلك الألف التي كانت همزة، فتركوا الحرف الحلقي وخصصوا رمزه للمصوت الذي له صوت الفتحة عندهم، وهكذا (انظر جدول التكييفات في الصفحة التالية).أما الأصوات الخاصة باليونانية فإنهم وضعوا لها رموزاً جديدة، وهي خمسة أصوات.

وإن لم يمكن أن نُرجع سبب تكييف اليونانيين للكتابة الهجائية وتصييرهم إياها على الشكل المعروف اليوم، إلى نوع من التحليل العلمي الدقيق يكونون قد اهتدوا إليه بمجرد ما اقتبسوا الخط الفينيقي، فإن لليونانيين فضلا آخر لا يقل عنه أهمية، وهو أنهم قد اهتدوا بالفعل - بعد تكييفهم هذا لا قبل - إلى طريقة من التحليل، فبنوا عليها تقسيمهم لأصوات اللغة إلى «aphôna» و«phonéenta»[34] الذي صار بعدهم أساسا لكل تحليل تعالج به اللغات الأوربية، وعماداً لكل نظرية لغوية عند علماء أوربا.

وتفطّنوا في نفس الوقت إلى أنّ الصامت لا يمكن أن يُنطَق به إلا مع مصوت، وسَمَّوا المجموعة المتكوّنة من الصامت والمصوت «syllabé» معناها: «المجموع من الأشياء» وترجمها العرب بكلمة كان استعملها النحاة في اصطلاحهم، لكن بمعنى آخر وهي المقطع

---

34 - ترجمها أصحاب بيت الحكمة في زمان المأمون بكلمة «لا مصوت» و«مصوت» ثم استبدل ابن سيناء الكلمة الأولى بكلمة «صامت» والأول هو ما يدل عليه الاصطلاح النحوي العربي «الجامد» إلا أن هذه التسمية العربية تنظر أو نظر واضعها عندما وضعها إلى كيفية خروج الحرف الصامت لا إلى صفته الصوتية، ويقابلها عند النحاة وأهل الأداء الحرف اللين أو الهوائي أو الذائب (يجمع كلاهما على جوامد وذوائب. انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ط. القاهرة 1964، ا، ص 241). كما استبدل الرواقيون (Stoïciens) كلمة aphona بكلمة Symphona إذ اتضح لهم أن «اللامصوت» يجري معه الصوت (= صوت الحنجرة)، فسمّوه هكذا لأنه لا يحدث أبدا وحده، بل مع المصوت (Sym- تدل على المصاحبة في لغتهم). وهما في الفرنسية (عن اللاتينية التي أخذتهما عن اليونانية) voyelle / consonne.

(وقالوا إنّ المصوت يمكن أن يُنطق به وحده فيكون عند ذلك بمنزلة مقطع واحد)[35]. وكل هذا قد وقع قبل ظهور الفلسفة اليونانية (إذ توجد هذه المفاهيم في نصوص ترجع إلى ما قبل القرن الخامس).

أما مساهمة هذه الفلسفة في البحث اللساني فكانت جدّ عظيمة، وحقيقة بأن يَلتفت إليها كل دارس لعلم اللسان، بل كل مثقف، لا لصحة ما توصلت إليه من نتائج، فإنّ المفاهيم والنظريات والمناهج لا تصح بصفة نهائية أبداً، بل لعمق تأثيرها وامتداد هذا التأثير إلى جميع الحضارات التي تلتها في الوجود (الرومانية والفارسية والهندية والبيزنطية والإسلامية والأوربية والحضارة العالمية الحديثة).

إنّ أقدم فيلسوف أخبرنا عن اهتمامات اليونانيين بمسائل اللغة وتطلعهم إلى أسرارها هو أفلاطون في كتاب **قراطولوس** ويظهر أن المسائل المطروحة فيه كان يرجع عهدها إلى زمان فيثاغورس (القرن السادس قبل الميلاد). والمسألة الرئيسية التي يدور حولها الكتاب هي مسألة ما إذا كانت الأسماء طبيعية النشأة أم هي صادرة عن تواطؤ الناس؟ أي هل يرجع أصل الأصْوات الدالة على الأشخاص والمعاني إلى الطبيعة نفسها ولا دخل للمتكلمين في وضعها أم يرجع إلى ما يتواضع عليه المتكلمون لنفسهم؟ وقدّم أفلاطون هذه المسألة على شكل حوار كعادته، بين أشخاص ثلاثة: قراطولوس الذي يقول بأنه يوجد بالطبع (physei)، فلكل شيء اسم سديد الدلالة مطابق تماما لمدلوله، وليس للناس غيره سواء كانوا يونانيين أم أعجميين (بالنسبة لهم)، وأرموجينس الذي يقول بأن لا مطابقة بين الاسم والمسمى إلا بالوضع (thesei). فلو سمينا رجلاً باسم فهو سديد، وإن سميناه باسم آخر فهو أيضا سديد. لأنه لا تسمية بالطبع بل بالاستعمال والعادة. والشخص الثالث هو الحكم الذي تحاكم إليه قراطولوس وأرموجينس وتخيّل أفلاطون أنّه شيخه سقراط. ولهذا الحكم رأي ثالث هو مزيج من الرأيين مع زيادات وتنقيحات، وهو طبعاً رأي أفلاطون نفسه. وسقراط هذا جدّ متحفظ،

---

35 – قد بينا في مقال لنا في العدد الأول من مجلة اللسانيات حقيقة المقطع الفيزيولوجية واللغوية وليست هذه الحقيقة على هذا الجانب الكبير من البساطة.

فهو لا يجزم بأحد القولين بل يلينهما ويشكلهما بحيث يصبحان قولاً واحداً مكيفاً بما أدخله عليهما من آراء جزئية وكثيراً ما تكون هذه الآراء المضافة مما كان يرتئيه أفلاطون في فلسفته الخاصة به. ويتّضح بذلك أن غرضه من هذا الكتاب ليس هو عرض هذه المسائل اللغوية، بل الإشارة إلى نظريته للمعرفة. فهو يؤكد أنّ للمــسميات حقيقة خارجة عن أنفسنا وإرادتنا، ومن ثم فلا شكّ أنّ المطابقة القائمة بينها وبين أسمائها هي مطابقة نوعا ما، فلكل صوت دلالة خاصة (ويستعين في ذلك ببيان أصول بعض الكلمات)، إلا أنّ الأسماء لا بد لها من واضع – لا أي واحد تسنح له فكرة الوضع بل واضع واحد حكيم (أو يستلهم حكمته من الفيلسوف). وإن لم تحصل هذه المطابقة – وهو كثير، وبذلك يناقض القولين الاثنين – فلتحكم الواضع غير الحكيم أو لتركه أحياناً الحكمة المطلوبة في ذلك.

واستمرّ الجدال حول هذه المسألة طيلة قرون[36] بعد أفلاطون (فتناولها أصحاب فيثاغورس والسوفسطائية والمشاؤون وديمقريطوس والرواقيون، ثم كانت لها أصداء عند الرومان نحاتهم وشعرائهم). أما أرسطو تلميذ أفلاطون فقد اختار مذهب التواضع والاصطلاح، ويظهر اختياره هذا في هذا النص من كتاب العبارة: «فالاسم هو لفظة دالة بتواطؤ...[37]، فأما قولنا بتواطؤ فمن قِبَل أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع إلا إذا صار دليلا، فإن الأصوات أيضا التي لا تُكْتَب نجدها قد تدل على شيء مثل أصوات البهائم، إلا أنّه ليس شيء منها اسماً»[38]. وقال أيضا: «وكل قول فدالّ لا على طريقة الآلة[39]، لكن كما قلنا على

36 – ونجد عند العرب جدالا شبيها بهذا، فقد زعم عباد بن سليمان الصيمري المعتزلي (تــ 250) أنه لا بدّ من مناسبة طبيعية بين اللفظ ومدلوله وإلا كان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين «ترجيحا من غير مرجّح» (يسمى الآن هذا المفهوم الأخير بالنسبة إلى المناسبة بين الدال والمدلول باللغة الفرنسية arbitraire du signe، ومعناه اعتباطية الدلالة الوضعية). وجدال آخر قريب منه ومما طرحه اليونانيون هو الذي دار منذ أواخر القرن الثاني الهجري حول مسألة: هل اللغة إلهام وتوقيف من الله سبحانه أم تواضع واصطلاح؟ واستمر هذا الجدال مدة طويلة بعد ذلك الزمان.

37 – الترجمة لإسحاق بن حنين (انظر منطق أرسطو، تحقيق ع. بدوي، القاهرة: 1948 ج1 ص 60).

38 -- نفس المصدر. وقد وقع تصحيف في هذا النص: كتبت هذه العبارة: «التي لا تكتب نجدها...» هكذا: «التي تكتب بجدها...» والصحيح ما أثبته الفارابي في شرحه لكتاب العبارة (تحقيق ولهام كوتش وستانلو مارو، بيروت 1960، ص 31).

39 – يفسر الفارابي هذا هكذا: «...كل آلة فبنيتها وخلقتها خلقة يصدر عنها الفعل المطلوب بتلك الآلة.. كذلك اللفظ الدال لما كان آلة للقوة الناطقة فينبغي عند القائلين بالطبع أن تكون نفس صيغتها صيغة تعرف المدلول عليه، وإنما يكون ذلك بأن يحاكيها». (نفس المصدر، ص 50).

طريق المواطأة»[40]. والتحمت بهذه المسألة مسألة أخرى خطيرة على مثل خطورتها، وإن كانت أقرب إلى اهتمامات اللغوي منها إلى اهتمامات الفيلسوف، وتنحصر في هذا السؤال: هل الألفاظ موضوعة على نظام محكم تتناسب صيغها وموالدها، وتنسجم تصاريف كلماتها بعضها ببعض فتكون بذلك خاضعة لقوانين معقولة، فيمكن لنا استخراج مُثُلها وأنماطها بحمل بعض أجزائها على بعض، أم هي طبيعية لا يستقر لها حال مثل جميع الأشياء المحسوسة الطبيعية التي لا تثبت أبدا على حالة واحدة وتخضع لأي قانون خضوعا مطلقا، وإذا كانت كذلك، فكيف يجوز لنا أن نحمل بعضها على بعض ونتعرف على مثلها وليس لها مثل ولا أنماط؟ فأما القول الأول فكان يسمى بمذهب الـ Analogia ومعنى هذه اللفظة باليونانية: التناسب (هكذا باللاتينية أيضا) وترجمها فارو(Varro) النحوي بكلمة proportio، وأخذت من اصطلاح الرياضيين اليونانيين القدماء (فيثاغورس هو أول من حددها)، وكان يعني هؤلاء الرياضيون بها: الأربعة المتناسبة التي شكلها: $\frac{أ}{ب} = \frac{ج}{د}$. فكان المقصود من التناسب اللغوي عند النحاة من أهل هذا المذهب هو أن يجب تكافؤ الصيغ لتكافؤ أصناف الكلمات التي صيغت عليها.

40 – منطق أرسطو، ص 63 وشرح الفارابي، ص 59.

مقارنة بين الأبجديتين الفينيقية واليونانية

جدول التكييفات الصوتية والخطية

الأبجدية الفينيقية القديمة: صورة الحرف	صوته	اسمه	الأبجدية اليونانية القديمة: صورة الحرف	صوته	اسمه	التكييف الصوتي	التكييف الخطي
𐤀	همزة	Alf	A	فتحة	Alpha	حذف حلقية الحرف وتخصيصه للصوت المذكور	تدوير الرمز بربع دائرة إلى اليمين
𐤁	ب	Bêt	6 و B	ب	Beta	إبقاء الصوت الموجود	تدويره نصفا إلى اليمين
^	ج (گ)	Gaml	Γ	ج (گ)	Gamma	كذلك	قلب إلى اليمين
Δ	د	Delt	Δ	د	Delta	كذلك	لا شيء
∃	هـ	He	Ε	فتحة ممالة	Epsilon	حذف حلقية الحرف وتخصيصه للصوت المذكور	قلب الرمز يمينا
Y	و	Waw	F	ڤ	(1)Digamma	تحوّل إلى فاء مجهورة	توجيه الهلال إلى اليمين
I	ز	Zay	Z	دز (الحرف واحد)	Dzeta	إبقاء صوته	إمالة العمود يمينا
𐤇	ح	Hêt	日 ثم H	فتحة ممالة ممدودة	Eta	حذف حلقية الحرف وتخصيصه للصوت المذكور	اختزال الخطوط الأفقية
⊕	ط	Têt	⊗ ثم ⊖	ت مع تفشٍّ	Theta	حذف التفخيم واستبداله بالتفشي	اختزال الخطين المائلين
Z	ي	Yod	ϟ ثم I	كسرة	Iota	تخصيص الرمز بالكسرة	تقويم المتعرج
ψ	ك	Kaf	K	كَ	Kappa	إبقاء صوته	تدوير الرمز نصفا
𐤋	ل	Lamd.	/ ثم Λ	ل	Lambda	كذلك	قلبه يمينا
𐤌	م	Mêm	ϻ ثم M	م	Mu	كذلك	قلبه يمينا ثم تدويره إلى اليمين أيضا
𐤍	ن	Nûn	N ثم N	ن	Nu	كذلك	قلبه يمينا
𐤎	س مع همس اللسان	Samk	Ξ ثم Ξ	(كس) لحرف واحد	Xi	استبدال الصوت السامي بالصوت اليوناني	اختزال الخطوط
O	ع	ʿAyn	O	ضمة خفيفة	Omicron	حذف حلقية الحرف وتخصيصه للضمة	لا شيء
𐤐	پ	Pê	ͷ ثم Π	پ	Pi	إبقاء الصوت	قلب الرمز يمينا ثم استبداله بآخر
𐤑	ص	Sâdê	M	س	(1)San	حذف التفخيم	تدويره نصفا إلى اليمين
φ	ق	Qof	Ϙ	ك	(1)Koppa	حذف التفخيم وتحول الصوت إلى كاف	لا شيء
𐤓	ر	Rêš	P	ر	Ro	إبقاء صوته	قلبه إلى اليمين
W	ش	Šîn	Σ	س	Sigma	تحويله إلى سين	تدويره نصفا إلى اليمين
X أو +	ت	Taw	T	ت	Tau	إبقاء صوته	اختزال الصليب
هذه الأصوات لا وجود لها في الفينيقية فوضع لها اليونانيون رموزا خاصة			Y ثم V Y	ضمة مشبعة كسرا	Upsilon		
			Φ	پ مع تفشٍّ	Phi		
			X	ك مع تفشٍّ	Khi		
			Ψ	(پس) كحرف واحد	Psi		
			Ω	ضمة ممدودة	Omega		

(1) استعمل اليونانيون هذه الرموز الثلاثة التي كانت تشير في الأصل الفينيقي إلى أصوات غير موجودة في لغة اليونان ثم ما لبثوا أن تركوها (وهذه بعد العصر القديم) وذلك إما لاختلال الصوت مثل (ڤ) وإما لوجود رمز آخر يشير إلى نفس الصوت مثل M الذي حل محله صوت السين فاستبدل بـ Sigma (Σ) وكذلك الـ Kappa ϙ لوجود الـ Kappa.

وقالوا عنه أيضاً: إن كانت بين عنصرين مختلفين نسبة ما، وكانت هذه النسبة نفسها موجودة بين عنصرين آخرين، فإن القرابة التي بين هذه العناصر الأربعة تسمى analogos[41] وحملنا النسبة الثانية على الأولى تسمى analogia؛ وقد أشار أفلاطون إلى أهمية هذه الطريقة التحليلية في الرياضيات وتحمّس لها أيّما حماس، وطبقها أرسطو وغيره على العلوم الأخرى كعلم الحيوان.والذين طردوا استعمالها، وتمّ على أيديهم إجراؤها في النحو واللغة هم النحاة اليونانيون الحقيقيون ممن كان ينتمي إلى مدرسة الإسكندرية اللغوية، ولم يكونوا من الفلاسفة ولذلك حافظوا على المفهوم الرياضي الأصلي ولم يصبغوه الصبغة الفلسفية، وسنتكلم عن هذه المدرســة فيما بعد. أما القول الثاني فكان يسمى بمذهب الـ anomalia ومعناه يقابل معنى الـ analogia فهو عدم التناسب أو عدم الخضوع لعملية التناسب[42].

ويرى أصحابه أنّ في الاستعمال اللغوي وكلام الناس اختلافات كثيرة، أما العناصر اللغوية نفسها عند الشخص الواحد فهي أيضا شديدة الاختلاف، والشواذ فيها أكثر من أن تُحصى ولذلك لا يمكن أن تضبط بهذا النوع من الضوابط، فلا بدّ إذاً من مراعاة الاستعمال، فإنّ كل عنصر في اللغة يجب أن يعتبر في ذاته، وألا يلحق بغيره إذا لم يرتبط به ارتباطاً

41 – مأخوذة من logos ولها عدة مدلولات لكنها متقاربة: قول، كلام، عبارة، نطق (بمعنييه اللفظي والذهني، انظر الجزء الأول من هذه المقالة ص1)، بزيادة ana وهي مما تتصدر به بعض الكلمات اليونانية للدلالة على «قلب الشيء وجعل الأسفل مكان الأعلى» وهذا يشير إلى الصيغة الثانية للنسبة الرياضية ح ب = أ د.

42 – لهذه العملية شبه كبير بما كان يسميه أبو الأسود وعبد الله بن أبي إسحاق قياسا ولا يمكن أن يكون اقتباسها من أرسطو لأنه لم يستعملها أبدا في صيغ المفردات والتراكيب ولا يمكن أن نفترض اقتباسها من كتب النحو اليوناني، لأنهما ما أخذا ولا شيئا واحدا من تلك الكتب – وهذا بإجماع العلماء – لأن القياس «يستدعي دائما أمرين يضاف أحدهما للآخر ويقدر به» وهذا معناه العام وهيهات أن يستفرغ كل ما يدخل من مفهوم القياس الذي استعمله الخليل وسيبويه فإن هذا المفهوم هو أقرب إلى الرياضيات الحديثة منه إلى الرياضيات الفيثاغورية، وما الـ analogia إلا جزءا بسيطا جدا مما يشتمل عليه (انظر في هذا الشأن تحليلنا لهذا المفهوم العربي في كتابنا «علم العربية وعلم اللسان العام»). وننبه القارئ أن الاستدلال بالمثال (أو التمثيل) الذي يسميه أرسطو analogia أيضا (يسميه النحاة والفقهاء والمنطقيون العرب المتأخرون قياس التمثيل أو قياس الشبه) هو مفهوم استخرجه أرسطو من العملية الرياضية المشار إليها وأعطاه – كعادته إزاء المفاهيم الرياضية – صبغة فلسفية، وأفقده صفته الرياضية الجوهرية فصار يقابل به السيلوجسموس (استنتاجه العقيم الذي سماه المترجمون قياسا أيضا، ويا للأسف!) الذي ينتقل فيه من الكلي إلى الجزئي والاستقراء – كما يفهمه هو – الذي ينتقل فيه من الجزئيات إلى الكلي، فيكون التمثيل عنده استدلالا بجزئي على جزئي لشبه قائم بينهما. وهذا بعيد كل البعد من العملية الرياضية التي تحمل نفس التسمية، اذ ليست محاكمة منطقية بحتة، بل عملا منطقيا رياضيا، ولا تلتفت إلى الجزئيات أبدا، بل إلى الأشياء غير المعينة والمشار إليها بالحروف (أي إلى الكليات بمعناها الرياضي لا الفلسفي). وغايتها الكشف عن بنية الشيء بإلحاق نسبة بنسبة أخرى لتساويهما في وضع آخر.

وثيقاً، وإلا كان هذا الإلحاق من محض التحكم؛ إذ ان الكليات لا وجود لها في الواقع المحسوس. وإن كان هناك بعض المشابهة وبعض التناسب بين هذه العناصر، فليس يقع ذلك إلا بكيفية سطحية وغير مستمرة، ولا يمكن للـــ analogia أن تدرك نظام اللغة العميق[43]، لأنّه فوق طاقتها. وأكبر حجّة يوردونها على القائلين بالتناسب الوضعي (أصحاب الحمل) هو عجز هؤلاء على تعليل المهمل من الكلام الذي يجيز العقل استعماله بل يوجبه أحيانا ولم يستعمله الناس[44]. فهذه دعوة دعا إليها أصحاب الرواق، وكذلك من اتبعهم من نحاة مدرسة برجامة. هذا وينبغي أن لا ننسى أنّ أغلب من كان يستعمل الحمل في اللغة إنما كانوا من النحاة وكان لا يهمهم إلا تفسير معاني الشعر اليوناني القديم واستخراج المعايير اللغوية الأساسية من أجل تلقينها لمن ذهبت عنه السليقة اليونانية. فبذلك ابتعدوا عن التأملات الفلسفية، بل حرروا النحو (شيئا ما) من الفلسفة التأملية.

واشتهر من هؤلاء النحاة الاسكندرانيِّيْن أرسطارقوس السموتراقي (تـــ 115 أو 145 ق.م) وديونسيوس التراقي (تـــ 90 ق.م)، كما اشتهرت المناظرات التي دارت بين أرسطارقوس هذا وزعيم مدرسة بارجامة التي تأثرت بآراء الرواقيين (ومن هؤلاء نذكر

---

43 – انظر الهامش الثاني التالي. وانظر أيضا جواب ابن جني عن هذا في الخصائص، 1 / 54 وما بعدها.

44 – لا ننس أن الرواقيين أصحاب هذا القول عارضوا فلسفة أرسطو معارضة شديدة وكانوا قد أنشأوا منطقا خاصا بهم بعيدا عن منطقه، وقد صوبه وامتلكه المنطق الحديث فأصبح فرعا من فروعه. ومما نقدوه في مذهب أرسطو وسابقيه مبالغته في تفضيل الكلي على الجزئي ونفيه هذا الأخير من العلم (الصور الذهنية الكلية هي عنده الجوهر الوحيد الذي تتكون منه المعرفة العلمية). وليس كل ما قالوه في العناصر اللغوية خطأً وتوهما، فإنهم نبهوا أولا على أن أحداث الكلام ليست على هذا القدر من الانسجام (السطحي) الذي تصوره الفلاسفة أحيانا بكل بساطة. ثم إن التعسفات الفلسفية والأقوال الباطلة التي لم تستند إلى الواقع المحسوس وكل التخيلات والخزعبلات الاشتقاقية التي بدأت تنتشر قبيل عصر أفلاطون، كل هذا أحدث عند الرواقيين رد فعل عنيف أداهم إلى بعض المبالغة ولكن يجب أن ننصفهم وذلك بأن لا نكتفي بالمظهر السلبي من فلسفتهم، ومهما كان الأمر فهم الذين دعوا الباحثين إلى تصحيح أقوالهم بالرجوع إلى الظواهر وعيانها قبل الحكم عليها. وحذروهم من كل قول جازم نهائي ولفتوا أنظارهم إلى وجود نظام لغوي خفي لا يمكن الاهتداء إليه بتلك الوسائل الساذجة التي ابتدعها الفلاسفة وغيرهم آنذاك. هذا وقد يتبادر إلى ذهن بعض الناس أن هذا يشبه آراء أهل الكوفة من النحاة، ويكون البصريون منهم أكثر شبها بأصحاب أرسطو. إن هذا لمن أبسط التشبيهات لأن الكوفيين لا يختلفون أبدا عن البصريين في استعمال المفاهيم المنطقية (الرياضية) (انظر كتاب معاني القرآن مثلا)، بل يفارق أهل الكوفة أهل البصرة في عدم تشددهم في مشاهدتهم وجمعهم للغة والأشعار (ربما لا يرفضون كلام العربي المشكوك في فصاحته كما يزعم البصريون)، وتساهلهم أيضا في استعمال القياس فقد يرون النادر الذي سمع من شخص واحد ويعتبرونه قياسا أي قانونا عاما فهم بذلك أكثر استعمالا للقياس على حين أن البصريين لا يقيسون إلا على الكثير في بابه ولا يقيسون أبدا إن جاء السماع الصحيح بما يمنع ذلك (راجع كتابنا في علم العربية).

خاصة ديوجينوس البابلي، أستاذ قراطيس، وقبله أخروسيبس[45](Chrysiphus) (تـ 205 ق.م تقريبا)، وهو أحد زعماء الرواقية. أما ديونسيوس التراقي (من أتباع ارسطارقوس المشهورين) فهو الذي ألف أول كتاب على طريق الاسكندريين في الغراماطيقي باليونانية Tekhné grammatika صناعة النحو و Grammata معناه الهجاء، فيكون المعنى الأول هو الفن الذي يعلم القراءة والكتابة ومن ثَمّ اللغة. وقد وصل إلينا هذا الكتاب[46] وتعرض فيه إلى عدة مسائل وحدد هكذا الغراماطيقي: «هو المعرفة المتعمقة لكل ما هو راجع إلى اللغة بحسب الاستعمالات الشائعة عن المؤلفين نظما ونثرا». وقال إنه ينقسم إلى ستة أقسام:

1 - قراءة صحيحة تتّفق مع قواعد النبر.

2 - تفسير يتّفق مع ما يجري استعماله مع صور البيان.

3 - تحديد للألفاظ الغامضة والمعاني القديمة.

4 - بحث عن أصول الكلمات (étymologia).

5 - بحث عن التناسب اللغوي.

6 - نقد للشعر حتى يُعرَف أيه أحسن[47].

بهذا البيان لأجزاء الغراماطيقي تظهر خصائص المدرسة الإسكندرية بوضوح: هي قبل كل شيء مدرسة فيلولوجية، بل هي التي أسست الفيلولوجية التي عرفت في أوربا فيما بعد. وذلك لاقتصارها على النصوص القديمة[48] وتتبّع معانيها من خلال مبانيها اللغوية وبعثها للنطق القديم الذي تناساه الناس منذ زمان بعيد واهتمامها بالنقد البلاغي[49] بالاعتماد على

---

45 - هكذا نسخ الفارابي اسمه (شرح كتاب العبارة، نفس الطبعة، ص 53)!
46 - نشر I. Bekker في مجموعة من النصوص اليونانية بعنوان: Anecdota graeca (برلين 1919)
47 - المصدر السابق، ص 629.
48 - ولهذا لا يمكن أن ينطبق مفهوم الفيلولوجية على علوم العربية، لأنها لم تكتف في بناء أصولها على استقراء النصوص المكتوبة مثل القرآن الكريم، بل تعدت ذلك إلى ما كان حاصلا مشافهة في زمانها، وبالتالي ما كان يمكن مشاهدته مباشرة مثل قراءات القرآن الكريم وإنشاد الشعر الجاهلي والشعر الأموي، وبالخصوص كلام فصحاء العرب، فليس هذا من الفيلولوجية في شيء بل هو دراسة للأحداث على ما هي عليه في زمان ظهورها، ولم يسبق العرب إلى ذلك أبدا وبنفس الأسلوب يدرس علماء اللسانيات اليوم أسرار اللغات.
49 - انظر كتابه: في الشعر ترجمة أبي بشر متى (تحقيق ع. بدوي، القاهرة: 1953م) وتلخيص كتاب الشعر لابن رشد (نفس المصدر) وتلخيص الخطابة لابن رشد أيضا (نفس المحقق القاهرة 1960م).

مقاييس جمالية خاصة ثم ما ورثتها عن الفلاسفة والمفكرين اليونانيين الأولين من الاعتناء بتأصيل الكلمات والتعويل في تقعيد القواعد على التناسب اللغوي. فهذه صفات الفيلولوجية التي ما تزال آثارها ظاهرة الملامح في جل البحوث الأوربية (من أقدم العصور إلى يومنا هذا).

هذا وقد حاول أولئك النحاة تحليل مستويات لغتهم، فبالنسبة إلى مرتبة الأصوات والحروف (الاسطقسات) فقد اعتمدوا على من سبقهم إلى ذلك من الفلاسفة. فقد كان أرسطو قد نوّع تقسيم الحروف الجوامد (تبعا لمن كان يتعاطى تحليل أوزان الشعر في زمانه وقبله)[50] إلى شبه مصوت (أو نصف مصوت: hémiphôna وغير مصوّت: àphôna، وبيّن النحاة أن الأول يُطلق على حروفهم المزدوجة dipla مثل: ψ (psi) ξ (ksi) ζ (dzéta) والبسيطة وهي السين (sigma) والحروف «المائعة» (liquidos = hùgra): ل، ر، ن، م، ولم يكن لهم ولو ولا ياء، ولا صوتهما الممزوج (ŵ) وهي التي يقال لها أشباه المصوتة semi-voyelles. كما قسموا غير المصوت على أساس خروج النفَس والنفخ (aspiration) مع الحرف أو عدم خروجه. فالذي معه نفَس كثـير سموه «كثـيفا» (aspira = daséa باللاتينية) مثل φ والذي معه شيء سموه «متوسـطا» (media= mesa) مثل β، والذي ليس معه نفَس أبدا سموه «دقيقا» (tenuis = psila) مثل π، وبذلك عرفنا أنهم لم يتنبهوا إلى الفرق الأساسي الذي يوجد بين المجهور والمهموس ولا بين الرخو والشديد. وقسّموا أيضا المصوت إلى مقصور وممدود وما بينهما.ولاحظوا في كلامهم أن المصوتَيْن قد يُنطَق بهما دفعة واحدة مثل: au ، oi ، ai وغيرها (وهي في الحقيقة مصوت متبوع بحرف شبيه بالواو والياء في حالة السكون) وسمُّوا مصوتا مزدوجا: الــ(diphtongos). ثم تعرضوا لمستوى الكلم فأخذوا من الفلاسفة تقسيمهم لأنواع الكلم[51] وأعادوا النظر فيه، فأفضوا إلى هذه الأقسام الثمانية:

– الفاصلة articulus = arthron

---

50 – انظر كتابه في الشعر (نفس المصدر، ص 11).
51 – نفس المصدر.

- الاسم nomen = onoma
- الخالف pronomen = ant-ônomya
- الكلمة verbum = rhêma
- المشبه بالاسم والكلمة participium = met-ochikon
- تابع الكلمة adverbium = épirrhêma
- أداة الإضافة praepositio = pro-thesis
- الرباط conjunctio = syndesmos[52].

ويجب أن نشير أيضاً إلى نحوي يوناني آخر، وهو: أبولونيوس ديسكولي، المتوفى في 150 بعد الميلاد. امتاز هذا الرجل عن غيره بتعمّقه في دراسة اللغة واستقصائه البحث عن قوانينها، ولا سيما علل هذه القوانين وعلل العناصر التي تشذ عنها. ويظهر تفوقه على من سبقه في كتابه «في التراكيب» الذي لا يقل حجمه عن أربعة مجلدات. يؤاخذ أبولونيوس سابقيه فيما يعتبره تقصيرا، وهو اكتفاؤهم بذكر الأمثلة وعدم التفاتهم إلى علة الشواذ. ويفضل دائما الشواهد النثرية على الشعرية لأنّ في الشعر-حسب أقواله- أشياء غير عادية كالتقديم والتأخير غير المألوفَيْن، والحذف وغير ذلك. ويعنى أيضاً بالمعنى وبدور الكلمة في الجملة زاعماً أن هذين الشيئين أهمّ من اللفظ، ويحذر من اللجوء إلى المعنى المجازي في تحديد مدلولات الألفاظ لأنّ المعنى المجازي ليس إلا معنى عارضا. ثم قال عن التناسب الوضعي أنّه لا يستمر دائما فقد يتخلف. وكل هذا راجع إلى الصدفة وعوارض الأمور، إلا أنّ اللغة بنيت على حكمة وكثيرا ما يبتعد أبولونيوس في تحديداته لأقسام الكلم عما استنّه أرسطو

52 - كل ما هو بالعربية فهو مما ترجمه العرب قديما إلا الخامس والسادس والسابع لأنّه ممّا وضعه النحاة اليونانيون ولا يوجد، على ما نظن، مقابل له عند الفلاسفة العرب. ويقابل هذه العناصر في العربية، بالتقريب (لاختلاف مبنى اللغتين) على التوالي: أداة التعريف والاسم والضمير والفعل وأسماء الفاعل والمفعول والمنصوبات غير المفعول به وحرف الجر (وبعض الأسماء الملازمة للإضافة) وعطف النسق.

والرواقيون كتحديده الجديد لما كان يسميه أرسطو بالكلمة، فإنّه لا يلتفت إلى المفهوم المنطقي بل إلى اللغوي فقط. يقول الـــ rhêma هي لفظة ذات صيغ خاصة تدل على الزمان وعلى الفعل والانفعال وعلى الفاعلين وعددهم[53]. فهذا أقرب إلى تحديدات النحاة الأوربيين المحدثين (قارن بما قاله أرسطو «الكلمة هي ما يدل –مع ما تدل عليه– على زمان...وهي دائما دليل ما يقال على غيره.. ما يقال على الموضوع... أما قولنا «لا صح» (مع النفي)... فلستُ أُسَمّيه كلمة... وعلى هذا المثال قولنا: «صح» الذي يدل على زمان الماضي أو «يصح» الذي يدل على الزمان المستأنف ليس بكلمة»[54]. فبيّن أن أرسطو لا يعني بالكلمة المفهوم اللغوي المسمى عند العرب فعلا وعند النحاة المحدثين verbe بل مدلولاً منطقياً وهو اللفظ الذي يحمل على الموضوع في الحكم. ورغم كل هذه الأفكار التي أصاب أبولونيوس في أكثرها، فإنه لم يهتدِ إلى مفاهيم نحوية ولغوية كثيرة، كما لم يهتدِ إليها النحاة الغربيون إلا بعد القرن السادس عشر. وكان لأبولونيوس ابن يسمى هيروديان تتلمذ عليه واشتهر هو أيضا ببحوث قيّمة. وكل من جاء بعدهما صار يرجع إلى تآليف هذين الرجلين وخصوصًا النحوي اللاتيني برسيانوس وقبل أن نختم مقالنا عن أعمال اليونانيين في هذا الميدان، يجدر بنا أن نشير أيضاً إلى النشاط اللغوي الذي أثاره اليونانيون في الأوساط اللاتينية المثقفة. فقد كان قراطيس المالي السابق الذكر قد أقام مدة في روما وأفاد الرومانيين بمعلوماته النحوية. فنشأت مدرسة نحوية لاتينية بعد ذلك، ومن أشهر علمائها نذكر فارو (Varro) المتوفى في القرن الأول ق. م، صاحب كتاب: **في اللغة اللاتينية** (De lingua latina)، وكواتيليانوس (Quintilianus) معاصر للسابق صاحب كتاب: **مناهج صناعة الكلام** (Institutio oratoria). ثم دوناتوس (Donatus) المتـــوفى في350 بعد م. صاحب كتاب: **الفن الأصغر في الأقسام الثـــمانية من صناعة الكـــلام** (De octo partibus orationis Ars minor) وأخيرا برسيانوس (Priscianus) المتوفى في 500 بعد م. وله كتاب اشتهر شهرة واسعة في القـــرون الوسطى

53 – انظر Anecdota graeca لـــ I. Bekker السابق الذكر، ص 882.
54 – منطق أرسطو، تحقيق ع بدوي، 61 و62.

ويحمل عنوان: أصول الغرامـــاطيقي (Institutiones grammaticae). وقد اعتمد جميع المؤلفين في أوربا بعد الرومان على ماتركوه من هذه المؤلفات. كما أن النحاة الرومان أخضعوا جميع الظواهر اللغوية اللاتينية لقوانين اللغة اليونانية، كذلك أخضع نحاة أوربا من بعدهم كل ما لاحظوه في لغاتهم الخاصة للمفاهيم التي اطلعوا عليها في كتب الرومان. وإلى يومنا هذا ما انفكت كتب النحو المدرسية تستعمل نفس المفاهيم ونفس المصطلحات التي تداولها جيل بعد جيل وتناقلوها عبر الزمان، منذ عهد أرسطو إلى العصر الحاضر، وما تزال رائجة لم تكسد سوقها رغم رثّتها وقلة موافقتها لمقتضيات هذا العصر[55].

4 – العلوم اللسانية عند العرب:

لا يمكن أن نكتفي بفقرة قصيرة في عرض النظريات والمناهج اللغوية التي كانت قديماً عند علماء العرب، خصوصا وأنّ هذه المقالة موجهة إلى القارئ العربي الذي لم يطّلع بعد على مضمون اللسانيات الحديثة. فإنّ هذا يحتاج إلى أن يُفرد له كتاب مُطوّل وقد قمنا في كتابنا المشار إليه بما يشبه أن يكون خطوة تمهيدية في تحليل المفاهيم العربية، وقد تعمّدنا في مقالتنا هذه -كما لاحظه بلا شك القارئ الكريم- ربط جميع المفاهيم المعروضة فيها بما يقابلها في التراث اللساني العربي. وكثيرا ما أشرنا إلى اللغويين العرب وغيرهم ممن ساهم في إحداث هذه الأشياء وصياغتها. هذا ولا بأس أن نشير أيضاً ههنا إلى الألفاظ التي كانوا يستعملونها للدلالة على المفهوم العام الذي تصوّروه لعلم اللسان والمفاهيم الخاصة المفرعة عليه. لقد سبق لنا القول بأنّ لفظة «اللغة» كانت تطلق عند النحاة واللغويين على عدة معانٍ زيادة على ما يفهم من تحديد ابن جني لها وهو اللسان بوجه عام. وبيّنا بذلك سبب تفضيلنا للفظ اللسان عليها في ترجمة كلمة الـــ Linguistics الأوربية. والذي يبرر اختيارنا – بصرف النظر عن الالتباس الذي أشرنا إليه– هو لولا أن المفهوم العام الذي عرف للفظ (اللغة) ما

---

55 – نخص بالذكر كتاب كوانتيليانوس الذي صار عماد كل نحوي وأول كتاب طبع في الدنيا! وبدأ المثقفون منذ سنوات يتركون شيئا فشيئا هذه المفاهيم العتيقة ويستبدلونها بمفاهيم علم اللسان الحديث وقد تم ذلك على مستوى الجامعات ومعظم التعليم الثانوي والابتدائي. وهذا لا يعني أنهم تركوا كل شيء فيها، بل حافظوا على ما يبدو أنه صحيح منها حتى يأتي يوم يحتم عليها الزوال أو التكييف والتطور. هذه سنة الله في أرضه.

عُرِف في الحقيقة إلا بعد نهاية القرن الثاني الهجري، وأن الأصل في الدلالة عليه هو ما استعمله القرآن الكريم (لا توجد فيه كلمة أخرى لهذا المدلول غير «اللسان») والشعر الجاهلي والإسلامي وما نقل من كلام النحويين قبل وفاة سيبويه، وكل ما أُلّف في ذلك العهد في العربية والفقه والحديث، وغير ذلك من العلوم الإسلامية، فلا يوجد فيها إلا لفظ «اللسان» وكلما استعملت كلمة «لغة» فيها فهو للدلالة على الكيفية الخاصة التي يمتاز بها قوم عن قوم – عرباً كانوا أم عجماً – في تأدية لفظ مُعَيَّن إما في النطق به أو صياغته أو تركيبه (وهذا نراه واضحا في كتاب العين وكتاب سيبويه ودفاتر العلماء المستقرين للغات العرب)[56]. وكذلك كتب الإمام الشافعي (ولا ننس أنّه كان حجّة عند النحاة وهؤلاء المتحرّين). ثم لاحظنا استعمال هذا اللفظ للدلالة على المادة المستقراة التي تلقاها الناس من أفواه «اللغويين»، أعني: الأصمعي وأبا زيد الأنصاري وأبا عبيدة، وأبا عمرو الشيباني وغيرهم ممن كان يعتني بجمع «اللغة»، أي موضوعات اللسان، فنُسبوا إلى «اللغة» كما نُسِب عبد الله بن أبي اسحق وغيره إلى «النحو»(أي الوجه أو الكيفية التي كان يجب أن ينحوها غير الفصيح ليلتحق بالفصيح). فبعد أن كانت «اللغة» تدل على التنوعات الإقليمية في تأدية الكلام صارت تدل أيضا –زيادة على ذلك– على مجموعة الألفاظ الموضوعة التي تتكون منها حصيلة ما تحراه «اللغويون» وقابلوا بها «النحو» (لمقابلتهم معنى «اللغويين» لمعنى «النحويين»). إلا أنّ عبارتهم «اللغة العربية» التي كانوا يقابلون بها «اللغة الأعجمية» (ومقصودهم منها: **هذان الاستعمالان الإقليميان المختلفان**: العربي والأعجمي)، أدّتهم حتماً إلى هذا الاشتراك الدلالي بين اللغة واللسان الذي رأيناه كما عند ابن جني، لأنه أصبحت المسافة قريبة بين هذه العبارة وعبارة «اللسان العربي»، فعبروا هذه المسافة بأن أشربوا لفظ «اللغة» مدلول اللسان، وحصل بذلك ترادف تام بهذا الاعتبار وحافظوا مع ذلك على المدلول الأول للفظ اللغة لاحتياجهم إليه (وكل النصوص القديمة شاهدة على ذلك حتى نصوص المتأخرين) فحصل الاشتراك الملبس الذي

56 – جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة «لغو» ما يلي: «... قال أبو سعيد: إذا أردت أن تنتفع بالأعراب فاستلغهم، أي اسمع من لغاتهم من غير مسألة... لغا فلان عن الصواب وعن الطريق إذا مال عنه. قاله ابن الأعرابي». قال: «واللغة أخذت من هذا (أي في اصطلاح «اللغويين»)، لأن هؤلاء تكلموا بكلام مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين».

أشرنا إليه. أما المبرر الثاني لاختيارنا فهو أنّ النحاة وغيرهم من العلماء العرب يطلقون غالباً على مفهوم الدراسة العلمية لظاهرة اللسان بصفة عامة لفظ «علم اللسان». وها هي ذي نُبَذٌ استخرجناها من كتاب «إحصاء العلوم» لأبي نصر الفارابي، وهي من أهمّ النصوص التي بلغتنا عن مفهوم هذا العلم عند العرب. يقول الفارابي:

«علم اللسان» في الجملة ضربان: أحدهما، حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما، وعلم ما يدل عليه شيء منها، والثاني «علم قوانين تلك الألفاظ» والقوانين في كل صناعة: أقاويل كلية، أي جامعة، ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه الصناعة، حتى يأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها. وتكون مُعَدَّةً إما ليحاط بها ما هو من تلك الصناعة، لئلا يدخل فيها ما ليس منها أو يشذ عنها ما هو منها. وإما ليمتحن بها ما لا يؤمن أن يكون قد غلط فيها غالط. وإما ليسهل بها تعلم ما تحتوي عليه الصناعة وحفظها. والأشياء المفردة الكثيرة إنما تصير صنائع بأن تُحْصَرَ في قوانين تحصل في نفس الإنسان على ترتيب معلوم. وذلك مثل الكتابة والطب والفلاحة والنجارة وغيرها من الصنائع كانت عملية أو نظرية. وكل قول كان قانوناً في صناعة ما، فإنه مُعَدٌّ بما هو قانون لأحد ما ذكرناه أو لجميعه. إن الألفاظ الدالة في لسان كل أمة ضربان: مفردة، ومركبة. فأما المفردة: كالبياض والسواد والإنسان، والحيوان. والمركّبة: كقولنا الإنسان حيوان، وعمر أبيض. فالمفردة: منها ما هي ألقاب أعيان، زيد وعمرو ومنها ما يدل على أجناس الأشياء وأنواعها، مثل الإنسان، والفرس، والحيوان والبياض والسواد. والمفردة الدالة على الأجناس والأنواع: منها أسماء، ومنها كلم، ومنها أدوات.

ويلحق الأسماء والكلم والتأنيث، والتوحيد والتثنية والجمع، ويلحق الكلم خاصة الأزمان وهي الماضي والحاضر والمستقبل. وعلم اللسان عند كل أمة ينقسم سبعة أجزاء عظمى: «علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركبة، وعلم قوانين الألفاظ» عندما تكون مفردة وقوانين الألفاظ عندما تُركَّب، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين تصحيح الأشعار.

فـ «علم الألفاظ المفردة»: يحتوي على علم ما تدل عليه لفظة من الألفاظ المفردة الدالة على أجناس الأشياء، وأنواعها، وحفظها وروايتها كلها: الخاص بذلك اللسان، والدخيل فيه والغريب منه، والمشهور عند جميعهم.

وعلم المركبة: «هو علم الأقاويل التي تصادف مركبة عند تلك الأمة وهي التي صنفها خطباؤهم وشعراؤهم ونطق بها بلغاؤهم وفصحاؤهم المشهورون عندهم ورواياتهم وحفظها طوالا كانت أم قصارا موزونة كانت م غير موزونة»[57].

و«علم قوانين الألفاظ المفردة»: يفحص أولا في الحروف المعجمة عن عددها، ومن أين يخرج كل واحد في آلات التصويت. وعن المصوت منها وغير المصوت، وعما يتركب منها في ذلك اللسان، وعما لا يتركب، وعن أقل ما يتركب منها حتى حدث عنها لفظة دالة، وكم أكثر ما يتركب، وعن الحروف الذاتية التي لا تتبدل في بنية اللفظ عند لواحق الألفاظ من تثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، واشتقاق وغير ذلك. وعن الحروف التي تندغم عندما تتلاقى.

ثم بعد هذا يعطي قوانين أمثلة الألفاظ المفردة، ويميز بين الحالات الأولى التي ليست هي مشتقة عن شيء، وبين ما هي مشتقة، ويعطي أمثلة أصناف الألفاظ المشتقة، ويميز بين الحالات الأولى وبين ما هي منها مصادر، وهي التي منها يعلم الكلم عما ليس بمصدر، وكيف تُغيِّر المصادر حتى تصير كَلِمًا، ويعطي أصناف أمثلة الكلم. وكيف يعدل بالكلم حتى تصير أمراً ونهياً، وما جانس ذلك في أصناف كميتها وهي الثلاثية والرباعية، وما هو أكثر منها. والمضاعف منها وغير المضاعف، وفي كيفيتها وهي الصحيح منها والمعتل، ويعرف كيف يكون ذلك عند التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، وفي وجوه الكلم، وفي أزمانها جميعا. والوجوه هي:أنا، وأنت، وذاك، وهو، ثم **يفحص عن الألفاظ التي عبر النطق بها أول ما وضعت، فغيرت حتى سهل النطق بها**[58].

---

57 – هذه الفقرة وماقبلها بسط معانيها الفارابي في كتاب الحروف (حققه ونشره محسن مهدي،، بيروت، 1970، ص 145-148) بسطا رائعا. ومن البين أنّ كل هذه الأفكار أخذها الفارابي من النحاة العرب فرتبها هذا الترتيب المنطقي.
58 – هذا أساس الصوتيات التطورية في علم اللسان الحديث.

«وعلم قوانين الألفاظ» عندما تتركب ضربان: أحدهما: يعطي قوانين أطراف الأسماء والكلم عندما تركب أو ترتب، والثاني: يعطي قوانين في أحوال التركيب والترتيب نفسه، كيف هي في ذلك اللسان، وعلم قوانين الأطراف المخصوص بعلم النحو، فهو يعرف أنّ الأطراف إنّما تكون أولا للأسماء ثم الكلم، وأنّ أطراف الأسماء منها ما يكون في أوائلها، مثل ألف لام التعريف في العربية، أو ما قام مقامها في سائر الألسنة، ومنها ما يكون في نهايتها، وهي الأطراف الأخيرة، وتلك هي التي تسمى حروف الإعراب. وأنّ الكلم ليس لها أطراف أول وإنّما أطراف أخيرة. والأطراف الأخيرة للأسماء والكلم هي في العربية: مثل التنوينات الثلاث والحركات الثلاث، والجزم، وشيء آخر إن كان يستعمل في اللسان العربي طرفا، ويعرف أن من الألفاظ ما لا ينصرف من الأطراف كلها بل إنّما هو مبني على طرف واحد فقط في جميع الأحوال التي ينصرف فيها غيره من الألفاظ ومنها ما لا ينصرف في بعضها دون بعض ومنها ما ينصرف في جميعها ويحصي الأطراف كلها، ويميز أطراف الأسماء من أطراف الكلم ويحصي جميع الأحوال التي ينصرف فيها الكلم. ثم يعرف في أي حال تلحق كل واحد أي طرف، فيأتي أولا على أخصها حال من أحوال الأسماء الموجودة المنصرفة التي يلحقها في كل حال طرف ما من أطراف الأسماء، ثم يعطي مثل ذلك في الأسماء المثناة والمجموعة، ثم يعطي مثل ذلك في الكلم الموجودة في المثناة والمجموعة إلى أن يستوعب الأحوال في التي يتبدل فيها على الكلم أطرافها التي حصلت لها ثم يعرف الأسماء التي تتصرف في بعض الأطراف، وفي أنّها تتصرف وفي أنّها لا تتصرف ثم يعرف الأسماء التي كل واحد منها مبني على طرف واحد وأنّه مبني على أي طرف.

وأما الأدوات: فإن كانت عاداتهم أن تكون كل واحدة منها مبنية على طرف واحد، أو كان بعضها على واحد فقط، وبعضها ينصرف في شيء من الأطراف، عرف ذلك. فإن كانت قد توجد لهم ألفاظ شكّ في أمرها هاهي أدوات أو أسماء أو كلم، أو كان قيل فيها إنّ بعضها يشاكل الأسماء، وبعضها يشاكل الكلم، احتاج أن يعرف ما من هذه يجري مجرى الكلم، وفي ماذا ينصرف من أطرافها.

و«أما الضرب الذي يعطي قوانين التركيب نفسه فإنه يبيّن أولا كيف تتركب الألفاظ وتترتب في ذلك اللسان، وعلى كم ضَرْب حتى تصير أقاويل. ثم يبيّن أيها هو التركيب والترتيب الأفصح في ذلك اللسان...»[59]. وقال في موضع آخر:

«وههنا أحوال تخص لساناً دون لسان مثل: أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب والمضاف لا يدخل فيه ألف ولام التعريف. فإن هذه وكثيرا غيرها يخص لسان العرب. وكذلك في لسان كل أمة أحوال تخصه. وما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلهم فإنما أخذه أهل النحو من حيث هو موجود في ذلك اللسان الذي عمل النحو له: كقول النحويين من العرب إن الكلم العربية اسم وفعل وحرف. وكقول نحويي اليونانيين: أجزاء القول في اليونانية اسم، وكلمة، وأداة»[60]، وهذه ليست إنما توجد في العربية فقط، أو في اليونانية فقط بل في جميع الألسنة، وقد أخذها نحويو العرب على أنّها في العربية، ونحويو اليونانية على أنّها في اليونانية. فعلم النحو في كل لسان إنما ينظر فيما يخص تلك الأمة وفيما هو مشترك له ولغيره، لا من حيث هو مشترك، لكن من حيث هو موجود في لسانهم خاصة)[61].

بهذا الكلام القيّم يتّضح لنا مفهوم علم اللسان الذي تصوّره العرب، فلاحِظْ بالخصوص العبارات: «في لسان كل أمة» و«فيما هو مشترك له ولغيره» فإنها تدل بوضوح على عدم اقتصار الفارابي في تقسيماته لموضوعات علم اللسان على لسان معين، وهذه نظرة لم يسبق لنا أن رأيناها عند النحاة المتقدمين من غير العرب ولا من جاء بعدهم من النحاة الأوربيين في القرون الوسطى حتى القرن الثالث عشر، حيث تمكّنوا من الاطلاع على تآليف العرب وخصوصاً هذا الكتاب (كما سنراه فيما يلي). ويجب أن نذكر أنّ الفارابي عاشر مدة طويلة النحوي الممتاز أبا بكر بن السراج وأفاد منه كل هذه المعلومات التي يذكرها هنا، وهي

---

59 - طبعة القاهرة 1931: ص 3 - 8.

60 - هذا عزاه غلطا إلى أرسطو نحويان اثنان: يوناني وروماني (انظر مقالنا: النحو العربي ومنطق أرسطو). وينظر الجزء الثاني من هذا العمل.

61 - نفس المصدر، ص 18 - 19.

راجعة في الأصل إلى ما استخرجه النحاة من العربية[62]. ويوافقهم في بعض هذه الأشياء خاصة باللسان العربي والبعض الآخر -كانقسام الكلم إلى اسم وفعل وحرف- عام الوجود (وهو قول النحاة)، وأقدم كتاب رأينا فيه هذا المقتضب للمبرد شيخ ابن السراج[63].

وهو ينطلق دائما من هذه التسمية «علم اللسان» للدلالة في نفس الوقت على الموضوعات العامة والموضوعات الخاصة، وكذلك العلماء الذين سبقوه، وإذا أرادوا التخصيص وصفوا هذا اللفظ أو أضافوه إلى اسم الأمة المعينة، كقول الفارابي «وأهل العلم بذلك اللسان» (ص 19) وقول الشافعي: «عند أهل العلم بلسان العرب»[64].

وهناك شيء آخر أيضاً يثبت اعتقادنا بصلاحية هذا اللفظ للدلالة على علم اللسان الحديث وذلك هو الترجمة اللاتينية لكتاب إحصاء العلوم التي قام بها Girardo Cremonensi في القرن الثاني عشر الميلادي[65] فقد جاءت فيها هذه العبارة Scientia Lingue مقابلة للفظ علم اللسان، وقد عرفنا أنّ هذه العبارة هي التي يحدد بها الآن مضمون الـــ Linguistics في جميع الكتـــب التي تعالج هذه المادة، وهي The science of language وما يماثـــلها في اللغات الأوربية الأخرى. ثم إنّ هذه التسمية بهذا المفهوم الذي وجده الأوربيون في كتاب الفارابي لم يسبق مجيئها فيما قبل ذلك التاريخ في نصّ يوناني أو لاتيني أو أي نص آخر وبما أنّ هذه الموضوعات العامة التي ذكرها الفارابي كأقسام هامة لعلم اللسان هي التي سيعالجها الـــ Linguistics في عصرنا الحاضر، فلا نظنّ أنّه يوجد لفظ أصلح لتأدية المفهوم الحديث من هذا الذي انطلق منه أصحاب الـــ Linguistics أنفسهم[66].

---

62 - انظر ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء بتحقيق مولر، 2، 136، وكذا المقدمة القيمة التي كتبها الأستاذ محسن مهدي لكتاب الحروف لأبي نصر الفارابي.

63 - سنشير إلى هذا أيضا عند تعرضنا لنظريات الـــ Scolastiques.

64 - الرسالة، بتحقيق أحمد محمد شاكر (رائع!)، القاهرة، 1940، ص 60، 203. واستعمل الكثير من العلماء لفظ «علم اللسان» بنفس المدلول: ابن سيده في المخصص. (ط. القاهرة 1316 - 1321، ا، 14. والبطليوسي في الاقتضاب (بيروت: 1901، ص 68) وابن خلدون في مقدمته في مواضع كثيرة وغيرها.

65 - توجد مخطوطة منه في المكتبة القومية بباريس تحت رقم 9335 (من الورقة 143 ظهر إلى 151)، ونشرها مع النص العربي وترجمته إلى الإسبانية (ونص لاتيني آخر مختصر) A. Gonzalez Palencia في مدريد عام 1932.

66 - لا نعني بذلك طبعا أن ما قاله الفارابي في هذا الكتاب - وفي غيره مما ترجم أيضا إلى اللاتينية - هو مصدر كل ما يوجد الآن في علم اللسان الحديث. فإن في هذا العلم أمورا كثيرة ابتدعت في زماننا، بل مقصودنا هو أن المفهوم الذي

أما لفظ «فقه اللغة» الذي بدأ يستعمله العلماء في القرن الخامس الهجري فهو لا يدل أبداً عندهم على ما يدل عليه علم اللسان الحديث (وإن كان آثره بعض إخواننا فأطلقه عليه، وذلك لما تبادر إلى ذهنه من المناسبة بين المدلول لكلمة «فقه» (العلم بالشيء والتعمق في فهمه) وبين ما هو مطلوب في الـ Linguistics إذ هو بحث عن أسرار اللسان). فإنّ العلماء العرب في القديم ما أرادوا بهذا إلا ما هو متعلق بالدراسة المتعمقة «للغة» فقط لا للسان كله. وموضوعه هو البحث عن الفوارق اللغوية الناتجة عن التعارض بين **الوضع والاستعمال** وما يترتب على ذلك من التفريع الدلالي وتشعبات المعاني، فهي دراسة تتعرض للمفردات بصفة خاصة من حيث تنوّع معانيها، إما بتنوع تصورات الأشخاص بصفة عامة، وإما بتنوّع استعمالها اللهجي أو الاصطلاحي، وحتى البلاغي أحيانا. وقال في هذا الصدد أحد من فهم روح العلوم الإسلامية حق الفهم، وهو ابن خلدون: «لما كانت العرب **تضع** الشيء لمعنى على العموم ثم **تستعمل** في الأمور الخاصة ألفاظاً أخرى خاصة بها، فرّق ذلك عندنا بين **الوضع والاستعمال** واحتاج الناس إلى **فقه في اللغة** عزيز المأخذ. كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض، ثم اختص ما فيه بياض من الخيل بالأشهب ومن الإنسان بالأزهر..»[67]. وعلى هذا فإنّ فقه اللغة عند العرب هو امتداد وفرع لعلم اللغة أو علم متن اللغة الذي يدرس «الموضوعات اللغوية»، أي ما وضع من الألفاظ المعينة السماعية (شرح الكافية، ص 5) وقصره المتأخرون على أوضاع المفردات فقط (انظر تحديدات ابن يعقوب المغربي والتهانوي وغيرهما)، وعلى هذا يقابل علم اللغة علم النحو بمعناه العام (أي بما فيه الصرف) من جهة علاجه لمادة اللسان كمادة، وهي مجموع ألفاظها الموضوعة في ذاتها، أي من حيث ثبوتها أولا، ثم ثبوتها بصيغة كذا وبمعنى كذا أو تنوعها اللهجي ومصدر ثبوتها وتنوعها(دخيل مولد، لغة، عقمى، مصطلح...الخ) ثم كيفية وضعها وتحليل أجناسها الدلالية

تصوره العرب لعلم اللسان (علم يتناول العام والخاص من الأحداث اللغوية، أي ما تشترك فيه جميع اللغات، وما تختص به وما ينقسم إليه من أقسام غير معروفة قبل بهذه الدقة)، هو أول مفهوم كان يمكن أن تنطلق منه الـ Linguistics فيما بعد.

67 – أو على جزء منه وهو الذي شغل كل العلماء في القرن التاسع عشر، وهو الدراسة المقارنة التاريخية للغات، أو ما كانوا يسمونها في أول أمرها: «النحو المقارن» أو الفيلولوجيا التاريخية والمقارنة.

(مشترك مترادف، ضد...الخ). أما النحو فيعالج هذه المادة لا في ذاتها بل فيما هو راجع إلى صورة عناصرها إفرادا وتركيبا.[68]

5 – الدراسات اللغوية في أوربا في القرون الوسطى:

بعد القرن السادس الميلادي، أي بعد برسيانوس والنحاة الذين عاصروه حتى القرن الثاني عشر لم يطرأ شيء جديد يستحق الذكر. فقد دخلت البلدان الأوربية إثر انهيار السؤدد الروماني في سبات عميق دام عدة قرون. وهذا السبات ليس معناه الوقوف المطلق عن كل نشاط فكري إنّما هو انقطاع النشاط الخلاق واندثار المفاهيم النشيطة، وقيام مفاهيم مجمدة واهية مقامها. وهذا الذي حصل فإنّ أغلب ما كان يدور في مجالس الرهبان آنذاك (وكان أكثر المثقفين من الرهبان) ومحاضراتهم هو التعليق على ما قاله دوناتوس وبرسيانوس، مع سوء فهم أحيانا لمحتوى تعليمهما؛ واستمرت أوربا على هذه الحال حتى طرأت على الثقافة الغربية طوارئ أذنت بانبعاثها، ولكن ما تحقق هذا الانبعاث بالتمام – كما سنرى– إلا في القرن السادس عشر.

أما الطوارئ فهي تلك الأحداث التي مكّنت الغرب من الاحتكاك لأول مرة بالحضارة الإسلامية مباشرة، فكانت الحروب الصليبية أولا، ثم صدمات حربية أخرى وقعت في كل من إسبانيا وصقلية، فتبعتها، بعد اطلاع الأوربيين على رقي المسلمين، حركات اقتصادية واستطلاعية واسعة النطاق، ورحلات في طلب العلم من أوربا إلى عواصم الأندلس والمغرب العربي تزايد عددها يوما بعد يوم. وبدأت عند ذلك ترجمة الكتب العربية إلى اللاتينية، وبدأ المترجمون بكتب الفلسفة والمنطق والطب والعلوم الطبيعية والرياضية فانكبّ الناس على دراستها، وعند ذلك تسربت إلى أذهانهم من بين المفاهيم اليونانية والعربية مفاهيم لغوية جديدة استحسنوها وامتثلوها فأدخلوها في دراستهم، وهكذا يكتشف اليوم مؤرخو اللسانيات أنّ

68 – وكان «اللغويون» المستقْرون يهتمون أيضا بالتراكيب على مثل اهتمامهم بالمفردات إلا أن مهمتهم في ذلك كانت مقصورة على الجمع والاستقراء والتثبت من وجودها بالفعل في كلام الفصحاء من العرب، ويتركون تحليلها للنحاة، إن لم يكونوا هم بأنفسهم نحاة (وكذلك تحليل المفردات في صورتها وبنيتها).

الكثير من مفاهيمها التي يعتبرونها جديدة كان قد أشار إليها المدرسيون (Scolastiques) في القرون الوسطى[69].

لقد وصلت هذه الكتب المترجمة إلى اللاتينية[70] في أواخر القرن الثاني عشر إلى إيطاليا وفرنسا وأوربا الشمالية، فغزت الثقافة الفلسفية والعلمية العربية الكثير من أذهان الأساتذة الشبان والمتعلمين، فأحسوا حينئذ بالجهل الذي كان يحفهم ويحف الأساتذة الذين سبقوهم واكتشفوا باطّلاعهم على تلك الكتب، الفلسفة اليونانية ومذاهبها في علم اللسان وفنونه وبالخصوص أرسطو ومنطقه، وما زاد عليه الفلاسفة العرب من لطيف المفاهيم ودقيق المناهج، وكان تعليم اللاتينية من قبل (وحتى القرن الرابع عشر) والدراسات النحوية والبلاغية بصفة عامة عبارة عن تقليد أعمى للمشايخ المتأخرين من الرومان وشراحهم (دوناتوس وبرسيانوس بالخصوص) لا يسمع أحد من الدارسين (إلا القليل) شيئاً مطلقاً عن الثقافة اليونانية الأصيلة فكانت الدراسات اللغوية لا تتجاوز المعايير التعليمية الميتّة يتناقلها الشيخ عن الشيخ بدون ما نظر ولا جدال ولا أية محاولة لتجديدها. فلما تدفقت الكتب العربية وآل الأمر في معاهد العلم إلى أولئك الذين انهالوا وتهافتوا عليها زعزعوا مباني المجتمع المثقف، وكانت ثورة على المعيارية والتقليد، إلا أنّ هذه الثورة لم تنجح. فالغريب أن كل هذا الذي أحدثوا سرعان ما دخل في حيز النسيان بعد القرن الخامس عشر، وما بقي إلا عند عدد قليل جداً من العلماء تفطنوا إلى قيمته فتناقلوه جيلاً بعد جيل في عزلة تامة عن جمهور الناس، حتى آل إلى فون هومبولت[71] وفرينان دي سوسور في القرن التاسع عشر، وسنرى فيما بعد أسباب هذا الفشل.

---

69 – أنظر: Lyons، المصدر المذكور، ص 15 – 16، و Histoire de la linguistique: Mounin (ط. باريس 1967، ص 114 – 115). و Ancient and Mediaval Grammatical Theory In Europe ، R. H. Robins (لندن، 1951، ص 69 – 90) وغيرهم.

70 – أغلب هذه التراجم جرت في إسبانيا ابتداء من القرن الثاني عشر. وأشهر المترجمين هم Gundissalinus (في عاميتهم: Gondisalvi)، وابن داود اليهودي (Avendauth) و Girardo Gremonensi المتوفى في 1187 و Johanes Hispanus وغيرهم (وكان سبقهم إلى ترجمة الكتب العلمية بعض الرهبان في صقلية).

71 – سنتكلم عنه فيما بعد إن شاء الله.

إنّ الاتجاهات الجديدة التي يلاحظها المؤرخ عند دراسته للقرن الثالث عشر هي هذه:

الأولى: هي الاعتماد على النظر والاستدلال العقلي في البحوث اللغوية اعتماداً جوهرياً وعدم الاكتفاء على هذا، بالاطلاع المجرد من كل تحليل على ما ينقل من أحداث اللغة اللاتينية.

الثانية: هي إحياء البحث في النظريات اللغوية العامة التي لا تخصّ لغة معينة، وإلقاء بعض الأضواء على آراء القدامى تستمد من الفلسفة بمعناها الذي عرفه أولئك القدماء، أي الحكمة التي يدخل فيها جميع العلوم: الدقيقة والطبيعية والإنسانية، وبالأخص علم اللسان العام والمنطق الذي كان عندهم معيارا عاما لكل العلوم التي ذكرناها[72].

الثالثة: هي البحث عن علل النحو والاعتماد على تفسير القواعد أكثر من الاعتماد على تفسير النصوص الأدبية. وهذا ناتج عن الاتجاه الأول، فقد كان المدرسيون مولعين بالبحث عن الكليات والأسباب التي لا تتخلف (عند العرب: البحث عن الأصول وعدم اقتصارهم على الفروع). وترتب على هذه الاتجاهات بعض الاعتبارات العامة. فمنذ ذلك الحين عدُّوا النحو وكل الدراسات اللغوية الأخرى علماً مستقلاً قائماً بنفسه، ولم يعتبر فناً من فنون الآداب والخطابة، ولا صنعة خاصة لكسب السلامة اللغوية فقط – وإن كان يعترف الجميع أنّه مادة ضرورية في تعليم اللغة، إلا أنهم لم يكتفوا بالنحو التعليمي التقليدي الذي كان يكتفي أصحابه بتكرير أقوال النحويين السابقين. ومن ههنا نرى تلك النظرية التي استغرب اللغويون في زماننا من وجودها عند أولئك الذين كانوا يظنونهم، قبل اليوم، من أبعد الناس عن العلوم اللسانية. فظهر لهم بعد أن تجردوا عن كل حكم سابق ورجعوا إلى نصوصهم الأصلية أنّ الكثير مما

---

72 – قارن تعريفات الفلسفة التي روّجها العلماء العرب: «الفلسفة معرفة طبيعية لجميع الأشياء الموجودة» و«معرفة الأشياء الإنسية يعنون الأشياء المدركة بالحواس». (انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي، نفس الطبعة، ص 47). وبيّن أن هذا تعريف للعلوم التي كان يضمها هذا الذي يسمونه فلسفة. وأهم شيء فيه هو لفظ «جميع» ولفظ «المدركة بالحواس» وقارن أيضا هذه المقايسة التي أقامها الفارابي بين المنطق والنحو (وقد شاعت عند المناطقة حتى أصبحت من المبتذلات) «كل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات» (إحصاء العلوم، نفس الطبعة، ص12).

كانوا يقولونه قريب جدا مما أثبتته البحوث الحديثة أو هو المصدر الأقدم (بالنسبة إلى أوربا) لبعض المذاهب اللغوية الحديثة.

ومن المبادئ الهامة التي تدخل في هذه النظرية نذكر مبدأ وحدة النحو في الألسنة البشرية، فقد ذهبوا إلى أنّ الآليات التصريفية التركيبية تتّحد في أصولها في جميع الألسنة، وأما الصفات التي تختلف فيها فإن هي إلا فروع وعوارض. يقول أعظم ممثل للحركة العلمية عندهم وهو: روجير بيكون Roger Bacon (1214- 1294): «إن الغراماطيقي بحسب جوهره واحد في جميع اللغات، وإن كانت تتنوع تنوعاً عرضياً»[73]. وكتب مؤلف مجهول في ذلك الزمان: «إنّ الذي يعرف الغراماطيقي في لغة معينة يعرفه أيضاً في لغة أخرى بالنسبة إلى جميع ما يدخل في جوهره. أما أن لا يقدر أن يتكلم بها ولا يفهم من يتكلم بها فهو لأجل اختلاف الألفاظ واختلاف تكونها، وهو أمر عارض بالنسبة إلى الغراماطيقي»[74]. وهذا أداهم أيضاً إلى تغيير نظرتهم في مدلولات الألفاظ. فإنّ الذي كان يراه الفيلولوجي هو أن اللفظ يدل على مدلوله الشخصي والنوعي مباشرة، ويرون هم أنّه يدل عليه بواسطة الصورة الذهنية التي تنتج عن تصور النفس للشيء المدلول عليه[75]. ولهذا أهمية عظيمة جدا لأنهم راجعوا بذلك فكرة قديمة رسخت في أذهان العوام والخواص، وهي أنّ كيفية إطلاق الواضع الألفاظ على الأشياء لا

73 ـ في النص الأصلي: "Grammatica una et eadem est secundum substantiam in omnibus linguis licet accidentaler varietur" (La philosophie au Moyen age, E.Gilson, 1964, p. 405). وانظر أيضا: Lyons: المصدر المذكور، ص 15.

74 - راجع المصدرين المذكورين. ننبه القارئ أن هذه الفكرة قد أشار إليها ابن جني في خصائصه (نفس الطبعة، ص 143، الأسطر 9 - 11)، وأقدم من بلغنا عنه الرأي بأن أقسام الكلم ثلاثة: اسم وفعل وحرف في جميع اللغات هو المبرد، انظر المقتضب. ط. القاهرة 1385، ا، ص 3. وكان للفارابي فكرة أعلى من هذه وجدَ سابقة لأوانها، وهي البحث عن نحو عام وكلي يناسب هذا النحو الخفي الذي ينطبق بالفعل على جميع اللغات (انظر P. Kraus، جابر بن حيان والعلم اليوناني القاهرة: 1942، ص 42). وهذا هو مصدر كل الجهود التي بذلها من جاء بعده في إيجاد ما يسمى بـ langue universelle وGrammaire générale، وخصوصا Raymond Lulle وLeibniz ولا ننس دور الرياضيات العربية في تنمية هذه الفكرة (راجع كتابنا في علم العربية وعلم اللسان العام). أما تمييزهم بين الجوهري والعرضي الذي أخذه الفلاسفة العرب من أرسطو وكيّفوه بما تقتضيه «قسمة التركيب» العربية (= combinatoire: والقسمة عند النحاة العرب غير القسمة عند أفلاطون، فالأول هو مفهوم رياضي والثاني هو تفصيل فلسفي للأشياء إلى جنس ونوع وفصل، الخ)، فهو الأساس الذي بني عليه علم اللسان الوظيفي بتمييزه بين ما هو ذاتي وما هو غير ذاتي ولا مؤثر في أداء المعاني.

75 - انظر أقوال العرب في ذلك في المزهر، ط. الثانية. القاهرة: ا، ص 32، وكتب المنطق المطولة، وأصول الفقه (كالمحصول لفخر الدين الرازي).

يختلف فيها أحد من الناس، ولإن اختلفت الألفاظ بين لغة وأخرى فإنّ تخصيص الشيء المعين للفظ ما مرتبط بتصور الواضع لذلك الشيء. وعلى هذا فاللغات تختلف لا بألفاظها فقط، بل بحسب تصور أصحابها لما يحيط بهم من الأشياء؛ وسنعالج هذا الموضوع بالتفصيل عند تعرضنا لمذهب دي سوسور.

ومن ذلك أيضا: ضرورة التقدير في النحو لتفسير الأبنية والتراكيب التي تعتريها بعض التحولات في سعة الكلام ونظمه (مثل الحذف والتأخير وغيرها). وهذا سوف يؤثر أيّما تأثير في التعليم الأوربي، وسيثير حتماً الكثير من المبالغات والتعسفات خصوصاً في العصور التالية لعدم اعتماد المعلمين على الوسائل العقلية التي استعملها النحاة العرب الأولون (وهم أول من لجأ إلى التقدير). وأقاموا على أساس هذه الأفكار والمبادئ نظرية فرعية اعتمدوا عليها في تحليل اللغة، وهي النظرية المسماة بألـــ Modi Significandi ومعناه أحوال الدلالة (اللفظية) وهذا يكوّن في الحقيقة القسم الثالث من أصناف الأحوال. فهناك الـــ modi essendi، ومعناه أحوال الموجود، وهي بالذات أو الجوهر والعرض وغيرهما، والـــ modi intelligendi ومعناه أحوال المعرفة وبابها المفاهيم المنطقية الصرفة، وهذا القسم الثالث الذي يتعلّق بدلالة الألفاظ وهو الموضوع الأهم لعلم اللسان عندهم. ويعنون بأحوال الدلالة أنواع الدلالات التي تعرض لنفس الألفاظ في سياقات مختلفة، وهذه الأحوال تتنوّع بتنوع جهات الاعتبار، فإن اللفظ يدل قبل كل شيء على معناه الذي وُضع له في الأصل، وبهذا تنقسم الألفاظ إلى الأقسام الثمانية Partes orationis (كما حددها برسيانوس عن النحاة اليونانيين): ما يدل في أصل وضعه على ذات وعرض فهو اسم، ما يدل على ثبوت أمر في زمان معين فهو فعل، وهكذا.. ويسمون المدلول الأول للكلمة مدلولاً أصلياً أو جوهرياً أو مستمراً permanentis أو essentialis أو Significatio principalis. أما أحوال اللفظة الإعرابية وأنواع تصاريفها، فهذه مدلولات ثوانٍ وعرضية عندهم Secundaria et accidentales تعرض لنفس اللفظة في مختلف هذه الأحوال. وهذا أمر غريب منهم، لأنّهم لم يتبيّنوا أنّ هذه المدلولات الثواني لا يدل عليها اللفظ كله، بل جزء واحد منه، وهو في الكثير من اللغات العلامة

الإعرابية أو الحروف الزوائد (صيغة الكلمة في اللغة السامية). ولكن هذا يقتضي من اللغوي تحليل اللفظة إلى مادة أصلية تحمل المعنى الأصلي وزيادة، أو صيغة تحمل المعنى الفرعي. وأعجب من هذا أن لا يكون أحد من اللغويين اليونانيين ولا الرومانيين ولا هؤلاء الذين نتكلم عنهم الآن قد استطاع أن يجرى هذا التحليل وأن لا تكون أوربا عرفته إلا في القرن التاسع عشر، أي بعد أن اطّلع نحاتهم على التراث الهندي اللغوي[76].

وألّفَ ناس كثيرون في الـ modi significandi وسموا هذه الصنعة Grammatica speculativa (الغراماطيقي النظري)، وهذا عنوان أحد هذه المؤلفات حرره توماس الأرفورتي في ابتداء القرن الرابع عشر). ولُقب أصحابها بالـ Modistoe (الأحواليون) واشتهر منهم: Michel de Marbais وSiger de Courtrais وكان قد بدأ يتعرض قبلهما إلى النحو بهذه الطريقة بُطُرس هلياس (Pierre Hélie) الفرنسي (المتوفى في 1150) وRobert of Kilwardby الانكليزي، وظهرت أيضا في النصف الثاني من القرن الثالث عشر رسالتان اشتهرتا شهرة عظيمة، إحداهما الـ Doctrinale puerorum (= تعليم الصبيان وعرف باسم Doctrinale) الاسكندر دي فيلاديي (Alexander de Villadei)، وهي منظومة شعرية تحتوي على وصف وتعليل اللغة اللاتينية، والثانية وهي أيضا منظومة بعنوان Grecimus نظمها ابراردو البثوني(Evrard de Bethune). وأصبحت هاتان الرسالتان في ابتداء القرن الرابع عشر المعتمد في تدريس النحواللاتيني، ووضعت عليها الشروح والحواشي الكثيرة ففضلوها على كتب دوناتوس وبريسيانوس. وقررت الجامعات الأوربية تدريسها في طلوشة عام 1329 وباريس في 1366 وفيينا في 1389.

---

76 – وقد منعهم من الاطلاع على التحليل العربي للفظة (إلى أصل وزيادة وصيغة) عدم وجود هذه المفاهيم اللغوية المحضة في الكتب المترجمة التي وصلت إليهم، وذلك لقلة اهتمام الفلاسفة العرب بما هو راجع إلى صميم المنهج التحليلي اللغوي. إلا أن أكثر ما نقل في هذه الكتب من المفاهيم المنطقية اللغوية التي أخرجها العرب موجود عندهم (بعضه مشوّه والبعض الآخر مطوّر) ومن ذلك التمييز الأساسي بين الدليل اللغوي حالة الاستعمال ولفظه هذا عند الإخبار عنه، وتنزيله منزلة الاسم، وذلك مثل «ضَرَبَ» في «ضرب زيد» ولفظه في قول النحوي: «ضرب فعل ماض» وهذا يعرفه جيدا نحاتنا وقد وجد بعدهم في كلام الـ Scolastiques (ولا وجود له عند من تقدمه من النحاة).

ويجب أيضاً أن ننوّه بما جاء به رجل يعتبره الآن المؤرخون رائد الطريقة التجريبية في أوربا، وهو روجر بيكون الذي ذكرناه منذ قليل. فقد كتب بيكون كثيرا في موضوع العلوم وضرورة تأسيس المعرفة العلمية على التجربة والحس والمشاهدة أولا وآخرا[77]، أي ألا يلجأ في ذلك إلى النظر وحده (nuda demonstratio) لأنّه وإن كان ضروريا لترتيب المعلومات الحاصلة بالحسّ وجعلها معقولة بالكشف عن عللها إلا أنّه غير كاف لإثبات الحقائق العلمية فلا حقيقة علمية إلا تلك التي تنبثق من التجربة وتصححها بعد النظر فيها تجربة أخرى. وقد ألف كتاب: Summa Grammaticae وكتب في نحو اللغة اليونانية واللغة العبرية[78].

أما فشل الحركة المنطقية اللغوية وتقهقرها بعد القرن الخامس عشر، فيمكن أن تنحصر في هذه الأسباب: السبب الأول من هذه الأسباب هو استمرار عادة التقليد حتى عند هؤلاء الثائرين على التقاليد التعليمية النحوية، لأنهم وإن كانوا قد تفطنوا إلى عقمها وجمودها، فإنهم ما فعلوا أكثر من أن استبدلوا تقليدا بتقليد؛ إذ بعد أن وجهوا أنظار الناس إلى النقص الفظيع الذي كان يتّصف به التعليم والبحث ونبهوهم على ضرورة الرجوع إلى النظر واستخدام الوسائل العقلية وأهمية ما وجدوه في التراث اليوناني، وما نُقل إليهم مما أبدعه العلماء العرب، فإنهم لم يتجاوزوا كل ذلك، بل بقوا في غالب الأحيان[79] مرددين لأقوال أرسطو والفارابي وابن سينا وغيرهم ولم يزيدوا عليهم الشيء الكثير. وأما السبب الثاني: فهو بكور

---

77 – إن هذه الكلمات العربية نفسها هي التي كانت تدور على ألسنة الدعاة إلى الطريقة التجريبية بصورتها اللاتينية: per experimentum et longitudinem testimonii (ترجمة للعبارة: «بالتجربة وطول المشاهدة» إحصاء العلوم، ص66)، وهي كثيرة جدا في كتب ابن جني والمتكلمين والأصوليين وابن سينا وغيرهم. أما كلمة حس فكانوا يترجمونها بـ (testificantur per) sensum – «المشاهدة بالحس». أما فعل testificor واسم testimonium فهما اللفظان اللذان بنى بيكون على مفهومهما العربي (شاهد الأحداث مشاهدة بالحس لإثبات الحقائق العلمية) العلم الحسي التجريبي (Scientia experimentalis=)، وهذه العبارة نفسها: علم التجربة يستعملها الجاحظ (كتاب الحيوان ط. القاهرة 1940،1، 11).

78 – هذا راجع إلى تأثره الشديد بما في كتاب القانون لابن سينا، وكتاب المناظر لابن الهيثم وكلاهما تأثر من حيث المنهج بما جاء به الفارابي وعلماء الكلام والأصول، والمنبع الأول هو ما رأوه من طريف المناهج عند اللغويين والفقهاء الأولين (أبي عمرو ابن العلاء والخليل وأبي حنيفة وأصحابه ومن جاء بعدهم). ثم لا بد أن نتذكر أن روجير بيكون ينتمي إلى الحلقة العلمية التي تكونت في أكسفورد بإنكلترا، وكان أصحابها قد انكبوا بلهف على ما ترجم من العلوم الرياضية والطبيعية العربية وألفوا في ذلك كتبا قيمة كانت هي الأولى من نوعها في أوربا. ولا شك أن هذه الحلقة كان لها تأثير عميق في المذهب الحسي الإنكليزي (نشرت كتب بيكون النحوية في كامبريج عام 1932م).

79 – لا بد أن نشير أيضا إلى وجود بعض التآليف في وصف اللغات الأوربية (وهذا حادث غريب لأن اللاتينية هي وحدها كانت موضع الدراسة اللغوية). وأقدمها هي الـ Auraicept الإرلندية ومؤلفها توفي في 679 م. (طبع في إيدانبروج عام 1917م)، ثم كتاب طريف سابق لأوانه (القرن الثاني عشر) يصف فيه صاحبه (مؤلف مجهول) النظام الصوتي للغة الاسلندية (نشره R. Rask في 1818م)

الزمان الذي نشأت فيه هذه الحركة وعدم نضج العقول – لعدم تعميم التعليم– وقلة استعداد المثقفين على الإبداع والخلق وتحصيل المعارف الجديدة. وكل هذا يعلل أيضا الوضع الاجتماعي الذي كانوا يعيشون فيه. والثالث من هذه الأسباب: وهو شديد الارتباط بالآخَرين، هو قطعهم الصلة – قطعاً باتاً – بين جانبين متلازمين من البحث المنهجي الصحيح، وهما: الدراسة النظرية الاستدلالية والدراسة الاستقرائية التصفحية، وبالأحرى، فقل إنهم تهاونوا تهاونا تاما بجانب الحسّ والمشاهدة رغم وجود مثل بيكون في ذلك العصر، وبنوا كل محاكماتهم على عدد قليل جدا من الأمثلة وكلها كانت – أو تكاد– مما وجدوه في الكتب النحوية القديمة التي كانوا يعرفونها (وما أخذوا منها إلا القليل كما قلنا) أو ما وضعوه من الأمثلة السمجة الغثة (كأمثلة البلاغة التفتازانية رأيت أسدا في الحمام!)[80]؛ ومن ثَمّ نفهم موقف أهل العلم والأدب في القرن السادس عشر من الأحكام والمناهج التي اتصفوا بها، وإن كانوا قد ظلموهم فيما قالوه عن أسرار الدلالة الوضعية وما نقلوه من الأفكار السديدة في مجال اللغة، فإنهم لم يبالغوا عندما شددوا عليهم واستنكروا ازدراءهم واستهانتهم بالشاهد والحس، أي – بالنسبة إلى النحو وعلم اللسان اللاتيني– بكلام فصحاء الرومان وشعرائهم الذين كان يجب أن ينطلقوا منه ويرجعوا إليه عند كل حكم ومحاكمة.

6 – الدراسة اللغوية في أوربا من القرن 16 إلى 19 م:

استوفت بلدان أوربا بعد القرن الخامس عشر جميع أسباب النهوض: فقد توحّدت هذه البلدان في داخلها سياسياً وتحررت فيها بعض الطبقات عن سلطة الأشراف الدهاقنة، فخفت

---

80 – إن جمود الفكر الأوربي في القرون الوسطى، وجمود الفكر العربي بعد القرن السادس الهجري يتشابهان شيئا ما (التقليد واحد في جميع بلدان الدنيا). فمما يدل على التحجر الفكري في كل عصر وبلد الاستهتار بالشروح والتعاليق والاقتصار عليها وحدها وعدم الرجوع إلى الأصول أبدا، بل الاشمئزاز من النص المتقدم الأصلي وتفضيل النص المتأخر الذي هو عالة عليه لا يزيد عليه ولا يوضحه، بل يشوهه وينقص عنه قيمة، والهوس الذي يصيب المقلدين من المؤلفين وهو الولوع الجنوني باختصار المطولات وتطويل المختصرات كل ذلك بدون فائدة إلا الإلغاز والحشو، والميل إلى نظم القواعد شعرا وإفناء العقل في تحليل الأشياء التافهة، وتحصيل الحاصل. هذا وليس كل شرح يصدر عن مقلد بل هناك من الشروح ما يزيد العلم تقدما – وهذا مثل شرح السيرافي لكتاب سيبويه ولكن السيرافي لم يكتف بترديد عبارة سيبويه بصور مختلفة من اللفظ بل دخل في أعماق معانيه فأثراها أيما إثراء، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى شرح ابن جني لتصريف المازني، فكأنه كتاب ابتدعت أكثر معانيه. ثم إن العصور التي تلت القرن السادس قد شاهدت ظهور بعض الأفذاذ العباقرة من العلماء، وذلك مثل الرضي الاسترابادي وابن تيمية وابن خلدون، إلا أنهم كانوا غير منسجمين مع معاصريهم الذين غلب عليهم التقليد.

عليها بذلك وطأة الإقطاع، ونشطت التجارة وكثرت التنقلات في داخل البلاد، واشتاق الناس إلى الرحلات البعيدة، فتسابقوا إلى ذلك، ووقعت تلك الاكتشافات الجغرافية العظيمة التي انقلبت بها أوضاع العالم القديم. وعند اتّصال الأوربيين بعضهم ببعض على أساس المسالمة والتعارف احتاج الفرد منهم إلى أن يتعلم اللغة السائدة في البلاد التي يزورها، وعند ذلك ظهرت الكتب الخاصة بتعليم الفرنسية والإنكليزية والإسبانية وغيرها[81]. وهذه اللغات كانت في أصلها لهجات إقليمية لجماعة معينة من الفرنسيين والإنكليز والإسبان وغيرهم. فتغلبت على غيرها من اللهجات المحلية بحكم التوحيد السياسي، ولأنّها كانت في الغالب لغة الملك أو السلطة التي تمّ على يديها التوحيد الجغرافي السياسي، ولم يحدث هذا بمحض الحظوة التي كانت تحظى بها لغة البلاط الملكي، بل بقرار من الحكومة، فقد أمر لويس الثاني عشر في فرنسا (عام 1510) باستعمال الفرنسية – بدلا من اللاتينية– في المرافعات الجنائية. وأصدر فرانسوا الأول في 1539 ذلك الأمر الذي اشتهر باسم Villers-Cotterets القاضي باستعمال هذه اللغة في جميع الإدارات الحكومية. وكان من حظ القوميات اللغوية التي نشأت في ذلك الزمان أن اختُرِعَت المطبعة، فساعدت كل دولة على نشر لغتها الرسمية في داخل أراضيها وخارجها، وكثرت عند ذلك الكتب في وصف هذه اللغات القومية كثرة لم يشاهد لها مثيل نذكر منها الكتاب المسمى Grammatica Castellana (وهي اسم اللهجة الإسبانية السائدة) لأنطونيو دي نبريجا (1492) وفي اللغة البرتغالية Grammatica da linguagem portuguesa لفرنانــدو دي أولفيــرا (1536) والــ Tretté de la grammere françoeze للويــس ميجــري L. Meigret عام 1550، وكذلك في اللغة السائدة في فلورانس Della Lingua che si parla e siscrive a Firence لجيامبولاري (Giambullari) عام 1551، وغيرها كثير. وتشعرنا هذه التأليفات بالرغبة الشديدة في تثبيت اللغة القومية الرسمية وإظهار خصائصها ومزاياها، وأنها غير عاجزة عن التعبير بما عبّرت عنه اللاتينية واللغات الأخرى. وقامت في نفس

81 – مثل ما نشر Percyvall في تعليم الإسبانية للإنكليز، وما كتبه Berkley لتعليمهم الفرنسية (1521م)، وأشهر من هذا كتاب: Eclarcissement de la langue française لجون بلكراف (J. Palsgrave) (أول طبعة في 1530م).

الوقت، كما يحدث ذلك دائما في مثل هذه الظروف مجادلة واسعة النطاق حول إصلاح الكتابة، أو على الأصح حول القواعد الإملائية الخاصة بكل لغة، فكثرت الاقتراحات والمشاريع، وكان من بينها مشروع Meigret المشار إليه ورلموس (Ramus). وكان قد اقترحا حذف الحروف الخطية الدالة على الأصل اللاتيني ولم يكن أحد ينطق بها لأنها زيدت في الخط في القرن السابق، لاهتمام النحاة آنذاك بربط الكلمة العامية بأصلها اللاتيني. وكانوا قد تجاوزوا الحد لأنه ليس كل ما في الفرنسية من أصل لاتيني هذا بصرف النظر عن التوهم والجهل بالاشتقاق والتأصيل. فثقل الرسم بسبب هذه الزوائد المتطفلة، ولم ينجح أي مشروع من هذه التي اقترحوها -إلا في أشياء طفيفة- وبقيت القواعد الإملائية الفرنسية والإنجليزية على ما هي عليه الآن في أكثر مظاهرها. وكان مما ترتب على هذه الدراسة للأمور الإملائية أن اهتم أصحابها بالأصوات اللغوية التي كانت تنبني عليها لغاتهم وقد وصل إلينا من أحدهم: J. Matthias (من 1538 إلى 1586) كتاب قيّم في تحليل الأصوات الدانماركية: De Literis Libri Duo، إلا أن الطريقة التي اتبعوها في تحليل الآليات النحوية كانت خاضعة لطريقة النحاة الرومان -كما سبق أن قلناه- وكل ما تظهر طرافته في هذا العصر فمأخوذ عما تركه أهل القرن الثالث عشر بما فيهم اللغويون والمناطقة والتجريبيون. وكانت هذه الأشياء الطريفة معزولة عن الحركة الإنسيَّة (Humanisme) التي دعت إلى إحياء الآداب القديمة، وهي في أصلها ردّ فعل عنيف على الـ Scolastique التي أهملت تماما هذه الآداب كما رأينا. وقد أولع جميع المثقفين حينذاك بكل ما أنتجه الأدب اليوناني والأدب الروماني، وتركوا بالنسبة إلى الدراسات اللغوية كل المفاهيم والنظريات المنطقية اللغوية التي كان تعلّق بها علماء القرن الثالث عشر[82]. أما هذه النظريات فقد كان لها امتداد في دراسات Scaliger في علل اللغة اللاتينية De causis linguae latinae نُشر في 1540، ويقول مؤرخو اللسانيات إنه المصدر الأقرب إلى النحو العام الذي تسلسل التأليف فيه من ذلك العهد إلى القرن التاسع عشر. وجاء

---

82 – بدأ العلماء يهتمون أيضا بدراسة اللغة اليونانية واللغة العبرية، وحملهم على هذا ذلك الولوع بالآداب القديمة ورغبتهم في الاطلاع على اللغة الأولى للآدميين، وكانوا يظنونها العبرية لنزول الكتاب المقدس بهذه اللغة.

بعده مؤلف آخر عبقري حقيقة، وهو فرنسيسكو سانتشيس (F. Sanchez واسمه اللاتيني Sanctius) له كتاب: Minerva (طبع في سلامانكا في 1587). وأعجب به النحاة في القرنين السابع والثامن عشر، كما أعجبنا به نحن أيضا في عصرنا[83]. والحقّ أنه استوعب فيه جميع النحو، وبلغ تحليله للمفاهيم والأبواب النحوية حدا بعيدا من الدقة العلمية والضبط المنهجي، وقد اطّلع على مؤلفات النحاة العرب، وذكر ما كان لهم من آراء. وظهرت في القرن السادس عشر أيضا – ولأول مرة في أوربا– دراسات في اللغات غير الأوربية وهذا ناتج كما قلنا عن كثرة الرحلات والتوسع الاستعماري والتبشيري. فقد رحل بعض الرهبان إلى الصين واليابان وأمريكا واهتموا بلغات الشعوب والأقوام الذين اتصلوا بهم هناك كما ألف G. Postel كتابا في نحو اللغة العربية، وبدأ الناس يحررون أيضا المعاجم المتعددة اللغات، ونذكر منهاالـ Dictionarium لـ R. Calepino في إيطاليا في 1502 في سبع لغات والـ Mithridates (طبع في زوريخ في 1555) وقد ذاع صيته في أكثر بلدان أوربا.

واستمر الاهتمام باللغات الأجنبية في أوربا في القرن السابع عشر (وسيستمر إلى يومنا هذا) وتزايد عدد المعاجم بكيفية عجيبة. وظهرت أيضا ترجمات للكتاب المقدس بعدة لغات في المجلد الواحد. ومن المعاجم الضخمة نذكر Thrésor de l'histoire des langues لكلود دوري (C. Duret) المطبوع في كولونيا في 1613، والـ Thesaurus polyglottus لـ مزيجر (J. Mesiger) الذي كان يحتوي على مفردات من 400 لغة (طبع في فرنكفورت عام 1603). أما الدراسات لأصوات اللغة فبدأت تأخذ شيئاً فشيئاً صبغة علمية حقيقية، وذلك بعد أن ظهرت تلك الأوصاف التعليمية للغات الأجنبية في القرن السابق وحفزتها المجادلة حول إصلاح الكتابة وأحسن بحث صدر في فرنسا هو الـ Discours physique de la parole لجيرو دي كورديموا (Gerard de Cordemoy) (طبع في 1668)[84]. وظهر قبل ذلك في هولندا كتاب Spreeckonst لبطرس مونتانس (1635) يصف فيه الأعضاء الصائتة وحركتها عند

83 – وقد طلبنا من أحد زملائنا في معهدنا أن يقوم بدراسة لهذا الكتاب وترجمته.
84 – ونشر بالتصوير (طبعة 1704م) في الأيام الأخيرة.

التصويت كمـــا وصف روبرت روبنسون أصوات الإنكـــليزية في كتـــاب له أسماه The art of Pronunciation (نشر في 1617) وخصوصا جون واليس (John Wallis) في الفصل الأول من كتابه في نحو اللغة الإنكليزية Grammatica linguae anglicanae : طبع في أكسفورد في 1952. وكلا الكتابين (وكتب أخرى) موجّه بالأخص إلى علاج الصم البكم. وأول من وفق شيئا ما في تصوير مخارج الحروف هو جون ويلكنس John Wilkins في كتابه Essay towards a real character (نشر في 1668).

اتّخذ النحاة الوصفيون في القرن السابق لغة الثقافة بصفة عامة لاستخراج معاييرها. أما في فرنسا فابتداء من ماليرب (Malherbe تـ 1628) اقتصروا على لغة الحاشية الملكية واعتبروها أجود اللغات وأسلمها، وحارب ماليرب الفوضى التي كانت تسود اللغة الفرنسية ودعا إلى التخلص في الكلام «الفصيح» من التصنع في التراكيب والألفاظ المولدة واللهجية واللغات القديمة العقمية[85]. فخضعت له جميع الأوساط المثقفة، وهكذا أثْرَوا اللغة الفرنسية بإفقارها! أي بإزالة اللغو والحشو وإبقاء العناصر الأساسية بضبط معانيها ضبطا محكما. وبهذه اللغة كتب راسين تلك التحف الأدبية المعروفة، وهي الآن لغة التعليم والأدب والفنون. واشتهر من هؤلاء النحاة بعده فوجلا (Vaugelas تـ 1650) ودوّنَ ملاحظاته في Remarques sur la langue française (أول طبعة في 1647). وما كان معدودا في عداد «العلماء» المتضلعين باللغات والآداب الكلاسيكية، وإنما اكتفى بأن يدل فقط على الاستعمال «السليم» (وهو ما استعملته حاشية الملك فقط). وقد نُقِد كتابه نقداً لاذعاً. أما العالم اللغوي الحقيقي (في حدود الحفظ والرواية) فهو ميناج (Gilles Menage) «الشيخ الموقر» الذي يرجع إليه كل اللغويين فيما يخص اللغة الفرنسية، له كتاب: Observations sur la langue française (طبع في 1650). وكان له خصم لدود وهو الأب بوهورس اليسوعي، واحتلّ هذا مكانة عظيمة بعده.

---

85 - العقمي من الكلام: القديم الغريب أو الغامض.

هذا فيما يخص الوصف والنحو التعليمي، وأما النحو النظري فالأثر الذي يمثل أحسن تمثيل الحركة اللغوية المنطقية المنبثقة من الفلسفة اليونانية العربية وامتدادها السكولاستيكي هو الكتاب المسمى بـــ: Grammaire générale et raisonnée[86]، ألفه C. Lancelot و A. Arnaud واشتهر باسم Grammaire de Port-Royal لأن صاحبيهما كانا يقطنان في دير بور رواليل (بالقرب من باريس). وكانا من أتباع المذهب الجانسيني (Janséniste). وقد تمنطق النحو على أيديهما أكثر من ذي قبل، إذ نظرا إلى الكلام والجملة لا كنواة لغوية تدل على معنى وتفيد فائدة[87]، بل على أنه حكم، وأن محور هذا الحكم هو«الكلمة» (الفعل بمدلوله المنطقي الأرسطوطالي). وهذا مبني على أن الكلام عماده الفكر، وأن جميع أحواله هي أحوال الفكر... وإن لم تكن أحواله أحيانا مطابقة لما تقتضيه قوانين الفكر[88]، فليس ذلك إلا في ظاهره ولا بدّ من أن يتجاوز هذا الأمر الظاهر إلى الحالة المعقولة[89]. من البيّن أنّ أصل هذه الفكرة هو منطق أرسطو، إلا أنّ الذي ربما لم يدركه الكثير من الباحثين هو أنّ هذا المنطق قد بناه أرسطو على ما لاحظه من مباني ومجاري اللغة اليونانية. إذ ما كان يشك – مثل من تبعه في ذلك من اللغويين– في وجود تطابق تام بين «المنطق العقلي» و«المنطق اللفظي»[90] وهذا بعيد كل البعد عن آراء النحاة العرب الأولين![91]، ولكن غايته هي الخروج

86 – الطبعة الأولى في 1660 وآخر طبعة صدرت في 1969.

87 – هذه نظرة النحاة العرب، فإنهم ميزوا بين المعنى والفائدة، فقد قالوا بأن لا بد لكل كلام غير محال من معنى يدل عليه، ولكنه لا ينبغي أن يفيد في الأصل، فقد يكون غير مفيد أي غير حامل لفائدة – لخبر يجهله السامع، وذلك مثل «النار محرقة» (مثال مشهور في النحو العربي)، فإن قيل هذا لمن اختبر خاصية النار المحرقة فإن هذا الكلام، وإن كان ذا معنى إلا أنه لا يأتي بشيء جديد بالنسبة إلى المخاطب. ولهذا أهمية عظيمة جدا لأنه الأساس الذي بنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة (Théorie de l'information).

88 – نعني بالفكر ههنا لا القوة العاقلة المدركة، ولا البديهيات والأوليات، بل العمليات العقلية في ذاتها كالتصور والحكم والمحاكمة، وقد سمى الفلاسفة العرب هذه الأخيرة فكرا. قال فخر الدين الرازي في لباب الإشارات: «الفكر ترتيب أمور معلومة ليتأدى منها إلى أن يصير المجهول معلوما» (القاهرة: 1326، ص 2).

89 – الغريب أن هذا الرأي الأخير ليس بخطأ ولا وهم (وإن كان قد بناه هذان النحويان على توهم التطابق بين الفكر والكلام). وهو الآن أساس لنظرية تشومسكي، ولكن لا بد من التمييز بين هذه النظرية وما تصور نحاة بوررواليل (وهذا لم يتفطن إليه تشومسكي نفسه في أول الأمر: الحالة المعقولة عنه هي الوضع الأول الذي يكون عليه الكلام في دماغ المتكلم (البنية العميقة حسب تعبيره) وهو لا يشعر به، فعندما تحدث عملية ترتيبه على مخارج وحروف متسلسلة يحصل له تغيير ما. أما عند بوررواليل فهي الحالة الأولى التي تطابق قوانين الفكر وهذه هي مفاهيم أرسطو المنطقية.

90 – وكلاهما يطلق عليه لفظ الـــlogos.

91 – راجع المناظرة التي حدثت في القرن الرابع الهجري بين أبي سعيد السيرافي النحوي وأبي بشر متّى المنطقي. قال فيها السيرافي: «إن مركب اللفظ لا يحوز مبسوط العقل والمعاني معقولة ولها اتصال شديد وبساطة (أي امتداد)

إلى منطق عقلي عام ببنائه على المظاهر المنطقية التي تخيلها في لغته الخاصة. (تذكر كلام المناطقة العرب: المنطقي يقصد المعاني، أي المفاهيم العامة لا الألفاظ). وأما نحاة بور روايال فغايتهم كانت بالعكس، وهي الخروج إلى نحو عام ببنائه على تلك المفاهيم العامة التي استخرجها أرسطو من مجاري لغته الخاصة! ولذلك قالا: «بما أنّ الكلام حكم (أي إثبات شيء لشيء) وكل حكم يقع «بكلمة» Verbe كما هو الحال في اليونانية، وأصل كل «كلمة» هو حرف الوجود (هكذا ترجمها العرب وهي الـــ copule) فلا بدّ من أن يتضمن معناه فإذا قيل petrus vivit فتقديره: petrus est vivens، وهذه الأداة التي هي être هي جوهر الحكم (وهذا صحيح في لغاتهم!) (وحبّذا لو اكتفيا بذكر مفهوم الإسناد، إذ هو أعم بكثير، وليس متعلقا بلغة من اللغات). ومهما كان خطأ هذا النحو (أي نحو بوروايال) في تعميم ما ليس بعام على الحقيقة، فإنّه قد توفق أحيانا كثيرة إلى الصفات اللغوية العامة الوجود، رغم اقتصار ملاحظاته على العدد القليل من اللغات. والحق في هذا هو أنّ المشاهدة للكثير من الأحداث، وإن كانت شرطاً ضرورياً للحصول على معرفة موضوعية عامة، إلا أنّ الباحث النافذ الذهن، البعيد النظر قد يصيب الغرض المطلوب بدون أن يلجأ إليها دائماً، بل تكفيه أحيانا التخمينات البعيدة، وهكذا كان الخليل بن أحمد الذي قال عنه ابن جني: «.. وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نصا». وقال «انظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين» (الخصائص II، 111 و112).

يمتاز علماء القرن الثامن عشر عن علماء القرنين السابقين في أوربا بسعة الاطلاع وكثرة مشاهدتهم للأحداث اللغوية والرجوع الدائم إلى الحسّ، وقد تأثروا في هذا بالمذهب الحسي الإنكليزي، كل هذا مع المحافظة على ما استنه العقلانيون في تثبيت سلطان العقل، وقد زادَ شغفهم بالنظر والتعليل والسعي وراء القوانين الصورية بما لا مزيد عليه وتجاوزوا

تامة، وليس في قوة اللفظ من أي لغة كان أن يملك ذلك المبسوط ويحيط به» (الإمتاع والمؤانسة للتوحيدي، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، I، 126) وتفطن السيرافي (وغيره من النحاة) إلى أن هذا المنطق مأخوذ من لغة اليونان. قال: «إذا كان المنطق وضعه رجل من يونان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها وما يتعارفون بها من رسومها وصفاتها فمن أين يلزم الترك والهند والفرس والعرب أن ينظروا فيه ويتخذوه قاضيا وحكما لهم وعليهم. ما شهد لهم به قبلوه، وما أنكره رفضوه؟(نفس المصدر ص110).

بذلك نحاة بوروايال وغيرهم، إلا أن هذا لم يمنعهم - وهو أمر غريب أن تتحد هاتان النزعتان بهذه الحدّة- من الاعتقاد الثابت بأن كل شيء في الدنيا صادر عن الأحاسيس سواء في ذلك المدركات والمعاني وجميع ما هو معلوم مشعور به. وفي هذا العصر انتظمت التحريات اللغوية في صميم الأراضي المراد فحصها، وكان ليبنتس (Leibniz) قد طلب من الحكومات والأمراء أن يتولوا البحث بإجراء التحريات في داخل ممالكهم، واستجاب له البعض منهم وحصلوا بعد ذلك على قائمات من المفردات قورنت فيها الكثير من اللغات، وذلك مثل الـــ Linguarum totius orbis vocabularia comparativa الصادر في سان بترسبرج سنة 1787، ثم في 1791، يتناول 285 مفهوم في 280 لغة (من أوربا وآسيا ثم من إفريقيا وأمريكا).أما الأصوات فقد بدأ العلماء يهتمون بتحليل النغمات والإيقاع في الكلام ونظام المصوتات، وهذا الذي نلاحظه في كتاب: Essai towards Establishing the Melody and mesure of Speech لمؤلفه Steele. وكذلك The Vocal Sounds لهلواج Hellwag وهو أول من وصف المصوتات وصفاً علمياً دقيقاً.وتبيّن أن أصولها ثلاثة: ضمة، وفتحة، وكسرة. وأنّ باقي المصوتات هي فروع عنها، إما بالمزج، وإما بالإمالة والتفخيم، وبني على ذلك مثلث المصوتات الذي يسمى باسمه منذ ذلك الحين.

يمتاز هذا العصر أيضاً بكثرة البحث والتأليف في اللغات البشرية، وأمور اللغة بصفة عامة فما من أحد من أعلام الأدب والفلسفة والعلوم، وحتى السياسة إلا وقد حاول أن يدلي برأي في هذا الموضوع. وكان للبعض منهم آراء جدّ وجيهة، ونشر في دائرة المعارف (أول موسوعة فرنسية) عدد كبير من المقالات حول اللغة ومنشئها. وفي 1718 ظهر أول معجم رسمي حرره المجمع الفرنسي (وأنشئ هذا المجمع في 1635). واستمر كذلك البحث في النحو النظري في أكثر بلدان أوربا، وخصوصا في فرنسا وإنكلترا وصدرت فيه كتب كثيرة جدا حتى قيل عن القرن الثامن عشر إنه عصر النحو العام والنظريات اللغوية. والحق أن هذا العصر اهتمّ اهتماماً كبيرًا بدراسة الكليات الفلسفية والعلمية رغم تعلقه الشديد كما قلنا

بالجزئي المحسوس. أما النحو العام الذي أصبح عنوانا لعدد كبير من التآليف والمقالات فقد نما وازدهر في فرنسا بصفة خاصة وممّن اشتهر بالبحث فيه نذكر: دومارسي (Dumarsais) الذي كتب أكثر من 150 مقالة لغوية في دائرة المعارف[92]، ثم بوزي (Bauzée)[93] ودوميرج (Domergue)[94]. وكل هذه الدراسات مدينة فيما كسبته من المفاهيم الأساسية لنظريات القرن الثالث عشر (الـ Scolastique) وما زاده عليها Scaliger وSanctius في القرن السادس عشر (وجميع ما سيصدر في هذا الموضوع فعّالة عليهم كما سنراه). إلا أن دومارسي هذا الذي ذكرناه بلغ الغاية القصوى في تحليل هذه المادة وتفسير غامضها وتحديد عناصرها وتوضيح المشتبه منها، حتى سبق أهل زمانه إلى تحديد بعض ما هو رائج الآن من نظريات النحو وعلم اللسان الحديث. وذلك مثل نظرته إلى الجملة، فإنه يقول: «إن الجملة[95] هي مجموعة من الكلمات تعبر، بفضل العلاقات التي تربط بعضها ببعض عن حكم أو أي اعتبار آخر للذهن عن نظرته إلى الشيء بعينه»[96]. يتضح بهذا التحديد -وبما قاله في أماكن أخرى- أن الجملة لا تكون دائماً حكماً منطقياً، وأنّها ليست جمعاً محطوباً من الكلمات بل نظماً مخصوصاً؛ وهذا النظم هو من أهم موضوعات النحو العام. وكذلك مفهوم الفضلة (معمول الفعل والحروف) الذي يسميه دومارسي «تكملة» (complément)، وقد حدده تحديدا دقيقا -لأول مرة في تاريخ النحو الأوربي إذ لم يعرف نحاة اليونان ولا الرومان هذا المفهوم- وكان لهذه الدراسة أثر عميق جداً في البحوث التي ظهرت بعدها[97].

---

92 - له من الكتب: Des tropes (الصور البيانية) طبع في 1737 و Principes de logique et de grammaire (المنطق ومبادئ النحو) صدر في 1763 وغيرها.

93 - عنوان كتابه الكامل (طبع في 1767) هو: Grammaire générale ou exposition des éléments nécessaires du langage pour servir de fondement à l'étude de toutes les langues. (النحو العام وهو عرض للعناصر اللغوية الضرورية بتنظيمها تنظيما عقليا يمكن أن يتخذ أساسا في دراسة جميع اللغات).

94 - له: Grammaire générale analytique (النحو العام التحليلي، 1799).

95 - يعبر عنها هؤلاء النحاة بكلمة Proposition ومعناها: «القضية» («enuntiatio») وهذا يرينا مدى تأثرهم بالمنطق اليوناني.

96 - أنظر مقالته: Construction في دائرة المعارف (1756 م، 41).

97 - إن الذين اعتمدوا أفكار دومارسي في العصر الحاضر كثيرون. نذكر منهم Brunot و Jespersen و Bally.

كما ظهر في هذا العصر علَمان من نوابغ الفكر الفلسفي واللغوي، وهما كونديياك (Condillac من 1714 إلى 1780) وجيمس هاريس (1709-1780). أما الأول فهو فيلسوف فرنسي وصاحب المذهب «الأيديولوجي»، وكان له أتباع كثيرون، له من الكتب: Essai sur l'origine des connaissances humaines، 1746: (رسالة في تحديد منابع العرفان) و Traité des sensations، 1754. والفكرة الأساسية التي بنى عليها مذهبه هي أن اللغات أدوات يستعين بها الآدميون لا على التعبير عما في نفوسهم فقط، بل على تحليل وتحوير المعلومات الحسية التي تتأدّى إلى مشاعرهم بواسطة الحواس. لأنّ المعلومات كلها من الحسّ (كما كان عند لوك Locke وجميع الحِسّيِّين) إلا أنّها مادة خام تحتاج إلى أن تُحوّر وتُرتّب وتُجمع في داخل الأجناس والأنواع حتى تصير معلومات معقولة (وفي هذا يفارق غيره من الحسيين لأنّهم لا يعيرون أهمية كبيرة لهذه المعلومات، وأرجعوا كل المعارف إلى المادة المحسوسة، واستهانوا بدور العقل، إذ لا دور له عندهم إلا مجرد الجمع والحشد). ولكن العقل لا يستطيع أن يقوم بهذا العمل بدون أن يعتمد على اللغة، أو بالأحرى الأدلة والأعلام مهما كان نوعها. يقول في هذا الصدد: «امنع على الذكي من الناس معرفة الكتابة، فسوف يحرم من المعارف الكثيرة التي يسهل نيلها بها حتى على الغبي منهم. ثم احرمه من الكلام: فسوف تحصره في حدود ضيقة، وحالة الأبكم شاهدة على ذلك، ثم احرمه من جميع ما يمكنه أن يستعمله من الأدلة حتى لا يعرف كيف يعبر عن أبسط الأمور بما يناسبها من الإشارة: فستجعل من هذا شخصاً أبله»[98]. يستنتج من هذه الحقائق أن الفكر إنما هو عمل (بمعناه الرياضي: calcul, opération[99] مثل جميع الأعمال الرياضية) لا يتم إلا بالاعتماد على الأدلة المصطلح عليها، وبالنسبة له الأدلة اللغوية بصفة خاصة، فبهذا يكون كونديياك قد سبق جميع الفلاسفة واللغويين في زمانه، ومن جاء بعدهم إلى أهمّ نظرية ظهرت حديثاً

98 – انظر كتابه: Essai المشار إليه: 1، الفقرة 11 من الفصل الأول، باب 4.

99 – «العمل» بمعنى المجموع من الأعمال المرتبة التي يفعلها الحاسب مثلا عند الجمع أو الطرح أو استخراج جذر أو الجبري الذي «يجبر» و«يقابل» أو الرتابة (ordinateur = computer) التي تقوم بأعمال أشد تعقيدا من هذا. [اشتهر الآن كلمة الحاسوب]

وتأسس عليها كل من علم اللسان وعلم الأدلة أو السيمياء (Sémiologie)[100]، والمعلوميات أو المعاليم (Informatique) وعلم الضبط الآلي (Cybernétique)[101]، وغيرها من العلوم والتقنيات الحديثة. وقد زعم بعض الباحثين في الأيام الأخيرة[102] أن محاولة تشومسكي في إرجاع بعض أفكاره إلى نحاة بوررويال وتسميته هذه الأفكار: **«باللسانيات الديكارتية»** Cartesian linguistics[103] هو خطأ وتوهم منه، وذلك لأن الكلام عند نحاة بوررويال ليس إلا مرآة صادقة للفكر يتراءى فيها بكيفية سلبية لأنّه أسبق منه عندهم، فممكن حينئذ أن يستغني عنه. ثم لاحظوا أن الفكر ينحصر في نظر بوررويال في المنطق وحده. وهذا الذي قالوه عن الفوارق التي تميز بين بوررويال وكونديياك كله صحيح، وصحيح أيضاً أن تكون أفكار كونديياك أقرب بكثير إلى النظريات الحديثة، ولكن إن أخطأ تشومسكي في انتسابه إلى هؤلاء النحاة فإنّ انتسابه إلى ديكارت ليس كله خطأ، لأنّ الغلط الذي يرتكبه جميع اللغويين الأوربيين هو الربط بين ديكارت وبوررويال، فإن صحَّ أن يكون هذا الأخير ديكارتي المذهب فيما يخصّ المنهجية العامة (كتحليل مادة البحث إلى أجزائها الأولية والانتقال من البسيط إلى المركّب) التي عرضها في كتابه المشهور **الخطاب في المنهاج** فإنّه أرسطوطاليسي في غالب معانيه اللغوية المنطقية. أما ديكارت، فهو أول من دعا في أوربا إلى استعمال الاستنتاج الرياضي في جميع البحوث، بل هو الذي وضّح -لأول مرة- أسرار هذا الاستنتاج وميزته الخاصة وبماذا يفارق استنتاج المنطق الأرسطي. وما نشرت هذه الأفكار إلا بعد وفاته (في إبان القرن الثامن عشر)[104].

---

100 - هو علم يدرس سريان المعلومات في داخل المجموعات المنتظمة وكيفية استغلالها كما يدرس كيفية استعمال ما يحصل من هذا السريان وهذا الاستغلال لإحداث عمليات ضابطة بطريقة ارتجاعية.

101 - علم (وتقنية) غرضه العلاج الآلي المنهجي للمعلومات باعتبارها قواما للمعارف وكل ما يمكن تبليغه، وقد أطلقنا عليه هذا الاسم لأن «المعلوم» هو موضوعه بالذات.

102 - منهم H. Aarsleef في كتابه: The study of language in England (برنستون 1967 ص 583). و A. Joly في مقدمته لخطاب F. Thurot (.Tableau des progrès de la Science Gram بردو 1970م، ص 28 وما بعدها).

103 - له كتاب يحمل نفس العنوان (نيويورك ولندن 1966).

104 - في كتاب: Regulae ad directionem ingenii (1701، انظر بالخصوص القاعدة السادسة).

ومن هذه الجهة يمكننا أن نصحح تسمية تشومسكي لا على أساس ما يظنه[105]، بل على أن مبادئ النحو التحويلي الذي تصوره هي نفس المبادئ التي اكتشفها ديكارت في العمليات الرياضية وأهمها هذا النوع من الاستنتاج الذي لم يتفطن إليه أرسطو ولا المناطقة القدامى (لجهلهم العظيم بأسرار الرياضيات)[106].

أما جيمس هاريس فقد اشتهر بكتابه الموسوم باسم: هرماس (Hermes)[107] ويمتاز عن العلماء والفلاسفة الإنكليز الذين عاشوا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر بما بذله من جهد في تفهمه لأفكار الفلاسفة اليونانيين ونظرياتهم اللغوية، واستخراجه منها ما كان يبدو له صحيحاً، وهكذا لعدم اقتناعه بما أتى به الفلاسفة الحسيون، وما كان يشاهده عند أتباعهم من الغلو والتطرف في تفضيلهم للحس تفضيلا أفضى بهم إلى الازدراء بالنظر والحط من قيمته والحق أن رجوعه إلى الفكر اليوناني –وكان يجهل الكثير من هؤلاء التجريبيين أغلب ما جاء به – إنّما كان ردّ فعل على هذا العناد. ولذلك لم يكن امتثالاً وتقليداً، بل محاولة لإثراء مذاهب النحويين بما فاتهم من المعاني النظرية العميقة. وحصل هذا الإثراء

---

105 – فديكارت لم يأت بجديد عندما استدل على وجود فكر إنشائي خلاق عند الإنسان وعدم وجود مثل ذلك عند سائر الحيوانات بقدرة الإنسان على الوضع والاصطلاح (وذلك مثل الكلام)، ولا نفهم كيف جوّز تشومسكي لنفسه أن يسوي بين هذه الفكرة القديمة (وقد اعترف بقدمها، انظر الهامش 9 من كتابه المشار إليه) التي طرقها أكثر الحكماء وأصبحت منذ زمان بعيد مطروحة في الشوارع وبين حقيقة هذه القدرة، أي القدرة على الخلق والإبداع، وكيفية وقوعها بالفعل. فإنه لا يكفي أن ينتبه إلى أن سلوك الإنسان إنشائي بسبب ما منح من العقل وسلوك الحيوان آلي، لأنه حرم هذه القوة (وليس العلماء متأكدين تماما من هذا القول الأخير). وان الدليل على هذا هو قدرة الآدمي على الكلام. إذ المهم بعد هذا هو أن نعرف كيف يستطيع الإنسان أن يبدع، أي أن يخرج من الأشياء الحاصلة أشياء جديدة غير حاصلة، وبالتالي أن يقدر على التعبير عن كل ما يطرأ عليه وعلى ما يحيط به. فالفرق واضح بين الشعور بوجود هذه الصفة الإنسانية (وهو شعور قديم جدا) وبين الشعور بحقيقته ومقوماته وهي هذه التي نتعرض لها فيما يلي.

106 – ماهيته تنحصر في استنباط شيء من شيء آخر، لا باستخراجه منه (فهذا القياس الأرسطي) بل ببنائه عليه كما يبني العالم العربي الفرع على الأصل، أي بعملية معلومة مضبوطة سلفا تحول الشيء الحاصل المعلوم، وهو الأصل في اصطلاحنا القديم، إلى الفرع ويتبيّن بذلك الشيء المطلوب وهو تساوي الأصل بالفرع (وهذا هو جوهر العمل الرياضي). ويترتب على هذا أن العمليات التي تبنى عليها تراكيب الجمل في الكلام – وهي من جنس هذا التفريع الرياضي– هي سبب القوة أو الملكة اللغوية العجيبة التي يتمكن بها المتكلم من إحداث عدد لا يحصى من الجمل المختلفة بعدد قليل جدا من العناصر الأولية، أي أن يحصر بالمتناهي من الحروف المفردة اللامتناهي من الجمل المركبة، وذلك بفضل العدد القليل أيضا من المثل والضوابط التركيبية. ومهمة الباحث في النحو التفريعي الآن متوقفة على اكتشاف أنجع طريقة لحصر هذه الضوابط الخفية حصرا رياضيا كليا، ومحاولة أن لا يشذ عنه شيء إطلاقا. وهذا يستلزم بحثا عميقا طويل النفس تتعاون عليه الجماعات الكثيرة من الباحثين ذوي الاختصاصات المتنوعة والآلات الإلكترونية العظيمة المفعول.

107 – اسمه الكامل: Philosophical Inquiry concerning Language and Universal Grammar لندن (175، بنقل إلى الألمانية، ثم الفرنسية في 1796).

بالفعل لأن هاريس تفهم جيدا معاني اليونانيين وتجاوز بذلك لا التجريبية المتطرفة فقط، بل الفلسفة اليونانية نفسها، ولم يكتف بذلك، بل رجع أيضا – وإن لم يصرح به دائما – إلى ذلك القرن الثالث عشر الذي طالما نوّهنا بما أمدّه للعلوم اللسانية الأوربية[108]. أما نظريته اللغوية العامة فهي مماثلة لما رأيناه عند كوندياك: اللغة هي توأم الفكر وعدّته، يحصل بحصولها ويزول بزوالها، ولا يريد باللغة هذه التي تستعمل في التخاطب اليومي فقط، بل كل ما ينتظم من الأعلام والأدلة ويصلح للتبليغ وإن كانت اللغة والفكر متلازمين فإن للإنسان قوة نفسانية تسبقهما في الوجود، وهي قدرته الطبيعية على تصوير الأشياء رمزيا، ومنها ينتج الفكر واللغة معا[109].

وهذا يؤديه إلى أن يحدد اللغة بتحديد قريب جدا مما عند سوسور: «نظام (System) من الأصوات المقطعة، كأدلة ورموز لأفكارنا، وبالأخص العامة والكلية منها» (ص337).

وظهرت في هذا العصر أيضاً بعض المحاولات في تحقيق القرابة بين اللغات، وكان ليبنيتس قد دعا، كما رأينا، إلى جمع الأحداث اللغوية وتدوينها، وأصدر في بداية هذا القرن كتابا مفيدا[110] ينقض فيه ما ادّعاه العلماء منذ القرن السادس عشر من أنّ العبرية هي أمُّ اللغات كلها (لأسباب دينية كما قلنا) ويجعل مبدأ اللغات في أقدم ما يُتصور من العصور. وقسّم لغات الغرب والشرق التي كان يعرفها إلى فصيلتين كبيرتين: السامية واليافثية (نسبة إلى سام ويافث ابني نوح)، وكل فصيلة تنقسم عنده إلى أقسام أخرى:اللغات الإيطالية والسلتية والجرمانية والسلافية واليونانية بالنسبة إلى اليافثية[111]. واهتم الناس في ذلك الزمان

108 – من لغويي القرون الوسطى الذين تأثر بهم نذكر توماس الأرفورتي، وإن لم يذكر أي واحد منهم فلأنه أخذ غالب أفكارهم عن Sanctius وتأثره بهذا الأخير ظاهر يشهد به الكتاب كله. وبسبب شهرة هذا الكتاب وذيوعه كتب لهذه الأفكار الحياة والبقاء، وسنرى ذلك في كلامنا عن اللغوي فون هومبولت.

109 – انظر القسم الثالث والأخير من هرماس.

110 – عنوانه: Brevis designatio meditationum de originibus gentium ductis potissimum ex indicio linguarum (برلين، 1710م).

111 – وكان أحد المستشرقين الأولين لودولف (Ludolf) قد سبقه (في 1702م) إلى تحقيق القرابة بين اللغات السامية. وكذلك E. Lhuyd بالنسبة إلى اللغات السلتية وTen Kate بالنسبة إلى الجرمانية.

اهتماما كبيرا بمبدأ اللغات وقرابتها[112]. وبدرت عند ذلك بوادر المقارنة العلمية التي ستزدهر في القرن التاسع عشر أيّما ازدهار. ولأول مرة نلاحظ عند بعض اللغويين: منهم المجريَّيْنِ سينوفيتــش (Sajnovic) المتوفى في 1785، وجيارماتي Gyarmathi من 1750 إلى 1830 [113]، ثم الإسباني لورانتسو هرفاس (L. Hervas)[114] ما سوف تتبني عليه المقارنة المنهجية، وهو النظر في تناسب الأبنية النحوية الصرفية بين لغة وأخرى، لإثبات قرابتها وتجنب المشابهة السطحية التي يجدها كل شخص بين ألفاظها[115]. إلا أنّ هذه المحاولات كانت قليلة وسابقة لأوانها، لأنّ الفكرة السائدة في القرن الثامن عشر هي فكرة التناسب الوضعي والقرابة الشكلية لا النسب اللغوي والقرابة الموروثة. وسنرى في الفصل المقبل إن شاء الله أن هذه الفكرة الأخيرة هي نتيجة لأحداث خطيرة حدثت بظهور النحو المقارن والدراسات التطورية على مسرح البحث اللغوي العالمي.

112 – هذا الاهتمام في ذاته قديم جدا، غير أن العلماء جد مختلفين في كيفية التعرض لهذا المشكل.
113 – انظر كتابه: Affinatates Linguae hungaricae cum linguae fennicae originis grammatice demonstratae (جونتجان، 1799م).
114 – في كتاب له: Idea dell' Unceverso (نشر بالإيطالية أولا في 1784م. انظر الجزء السابع).
115 – وسنرى أن المقارنة بين المفردات تتبني لا على وجود مشابهة بينها لفظا ومعنى (فهذا في غاية البساطة) بل على قوانين تطور الأصوات.

III - مدخل إلى علم اللسان الحديث*

1 – القرن التاسع عشر: عصر الدراسات المقارنة والتاريخية:

لقد مهد القرن الثامن عشر، كما قلنا، لعلماء القرن التاسع عشر سبل المقارنة العلمية بين اللغات. فإنّ الشيء الكثير مما حدث في ذلك العصر، في مختلف الميادين: السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وما يستنتج عن تلك الحوادث الخطيرة من التغيير الجذري في أوضاع المجتمع الأوربي يفسر التغيير المماثل الذي أصاب بعد حين وجيز الأوضاع الفكرية والتقاليد العلمية التي عرفتها أوربا حتى ذلك الزمان. فإن الانقلابات الطبقية التي أضعفت أو أزالت الاستبدادية الملكية في هذه البلدان كانت أيضا سببا في إضعاف سلطة الكنيسة ورجال الدين لا سيما في أمور الدنيا وحرية التفكير العلمي. وهذا سيكون له أثر عميق في الدراسة العلمية للغات إذ لم يتقيّد بعد ذلك أكثر العلماء بما كان يراه آنذاك أرباب الكنيسة الأوربية من أنّ المخلوقات لم يصبها أيّ تحول عميق منذ أن خُلقت. وكذلك اعتقاد جمهور اللغويين بأنّ اللغة اليونانية أو اللاتينية هي أكمل اللغات، أو أنّ العبرية هي أقدمها وأقدسها[1]. إنّ هذه

---

*– نشر في مجلة اللسانيات، العدد الأول، المجلد الثاني، 1972م.

1– وذلك لأسباب دينية كما قلنا وفيما يخص تفضيلهم للغاتهم القومية الحديثة أو القديمة فهو من محض العصبية وذلك كتفضيل الشعوبية قديما للفارسية واليونانية على سائر اللغات وما رد عليهم بعض الأدباء العرب فأداهم ذلك إلى تعصب مماثل لتعصب العجم وغيرهم (أنظر مثلا ابن فارس في الصاحبي، ط. السلفية 1328، ص 12). ولا بد هنا من تفنيد ما نقله مونان في تاريخه للسانيات قبل القرن التاسع عشر عن بعض المستشرقين. فقد قال (ص113)، بأن «النحاة العرب كانوا يجعلون من اللغة العربية أم اللغات وأنها لغة أهل الجنة بل لغة الله»!. أما القول الأول والثاني فما رأينا أحدا من النحاة الأولين الحقيقيين المجتهدين يقوله أو يجزم به بل وجدناه عند بعض المؤرخين والمفسرين ممن كان يجمع كل ما يسمعه بدون أي نقد (مثل ابن إسحاق). فاعتمدوا الأساطير الفلكلورية التي كان يروجها القصاص. وكان أشد الناس كراهية للقصاص لعدم تحرجهم هم النحاة أنفسهم (أنظر كلام المبرد الذي رواه ابن السراج في أصوله، الورقة 95 ظ. والمزهر، 2 / 232). وكان في ضمن هذه القصص والخرافات ما نقل أيضا من الإسرائيليات. أما النحاة واللغويون فكانوا يمسكون عن ذكر مثل هذه الأشياء وقصارى ما قال البعض منهم هو أن «أول من فتق لسانه بالعربية المبينة إسماعيل» (عن أبي عبيدة. البيان والتبيين، تحقيق ع. هارون، 292/3). والمراد بالمبينة هذه التي نزل بها القرآن أما عربية القبائل البائدة مثل جرهم فكانوا يقولون «إنها عربية أخرى غير كلامنا هذا» (المزهر، 1 / 33). أما القول الثاني فهو شنيع وأشنع من هذا أن ينسب إلى علماء العرب. فإن هذا لم يقله أحد من العلماء المسلمين لأنه تجسيم محض. فإذا

الثاني: فهو يخص الأدبيات وحركاتها وقد عرفنا أن الدراسات للغات كانت شديدة الارتباط بهذه الحركات، وذلك منذ أن تمكّن الأوربيون من إحياء الآداب القديمة (اليونانية اللاتينية) في القرن السادس عشر، إلا أن هذه الآداب كان قد غمرتها في القرن السابع عشر تلك العقلانية التي أشرنا إليها فصارت الفنون الأدبية ومسالك الأدباء في ممارسة هذه الفنون وكذا أساليب التعبير كلها خاضعة لمعايير جمالية هي أشبه شيء بالمعايير المنطقية وذلك نزولاً لرغبة النخبة المثقفة في أن يكون التعبير الفني منتظماً يَستسيغه العقل! (المجموعة من القواعد المنطقية الجامدة التي يسمونها عقلا لا العقل كقوة إنشائية بناءة). وكان من أمر الأدباء إزاء هذا الطاغوت الأدبي أن خرجوا بدورهم -بل وفي ذلك الزمان نفسه- على المعيارية المستبدة، وكانت بذلك الثورة الرومانسية (Romantisme) التي انطلقت من جان جاك روسو وشاتو بريان في فرنسا وغوته في ألمانيا. وظهر في هذه الحركة الأدبية ولوع الناس بالأحداث التاريخية وأخبار الأمم القديمة فانكبوا على دراسة العصور الوسطى في أوربا لأنّه كان أبغض عصر عند الأدباء العقلانيين ومالوا ميلاً شديداً إلى اكتشاف الحضارات الغريبة عن أوربا. ونذكر بهذا الصدد أن وصف لغات العـالم قد استمرّ في هذا العصر فقـد أخرج إيدلونج (J. Ch. Adelung) كتاباً جامعا لأوصاف الألسنة البشرية سماه (Mithridate) وتابع عمله فاتر (Vater) (برلين: 1806- 1817، في 4 مجلدات). وكان أثر الرومانسية عميقاً بالطبع على دراسة الألسنة، ولا سيّما في ألمانيا، وحاول الأوربيون من غير الألمان أن يفسروا هذه الرغبة الشديدة التي أظهرها الألمانيون في هذا العصر في الاطلاع على ماضيهم وتراثهم الفلكلوري، فزعم أولئك المفسرون أنّهم وجدوا فرصة بظهور الاتجاهات الجديدة، إلى تمجيد الأمة الجرمانية وإظهار عقدتهم إزاء ما كانت تفتخر به الأمم الناطقة بإحدى اللغات الرومانية من تراث أدبي ضخم، فذهبوا يدرسون آداب الجرمان لأنّه بانَ لهم بعد هذه الثورة أنّه لا فضل لأدب على آخر وكل يستحق الاحترام. وتوغّلوا حينئذ في الدراسة الفيلولوجية لنصوص الجرمان القديمة ففاقوا بذلك جميع أمم الدنيا في دراسة اللهجات القديمة الجرمانية وآدابها وذلك من خلال عدد كبير جداً من الوثائق العتيقة. والذي لا غبار عليه أن هؤلاء العلماء

الألمان هم الذين وضعوا أسس الدراسة المقارنة التاريخية للغات و«أنهجوا سبيلها وبعجوا النحو [المقارن] ومدوا القياس والعلل فيه». وهي مفخرة لهذه البلاد إلى يومنا هذا. إلا أنّ بعضهم غالوا في الاعتزاز بماضي الجرمان وذكر مآثرهم إلى درجة أنّهم أحدثوا عصبية وقومية متطرفة خصوصا بعد أن داسَ نابليون كرامتهم عند غزوه لبلادهم. وفي هذا العصر أيضا بنى الأوربيون نظرية العلاقة بين بنية اللغة الخاصة بقوم وبين مميزاته الخلقية[2]. ثم اشتدّ بعد ذلك غلُو بعض المفكرين منهم على ظهور نظرية داروين حتى انقلبت القومية عندهم إلى عنصرية ونعرة عرقية (انظر فيما يلي كلامنا عن الداروينية).

أما فيما يخصّ اكتشافهم للحضارات الإنسانية غير الأوربية الذي أتاحه لهم غزوهم العسكري للعالم ثم احتلالهم للأراضي النائية بصفة دائمة، فزيادة على أنّه أخرجهم من ذلك الإطار الفكري الضيق الذي كانوا يعيشون فيه ومكّنهم من المقارنة بين معاييرهم الفكرية واللغوية ومعايير غيرهم من الأمم، (إلا أن هذا لم يمس إلا خواصهم في ابتداء الأمر. أما اتّصالهم في القرون الوسطى بالحضارة العربية فقد مسّ خاصة خاصتهم فقط !). وأهم حادث أحدثــه هذا الاتصال المستمر هو اكــتشافهم للقــرابة الجوهريــة بين لغاتهم –وخصوصا اليونانية القديمة واللاتينية– من جهة وبين السنسكريتية من جهة أخرى. وإن كان قد تكلمّ

2 – وأول من أظهر هذا الرأي هو هردير (Herder) (من 1744 إلى 1803م). وأيده فون هومبولت والذي نراه ويراه الكثير من معاصرينا أنه يوجد – لا محالة – بين اللغات فوارق ترجع إلى ما يختص به كل قوم من ميول ونزعات ونظرات إلى الواقع وهي ناتجة عن تأثير المناخ والبيئة في طبائع القوم ولكن أهم سبب للاختلاف هو ابتعاد المجتمعات بعضها عن بعض وقلة اتصالها وتداخلها مدة طويلة جدا وبذلك يتطور بعضها في ميولها ونظراتها لهذا الواقع، وبالتالي في بعض هياكل اللغة تطورا مفارقا ومخالفا لبعضها الآخر رغم وجود نزعات عامة تشترك فيها جميع المجتمعات وجميع اللغات. وما يمكن أن تختص به أمة دون أخرى ويكون له علاقة بأخلاقها وعوائدها هو نظامها المفهومي المعبر عنه بالمفردات. أما مباني اللغة (أصواتها وصيغها) الأساسية الخاصة بها فليست تابعة بجملتها للنظام المفهومي بل لعدد كبير من العوامل تتداخل وتتشابك، فمنها العامل الخارجي الذي يتمثل في تقلبات الزمان كالنزوح إلى مكان آخر والاختلاط بأمم أخرى بسبب الغزوات أو الاتصال السلمي وكذا الكوارث القومية العظمى مثل المجاعات والحروب المتمادية ثم الانقلابات الاجتماعية وغيرها. وكل هذا مما يصيب كيان اللغة البنوي. ومنها العامل الباطني أي القوى الكامنة في نظام اللغة التي تدافع عن بقائها بإرجاع ما فقدته من التوازن والاعتدال. وأكبر دليل على أن خصائص اللغة ليست كلها ناتجة عن الخصائص القومية التي يتصف بها أصحابها هو أنه يمكن أن نجد في وطن واحد، له خصائص ثقافية واحدة، وبالتالي نزعات وتفكير وعادات واحدة، لغتين أو أكثر تختلف في بنيتها اختلافا شديدا (مثل بعض لغات إفريقيا والهند ومثل لغات بلجيكا وسويسرا واللغة التركية بالنسبة للعربية أو الفارسية عندما كان أصحابها متعايشين يكونون أمة واحدة). كما يمكن أن نجد بين لغتين لأمتين تختلف ثقافتهما تماما قرابة بنوية عجيبة (وذلك مثل السنسكريتية واليونانية القديمة وهذا يفسره تاريخ هذه اللغات نفسه).

عنها أفراد قلائل من الأوربيين قبل ذلك إلا أنّ الشعور الكامل الشامل بهذه القرابة قد تم بعد احتلال الإنكليز للهند احتلالاً منتظماً أي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد تفطّن إلى ذلك عدد من العلماء وأبرز هؤلاء هو وليام جونس الذي كان قاضياً في مدينة كلكوتا، ونذكر هنا بعض ما قاله أمام الجمعية الأسيوية البنغالية في 1786: إنّه يوجد بين اليونانية واللاتينية وبين السنسكريتيّة «من القرابة الوثيقة سواء في موادها اللفظية وصيغها النحوية ما لا يمكننا أن نجعله من محض الصدفة. ولا يسع أي عالم في اللغة، أن يتأمل هذه اللغات الثلاث، إلا أن يعترف أنّها قد تفرعت عن أصل واحد ربّما ليس له وجود الآن. ولسبب مماثل لهذا، إلا أنّه أقلّ قوّة يمكننا أن نفترض أن السلتية والقوطية... هما والسنسكريتية من أصل واحد أيضاً. وكذلك الفارسية القديمة فقد تدخل هي أيضا في هذه الفصيلة...» [3]. وابتداء من ذلك الوقت تكاثرت الدراسات للغة السنسكريتية وحاول العلماء[4] أن يبيّنوا هذه القرابة بحسب ما كانت تسمح لهم قرائحهم في ارتجال المناهج وتقديم الحجج المقنعة. وهكذا نشأت شيئاً فشيئاً طرق المقارنة العلمية بين اللغات. وكانت تكونت قبيل هذا الحلقات الكثيرة لدراسة اللغات الشرقية وقد ساعدت كثيراً على تنمية المقارنة بتلقينها العدد الكبير من لغات الشرق للطلبة والباحثين. وأهم هذه الحلقات بل أخطرها (لأنها جمعت كل الباحثين تقريبا الذين سينالون حظاً وافراً من الشهرة في القرن التاسع عشر في علوم اللسان) هي حلقة العالم الفرنسي: سلفستر دي ساسي (Silvestre de Sacy 1758-1838). وقد امتاز هذا الباحث الجليل القدر عن سابقيه (وحتى عمن سيأتي بعده) بمعرفة واسعة جدا للغات الشرقية، وما نشره

3 - أنظر مجلة «البحوث الأسيوية» (Asiatic Researches) الجزء 1، ص 422.

4 - نذكر منهم أحد المبشرين من الذين تخصصوا في معرفة اللغات القديمة والسنسكريتية بالخصوص اليسوعي بولين فون سانت برتيليمي الذي ألف كتبا قيمة في إثبات القرابة المذكورة (بين 1790 و1800م). ثم ظهرت دراسات وصفية كثيرة للسنسكريتية في بداية القرن التاسع عشر، أهمها دراسة ويلكينس (Wilkins) الذي سبق ذكره، في سنة 1808م. وفي هذه السنة نفسها نشر فريدريك فون شليجل (Schlegel) كتابا أسماه Ueber die Sprache und Weisheit der Indier: في لغة الهنود وحكمتهم، يذكر فيه البراهين القاطعة في إثبات القرابة بين السنسكريتية واللغات الجرمانية. ولفظة Vergleichende Grammatik (= النحو المقارن) التي ستشتهر فيما بعد، هي من وضعه وكانت لفظة Linguistik الألمانية لم توضع بعد في زمانه.

أهلها قديما في الدراسات اللغوية وكان متضلعا بالخصوص في علوم اللغة العربية[5]. فهو الذي كون شيزي (Chezy) في اللغة السنسكريتية والأخوين فون شليجل (Von Schlegel) والأخوين جريم (Grimm) وفرانتس بوب وفون هومبولت وغيرهم كثيرون. وأهمّ شيء اكتسبه هؤلاء من دروس دي ساسي هو اطّلاعهم من خلال دراستهم العربية واللغات السامية الأخرى على المفاهيم اللغوية والنحوية العربية التي كانت تنقصهم في ثقافتهم الفيلولوجية التقليدية، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى النحو والصوتيات[6]. وكان بعضهم قد أخذ أيضا معلومات كثيرة في هذا الميدان من حلقة أخرى تكوّنت قبل ذلك في هولندا. فقد حاول العلماء الهولنديون آنذاك أن يطبقوا على اللغات الأوربية التحليل العربي للكلمات إلى مادة أصلية وصيغة، ثم طريقة اكتشاف الأصول الثنائية والثلاثية والرباعية. وقد تأثر العلماء الذين ذكرناهم أيّما تأثر بما سمعوه عن المناهج العربية القديمة.

غير أنّ فكرة المقارنة ومحاولة اكتشاف القرابة بين اللغات والبرهنة على تفرعها أو عدم تفرعها من أصل واحد، كل هذا لم يرتحْ له دي ساسي ولم يرضَ به، إذ لم يقتنع بأهمية الأفكار الجديدة بصحتها وفائدتها العلمية لأنّها لم تنضج بعد. وكانت في أول أمرها جدّ مرتبطة بالرومانسية والقومية. ثم إن مناهجها لم تكن هي أيضاً على جانب كبير من الصحة والدقة أول ما ظهرت. وزد على ذلك أنّه كان متشبعاً بمبادئ النحو الوصفي التعليلي (وقد تأثر بأقوال كوندياك) وهو يمثل في زمانه ذلك المذهب الذي تناقله عدد من العلماء منذ القرن

---

5 – إن ما أنتجه من الدراسات في نحو العربية وما ترجمه إلى الفرنسية من كتب النحو والتجويد القديمة يدل بوضوح على أنه أدرك – إدراكا لا بأس به – مفاهيم النحاة العرب ومناهجهم (في الغالب: أنظر الهامش الآتي).

6 – رغم الذي قلنا من معرفة دي ساسي لمقاصد النحاة العرب فإن الكثير مما تركوه من التحليلات العميقة والمفاهيم الدقيقة ما كان يمكن أن يفهم في ذلك العصر لعدم خوض الغربيين بعد في هذا النوع من البحث، ونخص بالذكر مناهج الوصف البنوي ومفهومي الأصل والفرع والطريقة التفريعية وكذلك مفاهيم الصوتيات العربية التي هي مخالفة تماما لمفاهيم اليونان (والهنود أيضا) وذلك مثل مفهوم الجهر، والهمس. أنظر في هذا الصدد ما قاله أحد الباحثين الأوربيين: «ما حصل مستشرقونا إلا في زمان متأخر على المعلومات الصوتية الكافية، على أقل تقدير، لفهم ما تركه العرب من ملاحظات. وهي ملاحظات في الغالب صحيحة تمام الصحة. فـ دي ساسي مثلا لم يفهم شيئا من التقسيمتين الهامين التاليين (يذكر بعد ذلك تقسيم الحروف إلى مجهورة ومهموسة ثم إلى شديدة ورخوة) E. Mattson , Etudes phonologiques sur le dialecte arabe de Beyrouth , Archives d'Etudes Orientales , vol. I , P. 10 , Upsala , 1911. ولا يزال بعض اللغويين مستشرقين وغير مستشرقين، يطيلون الكلام عن المفاهيم الصوتيّة الصرفة: الفيزيائية والفيزيولوجية من دون أن يعتمدوا في ذلك على تجارب منتظمة بل ومن دون أن يكونوا دخلوا قط في مخبر من المخابر الصوتيّة.

الثالث عشر من طريق جيمس هاريس (Harris) وسنكتيوس (Sanctius) الاسباني عن النحاة العرب مباشرة أو عن لغويي وفلاسفة السكولاستيك عن فلاسفة العرب[7]. وساعده على التمسك بهذا المذهب تحمسه للمنهجية النحوية العربية، إلا أنّ اطلاعه على نحو ومنطق بوروايال قد جعله يخلط هو أيضا بين المفاهيم التعليلية العربية الصميمة والتحليل المنطقي الأرسطوطاليسي. وقد ترك لنا كتابا في النحو العام[8].

أما تلاميذه -الألمان بصفة خاصة- فبعد أن حصّلوا على المعارف العديدة في مباني وآليات اللغات الشرقية، وبعد أن اتّضح لهم الكثير من المفاهيم اللغوية التي كانوا يجهلونها (والتي لم يجدوها في الثقافة اليونانية اللاتينية) فلم يستطيعوا أن يفلتوا من الاندماج والاندفاع في تلك الحركات الفكرية التي أثارتها الانقلابات الاجتماعية، وهي كما سبق أن قلنا: الردّ العنيف على المذاهب العقلانية أولا، وتبلوره في الرومانسية؛ ثم العصبية القومية التي دفعت الجرمان بالخصوص إلى البحث عن تاريخ لغاتهم الأصلية وآدابها (وكذلك الفرنسيون فيما يخص السلتية) لمنافسة الحضارة اليونانية اللاتينية، فاستغلوا ما كانوا امتلكوه من المعلومات اللغوية بوضع مناهج جديدة في البحث اللغوي تتماشى مع النزعات الجديدة. **وتعد سنة 1816 عند عامة اللغويين الأوربيين من الجيل السابق سنة ميلاد اللسانيات كعلم**، لصدور أول كتاب تُحلل فيه لأول مرة في التاريخ عدة لغات من **الوجهة التاريخية** وعلى أساس المقارنة العلمية، **لغرض علمي بحت ويتجنب** فيه فرض الحدود والمعايير (prescription) والتأمل الفلسفي والتحليلي الأرسطوطاليسي. وصاحب هذا الكتاب هو فرانتس بوب (Franz Bopp: 1791- 1867) الذي مرّ ذكره[9]. فلأول مرة في أوربا يتتبع الباحث الظواهر اللغوية كظواهر

---

7 – وتلا دي ساسي في العمل بهذه المبادئ تلميذه فون هومبولت وسنتكلم عنه بعد قليل.

8 – نشر في باريس سنة 1799م وعنوانه: .Principes de grammaire générale

9 – واسم الكتاب هو: Ueber das Konjugations system der Sanskritsprache in Verglei chung mit jenem der griechischen lateinischen und germanischen Sprache. فرنكفورت 1816م (نظام تصاريف الأفعال في السنسكريتية بالمقارنة بينه وبين نظام اليونانية واللاتنية والفارسية والجرمانية). واستمر في بحوثه فنشر بين 1824و1852م الكتاب الذي صار عماد كل المختصين في المقارنة وهو Vergleichend Grammatik الذي حلل فيه بالمقارنة الصوتية الأنظمة الصوتية (ولم يهتم في أول أمره بالأصوات) والتصريفية والتركيبية للغات المذكورة، وزاد عليها الأرمنية والليتوانية والسلافية والقوطية (ورجع أيضا إلى الفارسية القديمة). وكان تمكن من النظر في هذه اللغات بفضل ما نشر من الوثائق القديمة والدراسات الكثيرة في ذلك الزمان.

وأحداث على مثل ما كان علماء الفيزياء والأحياء يتتبّعون الحوادث الطبيعية كظواهر وكأحداث، ولا يقتصرون على النظر في بعضها ويطرحون بعضها الآخر لاستحسانهم ذاك واستقباحهم هذا (فيكونون قد أخضعوا نظرهم لمحض التحكم). وظهر في الدانمارك كتاب آخر سنة 1818 ألفه راسموس راسك (Rasmus Rask: 1787 - 1832) يدرس فيه القرابة بين اللغات الأوربية (ولم يتعرض للسنسكريتية والإيرانية، إلا أنّه كان يرجح أنّهما من هذه الفصيلة). وذكرنا هذا الباحث هنا لأنّه توصل مثل بوب (وكان قد اطّلع على مؤلفات جبامارتي وسينو فيتش اللذين تكلمنا عنهما في الفصل السابق) إلى بيان القرابة المذكورة بطريقة دقيقة جداً، وكان قدم نتائج بحثه (على إثر مسابقة نظمتها الحكومة الدانماركية) في سنة 1814، فيكون هو وبوب أسبق من درس القرابة اللغوية بالكيفية الموضوعية التي عرفت فيما بعد، وأوّل من توصل إلى إثباتها بفضل المقارنة الدقيقة. وسنتعرض لهما بعد هذا إن شاء الله.

يمكن أن نقسم المراحل التي مرّ بها هذا النوع من الدراسات اللغوية المقارنة إلى ثلاثة أطوار، أو بالأحرى إلى ثلاثة تيارات، لأنّ الأوضاع والأفكار والنظريات وغيرها من الظواهر الاجتماعية لا تتطور تطوراً متسلسلاً على خط مستقيم، كما قلنا (كأن لا تظهر نزعة إلا بزوال غيرها ولا تزول إلا بظهور نزعة جديدة وهذا غير صحيح)، بل قد نجد نزعة فكرية ينزعها أغلب الناس في فترة معيّنة، ونلمح في وسط هؤلاء فرداً أو أفراداً آخرين قد بدأوا ينزعون نزعة أخرى جديدة لا عهد للناس بها، بل نلاحظ أيضاً في ذلك الوسط غيرهم من الناس بقوا متمسكين بنظريات قديمة كانت رائجة في الفترة السابقة، ثم يأتي حينٌ فنرى أصحاب النزعة الجديدة قد تغلبت آراؤهم على غيرها، وفي الوقت نفسه تظهر نزعات أخرى وهكذا دواليك. ولذلك فإن التيارات التي سنذكرها هي تيارات متداخلة زمانيا – بنسبة متفاوتة طبعا– ففكرة التحول اللغوي مثلا فكرة قديمة جدا، وكذلك فكرة القرابة بين بعض اللغات[10]

10– أما فكرة التطور كتحول يعتري اللغات عبر الزمان فنجدها عند النحاة الأولين من طبقة الخليل ومن جاء بعده. فكثيرا ما كان الخليل يفسر ظواهر اللغة بالرجوع إلى حالة أقدم يفترضها (بمقارنة في باطن اللغة وهذا ما يفعله الآن أهل

إلا أنّ فكرة الوصول إلى إثباتها بالمقارنة المنتظمة المبنية على المشاهدة واستقراء جميع اللغات هي فكرة القرن الثامن عشر. وتحقيقها هو من عمل علماء القرن التاسع عشر كما قلناه في الهامش السابق. ولا يظنّ القارئ أن هذا الاتجاه الجديد في دراسة اللغات قد ارتاح له جميع اللغويين وتهافتوا عليه بمجرد ظهوره (وقد رأينا ذلك عند كلامنا على سلفستر دي ساسي) بل قد عارضه أصحاب الفيلولوجية الكلاسيكية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وكانت امتداداً للدراسة المعيارية التقليدية للغات القديمة، معارضة شديدة جدا. وكم سخروا من بوب عندما وجدوا في كتابه بعض الأخطاء فيما يرجع إلى أبنية اللغة اللاتينية (ولم يكن بوب، مع الأسف من المتخصصين في اللاتينية حتى يستطيع منافسة هؤلاء الفيلولوجيين).

اللسانيات) وذلك كتفسيره لكلمتي «لن» و«ليس» بأنهما مركبتان من مادتين التصقتا فصارتا كلمة واحدة بكثرة الاستعمال. وفهمه غيره على أنه تفسير بنوي فلم يصححه وهذا طبيعي لأن لهما تفسيرا بنويا محضا غير هذا. إنما قول الخليل يمكن أن يصحح على أساس التأصيل الزماني. وأما سيبويه فكان أميل إلى التفسير بالبنية ولكنه يعلم مع ذلك أن بعض الظواهر لا يمكن أن تفسر إلا باعتبار العامل الزماني ويظهر ذلك في قوله: «فإن كان غريبا ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأننا جهلنا ما علم غيرنا أو يكون الأخر لم يصل إليه علم الأول المسمي» (268/1). ثم إن التفسير والتحليل في النحو العربي أكثره بنوي لا تاريخي وقد نبه ابن جني على ذلك في باب رائع من أبواب الخصائص سماه: «باب مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا» وقال في صدره: «هذا الموضوع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه» (256/1). وما أصدقه على بعض معاصرينا ! ويصرح في موضع آخر: «وهذا ونحوه يدلك على تنقل الأحوال بهذه اللغة واعتراض الأحداث عليها وكثرة تحولها وتغيرها» (386/1) ويقول: «قد يمكن أن يكون ذلك وقع عليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتأبدت معالمها» (386/1). و«وليس كذلك أهل الحضر لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة». ويذكر أيضا كلام الأخفش تلميذ سيبويه بهذا الصدد: «يجوز أيضا أن يكون الموضوع الأول ضربا واحدا، ثم رأى من جاء بعده أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جار في الصحة مجرى الأول» (29/2) وأصح من هذا ما يرويه عنه: «وقد كان أيضا أجاز أن يكون قد كانت (الألفاظ المبنية) قديما معربة فلما كثرت غيرت فيما بعد» (31/22). فهذا كأنه تفسير لعلماء اللسان المحدثين (وتسمى عندهم هذه الظاهرة grammaticalisation وكان للمفكرين العرب من غير النحاة تفسير آخر بنوه على العامل الفيزيولوجي (ومفهوم الاستثقال عند النحاة هو من هذا الباب). قال إخوان الصفا: «اعلم...أن أصل الاختلاف في اللغات هو اختلاف مخارج الحروف ونقصها عن تأدية ما يؤديه البليغ (= ههنا الذي يتكلم عن السليقة أي المتكلم بلغته الأصلية)» (ط. بيروت، 118/5). أما فكرة القرابة وتفرع اللغات تفرعا زمانيا فلا شك أن بعض القدماء ومنهم بعض أحبار اليهود أيضا تنبهوا له ولم يصيبوا غالبا في تحديد الأصول والفروع. ويجدر بنا أن نذكر بهذا الصدد كلام ابن حزم المشهور في قرابة اللغات السامية. يقول: «إن الذي وقفنا عليه وعلمناه يقينا أن السريانية والعبرانية والعربية التي هي لغة مضر لا لغة حمير، لغة واحدة تبدلت بتبدل مساكن أهلها فحدث جرش كالذي يحدث من الأندلسي إذا رام نغمة أهل القيروان ومن القيرواني إذا رام نغمة الأندلسي... ونحن نجد من سمع لغة أهل فحص البلوط (Llano de los Pedroches) وهي على ليلة واحدة من قرطبة كان يقول إنها لغة أخرى غير لغة أهل قرطبة. وهكذا في كثير من البلدان فإنه بمجاورة أهل البلدة بأمة أخرى تتبدل لغتها تبديلا لا يخفى على من تأمله (الاحكام في أصول الأحكام) القاهرة، 1345- 1347، 31/1-32) انظر أيضا مقدمة ابن خلدون، الفصول 45 - 48 من الباب السادس. وختامنا لكلامنا هذا أنه يجب أن نلفت نظر القارئ إلى أن هاتين الفكرتين إن وجدتا على شكل من الأشكال عند الألمعيين من علمائنا القدامى فإن تحديد القرابة وتتبع التطور عبر الزمان بكيفية علمية مستفيضة لم يحقق إلا على أيدي العلماء الغربيين في القرن التاسع عشر.

إنّ التيارات الثلاثة التي ذكرناها يمكن أن نحددها هكذا:

- المقارنة من أجل بيان القرابة بين اللغات الهندية الأوربية
- التشبيه بين اللغات والكائنات الحية
- التتبع التاريخي الدقيق والاهتمام بتقنين التطور وتعليله.

وكان لكل واحد منها عصره الذهبي. فأما الأول فقد رأيناه انطلق من رغبة الأوربيين الشديدة في العثور على مبدأ لغتهم الأصلية ومنشأها ، وخصوصاً الجرمانية منها (وأحيانا على اللغة البشرية القُدمى). وشاعت عند ذلك كلمة Ursprache أي اللغة الأم الأصلية. وكانت نظرة الباحثين فيها نظرة تاريخية لزوما (لا معيارية ولا وصفية)، ولكن لم يهتمّ أصحابها في أول الأمر بالبحث التطوري واكتشاف مراحل التحول. وما لبث هؤلاء الباحثون -بعد سنوات قلائل- حتى اهتدوا إلى المنهج التاريخي الذي كان أساسه -كما سنراه- المقارنة بين لغة في زمان معين ونفس اللغة في زمان سالف بالنظر في جميع عناصرها كيف تحولّت إلى ما هي عليه في الزمان المذكور. وعلى هذا فإنّ المقارنة اكتسبت البعد الذي كان ينقصها. وهو هذا التصفح لتطور العناصر اللغوية. وهذا لا يعني أن الدافع الأول اختفى بعد ذلك، فإن الغاية الأساسية بقيت زمانا طويلا البرهنة على القرابة - ولن تختفي هذه الغاية مادام في الدنيا لغة لا يعرف لها أصل ولا منشأ. وأحسن من يمثل هذه النزعة شليجل وبوب وراسك، وإلى حدّ ما فون هومبولت. غير أن المقارنة أصبحت شيئا فشيئا - منذ أن نشر جريم (J.Grimm: 1785 - 1863) في 1819 ثم في 1822 (الطبعة الثانية) كتابه في نحو اللغة الألمانية (وتشمل هذه التسمية عنده جميع اللغات الجرمانية): Deutche Grammatik طريقة يستعين بها مؤرخ اللغات كما يستعين بها الباحثون عن المناسبات الموروثة. ونرى هذا المزيج بين النزعتين ممثلا أحسن تمثيل عند بوب بالخصوص[11]. أما التيار الثاني فهو قديم أيضا. فقد قلنا إنّ

11 - واستمرت الدراسات المقارنة بعد ذلك على أساس الفكرة السابقة وكثرت البحوث المتخصصة واقتصر بعض العلماء على المقارنة في داخل كل فصيلة. فما من فصيلة هندية- أوربية إلا وجاء من تناولها بالبحث الدقيق بنفس المناهج فهذا ميكلوسيش (Miklosisch: 1813-1891م) ينشر من سنة 1852 إلى 1875م: النحو المقارن للغات

علماء الطبيعيات في القرن الثامن عشر وابتداء التاسع عشر(نذكر منهم بالخصوص ليني السويدي (Linné: 1787-1878) والفرنسي كوفي (Cuvier: 1769 -1832) كانوا قد حصّلوا على قدر وافر من المعلومات الموضوعية، وأقاموا أيضا المناهج الصالحة لذلك وبرعوا في تصنيف الحيوانات والنباتات بالمقارنة بين مختلف أجناسها. فأثبتوا المناسبات الكثيرة بين أعضاء بعضها وما تؤديه من **وظيفة** وأعضاء بعضها الآخر. ثم جاء بعدهم من قارن بين الأحياء الحالية بهذا الاعتبار والأحياء البائدة من خلال أحافيرها. فاستطاعوا أن يبيّنوا كيف تطورت هذه الأحياء حتى صارت إلى ما هي عليه. وكل ذلك كان اللغويون يعرفونه فاقتنعوا بأنّ اللغة هي أيضاً **جهاز عضوي** مثل الأحياء لأنّها تتكوّن من عناصر لها وظيفة، وهي تنشأ وتترعرع وتكتهل ثم تشيخ وتموت مثل الأحياء. وأكثرهم كانوا يعتقدون ذلك حتى بوب نفسه وكذلك شليجل فهو أول من دعا إلى «تشريح» اللغات كما تشرح أجسام الأحياء (انظر كتابه المذكور، I، VI)، إلا أن هذه الفكرة لم تبرز بروزاً كاملا ولم تسد جميع مظاهر البحث إلا بعد ظهور نظرية داروين أي بعد سنة 1859 وهي السنة التي نشر فيها كتابه الذائع الصيت عن «**أصل الأنواع**»[12].وكان أكثر اللغويين تحمّسا لهذه النظرية العالم الألماني فلهام فون شلايشر (Wilhem V. Schleicher: 1821 -1868). وكان عارفا بعلم النبات، وهو أول من طبّق الداروينية (بالحرف) على اللغات البشرية[13]. فكان يأبى أن يقال إنها حدث بشري محض، ويأبى أن يعتبر علم اللسان من العلوم الإنسانية ! بل كان يغلو في اعتقاده مُدعياً أنّه علم طبيعي بحت.

السلافية في 5 مجلدات (ومعجما لمفرداتها في 1862- 1865م). وكان قبله ديتس (Diez: 1794 - 1876م) قد نشر نحو اللغات الرومانية (المتفرعة من اللاتينية) في 1853م وتسويس (J. K. Zeus: 1806 - 1856م) الذي درس اللغات السلتية بكيفية مستفيضة (1853م) وقد راجع النظر بوب في كتابه وأدمج فيه هذه اللغات في النشرة الأخيرة. وممن امتاز من الفيلولوجيين بإدخال منهج المقارنة في بحوثه جورج كورتيوس: G. Curtius (1820- 1885م) وأثار ذلك ضجة في الأوساط الفيلولوجية آنذاك، وله كتاب اسمه Grundzüge der griechischen etymologie (1858-1862م) = أساس تأصيل الكلمات اليونانية.

12 – من المعروف أن الطبيب الفيلسوف اللبناني شبلي شميل هو الذي أذاع في الشرق أفكار داروين (في مقالات نشرها في مجلة المقتطف وفي كتاب شرح بخنر (Büchner) على مذهب داروين. نشره في 1884. (انظر: كتاب فلسفة النشوء والارتقاء، مجموعة الدكتور شبلي شميل، القاهرة 1910م).

13 – أعلن موقفه هذا وشرحه في كتاب: Die darwinische Theorie und die Sprachwissenchaft: النظرية الداروينية وعلم اللسان. ثم أقام على ذلك نظرية التفريع التاريخي على شكل شجرة.

ثم إنّه كان يعتقد كسائر لغويي عصره - إلا أنّه هو الذي نظّره تنظيراً كاملاً - «أن نظام اللغات قد تطوّر في غابر الأزمان من الأسوأ إلى الأحسن ولا نعرف عن ذلك شيئا فيما يخص اللغات الهندية الأوربية، لأننا كلما رجعنا إلى أقدم عهد نجد فيه أثرا يمكن تأويله، وجدنا هذه اللغــات قد بلغــت أقصى درجات الانتظــام والإحكام والدليــل على ذلك وجود التصاريف فيها (Flectionen). ثم بعد ذلك تبدأ في الانحلال، فتتحول شيئاً فشيئاً من الأحسن إلى الأسوأ بفقدان نظامها الإعرابي بالخصوص». ونظّر ذلك بأن قال: «اللغات تمرّ لزومًا على ثلاث مراحل من تطورها: من صفة الانفصال (يتكون الكلام فيها من مقاطع منفصلة مثل الصينية) إلى صفة الامتزاج (تركب العناصر فيها تركيبا مزجيا مثل التركية)، إلى صفة التصرف (تتصرف كلماتها ويلحقها الإعراب)» [14]. ومما يمكن أن يعتبر مساهمة إيجابية منه قوله بوجود قوانين تشترك فيها كل اللغات من حيث تطورها. فبما أنّ اللغة هي عنده (وعند غيره من أصحاب المقارنة) جهاز عضوي طبيعي(Naturlïch Organismus) فهي خاضعة في بنيتها وتطوّرها لقوانين معينة، ويجب على هذا أن تفارق مناهج البحث فيها المناهج المتبعة في الفيلولوجية. وشلايشر هذا هو أول من حاول بالفعل إعادة الصورة التي كانت عليها اللغــة الهنديــة الأوربيــة البائدة (الـــ Ursprache) متبعا في ذلك قوانين التناسب الموروث التي كان قد أثبتها هو ومن عاصره منذ البداية. وبلغ غلوه في هذا الميدان أيضاً إلى درجة ادّعائه إمكانية التحرير بتلك العناصر اللغوية المفترضة ! فقد كتب بهذه اللغة المحتملة حكاية

---

14 - وهذا تقسيم مشهور (إلا أنه تركه اليوم العلماء) وبالإنكليزية: agglutinating , isolating and flexional langages. أما نظريته السابقة فهي نظرة خاطئة لسوء فهمه لمعنى التطور وسينتقدها أصحاب التيار الثالث وكل اللغويين الأوربيين في أيامنا هذه وهم في ذلك على صواب لأن العلم الحقيقي لا يحكم على الظواهر - كعلم موضوعي- بأنها حسنة أو سيئة (هذه المعيارية) ولا يعتبر التطور إلا تحولا فقط مهما كان، ولكنه يمكنه مع ذلك (خلافا للإيجابيين المقتصرين على وصف الكيف) أن يبين بوصفه وتعليله لوجود هذه الظواهر أنها أصبحت كنظم تؤدي وظيفتها أحسن من ذي قبل أو لا تؤديه، بل تؤديه بأسوأ كيفية، وعلى هذا فإن القول بأن اللغات ذات التصريف والإعراب هي أحسنها لا معنى له بالنسبة للعلم. أما إذا أراد أنها أنجع في التأدية (وهذا يفهمه اللغوي) فغير صحيح على كل حال لعدة أسباب. أهمها أنه ليست في الدنيا لغة إلا وهي تستعمل التصريف الدلالي فإن للصينية علامات نغمية تتصرف عليها المقاطع فتتغير دلالاتها بتغير العلامات. وكذلك هي التركية وأخواتها وعلى العكس من ذلك فإن للغات الإعرابية وسائل تتغير الدلالة بها غير الإعراب والتصريف وذلك مثل الحروف المنفصلة المؤثرة في حكم الإعراب (ونجد ذلك في اليونانية واللاتينية والعربية وغيرها) وأكبر دليل على خطأ ما ذهب إليه شلايشر هو أن اللغات التي ليست فيها إعراب - ولكن لها تصاريف أخر - مثل الإنكليزية والفرنسية بل التركية والصينية تقدر كلها - أيما قدرة - على تأدية مهمة التبليغ بأنجع الكيفيات.

على شكل أمثال كليلة ودمنة!. وسادت هذه النزعة جميع مظاهر البحث كما قلنا حتى سنة 1870 حيث استفحل التيّار الثالث وأزال تلك المبالغات وذلك التعسف. إلا أنّ اللغويين حافظوا على فكرة الإعادة الاحتمالية، وما انفكوا حتى اليوم يهتمون بها، ولكن شتّان ما بينهم وبين شلايشر، فإن المناهج صارت الآن أكثر ضبطاً والنظرية نفسها أكثر ابتعاداً من تلك الآراء الساذجة. ولكن هذا لا يمنعنا من أن نعترف بفضل هذا الرجل وعبقريته، ونحن متأكدون أنّه لم ينبغْ إلى الآن مثله (ومثل الكثير من هؤلاء العلماء الألمان) في سعة الاطلاع وغزارة العلم والعمل الجدي[15].

أما التيار الثالث فهو الذي يجعل أساس البحث اللغوي التحليل التاريخي ومنهج الاستقراء لتطوّر عناصر اللغة، ولا يهتم كثيراً بالجوانب النظرية الصرفة-وبالأحرى الفلسفية- فهو مذهب عملي علمي يبني كل أحكامه على المشاهدة للمجرى التحولي، ويستنبط من هذه المشاهدة القوانين الكلية والجزئية. وقد رأينا هذا التيار انطلق من أعمال جريم في 1822 وبوت (Pott: 1802-1887) ودينيس في 1836. وجريم هذا وراسك أول من استنبط قانوناً في التناسب الصوتي بفضل المقارنة. وسنتعرض لهذا فيما بعد. أما إتقانه لتطور الظواهر اللغوية الجرمانية وجعله في المرتبة الأولى من اهتماماته فهو لما توفر لديه من النصوص والوثائق في اللغات الجرمانية القديمة. فتنوّع أزمنتها والعصور التي يرجع إليها عهدها اضطره إلى أن يقارن بين العناصر اللغوية المنتمية إلى اللغة الواحدة من خلال الزمان. وقد كان بوب في دراسته الأولى يقارن بين اللغة السنسكريتية التي يرجع عهدها إلى ما قبل ألف سنة قبل الميلاد والقوطية التي ترجع نصوصها إلى القرن الخامس بعده، بل وبينها وبين الفارسية الحديثة. وسبب ذلك هو عدم توفر النصوص في الوقت الذي بدأ فيه عمله. ولكن

15- وقد كان إنتاجه العلمي جد عظيم. فمما لا يزال موضوع ثناء العلماء دراسته الوصفية للغة الليتوانية (1856-1857م) (واهتمامه باللغات المنطوق بها آنذاك يخرجه من العادة التي ورثها أصحاب المقارنة عن الفيلولوجية وهي الاعتماد على اللغات القديمة المكتوبة فقط). وأعظم هذه الأعمال هو المختصر (ولم يكن مختصرا !) في النحو المقارن للغات الهندية الأوربية. فيمار، 1862- 1863م Compendium der Vergleichenden Grammatik der Indogermanichen. وكان لهذا الكتاب أثر على مثل ما كان لكتاب بوب الذي كتبه في نفس الموضوع، وممّن روج أفكاره نذكر ماكس مولر (M. Muller) (1823 - 1900م) وهو لغوي مشهور ولكنه أقل نبوغا بكثير من شلايشر.

بعد أن حصل الباحثون على الوثائق الكثيرة في أكثر اللغات[16]،اتفق الجميع على مراعاة الجانب التاريخي، وعند ذلك ظهرت الدراسات التطورية البحتة أي التي لم توقف فيها النظرة التاريخية على الاهتمامات الأخرى. غير أن هذه النزعة لم تستحكم تماماً إلا بعد سنة 1870. ففي سنة 1878 ظهرت مدرسة جديدة (في ألمانيا أيضا) تلقب أصحابها(بشباب النحاة) = Junggramatiker أي النحاة الطلائعيون[17]. ونشأت هذه المدرسة من خلاف حدث بين كارل بروجمان، مؤسسها وأستاذه جورج كورتيوس (في جامعة ليبزيش) الذي ذكرناه فيما مرّ (وهو يمثل النزاع بين الجيلين المتعارضين). والذي أثار استياء النشء الجديد وعدم فهمهم لأساتذتهم هو التناقض الذي أظهروه لهم: فمن جهة يدعون إلى التحرج والتوقف عن كل قول جازم لا يعتمد على أدلّة الدراسة المقارنة التاريخية، ومن جهة أخرى يفترضون الافتراضات التي لا يمكن أن تؤيدها هذه الأدلة. فمن ذلك بناؤهم لأحكامهم وتحليلاتهم على أنّ السنسكريتية هي أقدم اللغات الهندية الأوربية، وأنّه ينبغي أن تفسر كل الأبنية على قياسها ومثالها. وهذا لا يتحقق بطريقة المقارنة التاريخية. ثم تساهلهم فيما يخص القوانين الصوتية وعدم إحكامهم لصياغتها. وبهذا الصدد يقول بروجمان: «لقد كانت الغاية الأساسية لعلم اللسان المقارن إلى حد الآن...إعادة بناء اللغة الهندية الأوربية الأم، فكل الأنظار كانت موجهة نحو هذه اللغة وفي داخل إطار كل واحدة من اللغات التي نعرفها بفضل الوثائق الأدبية، وفي داخل إطار التطور اللغوي لكل من السنسكريتية والإيرانية واليونانية وغيرها، فإنّ الشيء الوحيد الذي كان يثير الاهتمام أو يكاد هي الفترات القدمى من هذا التطور وأقربها

16 – وساهم في البحث عنها أكثر اللغويين نذكر منهم بورنوف (E. Burnouf) الذي كتب تعليقا لغويا على متن الياسنا الإيراني (1833 – 1834م) وبنفاي (Benfay) الذي نشر نص السامافيدا الهندي (1848م) بترجمة ومعجم لمفرداته. ومنهم – بالنسبة للسنسكريتية: Roth , Müller , Wastergaard , Spiegel , Weber , Whitney. ومنهم من وصف أوضاعا لغوية أخرى لنفس هذه اللغات ومن جمع ورتب لكل المفردات الموجودة في النصوص التي عثر عليها وذلك مثل Roth وBothling اللذين رتبا المفردات السنسكريتية في قاموس ضخم. ولم يدرسوا فقط ما جاء في المخطوطات بل سجلوا ودرسوا أيضا النقوش المحفورة على الأحجار والتماثيل والرموس، وكونوا من ذلك مجموعة ضخمة من النصوص لدراسة أطوار اللغات (ونذكر ممن درس اللهجات اليونانية القديمة من خلال هذه النقوش) أهرينس(Ahrens) وله De Graecae lingua.

17 – وترجم أحد اللغويين الإيطاليين: Ascoli هذه التسمية بـ Neo - grammatici «النحاة المحدثين» ويظهر أنه لم يفهم جيدا سبب التسمية.

ما تكون إلى اللغة الأصلية. ولهذا فإنّ الفترات الحديثة لهذا التطور كانت مهملة يحتقرها الباحثون ظنا منهم أنها فترات قد أصابها الضنى والانحطاط والهرم. فالصورة العامة للتحول الزماني الذي يصيب الصيغ اللغوية يجب أن نُكَوِّنها لا على أساس ما نفترضه من الرموز للغة الأصلية، ولا حتى على أساس أقدم ما وصلنا من السنسكريتية أو اليونانية وغيرها بل على أساس التطورات اللغوية التي يمكننا أن نتتبع سوابقها، بفضل الوثائق على مدى من الزمان أطوَل وأن نعرف مبدأها بكيفية مباشرة»[18].

فبهذا الكلام يتبيَّن لنا منه أن النحاة المحدثين هم أول من نقضوا الأوهام التي سادت في أوساط اللغويين في الثلثين الأولين من القرن التاسع عشر. وأهمها الاعتقاد بأنّ اللغات القديمة أشرف من الحديثة بحسب توفرها على أكبر عدد من الأحوال التصريفية والعلامات الإعرابية[19] وأنّ التطور اللغوي هو في الواقع تحسن وارتقاء ثم تدهور وانحطاط[20]. ويمكن أن يفسر هذا الوهم بما ورثه هذا العصر من اعتقادات القرن السادس عشر: كان يظنّ الناس فيه أن العبرية أم اللغات، وبالتالي أشرفها فعندما اكتشفت السنسكريتية قالوا: هاهي ذي أقدمها وأشرفها. وكان لميل الناس الشديد إلى اكتشاف أصل الإنسان وأصل اللغات دافع قوي أيضاً. ثم زد على ذلك عصبية اللغويين الغربيين التي حملتهم على تفضيل تاريخ أمتهم ولغاتها وارتياحهم الكبير عندما حققوا القرابة بينها وبين أقدم الآثار التي وصلتهم عن اللغة

---

18 – ذكره مونان في تاريخه، ص 209 – 210.

19- والغريب أنهم حكموا على العربية بأن ليس لكلماتها أصول ! في اصطلاحهم: الأصل = الجذر(racine , root , wurzel) مع أن هذا المفهوم نفسه قد أخذوه عن العرب (عند اطلاعهم على ما ترجم في القرن 16 م من كتب النحو) قبل أن يطلعوا على ما يشبه ذلك في نظرية الهنود.

20 – والحق أن تدهور اللغات واختفاءها كوسائل لترويج المفاهيم الحضارية هو راجع إلى تدهور الناطقين بها وذهاب نفوذهم المادي والخلقي. ولا سبيل إلى اعتباره تدهورا «لغويا» أي انحطاطا وانتكاسا في ذات اللغة (صيغتها وآلياتها) إنما الانحطاط يكون في نظامها المفهومي الحضاري وهذا ليس من صميم اللغة، بل هو راجع إلى ما تكتسبه عند استعمالها كأداة تعبير حضاري ولذلك فإن جميع لغات العالم – الطبيعية أي التي توجد بالطبع – يمكن أن تؤدي مهمتها إذا استوفى أصحابها جميع أسباب النهوض. أما التدخل فيها من أجل تكييفها لمقتضيات العصر فهذا يفعله أكثر الشعوب عند شعورهم بضرورة حصر المادة الإفرادية مع إثرائها بالمفاهيم الجديدة في نفس الوقت. أما التدخل في جوهرها الذي هو نظامها النحوي الصرفي فهذا يحتمل فيما يخص حصر الأبنية الشائعة الحية النشيطة ولكن غير ممكن إذا قصد المتدخل تغيير الأبنية من أساسها لأنه سيحول من تلقاء نفسه هذه اللغة إلى لغة أخرى (ولا نقول أن الجديد الذي طرأ في النظام المفهومي والاقتباسات من اللغات الأخرى قد يجعل من هذه اللغة لغة أخرى، لأن العبرة بالنظام الجوهري الذاتي وهو المجموع المنسجم من الآليات).

السنسكريتية. أما تشبيههم للغات بالكائنات الحيّة والأجهزة المعضاة فكم ارتاحوا لها أيضا عندما تبيّنوا أنّ النتائج التي توصل إليها علماء الأحياء تؤيد آراءهم السابقة. وأما عدم اكتراثهم باطّراد القوانين وقبولهم للكثير من العناصر الشاذة فهذا مما خلفته لهم الفيلولوجية القديمة وخصوصا الفيلولوجية الإنسية (Humanisme) (إنسية القرن السادس عشر)الممزوجة بالفلسفة (بمعناها الأصلي: آراء ومذاهب الحكماء اليونانيين)[21]. وأهم ما امتاز به النحاة المحدثون هو تمسكهم بهذا الاطراد وتقريرهم أنّه لا يمكن أن توجد صيغ شاذة عن القوانين التطورية إلا لعلة معينة وقد تخفى علينا هذه العلة لعدم اطّلاعنا على جميع أحوال التطور بل على جميع أسراره وظروفه النفسانية والاجتماعية والفيزيولوجية. أما أن تفسر هذه الشواذ بالرجوع إلى مبادئ عقلية بحتة أو فلسفية ميتافيزيقية أو عوامل اعتباطية خيالية يصطنعها الإنسان لإرضاء نزعاته الخاصة به أو بقومه فهذا يعتبر تفسيرًا غير علمي. فالقوانين التي يخضع لها تطور الأصوات مثلا هي قوانين مطردة لا تحتمل الشذوذ غير المعلل.

وأثار هذا الموقف الصارم من لَدُن هؤلاء الشبان (وأكبرهم لا يتجاوز ثلاثين سنة في ذلك الوقت) جدالاً شديداً مع علماء الجيل السابق. فحاول هؤلاء أن يبيّنوا أن كل هذا الذي يدعون إليه قد قيل قبل ذلك اليوم وليس هناك جديد. وهذا صحيح على العموم غير أنّ الجديد في هذا ليس هو الأفكار في ذاتها ولكن دحضهم للأوهام المذكورة ثم صرامتهم في التمسك بالمنهج العلمي الاستقرائي –في داخل إطار علم اللسان التطوري– ونبذهم لكل رأي لا ينبثق من الواقع سواء كان من المشاهدة المباشرة أو المشاهدة المعتمدة على الوثائق الصحيحة (ولكل نظرية فلسفية مهما كان نوعها).

وساعد هذا الشباب على الانتصار –وأي انتصار! فإنّه لا يزال اللغويون الغربيون متشبعين بكل هذا إلى حدّ الإفراط كما سنراه بعد– حالة الجوّ العلمي الذي كان يسود البحوث

21 – لم يستطع أي واحد منهم أن يتجرد تماما من هذين العنصرين لأنهما أساس الثقافة الغربية التقليدية وما من أديب وفيلسوف عندهم، حتى في أيامنا هذه، إلا ويؤكد أن الإنسية هي «جوهرة» الثقافة الأوربية بل وسر ازدهار الحضارة الحديثة. وكذلك هو موقف الكثير من المثقفين العرب في زماننا. ويجدر بنا أن نذكر أن غالب العلماء من الجيل الجديد الأوربي ينبذ النزعة الإنسية لأنها تعوقهم في أبحاثهم العلمية البحتة.

منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن. كان هذا الجوّ عبارة عن حماس عظيم لمبادئ العلم الاستقرائي وآمال كبيرة في أن يكون، في المستقبل القريب، مفتاح كل مشكل وفرج كل مكروب بل ودينا يؤمن به كل إنسان ! ففي هذا العصر لفت نظر المفكرين لإنجاح العلوم الاستقرائية فحسب بل إجماع علمائه على حقيقة ما توصلوا إليه من المعلومات حسب أقوالهم ولم يكن ذلك ميسوراً بالنسبة لعلم الإنسان حيث كثر الخلاف وتعددت فيها المذاهب المتناقضة أحياناً وذلك منذ أمد بعيد [22]. وعلى ذلك بنى بعض المفكرين نظريتهم في العلوم، وذلك مثل استيوارت ميل (1806 - 1873)، وأبرز هؤلاء هو أكوست كونت A. Comte (1798 -1856) الذي سبق أن تكلمنا عنه وعن مذهب الإيجابية في مقدمتنا. ففي هذا الجو الذي غمره الاشمئزاز من النظر غير المعتمد على الحس[23] والامتناع الشديد في الخوض في الأمور التي لا يمكننا مشاهدتها والتّحقق من وجودها أو صحتها، نهضت المدرسة اللغوية الجديدة [24].وازدهرت بعد قليل وصارت مؤلفات أصحابها هي المرجع الأساسي في اللسانيات التطورية. وأكبر فضل لاحظه العلماء فيهم اليوم هو أنّهم بتحرجهم العلمي وتشددهم في

---

22 – في هذا القول شيء من المجازفة يجب الانتباه إليه: فإن علماء الطبيعيات والأحياء يختلفون هم أيضا في آرائهم أشد الاختلاف وتكثر عندهم النظريات والمذاهب. فالفرق بينهم وبين غيرهم من العلماء والفلاسفة (التقليديين) ليس في وجود الاختلاف النظري، لأن هذا الاختلاف حسن بل ضروري لأنه يثير النقاش، وعلى ضوئه تظهر الحقائق. بل الذي يميزهم هو تمسكهم بمبدأ التصحيح الاختباري المستمر مهما كلفهم ذلك. وعدم اقتناعهم من أجل ذلك بالوسائل الاختبارية التي يجدونها عند سابقيهم بل والاعتقاد كذلك أن الذي لا يمكن أن يشاهد اليوم من الظواهر عند قوم سيشاهد بالفعل غدا عند قوم آخرين وعلى هذا فليس هناك نظرية علمية تظهر إلا ويأتي من يثبتها أو يدحضها أو يزيد أو يقلل من أهميتها بالتجربة وباستنطاق الوقائع. وليست كذلك النظريات المتعلقة بالإنسان أولا لصعوبة المشاهدة وثانيا وبالخصوص، لعدم انتشار روح التجربة عند المختصين أو عدم تعودهم عليها بل وقلة رغبتهم فيها لتعودهم النقاش النظري البحت والاعتماد على أقوال الغير غالبا.

23 – وأثر الحسيّين الانكليز الذين سبق أن ذكرناهم، في هذا المذهب غير ضئيل.

24 – كانت تتكون من كارل بروجمان (Karl Brugmann): 1849 – 1919م) وله من الكتب: Zum heutigen Stand der Sprachwissenchaft (الحالة الراهنة لعلم اللسان، ستراسبورج و Grundriss der Vergleichende Grammatik der indergermanischen Sprachen رسالة في النحو المقارن للغات الهندية الجرمانية (1868-1893م) ثم استهوف (Osthof): 1847- 1907م) وله مع بروجمان Orphologie Untersuchungen (أبحاث في الصيغ) 5 مجلدات: (1878- 1890)، وأثبت قانونا مشهورا في تطور اللاتينية عرف باسمه. ثم دلبروك B. Delbruck (1842- 1922م) الذي كمل الـ Grundriss لبروجمان بدراسة للتراكيب Vergleichende Syntax (1893- 1900م) والذي نظر هذه الافكار ووفق بينهما هو H.Paul (1846-1921) في كتاب Prinzipien der Sprachgeschichte (أصول تاريخ اللسان: 1880م). وطبع هذا الكتاب (الذي سماه البعض إنجيل المدرسة النحوية الحديثة) خمس مرات (آخرها في 1920م). وكان عالمان ألمانيان أيضا قد سبقا بروجمان إلى القول باطراد القوانين الصوتية في التطور هما: شيرير (W. Scherer: 1841- 1886م) ولسكيان (Leskien) (1840- 1916م). ولهذا يذكرهما بروجمان في كتابه ويثني عليهما. ونذكر أيضا كارل فيرنير (K. Verner: 1846- 1886م) الذي صحّح قانون جريم في المناسبات الصوتية بين اللغات الهندية الأوربية بإدخال عامل النبر في التفسير.

تطبيق مبادئ علم اللسان التاريخي قد زادوا المناهج المتبعة إلى ذلك الوقت ضبطاً عجيباً ودقةً لم يشاهد مثلها قبل هذا وبذلك حصّنوا اللسانيات وأبعدوها عن الأباطيل التي يروّجها بعض الذين «يأخذون من كل علم بطرف» في مسائل تأصيل الكلمات والعناصر اللغوية الأخرى، ومنعوها بصفة نهائية من هذيان الصالونات و«ظرفائها».

واستمر البحث اللغوي على هذه الكيفية وبنفس التحرج والتحفظ في إجراء التحليل واستخلاص النتائج، إلى أيامنا هذه، مع الشيء الكثير من التكيّف بالأفكار البنّاءة والنزعات الخصيبة التي طرأت بعد ذلك. فاتّسعت دائرة البحوث حتى عمّت أكثر لغات العالم[25]. واضمحلت كل المناهج الشبه العلمية بوجودها واندمجت فيها كل الدراسات التي كانت تحتاج إليها هذه البحوث بعد أن طوّرتها وكيّفتها بحسب ما كانت تقصده منها، وذلك مثل الفيلولوجية القديمة فقد تحوّلت إلى بحث منتظم في النصوص العتيقة وتصحيحها بالمقارنة العلمية ودراسة لغتها من حيث الألفاظ والمعاني. ونبذت بذلك جميع الأغراض الأخرى التي كانت ترمي إليها فيما قبل. وكان العالم الألماني فلهالم فولف (W. Wolff: 1759 – 1824) قد هيّأ أسباب هذه الدراسة ابتداءً من سنة 1777، وهو أحد الذين ألهموا اللغويين طريقة المقارنة بين النصوص وأثر في فون شليجل وفون هومبولت. وأصبح العالم اللساني في هذا العصر في نفس الوقت فيلولوجياً بهذا المعنى ولغوياً مؤرخاً لظواهر اللسان بطريقة المقارنة والتتبع التاريخي. ولذلك بقيت لفظة الفيلولوجية مستعملة إلى هذه السنوات الأخيرة، فكلما تمّ المزج بين الغرضين: جمع النصوص القديمة ونقدها نقداً تاريخياً والنظر فيها لاستخراج أوصاف

---

25 – رأينا أن بعض علماء القرن الثامن عشر كانوا قد وُفّقوا إلى اكتشـــاف القرابة بين الكثير من اللغات (أنظر مقالتنا السابقة، اللسانيات، العدد الثاني) ولكن القرن التاسع عشر هو الذي سيتم فيه الترتيب الدقيق والتصنيف الشامل لجميع اللغات المعروفة إذ ذاك (من وجهة نظر التاريخ بصفة خاصة). فدرست -بعد التثبت من قرابتها- ومن أجل إثبات مراحل تطورها: اللغات المنتمية إلى الفصيلة السامية (وضموا إليها الفصيلة الحامية فيما بعد) والفصيلة الأورالية والفصيلة الألطائية والفصيلة الصينية التبتية وفصائل اللغات الإفريقية والأمريكية الأصلية وغيرها (أنظر فيما يلي وصفنا لتصنيفهم اللغات البشرية). وممن درس اللغات السامية من زاوية المقارنة التاريخية نذكر الانكليزي و. رايت (W. Wright: 1890م) والألمانيين: لندبرج (O. L. Lindberg: 1897م) وتسيمفن (H. Zimmern: 1898م). وأعظم هذه الدراسات حجما ودقة هو ما ألف كارل بروكلمان: Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen (1908– 1913م). وتلاه بعض الباحثين في القرن العشرين، إلا أنهم لم تبلغ مؤلفاتهم ما بلغه كتاب بروكلمان من الضبط والشمول. ورغم أنه قد مضى عليه وقت فإنه يجدر أن ينقل إلى العربية.

اللغة التي كتبت بها من جهة، ثم المقارنة بينها بعد ترتيبها زماناً ومكاناً لإثبات مراحل التطور اللغوي من جهة أخرى، صار يطلق على هذه المجموعة من الدراسات الفيلولوجية التاريخية أو المقارنة في الانكليزية: Comparative philology أو إذا عنى بها مظهرها التاريخي فقط: Historical grammar وكلاهما كان يرادف في ذلك العصر (لا الآن) ما سموه بالــ Linguistics. وكذلك هو الأمر في الفرنسية وغيرها من اللغات الأوربية[26]. كانت اللسانيات المقارنة قد عرفت خارج ألمانيا قبل ظهور هذه الحركة، إلا أنّ النحو المقارن للغات الهندية الأوربية كان مقصوراً حقيقةً على الألمان وبعــض الدانماركيين (راسك وتومسان ومدفيك) حتى سنة 1866 ولكن هذه النزعة «التاريخية» (historiciste) ومبادئها الدقيقة الصارمة التي جعلت هذه المسالك الدراسية للغات وما امتازت به من مناهج، تروج وتذيع في أكثر بلدان أوربا، وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية[27]، وانتصرت على جميع التقاليد الدراسية القديمة في المستوى الجامعي أو -على الأقل- امتثلت وضمّت إليها من هذه المناهج والمفاهيم التقليدية تلك التي لم تتعارض معها كما قلنا.

وفي تلك الأونة وبسبب تزايد اهتمام الباحثين اللغويين «التاريخيين» بالمظهر الصوتي للغات وضعت أسس الصوتيات التجريبية Experimental phonetics في أوربا. والذي ساعد على إنشاء هذه الصوتيات هو أمران: الأول، إلتفات اللغويين إلى ما ترجم من كتب الهنود في

---

26 - وسمى بعض الإخوان هذا النوع من الدراسات «فقه اللغة» لسببين حسب ترجيحنا: أولا وجود هذه اللفظة عند قدماء العلماء وثانيا استئناسه (لا شعوري من غير شك) لما يوجد من شبه صوتي بينها وبين الــ Philology أما وجه الخطأ في ذلك: فقد أشرنا فيما سبق إلى المحتوى الحقيقي الذي كانت تحتوي عليه قديما ثم إن الفيلولوجية هي مفهوم غربي بل ومرحلة من مراحل تطورهم الثقافي.

27 - ظهــر في فرنســا أيضا ومنذ زمان، كتاب «المختــارات الشعريــة الأصلــية للتروبــادور» (1816-1821م) لرينولر (Raynouard: 1761- 1836م) وضع في مقدمته بحثا في النحو المقارن للغات المتفرعة عن اللاتينية. إلا أن الكثير من الباحثين كانوا قد تتلمذوا على العلماء الألمان، ونذكر منهم كاستون باري G. Paris (1839 - 1903م) صاحب ديتس، وويتني الأمريكي الذي سنتكلم عنه فيما بعد وترجم كتاب بوب إلى الفرنسية ميشيل بريئال (Bréal: 1832 - 1915م). فعرّف بذلك مواطنيه النحو المقارن ومناهجه وتحمس لها أمثال ليتري (Littré) صاحب المعجم المشهور ودمرستيتير (A. Damersteter). وكان الفرنسيون قد أسسوا في 1866م الجمعية اللغوية المشهورة (وهي موجودة إلى الآن): Société de linguistique de Paris (وينص نظامها الداخلي «أنها لن تقبل الاستماع لأي عرض في موضوع أصل اللغات ولا في خلق لغة عالمية جديدة»). وفي إيطاليا اهتم اللغوي اسكولي (Ascoli) (1829- 1907م) بالنحو المقارن بالمسائل التي أثارها النحاة المحدثون وله كتاب: Corsi di Glottolojia (دروس في علم اللسان، 1870م).

تحليل الأصوات اللغوية، واكتشافهم فيها المفاهيم الكثيرة التي لم يكن لهم عهد بها وكذلك ما نقل من كتب النحو والتجويد العربية[28] والثاني، هو اهتمام بعض الفيلولوجيين بالمخارج وكيفية حدوث الحروف. وأول هؤلاء بل واضع أسس التحليل الصوتي العلمي –وكـــان قد اطّلع على أوصاف وتحليلات العرب– هو ا. بروكه (Ernst Brücke: 181–189)[29] ثم تلاه لبسيوس (Richard Lepsius: 1810–1884)[30]، ثم ظهر في سنة 1876 تحليل مستفيض عميق ألفه إدوارد سيفرس (Eduard Sievers: 1850 – 1932) وصار هذا الكتاب مرجعاً لأغلب اللغويين حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين. أما واضع الصوتيات الآلية أو المخبرية الحقيقية فهو الفرنسي القس روسلو (L'abbé Rousselot: 1846 - 1926) وله في ذلك كتاب: Principes de phonétique expérimentale (باريس 1898- 1918 في مجلدين). ونذكر أيضا من علماء الصوتيات الذين برزوا في ذلك الوقت الباحث الانكليزي هنري سويت (Henry Sweet: 1850 - 1918) كتابه House book of Phonetics وله كتاب: Elemente der Phonetik (سنـــة 1884)، واللغـــوي الدانمـــاركـــي المشهـــور (سنتكلـــم عنه فيمـــا بعد) أوتويسبرسن Otto Jespersen (1960 - 1943)[31]، وهذا الباحـــث مع روسلو وبول باسي P. Passy (1859 - 1940) أحد المتخصصين في صوتيات اللغة الفرنسية هم الذين أسسوا «الجمعية الدولية للعلوم الصوتية»[32] .

---

28 – مثل ما نقله فالين الألماني في مقالته: Uber die laute der Arabischen und ihre Bezeichung (1858 - 1855Z.D.M.G.).

29 له كتاب: Grundzüge der Physiologie und Systematik der Sprachlaute (1956) (أصول فيزيولوجية لأصوات اللغة)، وله في صوتيات العربية ونظريات نحاتها فيها: Breitrage zur Lautlehre der Arabischen Sprache (1980): مساهمة في دراسة أصوات اللغة العربية.

30 – أما فيما يخص تشريح الحنجرة وكيفية خروج الصوت منها فقد اهتم بذلك المغني مانويل كارسيا (وهو أول من استعمل مرآة لطباء الأسنان لمشاهدة الأوتار الصوتيّة، وكيّفها وحسّنها لذلك الغرض، وسُمّيت باسمه من ذلك الحين، وتسمى أيضا: laryngoscope – منظار الحنجرة أو المزوار). وتابع ذلك الطبيب التشيكي تشيرماك (Czermak) وتأمل أيضا عمل صفاق الشجر Voile du palais (واللفظ العربي استعمله ابن سيناء) في تحقيق الغنة. أما الصوتيات الفيزيائية (في علم الصوت) فبرز فيها الألمانيان هلمهولتس H. Helmholz (1821-1894) وهرمان L. Hermann المشهوران وخصوصا الأول منهما، فقد اكتشف أسرار الصدى (الرنين) ومكوناته في المصوتات، وله Lebre (1862) von den Tonempfindungen .

31- وله كتاب باللغة الدانماركية: Fonetik (1897- 1899م) وهو من الذين خُتمت بهم الدراسة الصوتية التي ينتمي أسلوبها إلى هذا النصف الثاني من القرن التاسع عشر (ونشر أيضا في 1912م كتاب: Lehrbuch der Phonetik بالألمانية).

32 - Association phonétique internationale في عام 1886م. وما تزال تعمل إلى الآن.

بالرغم من كل هذا الفوز الباهر فإنّ هذه النزعة قد عارضها علماء كثيرون (إلا أنهم لم يستطيعوا أبداً أن يقضوا على الأصول العلمية التي كانت فرضتها على الباحثين). فإنّ أكثر هؤلاء العلماء – وبعض المتفلسفين – كانوا ينتسبون إلى تيارات جديدة نشأت في نهاية القرن التاسع عشر، وامتدّت وقويت في الربع الأول من القرن العشرين. فما هي هذه التيارات وماذا عساها أن تنتقده في مذاهب ونظريات أولئك النحاة المحدثين وخصوصاً بعد أن برهنوا على نجاعة مناهجهم بما أنتجوه من الدراسات الرائعة وما أثاروه في نفوس أتباعهم وأتباع أتباعهم من الغيرة الشديدة على تلك الآراء والمبادئ ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الآتي إن شاء الله.

سنتعرض، قبل أن نختم كلامنا هذا، لرجلين كان لهما أثر عميق في تطور الفكر اللغوي الأوربي والأمريكي. أما الأول: فهو المفكر الألماني فلهام فون هومبولت (W. Von 1767 Humboldt - 1835)[33] الذي تعددت إشاراتنا إليه في هذا المدخل. أما ذكرنا إياه في نهاية هذا الفصل –مع أنه مات في 1835– فلأن أفكاره ونظرياته لم تكن من القرن التاسع عشر بل كانت معزولة غير منسجمة بأفكار معاصريه ومن جاء بعدهم حتى القرن العشرين وتعد الآن من البوادر التي سبقت أوانها لرجوع أمثال تشومسكي والكثير من اللغويين المعاصرين إليها. كان هذا الرجل من مخضرمي القرنين الثامن والتاسع عشر، ولذلك جمع بين النزعات المختلفة ووفق بينها إلى حد بعيد: تتراءى في أفكاره مذاهب الفلاسفة الذين اهتموا بماهية الكلام واللغة بالنسبة للفكر والثقافة وأصل الإنسان ومآله بصفة عامة مثل كوندياك وتلميذه كورت دي جيبلين Court de Gébelin (1725 - 1784) والكاتبين الألمانيين هامان (G. Hamann: 1730 - 1788) وهردير السالف الذكر (J. G. Von Herder: 1744 -

33 – شغل هومبولت مناصب سياسية وديبلوماسية كثيرة: كان سفيرا لبروسيا في روما، ثم في فينا ثم لندن، ثم مديرا عاما للتعليم – وهو الذي أسس جامعة برلين في (1810م). وصار وزيرا في 1818م وكان واسع الاطلاع، عجيب الذكاء، عميق التفكير، ودرس دراسة علمية ونظرية عددا كبيرا من اللغات القديمة والحديثة مثل اليونانية واللاتينية والسنسكريتية وبعض اللغات السامية ولغة البشكنس والمجرية والصينية والتتارية واليابانية والبرمانية والكافية (لغة جاوة)، وحتى الكثير من لغات الهنود الحمر الأمريكيين. وألف كتبا قيّمة، وأوصافا ودراساتٍ مقارنة لأكثر هذه اللغات. وجمعت هذه المؤلفات في نشرة شاملة بدأت تصدر في برلين في سنة 1903م تحت عنوان Wilhelm von Humboldts Werke في 17 مجلدا. وترجم بعضها إلى عدة لغات.

1803) اللذين كانا نوها بما جاء به «هرماس» هاريس. وأكثر آراء هومبولت في هذا الموضوع أخذها من نظريات كوندياك وهاريس، إلا أنها صارت عنده أكثر وأوسع آفاقا وبذلك تعتبر أعماله في غالبها –امتداداً لتلك المدرسة اللغوية النظرية (اللسانيات العامة) التي ظهرت في أوربا في القرن الثالث عشر– فأغنى محتواها سانكتيوس كما قلنا وهذان اللغويان الفرنسي والإنكليزي، وكان هومبولت آخر من مثّل هذه النزعة الفكرية العلمية (مع دي سامبي) إلى أن ظهر سوسور. ومع ذلك فإنه هو الذي شجع أيما تشجيع التيارات الجديدة التي بدأت تظهر في نهاية القرن الثامن عشر، وذلك مثل الميل إلى الدراسات المقارنة التاريخية[34]، مع ما كان يصحبه من النزعات الرومانسية ولعل سبب إقباله على هذه التيارات وارتياحه لها (خلاف دي سامبي) هو عاطفته الرومانسية التي كانت قد عمّت أكثر بلدان أوربا في ذلك الوقت، وكانت عنده عبارة عن حنين عميق موجه نحو الماضي، وتطلع شديد إلى مجاهيله وغوامضه، وبصفة خاصة مسائل أصل الإنسان وأصل لغته وسرّ وجود الفكر مع اللغة عند الآدميين وأصل الثقافات الإنسانية، وغير ذلك من المشاكل الكبرى العويصة. وقد حاول أن يحل كل هذه المشاكل بالنظر والتأمل، إلا أنّه كان يؤمن بضرورة البحث الاستقرائي بتتبع النصوص القديمة والحديثة، ويدرس اللغات التي كتبت بها، واللغات الحية أيضا، ومن ثم الثقافات التي كانت تنقلها هذه الألسنة. فهذا يميزه تمييزاً فاصلاً من الفلاسفة التأمليين، ويجعله في أعلى مراتب الاجتهاد العلمي الحقيقي. أما أفكاره التي أصبحت الآن مصدراً ومرجعاً للسانيات الحديثة فلا بدّ أن نشير إلى بعضها، ففي نظرية فون هومبولت:

– اللغة (أو كل نظام من جنسها يمكن أن يقوم مقامها) هي شرط لازم لوجود الفكر. لأنّها وسيلة من وسائل تحقيقه، فبها يستحكم وبها تصير الهواجس وضباب المعاني والمقاصد أفكاراً واضحة، محصلة محددة. يقول: «إنّ عملية الكلام تنحصر كلها في منحها للفكر مادة يعتمد عليها، بإزالتها الإبهام بفضل ما تتركه الأصوات المقطعة من أثر ثابت، بإجبارها

34 – فقد ساعد بوب مساعدة كبيرة (كتعيينه إياه أستاذا في جامعة برلين في 1821م).

الذهن على أن تنتظم جميع معانيه لانتظام الألفاظ المتعاقبة» (رسالة إلى ريموسا، بوردو: 86)[35]. وبناءً على هذا فإن هومبولت يرى أنّ للإنسانية قوة باطنية (eine innere Kraft) فطر عليها (دون الحيوانات الأخرى) تجعله قادرا على التفكير وعلى التعبير بالكلام في الوقت نفسه. فالإنسان واللغة خرجا إلى الوجود معا.

– بما أنّ مهمة اللغة هي مساعدة الذهن على حصر المعاني وتوضيحها، وبما أنّ المعاني لا حصر لها (لا نهاية لها) فيلزم أن تستعمل اللغة وسائل محصورة العدد استعمالاً غير محصور ولم يمكن هذا إلا لأنّ الذي يحدث الفكر واللغة هو نشاط واحد (انظر Uber die Vershiedenheit des Menschlichen Sprachblaues برلين، 1836 ص 122) (وقارن بما قلناه في الهامش 106 ص 69 من مقالتنا السابقة).

– ولهذا فليس الكلام في حدّ ذاته الشيء المحدث بالحدث[36] بل حدثاً أي فعلاً ونشاطاً، يقول «إن الكلام، في الحقيقة، هو شيء يمرّ على الدوام بل وفي كل لحظة... فالكلام ليس في ذاته ما يحدث الحدث Ergon (أثر فعل) بل حدث Energeia = النشاط (الفعل نفسه) وعلى هذا فإنّ تحديده الحقيقي لا يمكن أن ينبني إلا على مفهوم التوليد Erzeugue[37]. وذلك لأنّه يمثل مجهود الذهن المستمر لجعل الصوت المقطع قادرا على أن يكون عبارة للمعاني... إن وصفنا للألسنة بأنها نشاط للذهن Energeia هوعبارة صحيحة ومناسبة، لأنّ الذهن في كينونته هوفعل وتحصيل... ويفضي بنا التحليل الذي نجريه على بناء الكلام إلى التفطن بأن

---

35 – جعل علماء العصر الحاضر من هذه الفكرة مبدأ وسموه: مبدأ اشتراط اللغة (Principe du déterminisme linguistique) ولا يعني هومبولت ولا من تبعه اليوم أن اللغة مرآة صادقة للعقل (مثل ما كان يراه أرسطو) بل هي «العضو الذي يصوغ الفكر»، ولا يُصاغ عليه، لأنها ليست قالبا جامدا بل نشاطا وعملا كما سيشير إلى ذلك فيما يلي.

36 – أي: مفعول الفعل وأثره، فنظرته إلى اللغة هي نظرة حركية لا سكونية.

37 – أو التفريع. وهذا يُذكرنا بالمناقشات التي دارت قديما بين المعتزلة وغيرهم من المتكلمين في موضوع ماهية الكلام. والتوليد هو من اصطلاحهم. وحدده الجرجاني هكذا: «هو أن يحصل الفعل عن فاعله بتوسط فعل آخر كحركة المفتاح بحركة اليد» (التعريفات: القاهرة: 1306، 31). والمقصود من كلام هومبولت هو الحث على أن نبحث عن الفعل الذهني الفيزيولوجي الذي يحصل بتوسطه الكلام. وللنحاة مفهوم قريب من هذا، إلا أنه رياضي ومجرد من النظرة الفلسفية وهو مفهوم التفريع (تحصيل الفرع ببنائه على الأصل). وقد بيّن ديكارت كما قلنا ماهيته كمفهوم رياضي. والكلمة اللاتينية التي استعملها للدلالة عليه هي كلمة: igenio أو genero (= كون، ولد) engendrer, to generate = générer وهذه الألفاظ الأخيرة يستعملها الآن أصحاب النحو التفريعي.

اللسان هو مسلك إجرائي (عمل) يعتمد على بعض الوسائل لتحقيق بعض الأغراض... إنّ هذا النشاط هو نشاط دائم ومطّرد في غالب أحواله. وهدفه الوحيد هو الإفهام، ويحصل هذا الإفهام بالتبادل (بالتفاهم)، لأن اللغة هي وسيلة التبليغ «(آثار فون هومبولت، ط. برلين: 1903، 7/ 45).

– للغة نظام عضوي وبنية (Sprachblau) وصورة باطنية (Innere Sprachform) غير الصورة الظاهرة في الكلام. يقول: «إنّ اللغة جهاز عضوي ويجب أن يعالج على هذا الأساس. فالقاعدة الأولى هي أن تدرس كل لغة فيما تختص به من نظام باطني وأن ينظر في كل المناسبات البنوية الموجودة فيها وترتب ترتيباً شاملا حتى يتبين فيها كيف تتساوق المعاني في الألفاظ، وإلى أيّ حدّ يبلغ عدد المدلولات المعبر عنها، وما هو جوهر دلالتها وهل تميل كثيراً أو قليلا إلى التوسّع فيها والتهذيب. إنّ هذه الدراسات الجزئية للغات المعيّنة إذا اعتبرناها جملة فهي ضرورية. ولكنّها لا تغنينا عن الدراسة المقارنة لبعض الظواهر (كالفعل: Verb) من خلال جميع «اللغات»[38] (نفس المصدر 4 - 10).

– ليست اللغة رسماً مطابقاً للواقع فلذلك فإنّ لكل شعب نظرة خاصة إلى الواقع تتراءى في لغته. والصورة الباطنية للغة هي التي تدل على شخصية الشعب. يقول: «إن المميّزات التي تمتاز بها أمة، وما بلغته لغتها من النموّ هما أمران جدّ متلازمين بحيث يمكن أن نستدل بأحدهما على الآخر. وذلك لأن العقل واللغة لا يحدثان ولا يتشكلان إلا بالأشكال التي يمكن أن تتسجم. ونستطيع أن ننظر إلى اللغة على أنها تعبير خارجي لروح الأمم» (الذهنيتهم) (في اللغة الكافية، دمارستاد، 1949، 41)[39].

---

38 – ليس المقصود بالمقارنة هنا التاريخية بل المقارنة بين أجناس وأنواع اللغات بدون التفات إلى قرابتها الموروثة.

39 – هذه الفكرة تسمى الآن بمبدأ النسبية اللغوية (Principe de la relativité linguistique) وهي مبنية على هذه الملاحظة لهومبولت: «ليس اللفظ نسخة للشيء (المدلول عليه) بل للصورة التي أثارها هذا الشيء في النفس» (انظر: Uber die Verchiedenhait des Menschlichen Sprachblaues نفس الطبعة 74). قارن بما قاله العلماء العرب: «إن إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنية دون الخارجية فدل على أن الوضع للمعنى الذهني لا الخارجي» (المزهر، 1، 42) وأخذ هذه الفكرة منهم المدرسيون في القرن الثالث عشر.

إنّ غالب هذه الأفكار قد أخذها هومبولت من الذين ذكرناهم من اللغويين والمفكرين كما قلنا أو أخذ بذرتها على الأصح، لأنّه وسّع دائرتها المفهومية وأثراها وبلغ النهاية في تحليلها أو الاستدلال على صحتها. ورغم النفوذ والإشعاع وقوّة التأثير التي حظي بها في زمانه عند مواطنيه فإنّ أكثر من جاء بعده لم يفهموا جيّداً مقاصده (وحتى في السنوات الأخيرة كانت تعتبر مؤلفاته جدّ غامضة)، لأنّه لم يستطع أي واحد (إلا تلميذه شتاينتهال (J. Steinthal: 1823 - 1899) أن يقدر أهمية اللسانيات النظرية والمكانة التي ستحتلها في القرن العشرين. ثم إنّه صعب عليهم أن يحلوه محلّه من التيارات المعروفة إذ ذاك: فلا هو فيلسوف اللغة ولا هو الفيلولوجي التقليدي، ولا هو اللغوي بالمعنى المحدث آنذاك أي المقارن بين اللغات الباحث عن قرابتها. بل هو كل ذلك في آن واحد وفوق كل شيء فهو المُنَظِّر لجميع الآراء اللغوية التي أظهرها مفكرو القرن الثامن عشر. أما عدم فهم اللغويين الذين تلوه لأقواله (لمدة قرن !) فلا نعجب من ذلك، إذ كيف يستطيع أن يدرك كلام هومبولت من قد اقتنع بعدم وجود طريقة علمية صحيحة إلا الطريقة التاريخية ! لقد لهج الناس قبل هومبولت وكوندياك بأقوال أرسطو المنطقية فغلّبوها على كل النظرات المنطقية الأخرى وغزت بذلك جميع الدراسات اللغوية. ثم لهج الناس بعد رفضهم للمزج بين منطق أرسطو بمفاهيم اللغة بالدراسة الفيلولوجية المقارنة ثمّ الدراسة التطورية للغة فغالوا في اعتقاداتهم حتى نفوا كل الطرق التي لا تعتمد أساساً على مفهوم التطوّر وحده. وذلك لظنّهم بأن الدراسة للغات لا بدّ أن تكون إما معيارية لغوية تفرض على الناس بعض النماذج في تأدية الكلام تحكما أو معيارية منطقية (على أساس أن اللغة هي انعكاس سلبي للفكر)، فتفرض النماذج التي اتّخذها أرسطو وذلك مثل بوررويال وهذا ما لا يمكن أن يعتبر من العلم في شيء، وإما تاريخية بحتة (على الطريقة التي وصفناها) فأيقنوا حينئذ بأنّها المنهج العلمي الوحيد الذي يمكن أن يطبق على اللغات. ولم يتفطنوا إلى وجود نظرات أخرى غير هاتين بل نظرات علمية دقيقة كالتي أسست عليها اللسانيات البنوية والنحو التفريعي الحديث وكلاهما سيأخذ كثيراً من أقوال هومبولت. وسينتبه العلماء في زماننا أن المنطق الذي تعتمد عليه جميع العلوم الدقيقة ليس منطق أرسطو الذي

يحصل الحاصل، بل هو منطق آخر استخرجوه من الاستدلالات الرياضية التي يشترك فيها جميع البشر. وهذا لا يعني طبعا أن النظرة التطورية لا أساس لها. بلى قد اعترف كل العلماء بصحتها وفضلها الكبير إلا أنّها ليست إلا وجهة نظر بل وتحتاج أن تدخل عليها مفاهيم أخرى حتى تقوم بمهمتها كما ينبغي.

أما الباحث الثاني الذي كان قد شذّت أفكاره عن أغراض معاصريه (في القرن التاسع عشر) فهو اللغوي الأمريكي وليام د. ويتني (William D. Whitney: 1827 - 1894)[40]. لم يكن ويتني مثل هومبولت في عمق التفكير وسعة الاطلاع، فالفرق بينهما من هذه الحيثية كبير. غير أنّنا نقدر أهميته بالنسبة للسانيات البنوية الحديثة لأنّه ألهم بما نشره من آراء عملاقَيْن من عمالقة هذه اللسانيات وهما فردينان دي سوسور السويسري وبلومفيلد الأمريكي. فهو أيضاً من الذين أظهروا الأفكار السابقة لأوانها. إلا أنّ هذه الأفكار، وإن كانت جديدة بالنسبة لمعاصريه الذين لم يطّلعوا على التراث الثقافي العالمي، فهي مثل أكثر آراء هومبولت غير جديدة في جوهرها بالإضافة إلى هذا التراث. ولا ننس أنّ هذا اللغوي قد عاش في عصر قد تغلبت فيه النزعة التاريخية على جميع النزعات الأخرى ولذلك تعتبر طارئة بل شاذة وسابقة لأوانها.

إنّ الذي دفع ويتني على إظهار هذه الآراء التي عارض بها معاصريه هو قبل كل شيء شعوره بالمبالغات والانحرافات التي لاحظها في مذاهبه، أو ما كان يعتقده انحرافاً عن «العقيدة السليمة». وذلك مثل ما رآه عند شليشر (وأتباعه) من الغلو في اعتقاده بأنّ اللغة ظاهرة من نوع الظواهر الطبيعية البيولوجية وإعطائه، بالتالي، لعلم اللسان حكم العلوم الطبيعية بدون قيد ولا شرط. وكذلك تفخيم شتاينتهال[41] لمذهب أستاذه، والاعتقاد المطلق

40 - تتلمذ على بوب (ودرس في ألمانيا من 1850 إلى 1853م). وتعيّن أستاذا للسنسكريتية في مدينة يال في الولايات المتحدة، وحصل على كرسي النحو المقارن في 1869م. واهتم أيضا بدراسة لغات أهالي أمريكا وأرشد الضابط الأمريكي بويل عندما شرع في جمع كلامهم وتصنيف لغاتهم ونسخها وأشهر مؤلفاته هو: The Life and Growth of Language , New - York and London , 1875 (حياة اللغة ونموها).

41 - انظر ما كتبه عنه في مقالة: Steinthal and the Psychological Theory of Language , Oriental and Linguistic Studies , New - York , 1874

أيضا بأن تطور اللغة إنما هو ناتج عن تطور وتحول لذهنية الأمة فقط[42]، وبالتالي أنّها صادرة كلها عن تلك القوة النفسانية الجماعية، وغير ذلك مما لم يدركه جيدا أو ما كان مبالغة وتعسفا بيّنا، ورأينا في مواقفه إزاء الألمان نوعا من التحيز ضدهم[43]، ويظهر ذلك بوضوح في كلامه هذا: «إن هذا العيب هو نوعاً ما، ميزة للألمان. فإنّه ليدهشنا حقيقة أن نرى أكفأ الفيزيولوجيين في هذه الأمة يخطئون في التمييز البسيط الظاهر البداهة بين صوت «س» وصوت «ز»، وبين «ف» و«ف» (v)»[44]. هذا ولم يتحرج أبدا في الهجوم العنيف على أكبر علمائهم وبالخصوص ماكس مولر[45] (ولم يكن مخطئا فيما يخص هذا الأخير نظرا لما أظهره في كلامه من التفكير السطحي المموّه).

أما إسهامه في البحث اللساني وأصالته بالنسبة لمعاصريه فتنحصر في بعض الآراء نذكر منها:

– فكرة التواطؤ الاجتماعي في تفسير كيان اللغة وهو ما يسميـه Institution[46] أي ما ينشئه البشر لصالح المجتمع وبسببه (في اصطلاح اللغويين العرب: وضع من أوضاع البشر). وعلى هذا فدراسة اللغة ليست فرعاً من الطبيعيات، ولكن علماً من علوم الإنسان له موضوعه الخاص والمناهج التي تناسبه.

– ومن ثمّ فالأدلة اللغوية أي الرموز التي تتكون منها اللغة هي علامات يتّفق عليها الناطقون بها (Conventional) (عند العرب: دلالة اللغة وضعية وأدلّتها أشياء يتواضع عليها). وهذا هو الذي يميّز عنده الإنسان من الحيوان وهو أيضاً شرط تحوّل اللغات من حالة إلى أخرى عبر الزمان وبالتالي اختلافها الاختلاف البيّن. يقول: «إنّ في اتصاف العلامة

---

42 – أي بدون أن تؤثر فيها الحوادث مباشرة. وتطور اللغة هو عند ويتني، على عكس ذلك نتيجة لأحداث الزمان مباشرة وظاهرة تاريخية بحتة.
43 – مع أنه تعلم وأخذ منهم أشياء كثيرة.
44 – انظر مقالته: On Lepsius Standard Alphabet. في Journal of the Oriental Society , New - Haven 1862م، ص 313. يريد ويتني أنهم لم ينتبهوا إلى أن الفرق بين هذه الأصوات هو في وجود اهتزازات وعدم وجودها من الأوتار الصوتية.
45 – في كتاب: Max Müller and the Science of Language نيويورك، 1892.
46 – انظر: Life and Growth (الطبعة الأولى)، ص 48، 280، 309.

اللغوية المقطعة بأنّها علامة متفق عليها (= متواضع عليها) وأنّها ليست مرتبطة بالمفهوم إلا ارتباط المصاحبة الذهنية (وجود الدليل مع مدلوله معا في الذهن فقط) سرّ إمكانيات التحولات اللفظية والمعنوية، ولو كان هذا الارتباط طبيعياً وباطنياً ولازماً لوجب أن يحدث كل تحول يصيب المفهوم تحوّلا مماثلا في دليله»[47]. فاللغة هي قبل كل شيء وسيلة التبليغ والتخاطب بين الناس، إذ «الألفاظ بالنسبة إلى ذهن الإنسان كالأدوات بالنسبة إلى يديه «ولذلك» فليست قوة من قوى النفس ولا هي فعل الفكر المباشر، بل أثر غير مباشر لهذا الفكر: إنها آلة»[48].

– ويؤكد من جهة ثانية أنّ هذه الآلة ليست منحصرة في الصوت المقطع وحده لأنّ هذا العنصر هو من بعض الوجوه مادي وفيزيائي، بل الصوت الدال على معنى من معاني الفكر. فاللغة هي نظام System من الأصوات ذو مضمون معقول. وهي تشبه بذلك – أي بكونها نظاما – الأجسام المنتظمة الأجزاء ذوات البنية Structure المعيّنة[49].

وويتني هو أول من حاول أن يحدد مضمون علم اللسان بحصره هذا المضمون في المظهر اللغوي المحض وهو الوضعية والبنية والصورة. أما غير هذا المظهر فليس عنده من اختصاص اللغوي بل من اختصاص الفيزيائي (علم الصوت) والفيزيولوجي (علم وظائف الأعضاء) والنفساني (علم النفس اللغوي الآن) والفيلولوجي (دراسة النصوص القديمة) والإثنولوجي (دراسة خصائص الشعوب والجماعات)[50].

كانت هذه الأفكار في إبان ظهورها –أي بعد 1867– جديدة جدا كما قلنا غير مأنوسة خصوصا في ذلك الوقت الذي استولى فيه التيار البيولوجي والدارويني على جميع الدراسات العلمية وحجب بذلك بل أنسى الناس تماماً كل النظريات والآراء التي ظهرت على ممر

47 – نفس المصدر، ص 48.
48 – بذا يرد ويتني على فكرة هومبولت في الـــ innere Kraft وكان ذلك من سوء حظ اللسانيات البنوية لأن العالمين اللذين أسساها وهما سوسور وبلومفيلد سيأخذان بقول ويتني هذا وسيجعلان الكلام سلوكيا آليا محضا متجاهلين في ذلك جانبه الخلاق (انظر الهامش 104 فيما يلي).
49 – نفس المصدر، ص 49 – 50.
50 – هذه نظرة –على كل حال– ضيقة وملبسة كما سنراه (لئن كان علم اللسان في ذاته مستقلا عن كل هذه العلوم فإنه لا يتصور أن يستغني عما تثبته هذه العلوم فيما له علاقة باللسان، وإلا جمد وتحجر في برجه العاجي).

الزمان ومنذ عهد الفلسفة اليونانية في موضوع اللسان البشري. فكل ما جاء به ويتني في مسألة التواضع اللغوي وأن اللغة نتيجة للاجتماع والعمران، واعتباطية الدليل اللغوي وغير ذلك مما لم نذكره فهو قديم وقديم جداً (ونستثني من ذلك حصره - لأول مرة - لموضوع علم اللسان) إلا أنّه هو الذي أحياه في البلدان الغربية وسهمه في هذا البحث ليس بهيّن لأن علماء القرن العشرين سيبنون على هذه الأفكار نظريات ومناهج عظيمة.

2 - النصف الأول من القرن العشرين: عصر البنية والدراسة البنوية:

- انتقاد المفكرين لمواقف التاريخيين المتطرفة.

لقد عرفنا بما سبق أنّ مفهوم الـ Linguistics كعلم موضوعي للسان البشري[51] كان ينطبق فقط على مناهج المقارنة والتتبع التاريخي ولم يعرف لهذه اللفظة مدلول آخر غيره[52] وإنّ الفيلولوجية القديمة من أنواع الذي عرف عند النحاة الألمان (مثل فولف) أدمجت في هذا العلم المحدث فصارت لفظة «الفيلولوجية المقارنة أو التاريخية» مرادفة لكلمة Linguistics[53]. ولكن هذا لم يرض به في آخر الأمر اللغويون الذين ولدوا في نهاية هذا العصر. والذي أثار استياءهم بصفة خاصة هو المواقف المتطرفة التي اتّخذها منظرو هذا العلم المحدث في النصف الثاني من هذا القرن. فإنّهم كانوا قد جمدوا أصولها النظرية والمنهجية، فذهب عنها ما كانت تتّصف به من المرونة والقابلية للتكيف فصارت بعدهم مبادئ مطلقة غير مقيدة بوقائع البحث وطوارئه. فمن ذلك المبدأ القاضي باطراد القوانين الصوتيّة التي استنبطوها اطراداً لا يتخلف أبداً. ولو قالوا بأن البحث العلمي المستمر هو الذي يحصر هذا الاطراد

51- ظهر هذا اللفظ أول ما ظهر في ألمانيا (Linguistik لكن لفظ Sprachwissenschaft هو أقدم منه وأكثر استعمالا) ثم استعمل في فرنسا ابتداء من 1826م وفي انكلترا ابتداء من 1855.

52- فكل دراسة غير معيارية لم تعتمد على التتبع التاريخي كان يسميها العلماء قبل سوسور وميي إما Grammaire Générale - وعند الإنكليز: Universal Grammar أو Philosophical grammar - وإما Science of Language أو Theorie of Language. وكانت تتعرض للظواهر اللغوية العامة مثل الـ Linguistics إلا أن أكثرها كانت تعالجها بشيء قليل أو كثير من النظر الفلسفي.

53- نذكر بهذا الصدد مثال الجامعات الفرنسية: فإلى غاية 1968م كانت غالب الكراسي المخصصة لعلم اللسان الفرنسي واللاتيني واليوناني (وحتى اللغات الأخرى) تلقب بكرسي الفيلولوجية الفرنسية أو الكلاسيكية أو الإنكليزية، وبين عشية وضحاها صارت تلقب بكرسي علم اللسان الفرنسي (بل بقسم الـ Linguistique française لأن الكراسي ألغيت بعد أن تزعزعت الجامعة الفرنسية بحوادث مايو 1968م).

شيئاً فشيئاً وأنّها في الواقع قوانين «أكثرية» -على حدّ تعبير العلماء العرب- عوض أن يجزموا بأنّ الذي توصلوا إليه لا يمكن أن يشذّ عنه شيء لأصابوا في ذلك كما أصاب من سبقهم (وسنرى أنّ البحوث اللهجية في عين المكان هي التي أضعفت هذا القول). وفوق هذا كله فإنّ تصلب الفيلولوجية المحدثة (هذه الـ Linguistics نفسها) وعدم تنازل أصحابها عن قولهم بأن «لا علم إلا في المنهج التاريخي»[54] هو الذي أثار بصفة خاصة انزعاج الباحثين الشبان في هذا القرن.

إنّ مصدر الضربات الأولى التي أوهنت هذا التصلب المذهبي وحملت اللغويين التاريخيين على أن يلطفوا أقوالهم ويقيّدوها بما يجيء به البحث الاستقرائي المتواصل هي البحوث اللغوية الجغرافية، ونعني بذلك الدراسات التي موضوعها اللغات المنطوق بها بالفعل -لهجات كانت أم لغات قومية- وغايتها هو الوصف لاستعمال عناصرها مع إثبات توزعها الجغرافي وامتداد رقعتها ومدى تداخلها وكل ذلك بالاعتماد على التحريات الشفاهية والكتابية في عين المكان[55]. ولم يكن هذا النوع من البحوث مجهولا تماما قبل ذلك فقد رأينا الكثير من العلماء يهتمون بوصف اللهجات[56] ولكن الجديد هو الالتفات إلى المنطوق منها[57]، لا الزائل أو القديم وخصوصا الاهتمام بالمقياس الجغرافي. وهذا الذي سبب انفصال الفيلولوجية من الـ Linguistics بصفة نهائية لأن موضوع الفيلولوجية هو النصوص القديمة. فكيف يا ترى أوهنت هذه البحوث صلابة «التاريخيين»؟ أوهنتها بما بينته لهم من اختلاف شديد بين العناصر اللهجية وعدم خضوع هذه الأشياء المشاهدة بالحسّ لقوانينهم. والغريب أنّ الشخص الذي أحدث هذه البحوث، ونظّم أول تحقيق لهجي هو لغوي ألماني (اسمه J. Wenker) من

54- إن المعمرين من اللغويين الغربيين تمسكوا بهذا القول إلى ما بعد 1950م ! وأغلب هؤلاء هم من الذين تتلمذوا على كبار التاريخيين، ولم يحظوا بتكوين لغوي آخر غير ما تلقوه عنهم.

55- سنتكلم عن هذه المناهج بالتفصيل عند تحليلنا لمحتوى اللسانيات الحديثة المنهجي.

56 - كان للعرب في ذلك فضل السبق. انظر كتابنا في علم العربية وعلم اللسان العام.

57 - كان لأصحاب المقارنة -وكذلك النحاة المعياريون في أوربا- لا يلتفتون إلا إلى اللغة المكتوبة وخصوصا القديمة منها، ويمتنعون من النظر في اللهجات المنطوقة احتقارا منهم لها فانعكس الأمر بعد ظهور الجغرافية اللغوية والنزعة الوصفية، فاحتقرت اللغة المكتوبة وخصوصا لغة الثقافة بدعوى أن اللهجات هي لغات حيّة تلقائية (كأن لغة الثقافة ليس فيها حياة ونمو !) فرجعوا عن انحراف إلى انحراف آخر.

أتباع التاريخيين كان يتمنى أن يبرهن بذلك على صحة القوانين التطورية وحتميتها: (ووقع ذلك في نفس السنة أي في 1876م التي نشر فيها لسكيان آراءه في الحتمية). فكانت خيبة مذهلة إلا أنّ ضآلة وسائله في أول الأمر وتأخّر نشر خرائطه (في 1881م) لم تساعده على التأثير في آراء النحاة المحدثين، فلم يحِدْ المتطرفون منهم عما رسموه من حتمية قوانينهم. ثم وسع فينكير تحرياته إلى كل الأقاليم الألمانية فحصل على 44251 جوابا لمجموع أسئلته ولكن لم ينشر هذا البحث إلا في سنة 1926م[58] واتبعت هذه الطرق في فرنسا فوضع أحد اللغويين: جول جليرون (J. Gilliéron 1854-1926) مستنطقًا (بفتح الطاء: مجموعة من الأسئلة تهيأ سلفاً للحصول على كيفية أداء اللغة Questionnaire d'enquête linguistique) يتألف من 1500 سؤال وكلف أحد أعوانه باستنطاق عدد من الأهالي يتوزعون على 630 منزلة أو منطقة جغرافية معينة ثم وضع الأجوبة في خرائط حتى تظهر مواقع تلك الكيفيات وتداخلها[59]. وتبيّن هو أيضاً أن الاطراد المطلق الذي كان يصف به النحاة المحدثون قوانينهم الصوتية وفيما يخص الفرنسية ولهجاتها غير حاصل ولا محقق. بعد ذلك أخذ ينتقد انتقاداً عنيفاً نظرياتهم ومناهجهم مُدَّعيا بطلانها على الإطلاق، فهذه طبيعة كل الردود الفعلية لأنّها لا تخلو أبدا من العاطفة. وبذلك حاول هو وزملاؤه وأتباعه أن ينقضوا لا صيغ القوانين التي وضعوها فقط بل حتى مفهوم القانون نفسه ! وزعموا أن لكل لفظة تاريخاً، وأن لكل عنصر لغوي تطوراً ينفرد به هو وحده وهذا منتهى ما يمكن أن يصل إليه غرور المتشكك، إذ بافتقادنا العلم مفهوم الاطراد والقانون المستمر نمحي في نفس الوقت إمكانية العلم نفسه ونستبدل بمعناه ومغزاه الحقيقي معنى آخر ينحصر في الحفظ والرواية وجمع الشواهد والنظر في جميع الظواهر نظرة مجزئة «ذرية» كأنّها أشياء يستقل بعضها عن بعض تماماً. وهيهات أن تكون هكذا في الواقع المحسوس. والذي أصاب فيه هؤلاء اللغويون اللهجيون هو انتقادهم لقوانين التاريخيين ورفضهم ما ادعوه لها من حتمية بشاهد الحس، ولكن هذا لا يُجَوِّز

58 - بعنوان: Deutcher Sprachatlas
59 - ونشر هذا العمل باسم أطلس فرنسا اللغوي Atlas linguistique de la France باريس: 1906- 1910م.

لهم أن ينفوا وجود علاقات مستمرة بين الأحداث اللغوية. فإن عجز النحاة المحدثون عن حصر جميع العوامل والظروف التي تتحقق بها وفيها أكثر القوانين فهذا ليس معناه أنّ البحث عن كل هذه الظروف قد انتهى وانقضى، وأكبر شاهد على ذلك هو استمرار هذا البحث ونجاحه إلى يومنا هذا. (إلا أنّ المناهج صارت طبعا ألطف وأدق وأنجع)[60]. وبصدد الكلام عن المناهج فإن الفضل -الكبير- الذي يجب أن نعترف به لجغرافية اللغة واللهجات هو أنها حملت جميع الباحثين على الإلمام بموضوع بحثهم إلماماً أكبر ودفعتهم على عدم التهاون بما قد يظنون أنّه خارج عن مجال بحوثهم أو بما يطرأ من جديدِ المفاهيم التي ربّما قلبت جميع الأوضاع التي تبنى عليها النظريات. وبهذا فقد زادتهم تحفظاً وتحرجاً وأبعدتهم عن النظر إلى الشيء من زاوية واحدة.

واتّـفق أن ظهر في تلك الآونة تيار فلسفي جارف مضاد لنزعة الإيجابية والطبيعيـة خاصة (Naturalisme) التي سادت إلى بداية القرن العشرين (الناشئة من تأثر علوم الإنسان بالطبيعيات). ودعا أصحاب هذا التيار إلى البحث عن كوامن الأمور غير المادية وأن يتجاوز ظاهرها. وأكدوا أن للإنسان قدرة خلاقة لا يمكن مشاهدتها مباشرة وأنّ له لأجل ذلك قوى لا شعورية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار[61]، وكل ذلك كان له طبعا تأثير في علم اللسان وحاله في ذلك كحال سائر العلوم الإنسانية. وإلى هذه النزعة (المثالية Idéalisme) ينتمي اللغوي الإيطالي كروتشي (B. Croce: 1866 - 1952). فقد هجم على اللغويين الذين سبقوه (أصحاب المحدثين) هجوماً شديدا، وحاول أن يبني نظرية جديدة. ففي سنة 1900 نشر كتاباً أسماه «الجماليات Estetica como scienza dell' espressione e linguistica generale (يريد الدراسة العلمية للفن) كعلم للتعبير بالإضافة إلى اللسانيات العامة «يمزج فيه بين الاعتبارات الجمالية

---

60 - وبالفعل راجع العلماء قوانين النحاة المحدثين، فأدخلوا عليها تعديلات بتوسيع مضمونها واعتبار ما لم يعتبروه فيها، كل هذا على ضوء ما جاءت به جغرافية اللغة، ثم البنوية الحديثة وغيرها.

61 - أقدم هؤلاء الفلاسفة هو فيندلباند (Windelband: 1848- 1915م) ثم تلاه أكلسيوس مينونج (A. Meinung: 1853 - 1920م) وريكرت :Rickert 1863- 1936، وأعظمهم وأجلهم تأثيرا هو -بلا منازع- هنري برجسون (H. Bergson: 1859- 1941م) (وكذلك واضع التحليل النفساني فرويد (Freud) صاحب النظريات المشهورة في اللاشعور). أما في علم اللسان فسنتكلم عن رجلين تركا أيضا أثرا. وأساس هذه الحركة هو الرجوع إلى مقاومة العقلانية التي جددها وتبنّتها العلماء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

والمفاهيم اللسانية بل يجعلها شيئا واحدا ! فالمهم عنده هو التعبير أي إظهار الخوالج النفسية باللفظ. ويمكن أن نصل إلى كنه هذه الخوالج بدراسة اللفظ ويعني بذلك الصياغة التي ينشئها المتكلم عندما يصوغ أغراضه وحالاته النفسية بالعبارات الصوتية. فإنّ هذا النظم الذي يشاهده السامع هو ما يختص به هذا الكلام لا غيره»[62]. ولهذا ينبغي أن نفسر الظواهر اللغوية وتطورها انطلاقاً من الفرد نفسه أي باعتبار شخصيته وذهنيته، لا من المادة التي صيغ عليها هذا الشخص وكلامه[63]. وتبعه في ذلك اللغوي الألماني كارل فوسلير (.K Vossler: 1872 - 1945)[64] فقويت به النزعة المثالية وعلا شأنها في أوساط اللغويين لأنّه نظم أفكار كروتشي وأدمجها في نظرية منسجمة[65]. وأهم شيء فعله هو بسطه لفكرة هومبولت (وكان مضى على وفاته 70 سنة) وقد وجدها عند كروتشي، بأنّ اللغة انعكاس لخصائص الشعب الناطق بها وبالتالي فليست ظاهرة طبيعية تؤثر فيها الأحداث المادية. وعلى هذا فإنه ينفي أن تكون قوانينها التطورية شيئاً خارجاً عن إرادة المتكلمين يحصل بكيفية آلية ويجبرون عليه بدون أن يشعروا به، وفي هذه الفكرة من المبالغة ما ليس خفي[66] لأنّها صادرة عن

---

62 - هذا يشبه ما يقوله عبد القاهر الجرجاني في«دلائل الإعجاز». ولكن الشبه يقف عند هذا الحد لأن عبد القاهر لم يزعم في وقت من الأوقات أن النحو (أو العلوم اللسانية عامة) هو دراسة الأسلوب نفسها، أي البلاغة، بل قال إن البلاغة كعلم تنظر إلى مفاهيم النحو، لأن موضوعه هو الصياغة التركيبية (و «اللفظ» عنده هو هذه الصياغة).

63 - وهذا أيضا رد فعل ضد الاكتفاء بمشاهدة المخارج الصوتية والأحداث التاريخية الخارجية. فنلاحظ بذلك ابتداء اهتمام الناس بالصورة والصيغة، وكذلك العامل النفساني (بالرغم من العناية التي أظهرها بول لهذا العامل - انظر في ذلك كلامنا عن نظريته في الباب الثاني- فإن غالب النحاة المحدثين اهتموا بصفة خاصة بالعوامل الخارجية وأهملوا بل لم ينتبهوا إلى أهمية العوامل «الباطنية» التي تكلم عنها هومبولت). ونشير إلى أن أول من عالج الظواهر اللغوية من الزاوية النفسانية هو فلهالم فوندت W. Wund: (1832 - 1920م) وقد تأثر به بول. وتلاه في هذا فان جنيكين (.J Ginneken Van).

64 - وله من التأليف: Positivismus und Idealismus in der Sprachwissenchaft (1904م) (الإيجابية والمثالية في علم اللسان).

65 - وكان لكروتشي أتباع إيطاليون، نذكر منهم برتوني (Bertoni)، وبصفة خاصة برطولي (M. Bartoli: 1873 - 1946م) ورحبا بما قاله جيلييرون من أن لكل كلمة تاريخا خاصا بها فتأكدا أن المسؤول عن تطورها هو الفرد وحده. وهما اللذان أسسا «المدرسة اللغوية المحدثة» Neo - Linguistica (1925م). ويوجد الآن من يمثل هذه المدرسة شيئا ما، وسنتكلم عن النظريات اللغوية التي استوحت بعض مفاهيمها من هذه المدرسة عند تعرضنا لمناهج علم النفس اللغوي إن شاء الله.

66 - كان المثاليون (وقد سبقهم إلى ذلك كل الذين تعصبوا للغة قومهم تعصبا أعمى) يستنتجون من وجود خاصية لغوية عند أمة خاصية خلقية ينسبونها لها (بتحكم عجيب) وبالعكس: يستخرجون من خصائص الشعوب الخلقية خصائص لغاتها (بنفس التساهل). وهذا وإن كان ممكنا تطبيقه في نظام اللغة المفهومي إلا أنه متيهة ومزلة خطيرة لا يسلم فيها الباحث الماهر من الكبوات. وقد بلغ تعصف المثاليين في ذلك إلى أن فسّروا ظهور بعض الأدوات (كحروف الإضافة الدالة على التبعيض (Partitiv) في تطور الفرنسية القديمة بظهور الطبقة البرجوازية (القرويون في القرون الوسطى) وميلها إلى التقسيط والتبعيض! (انظر فوسلير Frankreichs Kultur، 1913م، ص 191). وإلى القول بأن العرق

حركة مضادة لحركة أخرى. والحق أنّ هناك عوامل طبيعية محضة مادية تجبر الإنسان على الكثير من الأفعال ولا يتفطّن إليها. إلا أنّ فضل فوسلير وكروتشي وغيرهما من اللغويين «المثاليين» الذي لا ينكر هو أنّ الباحثين، بعد اطلاعهم على أقوالهما بدأوا ينتبهون إلى أن العامل الفيزيائي أو الفيزيولوجي أو التاريخي البحت غير كاف لتفسير أسرار اللغة وتطورها وبذلك نعتقد أنّ المبالغات قد تكون فيها نفع –وإن كان للبعض منها أضرار جسيمة جدا كالتي تصدر عن إيمان قليل ونفاق كثير أو التي هي مجرد هوى، لأنها تزعزع شعور العلماء وتجعلهم يستيقظون المرة بعد المرة من «سباتهم العقائدي» فتحملهم على استئناف الاجتهاد وتكييف نظرياتهم وتطوير مناهجهم.

رغم هذه الضربات وهذه المحاولات لدحض حجج التاريخيين فإنّ الدراسات التاريخية والبحث عن القوانين المطردة وأسبابها وعواملها وعللها لم ينقطع أبدا. فالذي انقطع وانتهى أمره هو القول المطلق والاكتفاء بالنظرة الوحيدة. ومعنى هذا أنّ المناهج وأصول البحث التي وضعها النحاة المحدثون كانت على جانب كبير من الصحة إذ لم يُبْلِهَا الزمان بل أغناها ووسّع مجال تطبيقها. والسرّ في هذا ظاهر: لقد تمسك أولئك الألمان لأول مرة في تاريخ الدراسات اللغوية في أوربا بالاستقراء من جهة والاستدلال العقلاني واستنباط القوانين من جهة أخرى، وفوق هذا بالتحرج عن كل قول لا يعتمد على هذين المنهجين. وبلغ شأن هذه المدرسة الآن – رغم تقهقر النظرية التاريخية (لأنّها ليست هي أهم شيء بل تلك المناهج الدقيقة) – مبلغاً كبيرا بحيث أصبح العلماء يحاولون التوفيق بين النظريتين هذه والبنوية بل والتفريعية أيضا، كما حاولوا أن يبرروا مواقفهم: فقد قالت الباحثة الدانماركية إيلي فيشريور كنسن E. Fischer - Jorgensen (من معهد اللسانيات والصوتيات في كوبنهاكن) بأنّ سرّ التعارض بين الاعتقاد الذي أظهره النحاة المحدثون في ضرورة وجود القوانين المطردة،

الجرماني أشرف من العرق الفرنسي لأن تركيب الجملة يتم في لغته بتماثل عناصرها (انظر: Linguistique Générale Bally, 1944، ص 16 الهامش 1). ومن هذا الباب أيضا ما قاله بعض المستشرقين من أن العرب لم توجد في لغتهم لفظة تدل على مفهوم الضمير (وهذه اللفظة مولدة بهذا المعنى)، فإذا ليس لهم ضمير !! وأخطر من هذا هو أن مثالية فوسلير قد غذت كل النظريات العنصرية في أوربا وأمريكا، الاستعمارية منها والنازية وغيرها

وبين ما جاءت به الجغرافية اللغوية والمثالية مناقضتين لهذا الاعتقاد هو اختلاف المادة والميدان اللذين أجروا عليهما بحوثهم فأما اللهجيون فقد أجروا تحرياتهم على اللغات المنطوقة في صميم أراضيها وفي فترة زمانية قصيرة فوجدوها وقد اختلفت صيغ كلماتها اختلافاً شديداً فكانت الكلمة في هذا المكان من نفس اللهجة على صيغة ما وفي مكان آخر على صيغة أخرى. ومعنى هذا أنّهم تطلعوا إلى اللهجات في أثناء تحولها فشاهدوا بالعيان الفوضى التي يسببها التحول عند حدوثه بالذات فلم يعرفوا حالتها التي كانت عليها من قبل والحالة التي ستفضي إليها بهذا التحول. وأما التاريخيون فقد قارنوا بين النصوص التي كانت تمثل أطواراً من تاريخها فكان فيها الطور الذي تمّ وانقضى. فبمقارنتهم لهذه الأحوال المنقضية استطاعوا أن يستنبطوا قوانين مطردة إلى حدّ ما وهذا ممكن جداً بالنسبة إلى الأحداث الماضية التي أفضت إلى حالة معيّنة (لأن المنطلق والمنتهى معروفان). أما بالنسبة إلى الحالة الآنية (Synchronique) فغير ممكن لهذا السبب نفسه.

ولكن الذي سيوهن -بعد سنة 1920 لا قبل- النزعة المتصلبة في المدرسة التاريخية القائلة بأن «لا علم إلا في المنهج التاريخي» هي حركة أخرى محايدة تماما للحركتين اللتين ذكرناهما ظهرت في هذه الفترة نفسها وقامت بدور مهم جداً في تطوير المفاهيم العلمية، وعليها سيؤسس علم اللسان - في أحدث صوره- وعلوم وتقنيات أخرى بل و«فلسفة» القرن العشرين. وهي الحركة التي تسمى الآن بالبنوية.

- نشأة اللسانيات البنوية:

ظهرت حوالي سنة 1890م اتجاهات جديدة في التحليل العلمي للظواهر الاجتماعية وبصفة خاصة الأحداث الاقتصادية. وكانت في الواقع نتيجة لتأثر الأخصائيين في الأنتولوجية والأخلاق وشؤون الاقتصاد بما ظهر في أوساط القرن التاسع عشر من آراء فلسفية ومنهجية. وأهمّ هذه الآراء هي فكرة تقدم المجتمع على أفراده في الوجود أي سبقه الشخص، لأنّ الشخص كعنصر نفساني اجتماعي هو وليد الاجتماع والعمران. وهذه فكرة قديمة أيضا،

تعرض لها أمثال فون شليجل وفون هومبولت وقبلهما هردير وأسبقهم كلهم ابن خلدون. والذي وضّحها واحتجّ لها وجعلها ركناً أساسياً من أركان علم الاجتماع هو أوكوست كونت السابق الذكر. قال في خطابه عن روح الإيجابية: «إنّ الإنسان الحقيقي لا وجود له إنّما الموجود الإنسانية، حيث إنّ نشأتنا ونُمُوّنا كله راجع إلى المجتمع مهما كانت نظرتنا إليهما». وهي فكرة كارل ماركس (1818– 1883م) أيضا، إلا أنّه جعل كيفية الإنتاج العامل الوحيد لتطور المجتمع (قارن هذا بأقوال ابن خلدون) إذ يقول: «إن كيفية إنتاج الحياة المادية هي التي يتوقف عليها التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي للحياة بأجمعها. فليس وعي الإنسان هو الذي يسبب وجوده، بل وجوده الاجتماعي هو الذي يسبب وعيه». ولا نحتاج أن نبيّن إلى أي حدٍّ أثَّرَ هذا الكلام في جمهور المفكرين. فالماركسية ومدى تأثيرها شيء معروف. ولكن الذي يهمنا هو أن نعرف كيف صارت فكرة «تقدم المجتمع على الفرد» في العلوم الإنسانية وخاصة علم اللسان. فأما في علم الاجتماع فإنّ أكبر ممثل لهذا التيار (لا للماركسية في تعليلاتها الاقتصادية ولكن لفكرة كونت) هو العالم الاجتماعي الفرنسي المشهور اميل دوركيم (E. Durkheim: 1858 – 1917 م). فقد وضع هذا الرجل وجرد، على إثر كونت وماركس مفهوم «التصورات الجماعية» Représentations collectives. ولفت نظر اللغويين إلى أهمية العامل الاجتماعي. وكانوا قبل ذلك غير مبالين بدوره الخطير (باستثناء هومبولت وويتني كما رأينا) غير ناظرين في اللغة إلى الجانب الفردي سواء كان فيزيولوجيا أم سيكولوجيا. وتأكدوا أن تطورها إنما هو نتيجة لتحولات تحدث في مخارج الأفراد وفي أذهانهم ولم ينتبهوا إلى أنّ هؤلاء الأفــراد إنّما يكوّنون وحدة ذات شعــور «ووعي جماعي» (Conscience collective) كما يقول دوركيم. وفسّر هذا المفكر مفهوم التصور الجماعي بأنّه شيء زائد على مجموع الأفراد بل شيء خارج عن صفات الفرد ومكتسباته الخاصة به، فهو إذن كل صفة غير فيزيولوجية ولا عضوية يشترك فيها جميع الأشخاص بسبب اجتماعهم وتعايشهم. وكل ما يصدر عنه في داخل الجماعة ومن أجلها (كمجموع اعتقاداته وتصوراته وعواطفه ومنشآته وغير ذلك مما له علاقة بالجماعة التي يندرج فيها) فجوهره ليس طبعاً من

جنس الصفات الجسدية أو النفسانية التي تميزه عن الأفراد الآخرين. غير أنّ أهم ما جاء به دوركيم ليس التنبيه على هذا، لأنّ وجود مثل هذه الصفات الجماعية أمر تفطن إليه أكثر من واحد، ولكن القول بأنها سابقة لوجود الفرد وخارجة عنه – وباقية بعده– ثم القول بأنها جبرية وقسرية (مثل القوى العضوية) وأنّ للجماعة ضغطاً على الفرد (Contrainte sociale) فهو مجبر إذن على قبولها وإلا نفاه المجتمع أو ابتعد عنه بكيفية من الكيفيات[67]. ومن اللغويين التاريخيين الذين اتّصلوا بدوركيم واقتنعوا بسداد آرائه نذكر خاصة اللغوي الفرنسي أنطوان مبي (Antoine Meillet: 1866 – 1936م)[68]، فهو أول من اعتمد اعتماداً كلياً على مفهومي دوركيم اللذين ذكرناهما في تفسير تطور اللغة (وهو مع ذلك من أتباع النحاة المحدثين الأوفياء). ولم يهمل، رغم هذا، الجانب النفساني للغة، وإنّما جعله ينسجم بالجانب الاجتماعي، إلا أنّه أعطى لهذا الأخير الأولوية في غالب تفسيراته. وصرح بأهميته لأول مرة في مقالة كان لها صدى عميق Comment les mots changent de sens: **(كيف تتحول معاني الكلمات)**[69] يقول فيها: «إن اللغة حدث لجتماعي بالدرجة الأول»[70]. وبالفعل فإنّ تحديدها يناسب تماما التحديد الذي اقترحه دوركيم: فللغة وجود مستقل عن وجود كل واحد من الأشخاص الذين ينطقون بها رغم أنه ليس لها أي وجود في خارج المجموعة التي يتكون

---

67 – ووقع خلاف بين دوركيم هذا واجتماعي فرنسي آخر يسمى طارد (G.: Tarde 1843 – 1904م) في ماهية الظواهر الاجتماعية. فقال طارد بأنها أحداث تحصل بين الأفراد، وليست خارجة عنهم، وأن التقليد هو الذي يحدثها. وأجاب دوركايم بأن المحبة أو الكراهية والغيرة التي يكنها أو يُظهرها هذا الفرد لذلك ليست ظواهر اجتماعية بل فردية، لأنها تحصل بين الأفراد (interindividuel) ولا تكون ظواهر اجتماعية إلا إذا اعترت في وقت واحد الجماعة كلها أو أكثرها بسبب وعيهم الاجتماعي نفسه. وفي كلا القولين مبالغة، لأن الأول يتهاون حقيقة بقوة تأثير الجماعة ككل في الفرد وتأثير تراثها الاجتماعي الثقافي فيه أيضا. والثاني يتهاون في مقابل هذا بتأثير العلاقات الفردية في الشخص وفي الجماعـــة. والذي يجدر الالتفات إليه بالنسبة إلى موضوعنا هذا هو اهتمام سوسور بهذا الجدال. فقد ذكر دروزفسكي في: W. Doroszewski, Durkheime et Saussure, Journal de psychologie 1933 , p. 82 - 91 وكذلك: Le structuralisme linguistique et les études de géographie dialectale in Reports for the 8th Intern. Congress of Linguists , Oslo , 1957 , V.II. p.251 الهامش3، أن أحد طلبة سوسور أخبره بأن أستاذه كان يتتبع هذه المناقشة بعناية فائقة. ومهما كان من صحة هذا الخبر فإن ما يلاحظ من كلام سوسور من خلال دروسه عن التعارض بين الجانب الفردي والجانب الجماعي للظواهر اللغوية ليدل على وجود نفس الاهتمام عنده لهذا المشكل.

68 – سنعود إلى ذكره وذكر آثاره وتأثيره على المدرسة اللغوية الفرنسية فيما بعد.

69 – انظر مجموعة مقالاته: Linguistique historique et linguistique générale باريس 1968م ص 230 (الطبعة الأولى كانت في 1921م).

70 – من ذلك الوقت اعتاد الناس أن يقولوا «إن اللسان حدث اجتماعي» أو ظاهرة اجتماعية (سوسور). وأطلق البعض على هذه النزعة اسم الـــ Sociologisme (سماها معاصرونا «بالاجتماعوية» ونفضل لفظة لجتماعانية على مثال العقلانية والنفسانية)

منها هؤلاء الأشخاص فإنّها، مع ذلك، وبسبب شموليتها، خارجة عن كل واحد منهم. والدليل على ذلك هو أنّه ليس في وسع أيّ واحد منهم أن يغيّرها وأنّ كل تغيير فردي للاستعمال يحدث ردّ فعل: وأغلب ما يكون الجزاء في هذا الردّ السخرية التي يتعرض لها كل إنسان لا يكون كلامه مثل كلام الناس. فالصفتان اللتان حدد بهما دوركيم الحدث الاجتماعي أي وجوده خارج الفرد وقسريته هما ظاهران في اللغة ظهوراً بيّنا.

وفي هذا العصر أيضاً بدأت أفكار هومبولت وويتني تسترعي أنظار اللغويين (وغيرهم من المفكرين) وتستميل اهتمامهم. وانتشرت في البلدان الغربية بعد أن أصابها الكساد (إلا عند القليل) وأصاب أفكار هومبولت الخمول الكامل لعدم انسجامها مع التيارات السائدة في نهاية القرن التاسع عشر. وأقبل عليها الناس بل وتهافتوا عليها لأنّهم وجدوا فيها ما يبرر ارتياحهم لما وضعه منظرو النحو التاريخي من «عقيدة» لعلوم اللسان، ولأنّهم وجدوا فيها أيضاً ما يمكن أن يقوم مقامها أحسن قيام حسب ظنهم. ولم يَخِبْ في الواقع ظنّهم لأنّ هذه الأفكار كانت تمثل تماماً ما كان ينقص النحاة المحدثين. وأهمها هي النظرة الشاملة إلى اللغة، ثمّ النظرة الآنية غير التطورية لظواهرها. وههنا يجب أن نتذكر ما قلناه من أنّ اللغويين من أهل هذه النزعة كانوا رغم اطّلاعهم على فكرة العضوانية (Organiscisme) لا ينظرون إلى اللغة في أثناء تحليلاتهم لتطورها هذه النظرة الشاملة. أي يعالجون عناصرها لا باعتبارها أجزاء لكل، بل على أنّها أشياء يمكن أن تدرس على حدة ومنفصلة عن غيرها ظناً منهم أنّ اشتراكها في المجموعة لا يؤثر في كل واحد منها ولا يزيد شيئا على مجموع صفاته. ومعنى هذا أنّ المجموعة عندهم إنّما هي نتيجة لضم شيء إلى شيء فقط. وهم في ذلك تابعون لأفكار الانضماميين[71] الذين قالوا في القرن السابع عشر والثامن عشر بأنّ الوعي والظواهر النفسية إنّما تنتج عن انضمام الأحاسيس والصور الذهنية بعضهما إلى بعض وإنّ هذه

71 - Associationisme نفضل هذه اللفظة على الكلمة التي اقترحها علماء النفس، وهي الترابطية لأن الترابط قد يُفهم منه معنى التلازم في الوجود والتأليف، وليس هذا مقصودهم، لأن اجتماع العناصر عندهم هو مجرد انضمام. وأصل هذه الآراء يرجع إلى التجريبيين الحسيين الإنجليز(Locke مثلا: 1632- 1704م). والذي نظر هذه النظرية هو دافيد هيوم (D. Hume: 1711- 1776م) واعتمدها كل العلماء في القرن التاسع عشر لا سيما تين Taine في الأدب، وفونت Wundt في علم النفس).

الأحاسيس هي في الواقع «ذرات» للوعي ويجب أن تدرس على حدة ولا يلتفت إلى مجموعها الذي هو الشعور، لأنّه ليس الأصل[72]. فهذه الفكرة مع ما تبعتها من مناهج تحليلية مجزئة غير ملتفتة إلى صورة التركيب لم يرتح لها الجيل الجديد من الباحثين خصوصاً بعد تأثرهم بأفكار الاجتماعيين وما وجدوه في كتب فون هومبولت وويتني وما رأوه أيضاً من اهتمام الفيزيائيين والرياضيين بمفهوم المجموعة (وكانت قد انتشرت في نهاية القرن التاسع عشر نظرية ماكسوال في المجالات الكهرطيسية ونظرية المجموعات للرياضي الألماني كانتور (1845 – 1918م). ثم إنهم شعروا[73] أيضا –لأول مرة منذ وفاة هومبولت– أن التتّبع التاريخي وإن كان ضرورياً –وأساس المنهج العلمي عند أكثرهم– فإنّه لا يغني الباحث إلى ما يحتاج إليه في عملية المقارنة وتصفح مراحل التطور نفسها وهو: نظرية عامة في اللغة ذاتها تتّضح بها مفاهيمها وتتحدد عناصرها وآلياتها إذ بدون نظرية مثل هذه يضطر الباحث إلى أن يرجع إلى تحديدات الفلاسفة والنحاة التقليديين لأنّه لا يتصور أن يبحث عن تطور الفعل في لغة من اللغات في زمان كذا إلى زمان كذا وهو لا يعرف ما هو الفعل وما هي صفاته المميزة له عن غيره. ثم إنّ التحرج العلمي يلزم عليه أن تكون المفاهيم التي يعالجها واضحة في ذهنه وأن يحددها لمن لا يعرفها تحديداً دقيقا لا يحتمل أدنى التباس. وقد أحسّ بذلك بالخصوص أنطوان ميي، فكان دائماً يصرح لزملائه وتلاميذه بأنّ اللسانيات (ويعني بذلك

72 – الأصل بالنسبة إلى عملية التحليل. فإن بهذه العملية يوصل إلى العناصر الأولية، وبما أن العلم لا يمكن أن يستغني عن التحليل (بل ولا علم بدون تحليل) فينبغي أن تعتبر، في المجموعة الأجزاء الأولية، وهذا نوع من المغالطة، لأن التحليل وإن كان الأساس في المنهج العلمي، إلا أنه غير كافٍ، إذ ما دمنا لا نعرف – بعد كشفنا للوحدات– كيف تتركب في المجموع، وما هي هيئتها فإننا نكون قد جهلنا أهم شيء في موضوع بحثنا. ثم زد على ذلك أن هذه الأحاسيس والصور الذهنية ما كانوا يعرفونها إلا عن طريق التأمل الباطني الشخصي؛ ثم ما الذي يضمن لنا أنها هي «ذرّات» الفكر كما زعموا ؟ (لا ننس مع ذلك فضل التجريبيين: فإنهم نبهوا العلماء على أهمية الجانب الحسي والتجريبي في تكون الفكر، إلا أنهم بالغوا في ذلك حتى جعلوه كله متكونا من أحاسيس مُنضمّة بعضها إلى بعض، ونسوا أن الفكر في ذاته هو قبل كل شيء عمل ونشاط وبناء، والأحاسيس إنما هي مادّته (وليست الفكر، وإن كانا متلازمين، إذ لا عمل بدون مادة يقع عليها).

73 – قبل أن تظهر حركة النحاة المحدثين كان بريئال اللغوي الفرنسي يقترح الرجوع (مع استمرار الدراسة التاريخية) إلى النحو العام أو الفلسفي ومراجعته على أساس مشاهدة الظواهر اللغوية وتتبعها من خلال جميع اللغات الحية (وقبوله هذه التسمية ثم ذكره لبوروايال كمثال لهذا النوع من الدراسة يدل على أن نظرته إلى علم اللسان العام كانت مماثلة للتقاليد الفلسفية الفرنسية، وهذا هو بعينه ما يفارق به سوسور كل من تقدمه من أصحاب النحو العام الأرسطوطاليسي، فيما يخصّ النحو خاصّة. أمّا نظريته في تقابل الأصوات اللغوية فهي من جنس التحليل الأرسطوطاليسي للكائنات عامّة (التحديد بالجنس والفصل)

التطورية) محتاجة أشدّ الحاجة إلى أن يُعاد النظر في المفاهيم النحوية الوصفية التقليدية لتستبدل بمفاهيم نحوية أكثر منها دقة وموضوعية وأقرب إلى روح العلم «الحديث». وكان يسمى هذا الذي يعتبره قسماً ضافياً وتكميلياً فقط لعلم اللسان باللسانيات العامة Linguistique Générale. ويتمنى أن تكون بذلك شبه مقدمة عامة للدراسات اللغوية التاريخية. وهكذا أخطأ ميي الغرض ولم يكتب له أن يضع تلك النظرية المنشودة لأنّه لم يتفطن إلى أهميتها وإلى أنّها أخطر بكثير من النظرية التاريخية. وكتب ذلك على فردينان دي سوسور كما سنراه فيما يلي.

ففي هذا الجو من الاستياء والسخط على أوهام الانضمامية ونقائص المنهج التطوري ظهرت من جديد فكرة النظام الباطني أو الصورة والصيغة الناتجة عن التركيب الزائدة على مجموع الصفات الجزئية. وتسربت ابتداء من السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر إلى أذهان بعض المفكرين اللغويين منهم وغير اللغويين[74]. ويجب ههنا أن نلاحظ أن كونت وماركس ودوركيم وغيرهم وإن كانوا قد تنبّهوا إلى أهمية مفهوم الكل وإنّه شيء زائد ومتجاوز لكل واحد من أجزائه فإنّهم لم يشيروا إلى الجانب الأخطر لهذا المفهوم: وهو النظام نفسه أي التأليف الذي يستلزم أن تكون لكل جزء داخل المجموعة صفات خاصة تشاركه فيها بعض الأجزاء وتغايره بها أجزاء أخرى، فباتّصافه بتلك الصفات تكون له مع كل واحد من الأجزاء الأخرى علاقة ونسب، ومجموع هذه النسب تسمى (في اصطلاح علماء هذا العصر) الصورة أو الصيغة (forme) أو النظام (système) وأطلق عليها فيما بعد لفظ البنية (structure) لأنّهم اعتبروا في التأليف البناء. وميي نفسه لم يلتفت إلى هذا الجانب الهام، بل الذي لفت نظره هو النظام كمجموع أجزاء متناسقة لا التناسق في ذاته كعامل له كيان على حدة، وبالأحرى تأثير في المجموع وفي أجزائه.

---

74 - نذكر منهم فون أهرنفلز (Von Ehrenfels : 1859 -1932م). وهو أول من جرد من علماء النفس مفهوم الكيشتالت: Gestal (الصورة الكلية) وطبقه على الظواهر النفسية. وتكونت بعده (1913م) مدرسة الـ Gestaltheorie أي مدرسة علم النفس الشكلي. ومن علمائها فرتهيمر (M. Wertheimer: 1880 - 1943م) وكوفكا (K. Koufka: 1886 -1941م) وكوهلر (W. Kohler: 1887م). وتبعهم في ذلك عالم آخر متخصص في الفيزياء: كورت لوين (K. Lewin: 1890-1947م). فطبق هذه المفاهيم على الظواهر النفسية الاجتماعية، وكل هؤلاء من الألمان الذين هاجروا بعد 1933م إلى أمريكا.

غير أنّ مفهوم الصورة (بحسب هذا التحديد) ليس هو المفهوم الوحيد الذي انتقلت به اللسانيات من النظرة التاريخية إلى النظرة الوصفية البنوية، لأنّ الالتفاتات إلى بنية اللغة يقتضي من الباحث لا الإمساك عن كل اعتبار تاريخي بل التمييز الصريح بين هذا الاعتبار وبين النظر في هيكل اللغة في وقت معيّن أي بصرف النظر عن العامل الزماني وأحداث التطور. وتحقيقا لهذا التمييز المنهجي بدأ الباحثون ممن ثار على جبروت النحو التطوري يبسطون آراءهم في ماهية اللغة وما تستلزم دراستها من مبادئ نظرية ومنهجية.

إنّ أول من وضح وحدّد ونظم هذه الأفكار الجديدة (بالنسبة إلى اللسانيات التاريخية) هو فردينان دي سوسور اللغوي السويسري (Ferdinand de Saussure: 1857- 1913)[75] الذي

75 – هذه نبذة من سيرته: ولد سوسور في جنيف في 1857م في بيت شريف امتاز فيه أكثر أفراده في العلوم الدقيقة والطبيعية (وكان لذلك أثر في تكوين سوسور). ودرس دراسته الثانوية حتى بلغ السابعة عشرة من عمره. وكان قد أظهر في هذه المدة ذوقا عميقا للدراسات اللغوية. ثم دخل الجامعة وتابع فيها دروسا في مختلف العلوم لشدة تعطشه إلى العلم. وكان دائما يميل في نفس الوقت إلى الرياضيات وعلوم اللسان. وفي سنة 1876 قرر مصيره بذهابه إلى ليبتسيش والتحاقه بحلقة اللغويين الألمان. ودرس أولا على كورتيوس (وقد ذكرناه فيما سبق). وكتب عليه أن يشاهد شهادة عيان الخلاف الذي قام بين هذا الأستاذ وشبان اللغويين (النحاة المحدثين) فتعرف على بروجمان واستهوف وغيرهما. وكان يحضر مناقشاتهم ويساهم فيها ندا لند وهو ابن 19 سنة ! ورغم إعجابه بعلم الألمان وبدقتهم وتشددهم في إثبات الأحداث (وكان مخلصا في هذا الإعجاب) فإن طبعه الذي ركب عليه: عدم اطمئنانه إزاء الأقوال الجازمة وشمولية ميوله العقلية وصبوته إلى الكمال في جميع أعماله، جعله لا ينسجم بهؤلاء الشبان الألمان، وربما تكون قد خطرت له في ذهنه الفتي منذ ذلك الوقت تلك الأفكار التي ستلازمه طيلة حياته (ولم يرتح لها هي نفسها). وفي سنة 1878 أنهى تحرير الرسالة المسماة بـ «رسالة في النظام الأصلي للمصوتات في اللغات الهندية الأوربية» (طبع في ليبتسيش في 1879م). ونال بها – في زمانه– شهرة عظيمة (اعترف كل العلماء بأنه لم يبلغ أي بحث مثل ما بلغه هذا التحليل من الدقة والعمق). ثم قدّم في 1879م أطروحته المسماة بـ «استعمال حالة الجر المطلق في اللغة السنسكريتية» (طبع في جونيف في 1881م) وهو ابن 22 سنة. وفي سنة 1880م انتقل إلى باريس واستقر فيها حتى سنة 1891م. وعرض عليه بريئال – بعد أن لاحظ فيه هذا النبوغ العجيب، أن يحل محله في مدرسة الدراسات العليا. فحضر دروسه في أثناء مقامه كل الجيل تقريبا الذي سيشتهر في اللسانيات بعد ذلك في فرنسا. وفي كل هذه المدة لم يعتنِ في تلك الدروس إلا بالنحو المقارن والتاريخي. وكلف فيها بالإشراف على منشورات جمعية باريس اللغوية، وكان قد عين فيها نائبا للأمين العام. ثم في سنة 1891م قرر الرجوع إلى جنيف، وأنشئ في جامعتها كرسي التاريخ المقارن للغات الهندية الأوربية له خاصة، وبقي شاغلا لهذا الكرسي إلى 1896. ثم توارى عن أنظار الناس وترك كل شيء وأمسك عن الإنتاج (إلا العدد القليل من المقالات)، ولا ندري بالضبط ما كان السبب في ذلك (يظن بعض من أرخ له أنه كانت في حياته الخاصة مشاكل عويصة مؤلمة). وفي سنة 1907م بعد أن ألح عليه طلبته وسألوه أن يعرض عليهم أفكاره في اللسانيات العامة التي طالما كان يحدثهم عن أهميتها، فوعدهم بذلك ورجع إلى التدريس. ووفى بما وعدهم فانهالوا عليه بالسؤال الكثير وكتبوا كل ما كان يقوله بعناية شديدة لجدة ما كانوا يسمعونه، ولاستلابهم أيضا بقوة استدلاله وفصاحة كلامه ومهارته في التلقين. وكانت وفاة سوسور بعد ذلك بسنتين. ولم يستطع، إذ عاجلته المنية أن ينجز ما كان قد قرر من إنشاء كتاب يعرض فيه نظريته ؛ ونحن نعرف أنه قد عقد النية على ذلك منذ زمان بعيد بفضل رسالة بعثها إلى صديقه وزميله ميي (وكان هذا تلميذا له في باريس) في 1894م يقول فيها: «... لقد سئمت من كل هذا ومن الصعوبة التي ألاقيها غالبا في تحرير عشرة أسطر فقط في موضوع الأوصاف التي تشترك فيها الأحداث اللغوية. وأنا مهتم منذ زمان طويل بتصنيف هذه الأحداث تصنيفا معقولا، وتصنيف وجوه النظر التي نعالجها بها، فصرت ألمح أكثر فأكثر ضخامة العمل الذي يجب على الباحث أن يضطلع به حتى يشعر اللغوي بحقيقة ما يجريه من تحليل، وذلك برد كل واحدة من عملياته إلى الباب الذي تنتمي إليه... وسيختم عملي هذا بكتاب أحرره وأنا مكره على ذلك، أفسر فيه، بدون حماس، لماذا لا يوجد لفظ واحد يستعمل الآن في

سبق أن ذكرناه أكثر من مرة. ونستطيع أن نقول إنه أول من أظهر للناس -من دروسه- أهمية الدراسة البنوية بوصفه وتحليله لمفاهيمها ومناهجها واحتجاجه المقنع لصحتها وعظيم فائدتها، فأخرج للباحثين بهذه التحليلات خير ما يمكن أن يرجع إليه في هذا النوع من الدراسات. وذلك لأنّ سوسور وإن لم يكن اللغوي الوحيد الأوحد الذي اهتدى في زمانه إلى تلك المفاهيم فإنّه استطاع أن يجعل، قبل غيره، من هذه المعاني والأفكار، نظاماً فخماً دقيقاً منسجم الأطراف بعيد الغور. ولا يزال العلماء إلى حدّ هذه الساعة يتعجبون من نفوذ ذهنه وقدرته على توضيح المفاهيم الغامضة وتركيب المعاني المنفصلة المتباعدة، والتوفيق بين النظريات المتنافية. فأما الأفكار التي استوحى رسمها الأولي من معاصريه من أصحاب النزعة الجديدة[76] والتي لم يقتبسها من أيّ واحد وإنّما اتّفق أن وُجدت عند غيره لتوارد الأفكار فقط فإنّها لم تكن عندهم على هذا القدر العجيب من الوضوح والدقة والتجريد، ولم ترتبط عندهم هذا الارتباط العضوي الذي نشاهده في تحليلاته. ثم إن كان سوسور قد استوحى كما قلنا الكثير من هذه الأشياء من هؤلاء -ومن المفكرين القدماء أيضا- فإنّه انفرد- زيادة على الصيغة الجديدة التي صاغ بها الأفكار القديمة - ببعض المفاهيم والتشبيهات الرائعة[77].

لا بد قبل أن نشرع في عرض أفكار سوسور، من أن نتساءل عن المصير الذي كتب لهذه النظرية بعد وفاة سوسور وبالأصح بعد أن صدر الكتاب الذي جمعت فيه دروسه

علم اللسان (التاريخي) يمكنني أن أتبين فيه معنى من المعاني». وبعد أن اختفى سوسور تأسف هؤلاء الطلبة على عدم تنفيذه لمشروعه. فاتفق اثنان منهم بالي (Bally) وسيشوهي (Sechehay) على أن يجمعا استنادات الطلبة فنشراها بعد أن حرراها (تحريرا جيدا أمينا) في سنة 1916م بعنوان: «دروس في علم اللسان العام» (Cours de linguistique générale).

76 - منهم بودوان دي كورتوني (Baudouin de Courtenay: 1845- 1929م) وهو لغوي بولوني أقام مدة طويلة في روسيا يدرس في جامعاتها، ويبحث في لغاتها، وهو أول من أثبت حقيقة الحروف الفنولوجية، وسبق بذلك سوسور وتروبتسكوي. وكان له تلميذ نكي يسمى كروسفسكي ساهم هو أيضا في إثبات هذه الحقائق (واعترف لهما سوسور نفسه). ويعتبر بودوان رائد اللسانيات البنوية. إلا أنه لم ينتبه إليه أحد من الناس حتى عرفه تروبتسكوي (كما عرف سوسور أيضا). ولا بدّ أن ننوه كذلك بما عمله عالمان جليلان ظهرا في ذلك العصر، وهما: السويدي أدولف نورين (A. Noreen) والسويسري أنطون مارتي (A. Marty) فقد اهتما هما أيضا بالدراسة الوصفية البنوية إلا أنهما لم يشتهرا في زمانهما. أما الآن فقد بدأ الناس يعتنون بما قالاه (وبالخصوص أنطون مارتي) عناية كبيرة.

77 - وذلك مثل الـ Syntagme والنسب التركيبية (Rapports syntagmatiques) ونظرته في المقطع (ومفهومي الـ implosion والـ explosion)، ومفهوم الـ sème والـ sémiologie وتسميته الدال والمدلول بـ signifiant وsignifié وكذلك مقارنته بين اللغة ولعبة الشطرنج (انظر فيما يلي ما اخترناه من كلامه).

الأخيرة أي بعد سنة 1916م. إن ما عرف عن هذه الأفكار أنّها لم تشتهر ولم يذع صيتها إلا بعد سنة 1929م. فما السبب في ذلك ؟ ألم يطلع الناس على هذا الكتاب إلا بعد هذه المدة الطويلة ؟ بلى فإنّ العدد الكثير من اللغويين عرفوا الكتاب واطّلعوا على ما فيه بمجرد ما صدر. ففي هذه السنة نفسها نشر ميي تعليقاً عليه وفعل ذلك أيضا جرامون (Grammont) ويسبرسن في سنة 1917م وماروزو في سنة 1923م وبلومفيلد في سنة 1924، إلا أنّ هذه التعليقات النقدية ربّما كانت السبب في خمول النظرية، لأنّها كانت غالباً سلبية للغاية إذ لم تلتفت إلى جوانبه الإيجابية، وكيف لا تكون سلبية ولا يكون أصحابها مستنكرين وهم (ماعدا بلومفيلد) أرباب الدراسات التاريخية، الراسخون في عقيدتهم بأن لا علم إلا في المنهج التاريخي. ونذكر بهذا الصدد كلاماً قاله جورج مونان، سديداً حكيماً. قال: «إنّها لعبرة لمن اعتبر وتأمل كوارث العلم عندما تتناقله الأجيال، أن يكون كتاب يقرأه الناس قراءة جيّدة ولا يدركون معانيه في أول الأمر إلا من حيث أخطأ أو ما يظن أنّه أخطأ وأن يكونوا بالخصوص قد أدركوها لا في مجموعها وفي داخل نظامها المفهومي، بل من حيث مخالفتها لنقطة من نقط العقائد الشائعة في زمانهم»[78]. وكان من حظّ هذه النظرية أخيراً، بل من حظ العلم أن انتبه عالمان من كبار العلماء في اللسانيات إلى ذلك الجانب الإيجابي بإدراكهما لمفاهيمها في داخل نظامها (كما يجب) كما تفطنا إلى أبعادها الحقيقية ومستتبعاتها في ترقية العلوم اللسانية وذانك العـــالمان هما الروسيان الأمير نيكـــولا تروباتسكوي (Trubetzkoy: (1890 – 1938م) ورومان ياكوبسون (R. Jakobson ولا يزال حياً). فقد كان وصل إلى موسكو في عام 1917م أحد طلبة سوسور يسمى كارسفسكي (S. Karcevski) وأطلّع اللغويين الشبان الروسيين على نظرية أستاذه فتحمّسوا لأنّها جاءت في الوقت المناسب، أي في الوقت الذي

---

78 – انظر كتابه عن سوسور، باريس 1968م، 74– 75. أما اللغويون الفرنسيون فيظهر أن ميي كان العامل الأساسي في عدم انتشار «السوسورية» في فرنسا (حتى عام 1945م!). والسبب في ذلك هو أنّ ميي لم يسمع من سوسور (وكان أستاذه في باريس كما قلنا) هذه الدروس، ولم تصل إليه أفكار جديدة ظهرت عندهم في تحليل اللغات انبثقت من كتاب «اللغة» لبلومفيلد (البيهافيرية اللغوية). ولم تصل إليهم أفكار سوسور إلا بعد (1947م). نشر في تلك السنة مقال في مجلة Word (3، ص1–31) بعنوان De Saussure's system of linguistics لولس (R. S. Wells) وعرف الأمريكيون بعد ذلك قيمة ما قاله سوسور، ويعترفون اليوم بفضله على اللسانيات.

كانوا بدأوا يتوقون إلى نظرية تفسر لهم نظام اللغة وآلياتها العامة بصرف النظر عن العامل التطوري (وذلك بعد أن تأثروا بكلام بودوان دي كورتوني وتلميذه كروسفسكي (Kruszevski). وهؤلاء اللغويون الثلاثة هم الذين لفتوا نظر اللغويين الغربيين إلى خطورة أفكار سوسور وذلك في أول مؤتمر دولي عقده اللغويون في لاهاي سنة 1928. وكانوا قد بنوا نظرية جديدة في أسرار النظام الصوتي سموها الفنولوجية (وسنتكلم عنها في موضعها إن شاء الله). ومنذ ذلك الحين أقبل الناس على «الكتاب» وكثرت التراجم من اللغة الفرنسية إلى اللغات الأخرى[79]. وتعددت التعليقات عليه والمناقشات حول مقاصده ومعانيه إلى حد بعيد جدا.

إنّ النظرية التي وضعها وجردها سوسور تشتمل على عدد من المبادئ والاعتبارات العامة استخرجها من مشاهدته وتحليلاته لظاهرة التخاطب اللغوي وأداته التي هي اللسان والنظر في تلك الأداة وعناصرها وتركيبها من جهة ومن مقارنته بين مختلف النظريات اللغوية وطرق البحث التابعة لها التي عرفها الغربيون في زمانه من جهة أخرى. ويمكن أن نحصر أصالتها في:

– **كيفية تحديده للعلاقة القائمة بين الدال والمدلول في الأذهان وفي الأعيان وبنائه بذلك نظرية للدليل اللغوي** (Théorie du signe linguistique) تفسر ماهية الدلالة اللغوية إلى حد ما وإشارته بعد هذا إلى وجود علم أشمل من علم اللسان يتضمنه ويتضمن الأنظمة الدلالية التبليغية الأخرى، يسميه Sémiologie أي علم الأدلة (أو علم السيمياء).

– **تمييزه الصريح** –وكيفية احتجاجه لهذا التمييز– **بين اللسان**[80] (langue) (أو مجموعة منتظمة من الرموز) **تصطلح عليه الجماعة ويشترك في استعماله جميع أفرادها وبين الكلام**

---

79 – ترجم لأول ماترجم إلى اليابانية (في 1928م وتأثيره على اليابانيين جد عظيم) ثم إلى الألمانية (1931م) والروسية (1933م) والإسبانية (1945م) والإنكليزية (1959م) والبولونية (1961م) والإيطالية (1967م). أما العربية فقد شرعنا في إعداد ترجمة له، بتعليقات على النص.

80 – أو اللغة بمعناها العام الذي رأيناه عند ابن جني (انظر مقدمتنا وكلامنا عن العلوم اللسانية عند العرب)، ولفظة langue بهذا المفهوم هو مجرد اصطلاح وضعه سوسور وترجمتنا إياه باللسان أو اللغة هي ترجمة حرفية، ولا تعني أن مفهوم سوسور هو نفس المعنى الذي تدل عليه لفظة «لسان» في العربية انظر الهامش الذي يلي هذا.

(parole)[81] **كتأدية فردية للسان.** وخروجه بعد ذلك إلى الحكم بأن اللسان بهذا المعنى أي بما هو قدر مشترك، هو صورة (forme) وليس بمادة (substance).

– تحديده، بناء على هذا، لموضوع اللسانيات: هو اللسان لا لكلام في ذاته وإن كان اللسان لا يظهر ولا يمكن مشاهدته إلا من خلال الكلام أي من تأدية كل فرد له ومن كيفية استعمال مجموع الأفراد له. أما الظواهر الخاصة بالكلام فدراستها وإن كانت ضرورية لدراسة اللسان إلا أنّها لاحقة بها وليست هي غاية علم اللسان في ذاته (ويعني بذلك الظواهر الفيزيولوجية والصوتية والنفسانية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية وغير ذلك مما هو سبب أو آلة أو محل لحدوث الكلام وتحوله).

– توضيحه لمعنى الارتباط في قول العلماء «إن اللسان نظام (Système) ترتبط فيه جميع أجزائه بعضها ببعض»[82] على أساس اتحاد الهويات واختلافها (identités et différences) أي أن العناصر اللغوية في ذاتها أمثلة تبقى هي في أذهان المتخاطبين وإن اختلفت تأدياتها وعلى أنّ كل واحد منها يكسب هويته عند المتخاطبين بمقابلته(opposition) لغيره (مبدأ التقابل)[83]. إلا أنّ الاختلاف – بهذا المعنى أي التباين والتقابل– هو جوهر النظام نفسه. فاللسان -كصورة- هو مجموع المباينات الحاصلة بين عناصره، وعلى هذا فكل عنصر فيه **كيان تبايني أو تفاضلي** (oppositif , différentiel) **ونسبي** (relatif) **وسالب غير**

---

81 – ما يفعله ويحدثه المتكلم. وللفظة «كلام» في العربية معان أخرى أو بالأصح استعمالات أخرى غير هذه، كقول النحاة: «هذا كثير في كلام العرب أو ليس من كلامهم»: فالكلمة التي تؤدي معناها ههنا هي بالفرنسية langage أو actes de discours، ويعبر عن المقابلة: لسان / كلام باللغة الألمانية بـ Red / Sprache والروسية / Mowa Jezik. ويجب أن نلاحظ أيضا أن النحاة العرب كانوا يعبرون عن هذين المفهومين لا باللسان (أو اللغة) في مقابل الكلام، بل بكلمة وضع في مقابل الاستعمال، أو التأدية أو الأداء (وهم أول من بيّن الفوارق بينهما، وكانوا بنوا جميع تحليلاتهم عليها .(انظر كتابنا في علم العربية).

82 – كان أكثرهم يرددون هذه العبارة ولا يعرفون مضمونها، وبالأحرى أبعاد هذا المضمون.

83 – وذلك مثل حرف الباء مثلا، فإن هويته (ذاته في اصطلاح النحاة العرب) لا تظهر إلا بالإضافة إلى غيره من الحروف: فشفويته وشدته وعدم غنته الخ، ليس لها معنى خارج النظام الذي يرتبط فيه بغيره. فالصفة الأولى لها دلالة بالإضافة إلى التاء مثلا (لأن التاء ذولقية، غير شفوية) والثانية بالنسبة إلى الفاء، لأن الفاء رخوة، والثالثة بالنسبة إلى الميم، لأن الميم، وإن كانت شفوية أيضا إلا أنها ذات غنة. ومجموع الصفات المميزة (يسمي نحاتنا الصفة الذاتية «الفضيلة» قارن بكلمة: التفاضل)هي ذات الحرف عند ابن سيناء: الحرف هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله... في المسموع...».

موجب (négatif) من هذه الحيثية لأنه ينتج عن مقابلته لكل واحد من العناصر الأخرى ويتحصل وجوده بالنسبة إلى غيره ولا شيء يعتبر في نفسه إلا بالإضافة إلى غيره[84]. ومن ثم أيضا يرى سوسور أنّ الوحدات اللغوية هي بمنزلة الوحدات الاقتصادية كالعملة مثلا فالقطعة من النقود لا يمكن أن يكون لها وجود كوحدة اقتصادية، إلا إن أمكن أن تبادل بشيء آخر غير النقود وأن تكون لها صفات تقابل بها القطع النقدية الأخرى. وعلى هذا فإنّ كيانها هو القيمة (valeur) الحاصلة من معادلتها لأشياء غير مجانسة لها ومقابلة لأشياء أخرى مجانسة لها وكذلك هي الوحدات اللغوية لا يحصل كيانها إلا إذا أمكن لألفاظها أن تبادل، أي أن تسير بين الناس بما تعارفوا عليه لها من معان أو من دور في التمييز بين المعاني ولا يحصل هذا بالفعل إلا إذا اكتسبت كل لفظة مجموعاً من الصفات تقابل بها كل واحدة من الألفاظ الأخرى.

– تمييـــزه الفاصل بين نوعـــين من الدراســـة: الزمانيـــة (diachronique) والآنيـــة(Synchronique).) وهذا منه محاولة إصلاح للآراء الخاطئة التي أضلت أكثر اللغويين الغربيين منذ أن افتتنوا بمفهوم التطور كمفهوم إجرائي في تحليل الظواهر وقابلوا به المعيارية النحوية أو المنطقية العقيمة. فأداهم ذلك إلى أن نفوا صفة العلم عن كل تحليل يختص بوضع اللغة في زمان معين ويعدون ذلك مجرد وصف وإحصاء (لأنهم بانصرافهم عن كل ما ليس تعليلاً تاريخياً ما استطاعوا أن يعرفوا قيمة التحليل البنوي). على أنّ سوسور لا ينكر أهمية الدراسة التاريخية إنّما الذي ينكره هو أن تغلب النظرة التاريخية على النظرة التي تعمد إلى نظام اللغة في حالة من تطورها (état de langue)، أي أن يعلل كل شيء في هذا النظام بحوادث الزمان (وزد على ذلك عدم معرفة التاريخيين لحقيقة النظام اللغوي). ويبرر سوسور موقفه بأنّ النظام أو الاعتدال الوضعي الذي تتصف به اللغة في وقت معين لا يمكن أن يفسر بالعوامل التاريخية العارضة (accidentels) الجزئية إنما الذي تفسره هذه

---

84 – معنى السلبية أن العنصر اللغوي لا يكون بمحتواه وجوهره الإيجابي (= مضمونه المادي والنفساني) فهو من هذا الوجه سالب. أما في داخل نظام المتقابلات فيصير إيجابيا مع غيره وبغيره)

العوامل هو تحول جزئيات اللغة المادية أما انتظامها وائتلافها الذي تكتسبه فور فقدانها إياه فهذا راجع إلى أسباب غير عارضة، بل مستمرة وباطنية (أي غير خارجة عن نظامها الداخلي) وبها تتكون اللغة من حيث هي لغة.

هذه هي أهم أفكار سوسور وليس هذا الذي قدمناه للقارئ إلا لمحة وجيزة عنها. ولهذا رأينا أن نطلعه على نبذ من كلامه تمثل بكيفية محسوسة كل واحدة من هذه الأفكار. قال:

«يظن بعض الناس أنّ اللسان إنّما هو، في أصله، مجموع ألفاظ أي قائمة من الأسماء تطلق على عدد مماثل من المسميات... وفي تصورهم هذا نظر، من عدة وجوه: إنّه يفترض وجود معان جاهزة قبل وجود ألفاظها. ثم إنّنا لا نتبيّن به هل الاسم هو من جوهر صوتي أم نفساني... ويشعرنا أيضا أنّ ارتباط الاسم بالمسمى هو عملية في غاية البساطة.وهذا بعيد جداً عن الواقع... إنّ الدليل اللغـــوي لا يربط بين شيء ولفظ، بل بين مفهوم وصورة صوتية (image acoustique) (أي يربط لا الشيء المسمى باسمه الملفوظ بل مفهوم ذلك الشيء وتصوره في الذهن بصورة لفظه الذهنية). فهذه الصورة الصوتية ليست هي الصوت المادي لأنه شيء فيزيائي محض، بل انطباع هذا الصوت في النفس والصورة الصادرة عما تشاهده حواسنا. فهي حسية وإذا وصفناها بأنها «مادية» فمن هذا الوجه فقط وبالمقابلة بينها وبين الطرف الأخر في هذا التشارك أي المفهوم وهو غالباً أكثر منها تجريداً... فالدليل اللغوي إذاً كيان نفساني ذو وجهين[85]. يسمى دليلا (لغويا) المركب المتكون من المفهوم والصورة الصوتية (صورة اللفظ في الذهن)... ولكن نقترح إبقاء لفظة «الدليل» للدلالة على الكل واستبدال لفظتي «المفهوم» و«الصورة الصوتية» بلفظتي «الدال» و«المدلول» (Signifiant et signifié). وفضل هاتين التسميتين على الأوليين هو أنّ الفرق الذي يفصل بينهما الاثنين أو بينهما وبين الكل الذي يتضمنهما يظهر بهما ظهوراً جلياً... »[86].

---

85 - هذه الاعتبارات النفسانية هي عند سوسور من مخلفات النزعة النفسانية التي سادت في أوساط اللغويين والمناطقة والاجتماعيين في أواخر القرن التاسع عشر (والميل إلى تغليب وجهة نظر النفسية نشأ أيضا في ألمانيا وقبله النحاة المحدثون كذلك). ولكن سيحصل رد فعل على هذه النزعة المستبدة في بداية القرن العشرين، في أمريكا خاصة كما سنراه بعد. أما البنوية الحديثة فيحاول فيها العلماء دائما أن يجعلوا المفاهيم «الذهنية» (mentalistes) بين قوسين كما يقولون. وكثيرا ما انتقدوا على سوسور عبارته هذه.

86 - دروس في اللسان العام، باريس، 1966م، ص 97 - 99.

«إنّ العلاقة التي تربط الدال بالمدلول هي علاقة اعتباطية (arbitraire)[87] وسبق أن استعملنا كلمة Symbole (= الرمز) وعنينا به الدليل اللغوي أو على الأصح ما نسميه بالدال. ولكن في قبولنا لهذه التسمية بعض السيئات من جراء المبدأ الذي قدمناه. فمن مميزات الرمز أنه لا يكون أبدا اعتباطيا بالتمام. فإنه ليس فارغا بل فيه بين داله ومدلوله، شيء من الارتباط الطبيعي. فرمز العدالة الذي هو الميزان يستحيل أن يستبدل بأي شيء كان، عربة مثلا... ونعني بالاعتباطية أنّ الدال[88] غير مسبب (immotivé) أي اعتباطي بالنسبة إلى المدلول[89] الذي لا تربطه به أية علاقة طبيعية في الواقع.

«... إنّ فكرنا، إذا اعتبرناه في إطاره النفساني وجردناه عن الإبانة بالألفاظ فإنّه لا يكون حينئذ إلا كتلة مبهمة لا شكل لها. فإنّ الفلاسفة واللغويين اتّفقوا دائماً على أنّه لولا الأدلة لما استطعنا أن نميز بين فكرتين بوضوح وباستمرار. فالفكر إذا اعتبرناه في ذاته ليس إلا سديماً (nébuleuse) لا شيء يتحدد فيه بالضرورة. ولهذا فليست هناك معان مسبقة الوجود، ولا شيء يتميز منها قبل ظهور اللسان. وأمام هذه المملكة الحائرة فهل تكون الأصوات في ذاتها كيانات محددة سلفاً ؟ ولا هي أيضاً. فالمادة الصوتية ليست أكثر منها تثبتاً وتماسكاً... ثم إنّها ليست قالباً يتشكل به الفكر تشكلاً محتماً بل مادة لدنة تتجزأ هي أيضا أجزاء متمايزة لإمداد الفكر بما يحتاج إليه من الدوال... ولكن الدور الأساسي الذي تقوم به اللغة بالنسبة للفكر ليس هو خلق الوسيلة الصوتية المادية للتعبير عن المعاني بل التوسط بين الفكر واللفظ بحيث يفضي ارتباطهما لزوما إلى أن تصير الوحدات الناتجة عنه محددتين متوازيتين. فالفكر الذي هو في أصله شواش لا يجد بُدّا من أن يصير بَيِّنًا عندما يتجزأ. فليس هناك إذن أيّ تجسيد للمعاني وأيّة روحنة للأصوات... ويمكن أن تشبه اللغة أيضا بورقة

---

87 - الاعتباط هو في أصل اللغة «قتل شخص بلا جناية توجب قتله»، وكل من مات بغير علة فقد اعتبط (انظر لسان العرب، مادة عبط). وفي اصطلاح اللغويين العرب هو الحدث الذي ليس له علة يقال: حذف اعتباطي، أي حذف بغير علة أو سبب ظاهر. ويعبر علماء الكلام واللغويون الذين جاؤوا بعد سيبويه عن هذه العلاقة التي ليس لها علة «بعدم المناسبة بين الاسم والمسمى»، أو أنها ترجيح بدون مرجح.

88 - مرتبط به لا عن سبب - منطقي أو طبيعي (= لا تلازم عقلي أو طبيعي بينهما).

89 - نفس المصدر، 100 - 101.

يكون الوجه فيها هو الفكر والظهر هو الصوت. علماً بأنّه لا يمكن أن يقطع وجهها دون أن يقطع في الوقت نفسه ظهرها فكذلك اللغة لا يمكن أن يعزل فيها الصوت عن الفكر (أي المعنى) ولا الفكر عن الصوت، ولا يتوصل إلى هذا إلا بتجريد ذهني تكون عاقبته الانصراف إلى الدراسة النفسانية البحتة أو الصوتيّة المحضة. وعلى هذا فإنّ العمل الذي تقوم به اللسانيات يقع في المكان الذي تتلاقى فيه العناصر الخاصة بكل واحد من هذين القبيلين، وهذا التركيب ينتج صورة لا مادة»[90].

«يحصل بين جميع الأفراد الذين تجمعهم صلة اللغة شبه معدل: فكلهم يحكون - لا بالحرف دون شك - ولكن على الوجه الأقرب - نفس الأدلة مرتبطة بنفس المفاهيم. فما هو مصدر هذا التبلور الاجتماعي ؟ وأي واحد من الأجزاء التي تتكون منها دورة التخاطب يمكن أن يكون هو السبب ؟ فلا شك أنّها ليست كلها سبباً في إحداثه. أما الجزء الفيزيائي فيمكن من الآن أن يبرأ من ذلك لأنّنا عندما نسمع من يتكلم بلغة لا نعرفها، ندرك بالفعل الأصوات ولكن بعدم فهمنا لها نبقى خارج الحدث الاجتماعي. أما الجزء النفساني فلا يشارك في ذلك كله: فجانب التأدية لا دخل له لأن التأدية ليست أبداً من عمل الجماعة، بل من عمل الفرد دائماً والفرد دائماً صاحب أمرها. وهي التي نسميها «parole» (= الكلام كفعل من أفعال الفرد).

«اللسان هو رصيد (trésor) يستودع في الأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمع واحد بفضل مباشرتهم للكلام، وهو نظام نحوي يوجد وجودا (تقديريا) في كل دماغ أو على الأصح في أدمغة المجموع من الأشخاص، لأنّ اللسان لا يوجد كله عند أحد منهم بل وجوده بالتمام لا يحصل إلا عند الجماعة».

«وبفصلنا اللسان عن الكلام، نفصل في الوقت نفسه: ما هو اجتماعي عما هو فردي، ما هو جوهري عما هو إضافي أو عرضي في بعض الأحيان».

---

90 - نفس المصدر، 155- 157. لأن المعاني مثل الأصوات هي مادة بالنسبة إلى الهيئة التي تجمعهما، ويتشكلان بها (وبهذا التشكل تتمايز عناصرهما).

«ليس اللسان من وظائف المتكلم بل هو أثر يسجله الفرد بكيفية سلبية»[91]... بخلاف الكلام فإنه عمل الفرد يتعمده ويتبصّر فيه؛ ويجب أن نميز فيه بين شيئين: التركيبات التي يركبها المتكلم عند استعماله لوضع اللسان (le code de la langue) للتعبير عن غرضه الشخصي والآلية النفسانية الفيزيائية التي تمكنه من إخراج هذه التركيبات.

«... اللسان نظام لا يخرج عن الترتيب الذي وضع عليه. وسنمثل لذلك بلعبة الشطرنج حتى نتبيّن هذا المعنى أحسن. فمن السهل، إلى حدّ ما، أن نميز ههنا ما هو خارجي عما هو باطني فانتقال هذه اللعبة من فارس إلى أوربا هو أمر خارجي بخلاف كل ما يخصّ النظام وقواعد اللعب فهو أمر باطني: إن استبدلت القطعة الخشبية بقطعة من العاج، فإن هذا التغيير لا يمس النظام: ولكنني إن نقصت أو زدت عدد القطع فهذا التغيير سيخل أيّما إخلال «بالنحو» الذي وضع عليه اللعب...»[92].

«إنّ آلية اللغة كلها جارية على اتّحاد الهويات واختلافها وما هذه الأخيرة إلا المقابل لتلك. وعلى هذا فمشكلة اتّحاد الهويات هي مشكلة عامة الوجود، ولكنها لا تتميز، من جهة أخرى عن مشكلة الكيانات والوحدات، وليست إلا صورة لها أكثر منها تعقيدًا، على أنّها مثمرة. وتظهر هذه الصفة جليا بالتشبيه بينها وبين بعض الأحداث غير اللغوية. فاتّحاد الهويّة يخطر بالبال إذا تكلمنا عن قطارين يلقب كل واحد منهما بإكسبريس «الثامنة و45د. مساء جنيف - باريس». يقلع أحدهما قبل الآخر بأربع وعشرين ساعة. فهذان هما في نظرنا إكسبريس واحد مع أنّ كل شيء فيهما: القاطرة والشاحنات والمستخدمين، يختلف لا محالة. وكذلك إذا هدم شارع وأعيد بناؤه قلنا إنّه نفس الشارع مع أنه ربّما لم يبق من حيث مادته أي شيء من الشارع القديم. فكيف يمكن أن يُعاد بناء شارع بأكمله ولا تزول عنه هويته؟ ذلك لأن الكيان الذي تتكوّن منه ليس مادة صرفة بل يتقوم من بعض الصفات لا تدخل فيها مادته العارضة كموقعه، مثلا، بالنسبة لمواقع الشوارع الأخرى. وكذلك الاكسبريس فالذي يقوم

---

91 - هذا ما سينتقده تشومسكي فيما بعد (سنتعرض لذلك عند كلامنا عن «التفريعية»).
92 - نفس المصدر، ص 29 - 31.

كيانه هو الساعة المعينة التي يقلع فيها ثم الخط الذي يسير فيه، وبصفة عامة كل الظروف التي تميزه عن الاكسبريسات الأخرى. فكلما حصلت نفس الشروط، حصلت نفس الكيانات... أما بالنسبة إلى اللغة فكلما نطقت بكلمة (Messieurs) (سادتي) فإنني أجد بذلك مادتها: لأنّ كل نطق مني لها هو تلفظ جديد وإنجاز نفساني جديد، فالرابط بين التأديتين لنفس الكلمة لا يعتمد على اتّحاد المادة ولا على اتّحاد تام بين الأغراض، بل على صفات أخرى ينبغي أن نبحث عنها وهي التي ستتبيّن بها عن كثب وبكيفية محسوسة ماهية الوحدات اللغوية الحقيقية»[93].

«... كل هذه المفاهيم التي تكلمنا عنها في هذه الفقرة (المفاهيم اللغوية) لا تختلف في جوهرها عمّا سميناه في موضع آخر valeurs»[94]. وسنتَبيَّن بعد ذلك بالرجوع إلى تشبيه اللغة بلعبة الشطرنج. ولننظر إلى أحد الخيالة: هل هو في نفسه عنصر من عناصر اللعب ؟ طبعاً لا لأنّه في مادته وخارج خانته وبقطع النظر عن أحوال اللعب الأخرى، لا يمثل شيئاً بالنسبة إلى اللاعب ولا يصير عنصرا حقيقيا ومحسوسا إلا إذا قدر له تقديره وصار هو وذلك التقدير شيئاً واحدا. ولنفرض مثلاً أنّ أثناء اللعب يصاب بمكروه: يتلف أو يفقد: فهل يمكن تعويضه بما يعادله؟ أجل: وليس فقط بخيال آخر بل حتى بصورة مغايرة له تماما في الشكل ونقول مع ذلك إنّهما شيء واحد بشرط أن نمنحهما نفس التقدير (= أن ننزلهما نفس المنزلة).

93- ص 151- 152.

94 - تدل هذه الكلمة الفرنسية (ومثلها Value الإنكليزية) في أصل وضعها على قيمة الشيء وقدره بوجه عام، وخصوصا أيضا للشيء الذي يقوم مقام شيء آخر في المعاملات، وتكون له نفس القيمة والتقدير. ولا يتم هذا إلا إذا أعطاه المتعاملون الصلاحية في ذلك (انتبه إلى العلاقة القائمة بين هذه الكلمة العربية وبين كلمة مصطلح أو اصطلاح). وذلك مثل أوراق النقد والسندات والشيكات وغيرها مما يصطلح عليه في المعاملات. ولا تتحدد قيمتها إلا بالنسبة إلى غيرها، وطبق سوسور هذا المفهوم على الوحدات اللغوية المحسوسة، لأن المعتبر فيها ليس هو مادتها بل مؤداها (fonction) أو مدلولها (signifié) المصطلح عليه (وكلاهما يسمى عنده valeur ولأنه لا يمكن أن يحصل اصطلاح إلا بالتكافؤ وبالتقابل. وقد أطلقنا على المفهوم العام لفظة التقدير (انظر تفسير الزمخشري للآية الكريمة «وخلق كل شيء فقدّره تقديرا» (الفرقان، 2) «.. قدّره وهيأه لما يصلح له»). وهذا التقدير يمكن أن يسمى صلاحية إذا اعتبرنا فيه القدرة على القيام بعمل بالنيابة عن شيء آخر وبتواضع الجماعة. أو المنزلة بالنظر إلى نزول الشيء منزلة غيره ومقابلته لشيء آخر أو الموقع والموضع (قارن هذا اللفظ بالوضع والمواضعة وقارنه أيضا باستعمال قدماء النحاة له) valeur position أما إطلاق لفظ الـ valeur على الوحدة نفسها فمأخوذ أيضا من استعمال الاقتصاديين. والذي شاع اليوم في العربية هو لفظة القيم (جمع قيمة). وكان من الممكن أن نقول في مثل système de valeurs نظام التقديرات، أو من المقدرات لأن هذه الأمور هي أشياء متصورة منوية في الوحدات المادية (الاقتصادية أو الدلالية) التي هي محلها.

وهكذا نرى أنّ مفهوم الاتّحاد الذاتي ومفهوم القدر (أو المنزلة) يحمل أحدهما على الآخر في داخل الأنظمة الدلالية – كاللغة مثلا – حيث يحصل لعناصرها توازن وفقا لقواعد معينة»[95].

«... تركب كل لغة ألفاظها بالاعتماد على نظام من العناصر الصوتية كل واحد منها يكون وحدة ذات حدود بيّنة ويكون عددها محصوراً حصراً تاماً. أما الوصف الذي يميزها فليس كما يظن، نوعيتها الخاصة بها والإيجابية بل عدم التباس بعضها ببعض. ولهذا فالحروف هي قبل كل شيء كيانات تباينية ونسبية وسلبيه. والدليل على ذلك هو الحرية التي يتمتع بها المتكلمون في تأديتهم للحروف ما داموا متمسكين بما يميّز بعضها عن بعض. ففي الفرنسية مثلا النطق بحرف r بجعلها لهوية (أي مثل الغين) وهو الاستعمال الشائع، لا يمنع بعض الناس، وهم كثيرون، أن ينطقوا بها بترديد طرف اللسان (مثل الراء)»[96]: وهذا لا يخل باللغة، لأنها لا تطلب إلا الاختلاف بين حرف وآخر ولا تطالب، كما قد يعتقد، أن يبقى الصوت على صفة واحدة لا يتغيّر. وأستطيع أن أنطق بحرف r الفرنسي مثل حرف ch الألماني الذي يحصل في مثل Bach وdoch[97]، «ولكنني لن أستطيع أن أنطق في الألمانية بـ r مثل ch لأنّ هذه اللغة تعرف كل واحد من هذين العنصرين (أي تجعلهما حرفين اثنين لا حرفاً واحدا) فلا بُدَّ من أن تميز بينهما[98].

«علم اللسان السكوني وعلم اللسان التطوري (linguistique statique et linguistique évolutive)... إن هذا الانقسام الثنائي الحاسم غير موجود في أكثر العلوم الأخرى. فإنه ليس للزمان فيها تأثير خاص. فقد لوحظ في علم الفلك أنّ الكواكب تعتريها تحولات هامة ولكن

---

95 – نفس المصدر، 153 – 154.
96 – صوت الراء وصوت الغين لا يتمايزان في الفرنسية من حيث مؤداهما (أي من حيث صلاحية كل واحد منهما أو عدم صلاحيته للتمييز بين المعاني، وبالتالي للتمييز بين كلمة وأخرى). فإنهما وإن كانا من مخرجين مختلفين وذوَي صدى مختلف، فإن تعاقبهما في داخل الكلام لا يغير معناه بخلاف العربية فإنهما حرفان متمايزان فيها (أي في وضع العربية واصطلاحها، وذلك مثل: غاب/ راب).
97 – ch يمثل حرف الخاء (إذا جاء بعده o أو a أو u) في الألمانية. أما الفرنسية فلا تعرف هذا الحرف، فإذا اتفق أن ينطق المتكلم بهذه اللغة بخاء في محل الغين أي غين ناقص منها الجهر لم يغير هذا معنى الكلمة بخلاف المتكلم بالألمانية.
98 – نفس المصدر، 164 – 165.

هذا العلم لم يضطر من أجل ذلك أن ينقسم إلى نوعين من الدراسة. وكذلك علم طبقات الأرض فإنّ استدلالاته تسلط غالباً على ظواهر التعاقب الزماني (المتعاقبات الزمانية: successivités) ولكنها إذا تعرضت إلى الحالات الثابتة التي تكون عليها الأرض في وقت ما فإنّها لا تجعل من ذلك موضوع دراسة منفصلة انفصالاً تاماً. ويوجد أيضاً علم وصفي للقانون وتاريخ للقانون ولكنهما لا يتعارضان عند أحد من الناس. وكذلك التاريخ السياسي للدول فإنّه يسير كله داخل الزمان، وإذا تعارض مع ذلك المؤرخ لوصف عصر معين فلا أحد منا يعتقد أنّه خرج عن ميدان التاريخ. أما علم النظم السياسية فهو، على عكس ذلك، علم وصفي في جوهره، ولكنّه يمكنه أن يعالج في بعض المناسبات مسألة تاريخية دون أن تختلّ لهذا السبب وحدته».

«(وهذا كله) بخلاف... الاقتصاد السياسي وتاريخ الأحداث الاقتصادية فإنّهما يكوّنان دراستين منفصلتين تماماً في داخل العلم الذي يشملهما. فالعلماء بتقسيمهم هذا يمتثلون، بدون شعور منهم واضح، لضرورة باطنية. والحال أنّ مثل هذه الضرورة تحملنا على تقسيم علم اللسان إلى قسمين يخضع كل واحد منهما لمبدأ خاص به. والسبب في ذلك هو أنّنا نواجه ههنا كما يواجه العلماء في الاقتصاد السياسي (نفس المفهوم وهو) مفهوم التقدير (القيمة في علم الاقتصاد). ففي كلا العلمين الموضوع هو نظام[99] **تكافؤ بين أشياء تختلف أجناسها**: في أحدهما هو العمل والأجرة وفي الآخر هو الدال والمدلول.

«يكون من الأفيَد، من غير شك، لجميع العلوم، أن تعتني أكثر بتوضيح المحاور التي تدور حولها موضوعات دراستها. يجب على هذا أن يميز في جميعها بحسب الصورة الآتية:

99 - يجب أن نلاحظ أن سوسور لم يستعمل لفظة structure إلا ثلاث مرات، واستعمل مع ذلك كلمة système 138 مرة (انظر مونان، مفهوم النظام عند انطوان ميي في مجلة La Linguistiquc 1961م، ا، ص 24 وما بعدها) فهذا يدل على أن سوسور لم يكن هو الذي أذاع لفظة structure (البنية) ولم يسمّ مذهبه بالـ structuralisme لأجل استعماله لهذا اللفظ. ويظهر أن أتباعه كانوا أكثروا من استعماله للدلالة على ما يسميه هو système، وافتتن كل من جاء بعدهم بهذا اللفظ (حتى صار ذلك «موضة» الآن في جميع ميادين الحياة اليومية!).

إنّ هذه المفاهيم وهذه الاعتبارات وقد مضى عليها وقت لم تَسلَم كجميع النظريات الإنسانية من الانتقادات السلبية والإيجابية، إلا أنها أصبحت الآن النظرة الأساسية التي بنيت عليها اللسانيات وأصبحت المفاهيم الرئيسية التي تكون جوهرها ومادتها أشياء مسلمة عند جميع اللغويين، بل قلّما رأينا في تاريخ البشرية نظرية تذيع وتسير بين الناس مثل هذه التي أخرجها سوسور يأخذ هذا منها ويردّ، يرفض البعض ثم يرجع إليها نادماً خاشعاً، حتى البقية من التاريخيين المعاصرين وساقتهم تعترف لها بالفضل العميم وكادت نظرية تشومسكي الحديثة تثير مثل هذه الحركة، وكانت لها أصداء عظيمة بالفعل ولكنّها وإن غيّرت مجرى البحث العلمي في اللغة إلا أنّها لم تقنع الكثير من الباحثين، وكأنّ نَفَسها الذي كنّا كلنا نعتقد أنه سيمتد ويطول، قد أصيب ببعض الكلل[101]. وهذا لم يحصل بالنسبة لمذهب سوسور في جملة آرائه إلى الآن ولذلك أسباب:

الأول هو أن نظريته تمسّ ذات اللغة وأوضاعها (وكان اللغويون في زمانه لا يعرفون إلا جزيئاتها ولا يهتمون إلا بتطوّر هذه الجزيئات) .

الثاني هو أنّه قال في ذلك القول الفصل، إذ لم يستطع أي واحد إلى الآن أن يبطلها إبطالاً كلياً أو يأتي بنظرية مخالفة وأصحّ منها في نفس الوقت. وكل من حاول أن ينقضها فإنّما اكتفى بنقض جزئياتها أو عنصر واحد من عناصرها أو تعرض لبعض أقواله الجازمة، فقصد فيها كيفية إطلاقه للقول لا صميم القول.

الثالث هو موافقتها لما كان ينتظره الجيل الجديد من الباحثين في بداية القرن العشرين واعتماد هذا الجيل حتى الآن (ولا يزال الكثير منهم على قيد الحياة) على أهمّ ما قاله سوسور.

السبب الرابع هو عدم مناقضة العلوم الأخرى لهذه النظرية بل بالعكس أيّدتها وأسندتها بتبنيها إياها، أو باقتباسها لبعض مفاهيمها أو بمجرد توافق جهات الاعتبار بينها وبين آراء

---

101 ولا نرجو لها ذلك لأنها، حقيقة نظرية عظيمة إلا أنها تحتاج إلى من ينميها ويثريها، ولا يستطيع الآن -ولن يستطيع- اللغويون وحدهم (بمعلوماتهم وخبرتهم اللغوية الصرفة) أن ينموها إلا بالتعاون مع علماء النفس اللغوي والأخصائيين في الصوتيات النفسية والرياضيات الحديثة (إلا أن يكونوا ممن يجمع بين هذه العلوم مثل تشومسكي نفسه)

سوسور (وهذا راجع إلى ظاهرة توارد المعاني والمقاصد في داخل المجتمع الواحد). ولا تزال أفكار هذا اللغوي تغذي إلى يومنا هذا أقوال الفلاسفة والأدباء وعلماء الاجتماع وغيرهم على مستوى دول العالم.

على أنّ هذا لا يعني أنّها أفكار قد بلغت الكمال ولا شيء يمكن أن نضيفه إليها أو نزيله عنها فإنّها كغيرها من النظريات قاصرة ومحدودة[102]. ومهما بلغته من الصحة والعمق فإنّه لا بدّ أن تكون محدودة القدرة على تفسير جميع ما يخص اللغة وأحداثها. والذي استطاع أن يبيّن وجوه قصورها **-لا خطأها-** بقول فصل أيضا هو تشومسكي اللغوي الأمريكي الذي تعددت إشارتنا إليه منذ البداية. فإنّه لم ينقض المفاهيم التي ذكرناها ولا النظرة البنوية بصفة عامة (فهي من أرسخ نظراته) بل يعترف لنظرية البنويين ومتفرعاتها بفضل عظيم وهو تحديدها للعناصر الهامة التي يتكون منها موضوع اللسانيات كمفهوم الدلالة اللغوية ومفهوم نظام الأدلة ثم تمييزها الحاسم بين نظرة الباحث إلى هذه الأشياء في ذاتها ونظرته إلى تحول جزئياتها عبر الزمان مع جعل الأسبقية للنظرة الأولى. إلا أنّه يعتقد – ويبرهن على ذلك – أنها **غير كافية** لتفسير وتعليل ظاهرة التبليغ اللغوي في جملتها لأنّها تخص مظهر اللغة القراري الذي يتمثّل **في الكلام بعد أن يحدثه المتكلم**. فلا يمكن أن تكشف عن ديناميتها الباطنية[103] أي كيفية حصولها من القوة إلى الفعل أو بعبارة أخرى: كيفية استعمال

---

102 – ينبغي أن نفهم جيدا مغزى هذا فلا نقع فيما وقع فيه من التهافت أهل التشكك من المفكرين قديما، وبعض البسطاء من أهل ملتنا في زماننا، فنظن أن مصير النظريات العلمية كلها البطلان والزوال لما يظهر من انهيار بعضها على إثر البعض الأخر. وليس هذا صحيحا أبدا لأن النظريات الجدية غير الخيالية، أي العلمية الحقة، لا يمكن أن تبطل كلها. ولا تكون علمية إلا إذا اعتمدت على استدلال عقلي قوي وصياغة دقيقة لحججها ومسالك تفريعها هذا مع ارتباط مفاهيمها فيما بينها ارتباطا وثيقا وإسناد الواقع لأكثر اعتباراتها وتخميناتها. والذي يبطل فيها- لأنها، على كل حال من جنس الافتراضات (ولاستحالة البرهنة عليها في جملتها) – هو، بعد مرور برهة من الزمان شموليتها التي يمنحها إياها أصحابها (زيادة على بعض المفاهيم والاعتبارات الجزئية). ولا يتبين ذلك جيدا إلا بظهور نظرية جديدة تثبت عدم صلاحيتها لجميع الظواهر وتحاول في نفس الوقت أن تدمجها في نظام مفاهيمها بجعلها جزءا أو مظهرا خاصا من مظاهرها أو مرحلة تمهيدية لها. وبذلك فإن مستواها يكون أدنى من مستوى النظرية الجديدة لكون هذه أوعب منها وأشمل. وهذا يخص النظريات البحتة الحقيقية، وهي طبعا قليلة بالنسبة إلى الأراء الصادرة من ذوي النزوات والبدوات.

103– لم يلتفت سوسور ولا البنويون الذين جاؤوا بعده إلى هذا المظهر الهام. والذي منعهم من ذلك هو اعتقادهم بأن كل ما خرج عن بنية الألفاظ المفردة ونظامها فهو راجع إلى المفرد. فالجملة مثلا بما أنها تركيب لوحدات اللغة يقوم به الفرد فليست عنده «لسانيـــة» أي وضعية بل «كلاميـــة» (أي من جنس الأفعـــال الفردية ولم يكن متأكدا من ذلك). ولذلك قال سوسور بأن اللغة تنحصر كلها في اصطلاح التخاطب، فهي بذلك أثر يسجله الأفراد في ذاكرتهم بكيفية سلبية. وهذه عثرته حسب ما يزعم تشومسكي، ونحن نوافقه على هذا. وقد تنبه إلى ذلك لغويونا قديماً وأجروا عليه أبحاثهم.

المتخاطبين لها أثناء إرسال الخطاب واستقباله. فمفاهيم سوسور جدّ ضرورية لتشخيص الوحدات اللغوية وتحديدها وبيان كيفية اندراجها في نظامها، إلا أنّه لا يمكن أن يتعدّى بها الباحث هذه المرحلة من البحث فهي إلى الوصف المجرد وتصنيف وتحديد الذوات اللغوية في داخل نظامها أقرب منها إلى تعليل تركيباتها في مدرج الخطاب وتفسير تفرع هذه التركيبات بعضها من بعض حتى يمكن أن «يعبر عن اللامتناهي من المعاني بالمتناهي من الألفاظ»[104]. وسنشرح ذلك بالتفصيل في موضعه إن شاء الله.

ينبغي الآن، قبل أن نختم هذا العرض التاريخي أن نشير إلى المدارس التي ظهرت بعد سوسور. وستكون إشارتنا لها وجيزة لأننا سنطيل الكلام عن اتجاهاتها عند تحليلنا – في الأبواب التالية إن شاء الله –لمضمون اللسانيات الحديثة والنتائج التي توصلت إليها. وأغلب هذه النزعات وهذه البحوث كانت امتدادا وتوسيعا لمذهب البنية اللغوية الذي وضع أسسه سوسور وبعض معاصريه ويمكن أن ترتب هكذا:

1) المدارس المنبثقة من مذهب سوسور مباشرة أو منه ومن النزعات الأخرى:

– **مدرسة جنيــف**: تكونت من أتباع سوسور السويسريين: بالي (A. Bally) وسيشوهي (Sechehay) وهما اللذان جمعا ونشرا دروس سوسور كما قلنا. وكان لكل واحد منهما بحوث

ولما صار المتأخرون لا يدرك أكثرهم فحوى كلامهم، اختلفوا في هل «وضع الواضع المفردات والمركبات الإسنادية أو المفردات خاصة دون المركبات ؟» والذين اهتدوا إلى وجه الصواب منهم هم النحوي المغربي أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (توفي في 606 أو 607 هــ وقل من يعرف فضله انظر. مقدمته المسماة بالقانون وشرحها للشلوبيني (توجد 3 نسخ منه في الأسكوريال برقم 2، 36 و190)، فإنه ممن أدرك جيدا مقاصد المتقدمين، ولا نظن أنه كان يدين في ذلك كله لما سمعه من شيخه ابن بري. وهو صاحب القول الذي استهل به ابن أجروم مقدمته: «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع» وكثيرا ما يردده معاصرونا دون أن يشعروا بأهميته بالنسبة إلى البحوث الحديثة). وتلميذه ابن معطي النحوي الجزائري (وكان الجزولي قد أقام مدة في مدينة الجزائر يدرس فيها) ثم ابن الحاجب (570– 646هــ) ثم أبو حيان الأندلسي. ونقل الزركشي ملخص أقوالهم. قال: «.. والحق أن العرب (المتكلمين الفصحاء) إنما وضعت أنواع المركبات، أما جزئيات الأنواع فلا. فوضعت باب الفاعل لإسناد كل فعل إلى من صدر منه، أما الفاعل المخصوص فلا..» (المزهر، 1 /45. انظر في هذا الكتاب ما نقله صاحبه عن هذا الخلاف). ويا حبذا لو استطاع سوسور في وقته أن يطلع على هذا الكلام !

104 – وسترى أن هذه العبارة نفسها التي أخذها تشومسكي (وهو نفسه يعترف بذلك) من هومبولت توجد بصورة أكثر تجريدا في كتاب الشفاء لابن سيناء، وكتب فخر الدين الرازي. والمصدر الأول للفكرة هم النحاة العرب (انظر كتابنا في علم العربية).

ذات صبغة خاصة. ومن هؤلاء الأتباع نذكر هنري فراي (H. Frei) وهو عالم جليل والباحث روبرت كوديل (R. Godel) وهو فرنسي الأصل.

– **المدرسة الفنولوجية المسماة بحلقة براغ**[105] نشأت يوم دخل تروباتسكوي وياكوبسون وكرسيفسكي في الحلقة التي كان قد كوّنها بعض اللغويين التشيكيين. ففي سنة 1928م ظهرت الفنولوجية على مسرح النشاط العلمي العالمي بصفة رسمية. وحدث ذلك في المؤتمر الدولي الأول للغويين الذي انعقد في لاهاي[106]. وفيه طرحت آراء هؤلاء الباحثين الروسيين وينتمي إلى هذه الحلقة الباحثون التشيكيون: ماتسيوس(V. Mathesius) وترنكا(.B Trnka) وفاشيــك (J. Vachek).

– **حلقة كوبانهاكن اللغوية**: ظهر الاهتمام بالأفكار اللغوية الجديدة بالدانمارك في وقت مبكر (وقد ذكرنا من الباحثين الدانماركيين الممتازين راسموس راسك ومادفيك). وظهرت في الربع الثاني من القرن العشرين نزعة بنوية جد متأثرة بأفكار سوسور. وأشهر من كان يمثّلها هم بروندال (V. Brondal) ويلمسليف (L. Hjelmslev) وأولدال (H. Uldall). وهذان اللغويان الأخيران هما اللذان أسسا ما سمياه بالــ Glossématique. وهي تمثّل نظرية سوسور في أقصى درجات التجريد الصوري. وينتسب إلى هذه الحلقة ديدريشيسن (P. Diderichsen) وهانسين (A - Hansen) وإيكو (Nels Ege) وسبانج هانسين (H. Spang - Hanssen) وتوجبي (Knud Togeby) والباحثة الممتازة التي ذكرناها: فيشريور كانسن (-Eli Fischer Jorgensen).

---

105 - أخص شيء تمتاز به هذه المدرسة عن غيرها هو اعتمادها الأساسي على الوظيفة (أو الدور) الذي تؤديه العناصر اللغوية في عملية التبليغ، ولهذا سميت النزعات المتفرعة عنها (ومنها مدرسة مارتيني الفرنسية) بالوظيفية (fonctionnelle) وبذلك تخالف المدرسة البنوية الأمريكية. وسنرى أنّ لفظة fonction التي استعملها بلومفيلد لمعنى آخر استبدلها سوادش (Swadesh) أحد أتباعه بكلمة distribution (انظر فيما يلي كلامنا عن المدرسة الأمريكيّة).

106 - عقدت بعد ذلك 10 مؤتمرات دولية: في جنيف (1931م) وروما (1933م) وكوبانهاجن (1936م) ولم يجتمع اللغويون للمؤتمر الخامس لأجل الحرب، أما السادس فانعقد في باريس (1948م) والسابع في لندن (1952م) والثامن في أوسلو (1957م) والتاسع في كمبردج (في الولايات المتحدة) (1962م) والعاشر في بوكورشت (1967م) والحادي عشر في إيطاليا (1973م).

ومن الباحثين الذين لا ينتمون إلى إحدى هذه المدارس إلا أنهم اتّخذوا البنوية أساساً لأبحاثهم (وهم كـــثيرون جدا) نذكر: من هولاندا: فان فيجيك (N. van Wijk) ودي كروت (A. de Groot) ومن بلجيكا: بويسينس (E. Buyssens) ولوروا (M. Leroy) ومن فرنسا: كوكانهايم (G. Gougenheim) وأندري مارتيني (A. Martinet) وفوركي (J. Fourquet) وجان كانتـــينو (J. Cantineau) وهودريكـــور (Haudricourt) وجويليـــان (Juilliand) ومونان وغيرهم. ومن النرويج: آلف سوميرفيلت (Alf Somerfelt) وفوكت (H. Vogt) ومن السويد: لبنروث (Lindroth) وبرتيل ماللمبرج (B.Malmberg) ومن بولونيا: دروزفـــسكي (W. Doroszewski) ويرزي كوريلوفتش (J. Kurylowicz) ومن سويسرا: كلينتس(H. Glinz) ونائرت (P. Naer) ومن إسبانيا: أمادو ألونسو(A. Alonso) وألاركوس يوراتش (E. Alarcos - Llorach) ومن البرازيل: كوسيريو (E. Coseriu) ومن النمسا: بوهلير (K. Bühler) وكان من علماء النفس أيضا ومن إيطاليا: بلاردي (W. Belardi) وتاليافاني (C. Tagliavani) وغيرهم[107].

---

107 - نذكر أيضا من التاريخيين أو المقارنين الذين اهتموا بالدراسة الآنية(وناقشوا البنويين في ذلك) الباحث الدانماركي الغزير العلم: أوتو يسبرسن (O. Jespersen) وهو ممن توصل (وهم سابير وسويت وباسي وجونس وبودوان دي كورتوني) إلى تحديد مفهوم الـــ phonème بمعزل عن سوسور ومن هؤلاء أيضا فالتر فون فارتبورج (W. V. Wartburg) العالم السويسري المشهور. وكذلك بعض أتباع ميي مثل إميل بنفينيست (E. Benveniste) ومارسيل كوهين (M. Cohen، وهما لغويان فرنسيان ممتازان قد أديا خدمات كبيرة للسانيات). أما فندريس فهو أيضا من أتباع ميي وناقش، مثل زملائه التاريخيين، آراء البنويين، إلا أن دراسته لظاهرة اللغة يرجع أكثر أفكارها إلى الجزء المردود من أفكار القرن التاسع عشر (ولا ننس أنه أنهى كتابه «اللغة» في سنة 1914م كما يقوله هو نفسه، ولم ينشره إلا في 1921م). وليس في هذا الكتاب فكرة واحدة تنسجم تماما مع التيارات العلمية التي بدأت تنطلق في ذلك الزمان (أي في بداية القرن العشرين. أما القول بأن اللغة حدث اجتماعي فلم يكن عند ميي وفندريس عاملا تجديديا، وإنما ساعدهما على تلطيف بعض المواقف المتطرفة).

وفندريس يمثل نزعة الفيلولوجية الفرنسية التقليدية والأراء الساذجة التي أظهرها النحاة المحدثون في الكيانات اللغوية مع الشيء الكثير من «الذرية» النفسانية التي اعتمدها فونت وغيره من علماء النفس قبل ظهور الكيشتالت. هذا فيما يخص كتاب فندريس في اللغة. أما بعد أن اطلع شيوخ التاريخيين على نظريات سوسور وتروبتسكوي وغيرهما، فقد اختلفت مواقفهم إزاءها باختلاف مناصبهم ومشاربهم إلا أنّ أكثرهم صعب عليهم أن يفتحوا صدورهم للأفكار الطارئة، فبقوا ينظرون إلى كل شيء في اللغة بعيون القرن التاسع عشر، ولا يحاول إلا القليل منهم أن يكيف نظرته بما يقتضيه تطور الفكر وتحول أسباب العلم. إلا أن هذا لا يعني أن الدراسات التي تعالج تطور اللغة قد اختفت الآن، أو قل اهتمام الناس بها، لأن الذي اختفى اليوم هو هذه النظرة المجزئة «الذرية» ؛ أمّا الدراسات التاريخية فلا تزال نشيطة، إلا أن أصحابها يحاولون دائما أن يوفقوا بين الجانب الزماني والجانب الآني بجعل موضوع تتبعهم التاريخي لا جزئيات اللغة بل نظامها (أي تطور عناصرها في داخل نظامها وبالنظر إلى تلازمها في أثناء هذا التطور، وهذا يعني أنه كلما أصيب عنصر واحد من عناصر اللغة، أصيب النظام كله بتغيير ما). ومن البنويين الذين اهتموا بهذه الدراسة نذكر خاصة ياكبسون (وهو الذي وضع أسس الفنولوجية الزمانية) ومارتيني وجوليان وهودريكور وكوريلوفيتش (ولهذا الأخير أعمال جليلة جدا لا يصح لأي مؤرخ للغة أن يتجاهلها).

2) المدارس التي لم تنبثق عن السوسورية (إلا أنّ بعضها تأثرت بها فيما بعد):

– **المدرسة الروسية** وكانت في أول أمرها حلقتيــن: حلقة موسكو وروائدها فورتوناتوف (1848– 1914م) وحلقة قازان، سميت بذلك لأن صاحبها بودوان دي كورتوني كان يدرس في هذه المدينة عدة سنين. وجمدت حركتهما بسبب طروء نظرية جديدة، في منتهى السخافة[108]. ثم رجعت الأمور إلى مجراها سنة 1950م.

– **المدرسة الإنكليزية:** تتكون من نزعتين انطلقت إحداهما من تلك الفنولوجية التي وضعها العالم الصوتي المشهور دانيال جونس (D. Jones) والأخرى هي مدرسة قائمة برأسها تتمايــز تماما عن النزعات التي ظهرت في ذلك العهد (1928م). وصاحبها هو فرث (J. R. Firth). وأكثر اللغويين الإنكليز في زماننا هم من أتباع هذا الرجل. نذكر منهم بَالْمَر (L. R. Palmer) وبازيل (C. E. Bazell) وهاز (W. Hass) وألين (W. S. Allen) وخصوصا أولمان (S. Ullmann). ولكن أشهرهم وأعظمهم فضلا هو هاليدي (A. K. Halliday). وله نظرية في البنية اللغوية من أحسن ما وضع بهذا الصدد. وقد التف حوله بعض من ذكرناهم من أتباع فورث وكوّنوا مدرسة جديدة سميت بالفرثية.

– **المدرسة البنوية الأمريكية:** انبثقت لا من نظرية سابقة بل من المجهودات التي بذلها اللغويون في وصف اللغات الأمريكية الأصلية (لغات «الهنود الحمر») وصفاً موضوعياً علمياً. وكانت هذه المحاولات بالنسبة إلى الزمان الذي بدأت فيه التحريات في عين المكان عويصاً جداً إذ كان عهدا ازدهرت فيه النظريات والمناهج التاريخية، وهي لا تنفع واصف

---

108 – وكانت أشبه شيء بالمذاهب الفلسفية المترمتة (وذلك مثل مدرسة كروتشي وفوسلير التي مرّ ذكرها) وصاحبها هو مار (N. Marr) (1865– 1934م) الروسي الذي حاول أن يطبق النظرية الماركسية على دراسة اللغات ! فكان يرى أن اللغات هي مثل الطبقات الاجتماعية تتطور مثل تطورها ولهذا فلغة الطبقة الكادحة الروسية هي مماثلة للغة جميع الطبقات الكادحة الأخرى، ومخالفة للغة الطبقات المتمولة، ومآل هذه الطبقة الأخيرة هو الزوال دفعة واحدة بعد انتصار الثورة العالمية ! وتسلطت هذه الآراء السخيفة على البحوث والتعليم مدة 30 سنة حتى تدخل رئيس الدولة ستالين نفسه فقضى عليها بمقال نشر في البرافدا عام 1950م. وأظهر فيه ستالين إنكاره على أفكار مار (وكانت حقيقة كارثة على الاتحاد السوفياتي) وأخذ عليه عدم فهمه لماركس والمادية الجدلية، وقال بأن اللغة وإن كانت تتأثر بالاختلاف الطبقي، إلا أنها شيء مشترك بين جميع طبقات الأمة.

الأوضاع اللغوية[109]. فاضطرّ الباحثون الأمريكيون في أول أمرهم إلى أن يرتجلوا المناهج المناسبة لموضوع بحثهم، ثم استنبطوا شيئاً فشيئاً من مباشرتهم لعملهم الوصفي التصنيفي مبادئ وقوانين جمعوها في نظرية عامة معتمدين في ذلك على الكثير من أقوال ويتني كما سبق أن قلناه. وأول من فعل ذلك هم فرانتس بواس (F. Boas) (في 1911م) وتلاه سابير (E. Sapir) ثم بلومفيلد. وابتداء من 1920م صارت اللسانيات الأمريكية تمتاز عن البحوث الأوربية وأخذت طابعها الخاص بها خصوصاً بعد أن استعار بلومفيلد فكرة البيهافيورية من علماء النفس الأمريكيين وطبّقها على التحليل الوصفي اللغوي. ثم تعدّاها إلى نظرية شاملة عميقة جداً بناها على مفهوم الاستغراق (كان يسميه fonction) مع أنّ هذا اللفظ غير صالح لهذا المعنى ولذلك استبدلها سوادش بكلمة Distribution. وبعد ذلك سمى مذهبه بالــ Distributionalisme. وكل الباحثين الذين اشتهروا بعده فهم إما من طلبته، وإمّا ممَّن تأثّر بأفكاره نذكر منهم: بلوك وتراكر (G. - L. Trager , B. Bloch) وهيل (A. A. Hill) ونايدي (E. A. Nida) وولس(R. S. Wells) وسوادش (W. F. Swadesh) وهوكن (E. Haugen) وكرفين (P. L. Garvin) وغيرهم كثيرون. وننوّه ههنا بعمل ثلاثة من العلماء البارعين الذين لم يكتفوا بما وجدوه عند بلومفيلد وسابير وهم: هوكيت (C. F. Hockett) وبايك (K. L. Pike) وهاريس (J. Harris) وسنطيل الكلام عما وضعوه وأنتجوه فيما بعد هذا.

أما مذهب تشومسكي فلم يقوَ ولم يستفحل إلا في السنوات الأخيرة (أول دراسة ظهرت في النحو التفــريعي (= Generative grammar) هي كتَــابه المسمى: **بالمباني التركيبية: Syntactic Structures** الذي صدر في سنة 1957م). وسنخصص لهذه النظرية الهامة بابا

109 – ولا ننس عاملا آخر وهو عدم اهتمام الأمريكيين الشديد (أشد بكثير مما عند غيرهم) بمشاكل تعليم اللغات، خصوصا بعد شعورهم أثناء الحربين العالميتين بعدم نجاعة المناهج التعليمية (وحدث هذا الشعور عندما تعذر على الجنود وضباطهم الكلام باللغات التي كانوا يظنون أنهم يحسنونها، وما كانوا يحسنون في الواقع إلا الترجمة بالقواميس!). وفضل علماء اللسانيات في أمريكا على الأوربيين هو عدم تحرجهم من البحث في المشاكل التطبيقية. وهذا يدل على أن وطأة التقاليد العلمية الأرسطوقراطية التي ورثتها أوربا عن فلاسفة اليونان (= امتناعهم من معالجة الأمور التقنية وتركهم ذلك لعبيدهم) هي عندهم أخف مما عند العلماء الأوربيين

واسعا في آخر هذا المدخل. أما هذه اللمحة التاريخية التي ختمناها بهذا العرض الوجيز للمدارس الحالية فلا يمكن أبدا أن يكتفي بها القارئ ليتبيّن جيداً أهم ما يحتوي عليه علم اللسان الحديث وما حققه من نتائج إلى يومنا هذا، ولذلك سنشرع ابتداء من الأبواب المقبلة في تحليل كل المناهج والتقنيات الدقيقة التي يستعملها الآن علماء اللسانيات[110] في بحوثهم وكذا النظريات الهامة التي أشرنا إليها ولم نحللها بعد (مع توجيه انتقادنا وانتقاد غيرنا لها كلما اقتضاه الحال). كما سنتعرض أيضا لمكاسب اللسانيات في ميدان التطبيق ونذكر علماء آخرين برعوا في البحث التطبيقي ونحاول في كل ذلك أن نبين الفكرة الأساسية التي بنوا عليها نظرياتهم ومناهجهم وما حققوه من نتائج في جميع ميادين البحث اللساني، إن شاء الله تعالى.

110 – كطرق المقارنة التاريخية الحالية ومناهج التحليل الوظيفي والاستغراقي، واستعمال الرياضيات اللغوية في النحو التفريعي والإحصائيات، وكتقنيات الصوتيات التجريبية الحديثة وغيرها.
إضافة مفيدة: سيواصل نشر هذا المدخل في مجلة اللسانيات كما سبق أن نبّهنا عليه في أول الكتاب، وسنفي بكل ما وعدناه من التحليل والنقد للنظريات اللسانية ولا سيّما البنوية ومذهب تشومسكي والنظريات الحديثة في الخطاب والبراغماتية اللغوية إن شاء الله تعالى.

IV - مدخل إلى علم اللسان الحديث

أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مُدَرِّسِي اللغة العربية*

1 - تمهيد:

إنّ المشاكل التربوية التي تعترض في أيامنا هذه طريق الترقية العلمية والثقافية في البلدان النامية عامة والبلدان العربية خاصة، لجدُّ جسيمة وعويصة. ولا يرجع ذلك فقط إلى قلّة تفهّمنا لجوهر هذه المشاكل أو لعدم معرفتنا للحلول التي اقتُرحت وطُبقت بالفعل في خارج أوطاننا لفائدة النشء غير العربي، بل يرجع أيضا، وبصفة خاصة إلى الوضع الاقتصادي والثقافي والذهني الذي ورثناه من عهد الجمود والانحطاط قبل الغزو الأوربي وعهد الإفقار والتجهيل الذي عرفناه بعد هذا الغزو، أثناء الاحتلال الاستعماري أو السيطرة الأوروبية على اختلاف أنواعها. فمن ثَمَّ صعب علينا أن نتدارك ما فاتنا، بل قد استحال علينا في أحيان كثيرة أن نلتحق بالركب الحضاري والنهضة العلمية والتكنولوجية الحديثة.

فإن كانت إنجازات البلدان الغربية في هذا الميدان لا يمكن أن تقاس بالإضافة إلى الشيء الضئيل الذي أنجزته بلداننا منذ استقلالها أو تحررها، فليس من المحتّم علينا أن نتقوقع وننزوي بدعوى أنّنا بعيدون كلّ البعد عن تلك المكانة المرموقة التي حظي بها غيرنا في عصرنا الحاضر، إذ من الممكن جداً أن نكون على علم -على الأقل- بالنظريات العلمية ومناهج التحليل والوسائل المختلفة التي وضعتها هذه البلدان لتحقيق أغراضها، ولحل مشاكلنا ولا سيما تلك التي أخرجتها - في أحدث صُوَرِها - في علوم اللسان وصناعة تعليم اللغات.

* - نشر في مجلة اللسانيات، من إصدار معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، ع:4، (1973-1974).

إلا أنّ هناك خطراً كبيراً قلّما تنبّه له علماؤنا واختصاصيونا، وهو أن تنال هذه النظريات وتلك المناهج إعجاب الذين حظوا بالاطلاع عليها ويتقبلوها هكذا جزافاً دون أي نظر فيها وأي تمحيص، فتؤديهم اللذة التي يحدثها كل جديد، أو ما يبدو أنّه جديد إلى نبذ كل ما أبدعه علماؤنا قديماً في علوم اللسان، ممّا استغلق أو قد يستغلق فهمه على الناس، أو خفي عنهم – ولا سيّما اللغويين الغربيين – وبالتالي أن يحاول لغويونا تطبيق النظريات الحديثة (التي قد تكون موضع جدال في البلدان الغربية نفسها حتى الآن) على اللغة العربية تطبيقاً عشوائيًا لا لشيء إلا لأنّها حديثة وأنّها أتتنا من تلك البلدان. فإن كان لزاما علينا أن نطّلع على كل ما جدّ وحدث من النظريات والمناهج – ولا نتهاون في ذلك إطلاقا – فإنه من الواجب علينا أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار لا الانتقادات البنّاءة التي تعرضت لها في مكان نشوئها فحسب، بل حتى الاعتراضات والتحفظات التي يمكن أن يبديها إزاءها العالم النزيه منّا غير المتعصب (لما يعرفه على ما لا يعرفه) على أساس متين يعتمد المعرفة الواسعة العميقة للتراث العلمي العربي والتراث العلمي اللغوي بصفة خاصة. وذلك لتلافي الأحكام المتسرّعة وتحاشي التقليد الأعمى والتطبيق المخطئ.

إنّ الكثير منا يعرف أنّ اللسان البشري كظاهرة طبيعية ذات قوانين وبنية معيّنة قد تناوله بالبحث والتأمل المنهجي لا الأوربيون فقط – في عصرنا الحاضر– بل أجيال كثيرة من الهنود واليونان والعرب. أما ما يسميه الغربيون بالـ(General linguistics) (وبالفرنسية linguistique générale) فهو يطلق عندهم كما قلنا على الدراسة الموضوعية للظواهر اللسانية العامة الوجود منها والخاصة، وذلك من خلال الألسنة الخاصة بكل قوم. والغاية منها هو الكشف عن أسرارها وقوانينها سواء كان في مستوى النظام المتواضع عليه أم في مستوى الكلام، وكيفية تأدية المتكلمين لوحداته وتركيباته في المخاطبات (الشفهية والكتابية). ومقصودهم الأسمى هو أن يَصِفوا آليات اللسان الوصف العلمي الدقيق ويتحاشوا بذلك التحديد التحكمي للمعايير اللغوية. وظهرت هذه النزعة الوصفية المجردة من كل تحكم في أوربا في النصف الأول من القرن العشرين وكان الغربيون قبل ذلك (في القرن التاسع عشر) ينزعون

نزعة أخرى مماثلة لهذه من حيث الموضوعية، إلا أنّ غايتها الوحيدة كانت الدراسة التطورية المقارنة للأحداث اللغوية.وأول من تنبّه إلى نقائص هذه النزعة (وتنحصر في عدم اكتراث أصحابها باللسان في ذاته وبنيته ووظيفته) اللغوي السويسري فردينان دي سوسور (تـــ 1912). فمن ذلك الوقت تكاثرت الدراسات الوصفية للألسنة على مقاييس دقيقة وضعها اللغويون الأوربيون والأمريكيون (نذكر من هذه المقاييس النظرية الفونولوجية لتروباتسكوى؛ وهي من أحسن ما ابتدعوه لحصر وتحديد النظام الصوتي الحرفي). إلا أنّ هذه النظريات التي أطلق عليها اسم (البنوية) (Structuralisme) لاهتمامها بالبنى اللغوية في زعم أصحابها كانت قد تناست أو تجاهلت جانباً هاماً من الدراسة، وهو الظواهر المتعلقة بالقدرة التي منحت للإنسان على الكلام للدلالة على أي غرض كان، وبالتالي على كيفية إحداثه له وكيفية تحقيقه للعبارات المختلفة اللامتناهية بالمتناهي من الوحدات. كما تناست من ثَمّ أن النظام الباطني للسان لا يمكن أن تعرف أسراره بعملية وصفية مجرّدة فقط فإنّ هذا من قبيل التشخيص والتصنيف ليس غير. فلا بدّ إذاً من أن يتجاوز اللغوي الوصف والتصنيف إلى ما هو أهم من ذلك، وهو بناء المُثُل والأنماط الصورية التي تكون كالتمثيل والتقدير للمثل الخفية (وهي غير ثابتة في ظاهر اللفظ) التي يفرع عليها المتكلم العبارات بدون ما شعور منه.وهي تلك الأصول الآلية التي يكتسبها الطفل على ممرّ الأيام بممارسته للغة أبويه ومحيطه فتمكنه بعد الحصول عليها تدريجياً من الفهم والإفهام. وأول من لفت أنظار اللغويين الغربيين إلى نقائص النزعة الوصفية، وإلى أهمية هذا الجانب الذي ذكرناه هو الباحث الأمريكي نوام تشومسكي (ولد في 1928). وتسمى النظرية التي أحدثها بالنحو التفريعي والتحويلي.

وقد تأثرت صناعة تعليم اللغات أيّما تأثر بهاتين النظريتين، عندما ظهرت كل واحدة منهما واستفادت منهما أشياء كثيرة صار أكثر المربين المتخصصين في تعليم اللغات ينتبهون إلى ما يقوله اللغويون. واقتنعوا بأهميته في ميادين اختصاصهم. وهكذا ظهرت في أوربا وأمريكا الكثير من المناهج في تعليم اللغات رُوعيت فيها معطيات البحث اللغوي الحديث، لكن بتفاوت كبير فيما بينها.ونشأت عندئذ الاختصاصات المشتركة فظهر ما يسمى بعلم النفس

اللغوي وعلم التربية اللغوي، وكلاهما يهتم بظواهر اللسان، لكن من الزاوية التي تخصهما، أي من الجانب النفساني والتربوي. فإلى ماذا توصل هؤلاء وأولئك؟ وماذا كانت النتائج؟ ثم ما الذي استفادوه بالضبط من البحث اللغوي في صميمه؟ وكيف تمكّنوا من تحويل النظريات المجردة الجافة التي وضعها اللسانيون إلى مبادئ ومواد يمكن استغلالها في الميدان التربوي؟ وما القول بالنسبة للغة العربية والبحث اللغوي في زماننا؟ هذا الذي سنحاول الإجابة عنه في هذه المقالة، وسنذكر من أجل ذلك ما استغلّه بالفعل المربون من تلك المعطيات التي أثبتها علم اللسان، وأظهر أهميتها غير متجاهلين في الوقت نفسه معطيات علوم العربية القديمة التي قد تساوي أو قد تفوق من بعض جوانبها النظريات الحديثة، لكن في أغمض صُوَرها وأقدمها (إذ لا يمكن أن نجدها عند النحاة المتأخرين إلا مشوهة ممسوخة باستثناء الرضى الاسترابادي) وهي تلك التي توجد في كتاب سيبويه وعند بعض العباقرة مثل أبي علي الفارسي وابن جني، وقد استغلقت على من جاء بعدهم، فما بالكم بالمحدثين.

2 – علم اللسان وصناعة تعليم اللغات: اختلاف أهدافهما ومسالكهما:

1) المعلومات اللغوية نوعان:

إحداهما تخص المتكلم كمتكلم، والمخاطب كمخاطب ومعنى ذلك أنّها راجعة إلى الملكة اللغوية التي يكتسبها الإنسان، فتمكنه من الاتصال مع غيره بالخطاب على الوضع (أي نظام الرموز أو اصطلاح التخاطب) الذي بنيت عليه لغته. فكل إنسان مفطور على تلك الجبلة، وهي القدرة على اكتساب وضع ما من بين الأوضاع التبليغية. فالمعلومات التي تتكوّن منها هذه الملكة هي معلومات غير شعورية، إلا إذا انعكس شعور المتكلم عليها بالتأمل لكيفية أدائه لكلامه، وهذا يحدث كلّما تعثر لسانه، أو أخطأ في ذلك الأداء كما يحدث بحكم ميله الطبيعي إلى تأمل الأشياء والنظر فيها. وهي في الحقيقة علم من قبيل الفعل المحكم (وهذه عبارة علمائنا القدماء). فمعرفة المتخاطبيْن لأوضاع اللغة التي يتخاطبان بها هي معرفة عملية غير نظرية، ارتسمت أنماطها ورسخت في نظامه العصبي المركزي منه والخارجي، فاستطاع

بذلك أن يحكم أفعاله، وهي تلك العمليات الخفيّة التي تحول أغراضه إلى سياق منتظم من الألفاظ الدالة على هذه الأغراض (هذا بالنسبة للمُبَلِّغ أي المتكلم)، أو تلك التي تترجم الألفاظ وتحملها على المعاني المقصود منها في مخاطبة معينة (هذا بالنسبة للمُبَلَّغ أي المخاطَب). والباحث في ظواهر اللسان، وغيره من الناس في ذلك سواء؛ فهو من حيث ملكته اللغوية بمنزلة أي إنسان اكتسب نفس الملكة.

– وثانيهما: يخص اللساني وحده أي العالِم بأسرار اللسان، فإنّ معرفته لظاهرة اللسان هي معرفة علمية محضة، وهي غير ملكته اللغوية التي اكتسبها مثل أي إنسان آخر في اللغة التي يحكمها، وليست هذه المعرفة إذاً من قبيل الأفعال المحكمة التي بها يسلم الكلام من الخطأ واللحن بل هي من قبيل المعرفة النظرية البحتة. وأوضح دليل على ذلك هو وجودنا العالم الكبير في أسرار لغة ما، واتّصافه في نفس الوقت بالقليل من الفصاحة والبلاغة في استعماله الفعلي لتلك اللغة، ووجودنا الشاعر المفلق والخطيب المصقع وقد يجهلان كل شيء من النظريات، بل الحقائق التي تخص لغتهما: فمعرفتهما لها إنّما هي، كما قال ابن جني (بالنسبة إلى الأعرابي الفصيح): «بالقوة لا بالصنعة» (الخصائص، ج 3 /275). أي بدون ما شعور صريح لقوانين ملكته تنتظم عليه نظرية علمية. وهذا قد صرح به أيضا ابن خلدون إذ يقول: «إن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية (أي علم اللسان العربي) ومستغنية عنها في التعليم والسبب في ذلك أنّ صناعة العربية إنّما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة فهو علم بكيفية لا نفس كيفية فليست نفس الملكة، وإنّما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً ولا يحكمها عملا .. وهكذا العلم بقوانين الإعراب.. إنّما هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل» (المقدمة، بيروت 1967، ص 1081 – 1082).

وقد تبدو هذه الفوارق – بعد هذه التوضيحات– كأنّها من البديهيات التي لا تحتاج إلى مزيد من الشرح، ومع ذلك فإنّ الكثير من الناس يتناسونها فتلتبس عليهم الأمور. وأخطر هذه الالتباسات هي التي أدّت الأجيال السابقة – طيلة قرون – إلى أن يتّخذوا النحو والصرف في

صورتهما النظرية البحتة وسيلة مجردة من كل تكييف (تقتضيه مقاييس التربية)[1] لإكساب الناس الملكة اللغوية، ثم أدتهم أيضا – والخَطْب ههنا أعظم – إلى تجميد **البحث العلمي الحقيقي في أسرار العربية وإغلاق** باب الاجتهاد عليها (وما زادوه على المتقدمين إنّما هو من محض التكرار أو المخالفة العنيدة، وهو تافه جدّ تافه)، وذلك لاعتقادهم الراسخ في أذهانهم أنّ هذين العِلمين إنّما هما مجرد وسيلة لتحصيل الملكة اللغوية، ولم يتصوروا أنّ البحث العلمي وإن كان يرمي في مستوى الدولة والأمة إلى تحسين أحوال الناس، إلا أنّه ميدان من النشاط قائم برأسه **أهدافه القريبة الخاصة به هي الاكتشاف المستمر والخلق والإبداع في** جميع ميادين المعرفة (وسنرى أن القواعد النحوية والصرفية جدّ ضرورية في تعليم اللغة، لكن لا كقواعد نظرية تحفظ عن ظهر قلب مطّردها وشاذها، بل كمثل عملية تُكتسب بكيفية خاصة).

2) العلاقة القائمة بين العلم وتطبيقاته هي علاقة جدلية:

وهذا الذي قلناه لا يعني أنّ العلم النظري و«الأفعال المحكمة» لا يوجد بينهما أيّة علاقة، بل إنّ العلم في حدّ ذاته لا يمكن أن ترتقي نظرياته ومناهجه، وتكثر اكتشافاته إلا إذا اختبرت نتائجه في ميدان التطبيق. فكم من نظرية كاد يجمع على صحتها ونجوعها العلماء لعمقها ودقتها قد احتاجت بعد الاختبار في واقع الأحداث إلى أن يعاد النظر فيها، لا في جملتها، بل في بعض جوانبها (وإلا ما كانت نظرية علمية حقيقية بل مجموع آراء لبعض المتسرعين في الحكم). وعلى العكس من ذلك فإنّ الإنجازات لا يمكن أن تتمّ إلا إذا اعتمدت على مجموعة

1– وقد أدت ببعض معاصرينا إلى الطعن فيما تركه لنا العلماء العرب، حتى الأولون الفطاحل منهم. فحاولوا أن يستبدلوا أوضاع النحو القديم بشيء تافه استعاروه من النحو التقليدي الأوربي (وما استبدلوا في الواقع إلا مصطلحا بآخر يقل عنه قيمة ومدلولا)، كما حاولوا أيضا «تبسيط النحو» وهذا دليل واضح على التباس المفهومين المذكورين عليهم إذ كيف يبسط النحو وهو القانون الذي بني عليه اللسان! ولا شك أنهم أرادوا تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلم، فعلى هذا ينحصر التبسيط في كيفية تعليم النحو لا في النحو نفسه لأنه علم محض، وهل يعقل أن يجحف بالعلم بحذف بعض قوانينه وعلله؟ نعم قد تعسف المتأخرون في التعليل، ولكن هذا غير وارد أبدا بالنسبة للمتقدمين فإن جل ما أثبتوه أقره العلم الحديث بالاختبار في المختبرات والاستدلال الحاسم، ومهما يكن من أمر فإن الخطأ قائم، إذ لا يميز هؤلاء المصلحون بين ما هو علم – وينبغي أن يكون معقدا مجردا عميقا وتلك هي طبيعته – وبين ما هو تطبيق له وينبغي أن تكون ثمراته سهلة المنال أو على الأقل أن تناسب طبيعة القطاع من النشاط الإنساني الذي يجري فيه التطبيق.

متماسكة من المبادئ العلمية فتستوحي مادتها ومحتواها مما يثبته العلم على ممرّ الأجيال. ويجب ألا ننسى أنّ الكيفية التي تستغل بها القوانين التي يكتشفها العلم، والنظريات التي يقيمها هي بنفسها تكون موضوعا للبحث العلمي (وهو الذي يسمى بالبحث العلمي التطبيقي في زماننا) إلا أنّ العلم واحد في جوهره، فالغلط الذي يرتكبه بعض الغربيين إنّما هو في فصلهم الفصل المطلق بين البحث النظري والبحث التطبيقي. وهذا من أخطر ما يمكن أن تصاب به العلوم؛ لأنّ العلم إذا قطع عن الواقع ولم تختبر نتائجه على محكّ التطبيق، فسيبقى مجرد فلسفة، كما أنّ التطبيقات إذا أبقيت على أوضاعها الأولى ولم يدخل على أسسها النظرية أيّ تجديد وأيّ تطوير فسيكون مآلها الجمود والروتين. فالبحث العلمي هو واحد سواء كان ما يرمي إليه هو اكتشاف أسرار الأحداث أم كيفية استغلال هذه الأسرار في مختلف ميادين الحياة.

ولكن هذا يقال طبعاً بالنسبة للاختصاص الواحد، وبالإضافة إلى القطاع الواحد من النشاط العلمي، إذ قد يحتاج البحث التطبيقي إلى أكثر من اختصاص، وهذا هو الفارق الوحيد الذي ينصل بين النظري والتطبيقي. فالباحث لا يمكن أن يُلِمَّ بكل العلوم، وأن ينكب على جميع ما تطرحه من المشاكل، ولهذا كان يكتفي بالنظر في المشاكل الراجعة إلى اختصاصه، أما الميدان التطبيقي فيقتضي المشاركة الفعالة بين الباحثين المختلفي الاختصاصات، لأنّ هذه الحياة لا تنقسم مظاهرها ومرافقها على مثل ما تنقسم إليه العلوم، فالجانب الواحد منها كتعليم اللغات مثلا يهم لا المتخصص في علم اللسان فقط، بل الباحثين في علوم التربية وعلم النفس وحتى الأطباء المتخصصين في علم الأعصاب والتبليل (علاج أمراض التعبير)، وكذلك الاختصاصيون في علم الاجتماع وغيرهم. فهذه علوم تختلف أهدافها ومناهج البحث فيها أشدّ الاختلاف ولكل واحد منها نظريات خاصة يثبتها من الزاوية التي يهتم بها. ولا يمكن أن تستغل نظريات اللساني في ميدان تعليم اللغات إلا إذا استغلت في نفس الوقت نظريات الباحث في علم التربية وعلم النفس وغير ذلك. بل قد يؤدي البحث التطبيقي الجماعي المشترك إلى أن تستفيد هذه النظريات المختلفة المنابع بعضها من بعض حتى تصير أرقى

وأكمل ممّا كانت عليه وهي مقصورة على الاختصاص الواحد (نذكر على سبيل المثال الفائدة العظيمة التي يستمدها اللساني من مشاركته للأطباء الذين يعالجون أمراض الكلام، وذلك عندما يقومون بالبحث معاً عن العلاقات القائمة بين بنى اللسان والاضطرابات التي تعتري هذه البنى عند المصابين بآفات التعبير).

وعلى هذا يستحيل أن يُعتَمَد على اللساني وحده أو الاختصاصي في علم التربية وحده في حلّ المشاكل الخاصة بتعليم اللغات، سواء كانت هذه اللغات من منشأ الطفل أم ممّا يكتسبه بعد من اللغات الأجنبية. وذلك لأنّ للساني ميداناً خاصاً به، وهو البحث عن البنى التي بنيت عليها الألسنة البشرية وعن وظائفها وكيفية أدائها لفظا ومعنى، إفراداً وتركيباً، فهو كلساني فقط أي في حدود اختصاصه غير قادر أن يمدّنا بنظرية عامة متماسكة في كيفية اكتساب الطفل لمختلف المهارات الجسدية والذهنية التي تفرضها عليه بيئته، بل بقاؤه ونموه في المجتمع الذي ينتمي إليه، وما الملكة اللغوية إلا جزء واحد من تلك المهارات الكثيرة التي هو مجبر على اكتسابها في سنّ الطفولة. وكذلك هو القول عن الباحث في علم النفس أو علم التربية فإنّه وإن كان مهتماً أشدّ الاهتمام بالنظر في اكتساب الطفل المهارات على اختلاف أنواعها، فإنه لن يستطيع بصفته متخصصا في التربية فقط أن يطلعنا على أسرار البُنى اللغوية في ذاتها، وبالتالي لا يمكن أن يمدّنا بنظرية متكاملة في كيفية نمو هذه البنى عند الطفل، لا لأنه لا يفقه شيئاً منها بل لأنّه لا يتعرض لها بالتحليل الدقيق الشامل الذي هو من اختصاص اللساني. وما يقال عن الباحث في علم التربية يقال أيضاً عن كل الباحثين الذين يلتقي موضوع بحثهم بموضوع اللسانيات. وهذا دليل واضح على أن البحث الجماعي المتفاعل الممنهج المنتظم هو الذي يكفل في هذه الميادين التطبيقية (المتداخلة) النتائج الإيجابية والحلول الناجعة. على أنّ البحث الجماعي قد أفضى في أيامنا هذه إلى نشوء الاختصاصات المشتركة، فقد بدأ اللسانيون أنفسهم بحكم التفاعل والاحتكاك مع غيرهم يهتمون بظواهر النمو اللغوي عند الأطفال والراشدين وبالخصوص في البحث عن أسرارها على أساس علمي صرف، لا على سبيل الهواية المتطفلة فاحتاجوا لذلك أن يلموا بكل ما توصل إليه علماء

النفس وعلماء التربية من النظريات في ظواهر الاكتساب. وهكذا نشأ علم اللسان التربوي وهو حديث العهد إذا اعتبرنا فيه ما يجب أن يستوفيه البحث العلمي الصحيح من الشروط الدقيقة الشديدة، إذ لم يكن قبل اليوم إلا مجرد فضول وتطفل، إما من اللسانيين وإما من المربين أو علماء النفس. هذا وقد أيقن الباحثون أنّ هناك حقيقة قد يتجاهلها اللسانيون والمربون الذين يعمل كل واحد بمعزل عن الآخرين، وهو أنّ بين البنى اللغوية وكيفيات اكتسابها علاقات ثابتة وقوانين خفية يجب أن يكشف عنها الغطاء وأن تصاغ على ما تتطلبه الصياغة العلمية الدقيقة.

3 - القوانين العامة التي أثبتتها اللسانيات (أو علم اللسان) مما لا يجوز للمربي أو مدرس العربية جهله:

1) ضرورة الإلمام بما جَــدَّ في صعيد البحث اللساني:

لا يمكن لمدرس اللغة اليوم أن يجهل ما أثبته العلم في عصرنا الحاضر من حقائق وقوانين ومن معلومات مفيدة، ومناهج ناجعة في التحليل اللغوي، وإلا كان مثل أستاذ الفيزياء الذي يجهل أو يتجاهل تماما الاكتشافات التي جدّت في تركيب الذرة ونواتها، وأنّ العناصر تفوق المائة -وليست أربعة كما كان يعتقده الأوائل- ولّنها تصنّف بحسب عدد الإلكترونات والبروتونات، وأنّ الكيمياء كلها مبنية على النظرية الذرية الجديدة، وأنّ هناك قوانين دقيقة اكتشفت في عصرنا تخضع لها الظواهر الفيزيائية، مثل قانون ضغط الغازات أو الدينامية الحرارية وغيرها. أو أستاذ الفلك الذي يجهل تماماً أنّ هناك كواكب سيارة غير السبعة التي عرفها القدماء، وأنّ النظام الشمسي الذي نحن فيه، إنّما هو نقطة صغيرة من المجموعة العظيمة المسماة بالمجرة (وعدد كواكبها نحو مائتي مليار!)، وأنّ المجرة هي إحدى الكتل الكوكبية التي يبلغ عدد المشاهد منها فقط خمسمائة مليون كتلة! هذا وقد يجهل مدرس اللغة أنّ اللسان البشري يعد اليوم من الظواهر التي يمكن أن تحلل عناصره الصوتية بالآلات الإلكترونية ويمكن أن تُبصَر ذبذباتها وأشباحها الفيزيائية والفيزيولوجية بالآلات الراسمة،

ولن تُقاس بدقة فائقة مقاديرها كسرعة تردد الذبذبات وسعتها وشدّتها، فتشخص بذلك أنواع الأداء الصوتي بمقاييس موضوعية، وأنّه يمكن أن تسجل بالأشعة السينية الحركات الفيزيولوجية المحدثة للحروف الجامدة منها والمصوتة من الحنجرة إلى الشفتين، وما بينهما. وأنّه يمكن أن ترتّب وتحصى بالرتّابات (الأدمغة الإلكترونية) جميع ما يرد في نصّ من النصوص مهما بلغ طوله وحجمه من المفـــردات والتراكيب والمواد الأصلية والأبنية والسياقات، وأنّ كل هذه الوسائل قد أدت إلى اكتشاف علاقات ثابتة بين العناصر اللغوية لفظا ومعنى، وأنّه يمكن أن تصاغ صياغة رياضية على مثل ما نجده في العلوم الفيزيائية. ثم إنّ الاعتماد على الرياضيات الحديثة قد أدّانا أيضا إلى تجديد نظرتنا إلى البنى اللغوية، وساعدتنا على استنباطها وتمثيلها وتقديرها وإلحاق بعضها ببعض لجامع بينهما، والتمييز الدقيق بين مراتبها، وإيجاد المقاييس التي تضبط تفريع الفروع من الأصول وغير ذلك.

وبفضل هذه الحصيلة الكبيرة من الاكتشافات التي تتجاوز في الحقيقة ميدان العلوم اللسانية[2] وفي ضوء النظريات التي وضعها اللسانيون في زماننا هذا حدث اكتشاف آخر جدُّ مهم بالنسبة إلى الباحثين في اللسانيات بصفة عامة، والباحثين العرب بصفة خاصة، وهو وجود مجموعة من المفاهيم والتصورات العلمية، وبجنبها مجموعة من المناهج التحليلية عند أقدم النحاة العرب لا تقلّ أهمية عما أثبتته اللسانيات الحديثة، وأجلّ هؤلاء النحاة وأكثرهم أصالة هم الخليل بن أحمد وسيبويه والأخفش الأوسط وأبو علي الفارسي وابن جني[3]، وقد يتعجّب المستمع من أن نسمي له جماعة من اللغويين يعرفهم كل واحد، وقد أيقن أنّه أحاط بما قالوه، وأدرك جيداً أغراضهم، وليس الأمر على ما يعتقده في الواقع لأنّه إن لم يتجرد من المفاهيم التي لقنها إياه شيوخه عن الشيوخ المتأخرين من النحاة واللغويين أسقط لا محالة هذه المفاهيم على الأفكار والتصورات العلمية العميقة التي ابتدعها الخليل وأصحابه و التبست هذه

2- كميادين علم الصوت (وهو فرع من الفيزياء) وفيزيولوجية الأصوات والدماغ والأعصاب وعلمي النفس والاجتماع وميدان المعلوميات (Informatique) وعلم الضبط الآلي(Cybernctique) والإلكترونيك النظري والتطبيقي وغير ذلك من ميادين البحث التي أفادت منها اللسانيات.

3- وممن شذ من المتأخرين ويمكن أن يعتبر من حيث الأصالة وعمق الفهم للمتقدمين نذكر ذلك العالم الفذ المسمى بالرضى الاسترابادي.

بتلك في أكثر هذه الألفاظ على غير ما حملها الأولون، لأنّه لا يتصوّر أن يكون مدلولها قد تغيّر على ممرّ الزمان بحكم ما تحتمه الأحداث - كالتأثر الخارجي- من التحول في ذوات الأشياء (مهما كان جنسها) والواقع أنّ أكثر هذه المفاهيم الأصيلة قد تحولت إلى تصورات أخرى.

فالمسند والمسند إليه عند سيبويه غير المسند والمسند إليه عند المتأخرين، وهما غير المبني والمبني عليه، وبناء كلمة على أخرى في التركيب غير الإسناد والتفريغ والشغل كما يظنّه المتأخرون[4].

والكلمة عند سيبويه غير الكلمة عند ابن مالك ومن اتّبعه[5]، وكذلك هو الأمر فيما يخصّ لفظة «اللغة» و«الكلام» وغيرهما من الألفاظ. ثم إنّ النظرة إلى اللسان نفسها تختلف عنه عند هؤلاء وأولئك، ونظرة الخليل وسيبويه هي أقرب إلى المفهوم العلمي الحديث منه إلى مفهوم المتأخرين الذي تشوبه المعيارية التحكمية (وتنحصر في عبارة المتفحصين: «قل ولا تقل» ولا تتجاوزها)[6]. هذا وبعد أن استضأنا بما أتت به اللسانيات لفهم عبارات المتقدمين من النحاة وإدراك مقاصدهم انعكست هذه الأشياء في البحث وأصبحنا نستضيء في الكثير من

4- وينطبق ذلك حتى على الألفاظ التي تبدو له واضحة المعاني فلا تحتاج حسب اعتقاده إلى أن ينظر فيها ومثال ذلك كلمة (باب) أو(حد) و (مثال) و (بناء) و(وصل) و(إدراج) و(نظير) و (جرى على) و(حمله علي) و(أصل) و(فرع) إلخ فيما جاء في كتب المتقدمين والمتأخرين. وقد تفطن الكثير من الباحثين العرب إلى ما تكتسيه أقوال المتقدمين من قيمة عظيمة وبصفة خاصة ما وجدوه في كتاب سيبويه من أقوال الخليل وكذلك ما يقوله ابن جني في أهم كتبه، بل وتفطنوا إلى أن الفكر الخليلي هو فكر رياضي عال. إلا أن هذه الآراء الصائبة هي في الغالب مجرد انطباعات أو محاولات جزئية لم تعالج فيها النظرية الخليلية معالجة شاملة مستفيضة بالانطلاق من النصوص المجمع على صحتها وحدها (دون اللجوء إلى كتب التراجم المفعمة بالأقوال المشبوهة) وبالتجرد عن كل حكم سابق (وخاصة أحكام بعض قدماء المستشرقين) وبالاعتماد على الاختبار المستمر (في المخابر الصوتية فيما يخص النظريات الصوتية ومخابر الجرد والإحصاء الإلكترونية فيما يخص كلام العرب الذي دوّنه اللغويون المشافهون لفصحاء العرب، والذي اعتمده النحاة زيادة على القرآن الكريم في استنباطهم لقوانين العربية)، ثم المقارنة المتواصلة بين كل أقوالهم وما جاءت به العلوم الحديثة، اللسانيات وغيرها، في أحدث صورها، لا في ما كتبه بعض اللغويين الغربيين منذ أكثر من نصف قرن، وقد تجاوزه العلم الحديث. (وذلك مثل كتاب فندريس في اللغة!).

5 - الكلم عند سيبويه: «اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»، وبما أن الحركات هي «أبعاض» لحروف المد، فإن الحركات الإعرابية عنده هي أيضا كلمات. وكل ما يمكن أن يقطع في درج الكلام مما يدل على معنى فهو كلمة. وليست كذلك عند ابن مالك فإنه يحددها هكذا: «لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا أو منوي معه». وعلى هذا القول الأخير فإن قولنا بصري (منسوب إلى البصرة) كلمة واحدة. وقد سماها ابن يعيش والرضى لفظة، وهي كلمتان عندهما، وقد أصابا في ذلك.

6 - أطلقنا لفظة (المتفصح) على كل من يمنع ما استعمله فصحاء العرب بكثرة، وهو يجهل أنه جائز لاقتصاره على ما يقوله بعض النحاة المتأخرين أو عدم إلمامه بما جاء من كلام العرب الفصيح.

الأحيان بالنظريات والمفاهيم الخليلية الأصيلة (ولم تهتدِ اللسانيات بعد إلى إيجاد ما يماثلها) لفهم بعض الأسرار اللغوية التي ما تزال -عند أكثر الباحثين- غامضة مستغلقة. وذلك مثل مفهوم الحركة في مقابل السكون، فإنّ هذا المفهوم هو أعمق بكثير من المفهوم السكوني الذي يجعل من الكلام مجرد مقاطع موصولة بعضها ببعض[7]، وكذلك نوعية العلاقات التي تربط الوحدات اللغوية في محور الإدراج ومحور التعاقب (وهما مفهومان عربيان)[8]. وهذا لم يكتشفه بعد اللسانيون الغربيون، ولم ينتبه إليه فقهاء العربية في زماننا، لعدم إجرائهم المقارنة النزيهة المجردة عن الأحكام المسبقة ومفاهيم المتأخرين بين النظريات الحديثة ونظريةالنحاة الأولين.

2) ظواهر اللسان والتبليغ في منظور اللسانيات الحديثة[9]:

لقد أثبتت اللسانيات الحديثة عدداً من الحقائق صار الكثير منها اليوم من المُسلَّمات التي لا تُجادَل، فدخلت بذلك في حيّز البديهيات، واكتسبت أهميّتها لا من أجل صحتها فحسب، بل لكثرة ما تفرع عليها من مبادئ جزئية أفاد منها الباحثون في شتى الميادين مما له علاقة بظواهر اللسان والتبليغ، سواء كان في المستوى النظري أم التطبيقي. وأكثرها قد تفطّن إليها النحاة واللغويون العرب الأولون. وسنذكر أهمّها جملةً، ثم نتناولها بالتفصيل، ونبيّن إن شاء الله أهمية كل واحد منها بالنسبة للبحث النظري والتطبيقي.

- اللسان هو قبل كل شيء أداة تبليغ، فتلك هي وظيفته الأصلية، أما غيرها من الوظائف ففرع عليها.

- اللسان ظاهرة اجتماعية لا فردية.

---

7 - طرقنا هذا الموضوع باستفاضة ، وبالرجوع إلى التجارب الصوتية في مخبرنا بمعهد العلوم اللسانية والصوتية في مقالة نشرناها في مجلة اللسانيات (ج1).

8 ـ عدم التركيب للمحورين والنظر فيهما كل على حدة يؤدي اللساني إلى مشاكل لا حل لها وسنتعرض لهذا فيما يلي.

9 - بناء على ما تقدم منذ قليل تدخل في مضمون لفظة اللسانيات كل النظريات والمفاهيم والمناهج العلمية التي تتناول اللسان كظاهرة موضوعية، وتحاول تفسيرها بالاعتماد على التجربة والاستدلال العقلي سواء كان من إبداع اللسانيين الغربيين أو غيرهم أم من مواصلة البحث اللساني الذي ابتدأه الخليل وأصحابه.

– لكل لسان خصائص من حيث الصورة والمادة.

– اللسان هو في حد ذاته نظام من الأدلة المتواضع عليها، وله بذلك بنى ومجارٍ ظاهرة وخفية.

– للسان منطقه الخاص به.

– اللسان وضع واستعمال، ثم لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال، ففي الاكتفاء في التحليل بأحد هذه الجوانب وتجاهل الأخرى خطب عظيم، والمزج بينها خطب أعظم.

– للبنى اللغوية مستوى من التحليل غير مستوى الوضع، وغير مستوى الاستعمال.

– اللسان هو قبل كل شيء أداة للتبليغ والتخاطب، وبعملية التبليغ تتبلور وتتحدد الأفكار والمعاني (بعد أن كانت مجرد أحاسيس)، وبذلك تستطيع الذات أن تبني كيانها[10] فهذه هي وظيفته الأساسية ثم تتنوّع بعد ذلك الأغراض في الخطاب نفسه، ونذكر منها: التعبير عن كل ما يختلج في النفس من عواطف وانفعالات ورغبات ومختلف الأحوال النفسية وإرادة التأثير في مشاعر الغير، أو إثارة أحوال نفسية معينة في الغير، والتحليل للواقع (وتدخل اللغة نفسها في هذا الواقع)، ثم التفنن والتلاعب بالألفاظ وغير ذلك من الأغراض العادية غير الشاذة ويترتب على ذلك ما يلي:

– حيوية اللغة تقدر بالإضافة إلى كثرة استعمالها في التخاطب اليومي العفوي (الذي لا صنعة فيه ولا تكلف)، فإذا انحصر استعمالها في بعض المناسبات، وبعض الظروف المعيّنة كالخُطَب والمحاضرات والندوات الرسمية والنشرات الإخبارية، وغيرها، انقطعت عن الواقع المعيش في أكثر مظاهره، وصارت لغة هامشية، وعجزت عن تأدية الكثير من مفاهيم الحياة.

---

10 – أول ما يبدأ الطفل في تقطيع صوته التقطيعات اللغوية يهتم قبل كل شيء بفرض ذاته، ولذلك تراه في الكثير من الحالات كأنه يخاطب غيره وهو لا يخاطب في الواقع إلا نفسه (لأنه لم يخرج بعد من ذلك التقوقع النفساني الذي يجعل من الذات مركز كل شيء)، إلا أن هذا الحوار الأحادي يمثل المرحلة الأولى التي يبدأ فيها الطفل في بناء كيانه الذهني، حيث تصبح الأشياء التي تحيط به مشخصة وذات علاقات، وذلك بفضل ما يجريه عليها من علاج عضوي، وما يعلقه عليها في الوقت نفسه، من أدلة لفظية تدل عليها. فاللغة على هذا، هي الأداة التي يستعين بها العقل على ترتيب الأشياء وعلى المفاضلة بينها، وفي الوقت نفسه الأداة التي ينمي بها قدرته وتتزايد بها إمكانياته.

– اللغة المنطوقة هي الأصل، ولغة التحرير فرع عليها، فالمنطوق، ومن ثَمّ المسموع هو المنبع الأول الذي يستقي منه الإنسان، وخصوصاً الطفل والأمي والمواطن المغترب مقاييس اللغة والمادة الإفرادية[11]. ثمّ المسموع من اللغة هو بالنسبة إلى جميع الناس أكثر مما يُحصى ولا يمكن أن يُقاس عليه المقروء، وقد ألحّ علماؤنا على أهمية المشافهة والسماع وأنّ اللغة أصوات مسموعة قبل أن تكون مكتوبة وأنّ الخط تابع للفظ، ومن ثمّ ما جاء في كتبهم من التحليلات لظواهر التأدية، فيترتّب على كل هذا أنّ الدراسة العلمية والعملية للغة (تحليلها العلمي من جهة واكتساب الملكة فيها من جهة أخرى) يجب أن تنطلق من اللغة المنطوق بها بالفعل وبالنسبة للعربية فيجب أن تجعل التأدية العفوية للغة الفصحى في مستوى الأصوات ومستوى البنى الإفرادية والتركيبية[12] هو المبدأ والمنتهى، ولا بدّ من أجل ذلك من تحديد معاييره بالاعتماد على ما تركه العلماء العرب الأوّلون من أوصاف دقيقة لهذه التأدية، وعلى التحليل العلمي لما تبقى من الأداء الفصيح العفوي في بعض اللهجات العربية الحديثة.

– للغة مستويات مختلفة من حيث تأديتها، فقد رأينا أنّ الاستعمال اليومي للغة يختلف – بعفويته وعدم تكلفه – عن الاستعمال المحصور في بعض الحالات (تلك التي تقتضي نوعاً من الانقباض النفسي والفيزيولوجي)، وأنّ اللغة المنطوقة أكثر عفوية من لغة التحرير[13]. وقد انتبه علماء البلاغة قديماً إلى هذا فقسموا الألفاظ إلى لفظ حوشي وغريب، وجزل ومبتذل ووسط بينهما، وسخيف وسوقي، فهذه مراتب تمثّل أنواع التأدية اللغوية، ولكل منها مقام ففي المستوى الأدبي العادي يحسن فيه الثالث منها والرابع والخامس (وقد يلجأ الأديب إلى غيرها

---

11 – هو تعبير عربي قديم، نظيره بالإنجليزية: Lexical، وترجم بعض المعاصرين هذه العبارة بكلمة: معجمي.

12 – لا نعني بالأداء ههنا التأدية لأصوات اللغة فقط، بل التأدية لجميع المعايير اللغوية.

13 – فلغة التحرير فيها من الحشو والزيادات والتصنع ما يجعلها غير صالحة للتخاطب اليومي والتعبير العفوي عما هو مبتذل من المفاهيم والمعاني والأغراض العادية. والحشو الذي تتصف به (بالنسبة للغة التخاطب) هو أمر طبيعي لأن مشاهدة الحال التي تصحب الكلام المنطوق مفقودة في الخطاب المكتوب، وهذه الأدلة الخارجية (غير اللفظية) هي التي تسمح للمتكلم بأن يحذف ويضمر كل ما يستغني عنه المخاطب لوجود دليل غير لفظي يقوم مقامه. وهكذا كانت العربية الفصحى إلى أن استبدلت بها العامية في التخاطب، وصارت لغة تحرير أكثر منها لغة مشافهة. وليس من المستحيل أن تسترجع الفصحى مكانتها إذا عرفنا وتنكرنا – وهذا شرط لازم – أن الفصحى التي تخاطب بها العرب قديما مشافهة في شتى الأغراض اليومية ما كانت على ما هي عليه الآن الفصحى التي يتعلمها الناس في المدارس من الحشو والكلفة والغرابة (في جميع مراتبها: في الأداء الصوتي والكلم والتراكيب). ثم لا تكاد تميز بين ما كان مأنوسا عند هؤلاء العرب وما كان غريبا من الألفاظ والتراكيب ولا تبالي بما يحتاج إليه المتكلم في حياته اليومية من تلك الألفاظ.

عند اقتضاء الحال). أما مستوى الكلام العفوي فيدخل فيه الرابع حتى الثامن، وقد يتكلف المتكلم عند اقتضاء الحاجة فيستعمل المراتب الأخرى[14].

لعملية الخطاب عناصر وأوصاف معيّنة ضبطت في عصرنا الحاضر بمقاييس وقوانين ومجموع هذه القوانين يكون ما يسمى **بنظرية الإفادة أو التبليغ** (Communication or Information theory) وبالاعتماد على ما أتت به من مفاهيم جديدة حول الإفادة والإعلام **يستطيع اللساني أن يقيس بدقة نجاعة اللغة المستعملة (في التعليم والإعلام وغيرهما)**، من حيث قدرتها على التبـليغ والإفــادة، وهي جدّ مهمة لاتّساع مجال تطبيقاتها واستجاباتها لمقتضيات التبليغ بمفهومه الواسع، بحيث تدخل فيه كل أنواع الخطاب المنطوق وغير المنطوق، اللغوي وغير اللغوي[15]، وبفضل هذه النظرية استطاع علماء اللسان أن يحددوا مفهوم الفائدة بإدخال الكم عليها (تكميم الفائدة)[16]، واتّخذوا وحدة مقياسية سموها الَبيت[17]. فصارت بذلك مفهوماً علمياً صرفاً، ومدارها على درجة احتمال المخاطب لمضمون الخبر المنقول إليه، وبهذا يتحدّد معنى اللغو والزيادة (المفيدة وغير المفيدة)، وتعرف أسباب الحذف والاختزال والإضمار وغير ذلك مما يخص التبليغ (وللنحاة العرب نظرية قريبة منها، ولا ينقصها إلا الصياغة الرياضية التي أحدثها المعاصرون).

---

14 – ابتلينا معشر العرب بكارثة عظيمة منذ أن قرر البلاغيون المتأخرون أن ما كثر على ألسنة العامة، وكان لذلك المعنى اسم استغنت به الخاصة عن هذا ، فهذا يقبح استعماله لابتذاله. (راجع المزهر. ط. القاهرة: 2، ص 190). فهكذا أصبحت الفصحى لغة خواص وأميت المئات بل الآلاف من الألفاظ والتراكيب الفصيحة التي نطق بها فصحاء العرب أنفسهم لا لشيء إلا لاستعمال العوام لها واستغناء الخواص عنها، وهكذا تصبح اللغة لغة طبقة دون أخرى، أو لغة أدب فقط. وهناك سر آخر في إماتة اللغة وهو الاعتقاد أن الفصاحة هي ميزة البليغ وحده، والواقع أن الفصاحة في مدلولها القديم (ذلك المدلول الذي يقصده سيبويه عندما يميز بين فصحاء العرب وغيرهم) هي السلامة من اللحن والعجمة واللكنة فقط، ومدارها على كثرة استعمال العرب، ولم تكن إذ ذاك مفهوما من مفاهيم البلاغة، وعلى هذا فالحوشي وما شذ عن استعمال أكثر العرب هو وحده غير فصيح وكل من المبتذل و«السخيف» و«السوقي» إذا أكثر العرب السليقيون من استعماله فهو فصيح أي من حيث ثبوته في اللغة.

15 – لا ينحصر غير المنطوق في الكتابة بل هناك أنظمة من الرموز تقوم مقام الأصوات اللغوية وحروف الكتابة العادية التي هي بديل منها، وذلك مثل نظام المورس ونظام الإشارات التي تستعمل في خطاب الصم البكم، وكذا التراجم والمعميات التي يستعملها الجيش والمخبرون السريون وجميع المواضعات (أو الأوضاع) التي هي بديل من الرموز اللغوية. وأما غير اللغوي فيشمل كل الأوضاع التبليغية التي ليست ترجمة للرموز اللغوية وذلك مثل الأنظمة التي يتواضع عليها في الإشهار ووسائل التبصير والسمعي البصري بصفة عامة، وفي ترقيم السيارات وأجهزة الهاتف وتصنيف الكتب والمنشورات ورسم الخرائط وغيرها من أصناف الأشياء المبتذلة.

16 – إذا اعتبرنا كل إشارة – لغوية وغير لغوية – كحادث يمكن أن يحدث في الخطاب، فكمية الفائدة تتمثل في النسبة التي توجد بين الحادث الحاصل بالفعل وجميع الأحداث الأخرى المحتملة الحصول. فكلما كثرت الأحداث المحتملة عظمت الفائدة عند حصول أحدها.

17 – لفظة (البيت) هو اختزال العبارة: Binary Digit وهو أقل ما يدل من كمية للفائدة، وهي التي تتمثل في احتمال الوقوع لحادثين اثنين فقط: كنعم ولا أو رجل وامرأة أو سالب وموجب.

– اللسان ظاهرة اجتماعية: ومعنى ذلك أنّ اللسان غير مرتبط بالفرد كفرد بل هو مجموع من الأدلة يتواضع عليه المستعملون، وهو ما كان يسميه علماؤنا بالوضع، ويقابله الاستعمال (انظر ما قال عنه اللغوي العبقري الرضى الاسترابادي: «المقصود من قولهم وضع اللفظ جعله أولا لمعنى مع قصد أن يصير متواطأً عليه بين قوم... ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى أنّها موضوعة له من دون قصد التواطؤ بها») (**شرح الكافية، 31**). والوضع يرثه الخلف عن السلف، وبه تتمكّن الأفراد من التفاهم وبيان أغراضهم بعضهم لبعض. ولا تبليغ ولا إفادة يمكن أن يحصلا إلا بالوضع لأنّه شيء مشترك بين الأفراد في زمان مُعيَّن ومكان مُعيَّن وقد يطول هذا الزمان ويتّسع هذا المكان حتى يشملا القرون العديدة والأجيال المتعاقبة والأرجاء الواسعة. أما استعمال هذا الوضع أو كيفية أدائه في الخطاب فهذا راجع إلى الفرد، ويجوز أن لا يشترك في هذا الأداء شخصان اثنان. وما كان يسميه النحاة باللغات ما هو إلا كيفيات اختصت بها قبيلة أو بعض أفراد الأمة دون غيرهم في أداء بعض الأوضاع اللغوية. فالفرد يتصرّف عند استعماله للسان في داخل الحدود التي رسمها الوضع. ويترتّب على ذلك ما يلي:

– اللسان لا يخضع لإرادة الفرد ولميوله الخاصة به، بل هو متجاوز له سابق عليه باق بعده لا يزول بزواله. ولهذا لا يمكن لأيّ واحد كفرد أن يتدخل فيه فيغيره أو يستبدل فيه شيئاً إلا أن يقيس على كلام الجماعة من المتكلمين السليقيين، وأن يكون ما يقيس عليه من كلام شائعاً مشهوراً، ولا يقيس على الشاذ وهذا سرّ قول المحدثين: «اللسان ظاهرة اجتماعية». وعلى هذا فإنّ شيوع العناصر اللغوية في لسان من الألسنة وكثرة استعمال السليقيين لها دليل على انتمائها إلى ذلك اللسان وإلى الوضع المتعارف بين أهله وهذا ينطبق على جميع اللغات حتى على اللهجات العربية الحديثة (وهي غير الفصحى لأن الوضع الفصيح فيها قد تغير في الكثير من مظاهره). أما العربية الفصحى – وهو الوضع الذي خاطب به سبحانه عباده في القرآن – فبما أن السليقية (بالنسبة لها) قد غلب على أمرها بعد القرن الرابع الهجري فإنّ مدار الكثرة فيها على شيوع عناصرها – إفراداً وتركيباً – فيما ورد من كلام العرب الفصحاء

شعراً ونثراً (ومجموع الكلام الفصيح المدون هو الذي كان يُسمى قديما باللغة)، ولما إذا كثر هذا الذي جاء في اللغة (بهذا المعنى القديم)، وشاع على ألسنة كل الناطقين بالضاد حتى بعد زوال السليقية إلى أيامنا هذه فهو دليل أحسم على انتماء هذه الألفاظ إلى الوضع العربي المشترك. وهذا القدر المشترك هو الذي ينبغي أن ينطلق منه في التعليم وأن يُنَمّى بالاعتماد على مقاييس العربية.

– كل ما يوضع من الألفاظ الجديدة فلا بدّ أن ترضى به عامة المتكلمين فإن رفضوه وبهرجوه فمآله الانزواء ثم النسيان، ولا سبيل إلى إحيائه لأنّ حياته منوطة باستعمال المستعملين وكثرة تداولهم له. ثم إن لشيوع الألفاظ – من مفردات وتراكيب – أسراراً قد اكتشفت بعضها فصارت لذلك ضوابطَ لوضع الواضعين، إلا أنّ أكثرهم يتجاهلونها ولا يعرفون إلا القواعد الخاصة بتوليد الألفاظ[18]، فتوارثها الجيل بعد الجيل في داخل المجامع وفي خارجها ويردد كل جيل ما قاله السابق دون أن يأتي بشيء جديد ولو يحاول اللغويون –إلا في الأيام الأخيرة– أن يحصروا جميع الأبنية –مثلا– وجميع ما يدل عليه كل بناء انطلاقا من الاستعمال الحقيقي لا من القواميس وحدها. ولم يحاولوا أن يحصروا الذي شاع منها (على ممرّ القرون) ولم يتفادوا في توليد الألفاظ المستثقل منها فيزيولوجياً (إذ قد تُركت دراسة الصوتيات في أيامنا وأصبحت شيئاً عزيزاً)، ولم ينتبهوا إلى أنّ هناك قوانينَ اجتماعية نفسانية لغوية يخضع لها السلوك اللغوي فإن لم يراعها الواضع فقد يكون ذلك من أقوى العوامل على انزواء اللفظ الموضوع[19] وامتناع الناس من استعماله، ومن ثَمَّ امتناع التلاميذ أيضاً من الإقبال عليه لعدم وجودهم إياه في محيطهم غير المدرسي (على ممرّ الأيام).

---

18 – كقواعد الاشتقاق والنحت وطرق المجاز وغيرها وهي وإن كانت جد ضرورية لتوليد اللفظ إلا أنها لا تكفي أبدا لأننا نريد أن يشيع اللفظ شيوعا كبيرا ولا نريد أن يبقى حبرا على ورق في قائمات الواضع وجذاذاته.

19 – ولا يمكن أن يقال بأن الواضعين في زماننا قد قصدوا التواطؤ عليه بين قوم على حد تعبير الرضي، لأنه لم يحصل منهم أي بحث علمي دقيق وواسع النطاق يرمي إلى تحقيق هذا التواطؤ. فإنهم لا يبالون بأسرار الشيوع ويكتفون في الغالب بعرض اللفظ الموضوع على جماعة قليلة من العلماء أو في داخل المجامع لإقراره وهذا غير كاف لأن التواطؤ هنا هو تواطؤ عامة المستعملين أو جمهورهم لا الفئة القليلة منهم (لأن المشكل هو مشكل الشيوع في الاستعمال) فإن نحن راعينا قوانينه وأسراره بعد الانكباب على دراستها والبحث عنها، استوفينا بذلك الشروط اللازمة للنيابة عن جمهور المستعملين للغة.

– لكل لسان خصائص من حيث الصورة والمادة: وتختلف الألسنة لأنّها وضعية ومعنى ذلك أنّ الأدلة اللغوية بما أنها متواضع عليها بين قوم فإنّها لا تدلّ على مدلولاتها إلا بذلك الاصطلاح الذي اتخذه المستعملون لها، لا بما تقتضيه القوانين العقلية والطبيعية. فالعلاقة بين الدال والمدلول في كل لسان دلالة اعتباطية. ولا تنحصر هذه الصفة في تلك العلاقة بل تشمل أيضاً المقاييس الجزئية التي تنتظم عليها جميع وحدات اللسان، ولذلك يختلف النظام الصوتي والإفرادي والتركيبي من لغة إلى أخرى كما يختلف مضمونها المادي (واللفظي والمعنوي سواء في ذلك)، وهذا لا ينطبق إلا على الصفات الذاتية التي تختص بها لغة دون غيرها لأنّ ما يمكن أن تشترك فيه جميع اللغات من الصفات العامة الوجود فحاصل لا محالة، وبها يتميّز اللسان البشري وظواهر التبليغ بصفة عامة عن الظواهر الأخرى. ويترتب على ذلك ما يلي:

– المفاهيم التي تتحدد كياناتها بالألفاظ في لسان ما ليست مطابقة بالضرورة للمفاهيم التي تحددها لغة أخرى. وأفحش غلط ارتكبه أرسطو هو ما صرح به أنّ الألفاظ هي وحدها تختلف من لسان إلى آخر، أما المعاني فواحدة عند جميع الناس وهذا غير صحيح، لأنّ الصوت عندما يتقطع ويتجزأ إلى ألفاظ باختيار الواضع، يتقطع مضمونه الدلالي في الوقت نفسه باختيار الواضع وبحسب نظرته إلى المسمى وتصوّره له. فالمعنى مرتبط بتصوّر الواضع للغة أي بمنظور القوم الذين ينطقون بتلك اللغة.

– هناك مفاهيم تتحدد ماهيتها في أذهان أكثر الناس وتشترك في تصورها أكثر الأمم في وقت معين وذلك كزماننا، حيث كثرت الوسائل لنقل المعلومات وزاد الاتصال الثقافي بين أكثر الشعوب وخصوصاً المفاهيم العلمية والفنية وبعض المفاهيم الحضارية العامة الوجود، فتلك هي التي ينبغي أن تعرب ويوضع لها لفظ واحد إن لم يوجد بعد. ويترك الباقي من المعاني والتصورات الخاصة بأمة معينة أو يترجم بعبارة كاملة إن اقتضى الحال، والمقصود هنا هو أن تتلافى الأمة العربية مسخ شخصيتها بإدخالها في لغتها ومجموع مفاهيمها ما ليس له طابع عالمي وشهرة تتجاوز الشعب الواحد[20].

20- ولأوضح مثال لذلك هو أن يأخذ مؤلفو المعاجم معجما بلغة واحدة ويحاولوا أن يُعرّب بلفظ واحد كل ما جاء فيه وهذا قد حصل بالفعل بالنسبة للقاموس الفرنسي المعروف باللاروس الصغير.

- **اللسان هو في حد ذاته نظام من الأدلة المتواضع عليها:** فاللسان على هذا ليس فقط مجموعة من الألفاظ يعثر عليها المتعلم في القواميس أو يلتقطها بسمعه من الخطابات ثم يسجلها في حافظته، كما أنّه ليس أيضاً مجموعة من التحديدات الفلسفية للاسم والفعل والحرف أو القواعد المسهبة الكثيرة الشواذ، بل نظام من الوحدات يتداخل بعضها في بعض على شكل عجيب، وتتقابل فيها بُناها في المستوى الواحد التقابل الذي لولاه لما كانت هناك دلالة. فللحروف التي تتركب منها الكلم نظام خاص بها -وهي أصغر أجزاء الكلام- ووظيفة هذا النظام هو التمييز بينها، وبالتالي التمييز بين الكلم، ومن ثَمَّ بين المعاني الإفرادية، وله إحداثيات (ككل نظام غايته التمييز)، وهي مخارج الحروف وصفاتها (اللازمة لا العارضة وهذا قد تعرض له علماؤنا باستفاضة، وينقسم الآن إلى قسمين: الصوتيات المادية والصورية أو الوظيفية أي الفنولوجية). ثم تنتظم هذه العناصر الأولية في وحدات أخرى انتظامات مختلفة، إلا أنّها محدودة ومحصورة، وتخضع لمقاييس عامة معينة. فينتج منها ثلاث دوال:الأصل والصيغة وحرف المعنى، وتصير أربع دوال بما يسمى بـــ «ترك العلامة». أما الأوّلان فهما مجردان لا يحدثان في الكلام إلا مندمجين، ويتكوّن منهما هذا النوع من الكلم التي هي الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرفة. أما الثالث فهو كلمة محسوسة بُنيت بناءً لازماً ووظيفتها تخصيص دلالة الأسماء والأفعال المذكورة (ولذلك سميت بالأدوات)، وقد يقوم بعضها مقام الأسماء، إلا أنّها تُبنى بناءً لازماً كالأدوات الأخرى، وذلك مثل الضمير واسم الإشارة واسم الموصول وغيرها[21]. أما ترك العلامة فكل ما يدل على معنى بعدم ثبوته في اللفظ ومقابلته لثبوت غيره[22]، وذلك مثل علامة التذكير (العدمية) في مقابل تاء أو ألف التأنيث، وكحذف نون الرفع مقابل ثبوتها، وغير ذلك كثير[23]. وبعد ذلك ندخل في المستوى

---

21 - استعمالنا للفظ (حرف) لهذا النوع من الكلم مطابق تماما للمفهوم الذي تصوره سيبويه فإنه عند كلامه عن انقسام الكلم قال: «وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» ففي الاقتصار على لفظة (حرف) في تحديد هذا القبيل إجحاف عظيم لأن الحرف في المستوى الإفرادي هو أقل قطعة من الكلام مما يدل على معنى فتدخل فيه إذا كل الكلم. فهناك من الكلم ما هو حرف (أي وحدة دالة) وهو اسم أو فعل أو ليس باسم ولا فعل.

22- عدم العلامة هي علامة (كأن يتفق شخصان على إشارة للدلالة على «نعم» وعدم حصولها للدلالة على «لا» أو أي معنى آخر).

23 - العلامة العدمية تنطبق أيضا على التقابل بين الحروف الصوتية كعدم غنة الباء في مقابل غنة الميم وكلاهما من مخرج واحد.

الذي يتعقدّ فيه التركيب والنظام تعقداً عظيماً (لا مثيل له اللهم إلا ما شاهده العلماء في زماننا في بنية النواة الذرية). إلا أنّنا قد توصلنا إلى إثبات الأصول التي بني عليها هذا المستوى (وأكثرها قد تنبه إليه النحاة الأولون، ولم يدركها المتأخرون إلا القليل). ونكتفي بالإشارة إلى ما هو جوهري فيها نظراً لضيق المكان، ولتعرضنا لها في أماكن أخرى. فنقول: إن الكلم – الثابتة منها والعدمية – لا تنتظم في الكلام على مثل الانتظام البسيط الذي يتصوره بعض اللسانيين الغربيين، وأكثر النحاة المتأخرين. فإنّ الوحدات في هذا المستوى ليست هي الكلم مجردة من لوازمها، بل هي وحدات يندمج فيها الاسم والفعل مع ما يقترن به لزوماً من أدوات مخصصة له وغير ثابتة (على صورة «دخول» و «خروج» ، يسمى عند نحاتنا القدامى بالتعاقب)، بل ومن وحدات مماثلة (أي من جنسها ومستواها) تخصصها على مثل ما تفعله الأدوات (إذ تقوم مقامها وتؤدي ما تؤديه، وذلك مثل المضاف إليه والتركيب المسمى بالصلة والموصول والصفات وحتى الأبنية المسماة – من حيث الإفادة فقط – جُمَلا. وعلى هذا فإنّ مثل هذه العبارات: رَجُل – الرجل – رجل الغد – بالرجل – مع الرجل – الرجل الذي قام أبوه أمس في الصباح الباكر الخ، كل واحدة منها بمنزلة اسم واحد، ويسميها الرضي لفظة (لا كلمة) (وقد اقترحنا على اللسانيين الغربيين أن تسمى lexie نظراً لفقدان هذا المفهوم عندهم). وتتفرع من أسبقها رتبة (رجل في مثالنا السابق) وهو الأصل، وكل لفظة، أصلا كانت أم فرعا تعتبر كلَقْلَ ما يمكن أن يُنطق به مما يصلح أن يكون مبنيا على اسم آخر أو فعل أو مبنيا عليه اسم آخر أو فعل. فهذا هو المقياس الذي يبنى عليه تقطيع هذه الوحدات (الاسم والفعل كلفظة أي في مستوى تركيب الكلام)، ثم هذه الوحدات التي ليست حروفا صوتية، ولا كلما ولا كلاماً تاماً تنتظم بدورها في مستوى أعلى مما قد مرّ[24]، وهو مستوى الألفاظ التي هي مجموعات من الكلم الموصول بعضها ببعض[25] باعتبار الثابت فيها (الداخل) وغير الثابت لفظاً (إلا أنّه دال على معنى). وبناء بعضها على بعض معناه حمل إحداهما على الأخرى المبتدأة (أي تلك التي هي غير محمولة على غيرها) ففي مثل هذه

---

24 – وهي على التوالي: 1– مستوى النظام الحرفي الصوتي 2– مستوى الدوال الأربع 3– مستوى الكلم وأبنيتها 4– مستوى الأسماء والأفعال كعناصر لأبنية الكلام 5– مستوى أبنية الكلام.

25 – الوصل (أو الضم) في مقابل البناء هو الذي تتميز به هذه التراكيب من تلك التي توضع على مبني ومبني عليه.

العبارات: زيد قائم – زيد ضربته – «زيد» مبني عليه اللفظ الآخر، أما في ضربت زيدا – زيدا ضربت – «فزيد» مبني على غيره[26]. والوحدات الاسمية ههنا (وهي غير الجمل) تتكون من ثلاثة عناصر متقطعة وهي: «زيد» وعلامة الإعراب ثم التنوين ومجموعها بمنزلة اسم واحد، وكذلك هو الأمر بالنسبة للوحدات الفعلية ففي «ضربت» كلمتان: (ضرب + علامة الإضمار) تكونان من حيث البنية وحدةً صالحة للبناء، ويمكن أن تطول هذه الوحدات إلى ما لا نهاية، إلا أنّ قدرة الإنسان محدودة على الإتيان أو على فهم الوحدات الكثيرة الكلم والمتداخلة العناصر[27]. هذا باختصار هو قياس البنى، ولكن سنرى أن اللسان هو في نفس الوقت قياس واستعمال، ولذلك تطرأ عليه طوارئ، وهي عبارة عن اضطرابات يحدثها الاستعمال (انظر ما يلي). ولا نحتاج ههنا أن نبين كل ما يترتب على دراسة البنى من فوائد: يكفي أن نقول إنّ معرفة هذه البنى على حقيقتها ودون الخلط بينها وبين آليات الإفادة من جهة والمفاهيم الراجعة إلى المعاني وحدها (دون اللفظ) من جهة أخرى جد ضرورية، لا يمكن أن يُستغنى عنها في أي ميدان من الميادين التي تعالج اللغة أو تتعرض لها كيفما كان.

– **للسان منطقه الخاص به**، وليس من قبيل المنطق العقلي، لأنّ منطق اللسان مستنبط من الواقع والأحداث المشاهدة، وهو مجموع الأصول والحدود التي يخضع لها الاستعمال اللغوي السليم، فهذه الأصول هي في حَدّ ذاتها قوانين تجريبية لا عقلية، ولا يوجد أية مناسبة بينها وبين قوانين الفكر، إنّما ائتلافها وانسجام بعضها ببعض هو الذي يناسب هذه القوانين ويخضع لبديهيات العقل. وإن كان الفكر يحتاج إلى اللغة (أو أي نظام آخر من الأنظمة التبليغية يمكن أن يقوم مقامها) لأنها الأداة التي يُحلَّل بها الواقع الفيزيائي والنفساني، إلا أنّ اللغة أدلة وضعية أما الأدلة العقلية فغير وضعية. ثم إنّ الكلام الذي يتألّف في أقل صوره – من مسند ومسند إليه– ليس بالضرورة حُكْماً منطقياً، إذ هذا الحكم، وإن كان يتألّف من

---

26 – والبناء هو مفهوم صوري نحوي أي راجع إلى البنية النحوية للفظ (إلى الصنعة على حد تعبير ابن جني) وهو غير الإسناد، إذ الإسناد هو مفهوم صوري مرتبط بالإفادة (أنظر سيبويه: «المسند والمسند إليه هما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر»). ودراسة ظواهر الإفادة عظيمة الفائدة كما رأينا، إلا أنها ينبغي ألا يخلط بينها وبين الدراسة الصورية لأبنية الكلام.

27 – أنظر بهذا الصدد الوحدات التي وضعها النحاة للتمرين وهي كلها سليمة من حيث القياس.

طرفين (يسميان الموضوع والمحمول) مثل أقلّ ما يمكن أن يكون عليه الكلام، إلا أنّه خاص بما يصح أن يكون صدقا أو كذبا، وهيهات أن يكون الكلام في هذه الصورة الضيقة المسماة بالخبر (المقابلة للإنشاء). وقد التبس المفهومان على الكثير من النحاة المتأخرين والنحويين الغربيين التقليديين بصفة خاصة ونتج عن ذلك الخلط بين ما هو راجع إلى الإفادة وما هو مرتبط بالأحكام المنطقية ثم إن كانت البنى اللغوية تختلف ماهيتها عن ظواهر التبليغ، فهي من الأحكام المنطقية أبعد وأشد اختلافاً. وعدم التوازي بين البنى والمنطق قد عرفه كل من اطّلع على اللسانيات الغربية[28]، إلا أنّ من وراء هذه الحقائق التباسات أخرى أصبحت الآن أخطر من تلك التي تسوي بين اللغة والفكر، فلئن كانت اللغة في صميمها وفي استعمالاتها المختلفة غير خاضعة للمعايير المنطقية[29]، فإنها على كل حال بنيان مرصوص، ولا بدّ لكل بنيان محكم من انسجام وأقل ما يخضع له كل انسجام هو ألا تنتقض أوضاعه من حيث العقل، لأنّه إن وُضع فيه شيء لغرض، ووضع معه ما يناقض هذا الغرض زال الانسجام. بل كل ما سنّه الله في هذه الدنيا من الظواهر فلا بدّ أن يَسلَمَ في ظاهره أو في باطنه من التناقض، وإلا ما كانت هناك حكمة ولا أمكن أن يحصل أي علم من العلوم. ولذلك فلا بدّ من البحث عن الحكمة العميقة التي تفسر وتعلل الظواهر وتزيل ما يبدو فيها من التناقض. إلا أنّ هذا البحث وتلك التعليلات ليست هي اللغة في ذاتها واستعمالاتها إنما هو علم بكيفية حصولها، والعلم بحصول الشيء ليس هو الشيء في ذاته. فالمنطق (غير الأرسطوطاليسي)[30] لا يمكن أن يُستغنى عنه في الحكم على كيفية حصول البنى وكيفية إجرائها في الاستعمال أي التحليل العلمي للغة. فالأحكام والمحاكمات والاستدلالات (وهي مجموع عمليات النظر) التي

---

28 - أو على ما كتبه ابن تيمية من النقض الحاسم ضد المنطق اليوناني الذي ابتليت به العلوم الإسلامية بعد القرن الثالث. إلا أنه قل من يعرف الاختلاف القائم بين البنى وظواهر التبليغ.

29 - والدليل على ذلك أن اللغة - كأداة تبليغ يمكن أن يعبر بها الإنسان عن أشياء لا وجود لها في الواقع (مثل الكذب والمحال) بل حتى على ما يناقض العقل.

30 - تأكد الآن العلماء أن المنطق الذي وضعه أرسطو هو جزء بسيط جدا من الأوضاع المنطقية التي تستعملها العلوم الدقيقة وهي منطق الرياضيات. فإذا اقتصر عليها الباحث جمد بذلك بحوثه بتحصيل الحاصل، إذ قد بُني على ما يسميه علماؤنا بالقياس الشمولي، وهو غير القياس الذي أجراه النحاة القدامى على اللغة العربية (وهو قياس التمثيل لا التمثيل كما يفهمه الفلاسفة بل ذلك المفهوم العظيم الفعالية المسمى بالتمثيل البنوي أو الرياضي).

تتناول القوانين الوضعية للسان هي التي يجب أن تخضع للمنطق العقلي لا القوانين الوضعية في ذاتها. وكل واحد منها على حدة إذ إنها علامات لازمة تستنبط من الواقـــع المشاهد لا بالاستدلال والنظر. أما عدم انسجام بعضها ببعض بل تناقضها في ظاهرها – فهذا يحتاج إلى إعادة المشاهدة وتوسيعها وتعميقها وفي الوقت نفسه إلى إعمال الفكر واللجوء إلى النظر والاستدلال العقلي. ويمكن أن نقول في الختام إن للسان كظاهرة منطقا خاصا به غير موازٍ لقوانين الفكر ولعلم اللسان (أي لنظريته) منطق آخر هو هذا الذي أساسه العقل ويشترك في استعماله جميع العلماء في جميع العلوم.

– اللسان وضع واستعمال ثم لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال:

ونعني بذلك أولا أنّ اللغة مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بنى جزئية تندرج فيها، وهذا هو الوضع، وما يسمى بالقياس هو المعقول من هذا الوضع أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها، ومن جهة أخرى ما يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي (من الأصول إلى فروع). أما الاستعمال فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب. وليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال كما أنه ليس كل ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام فالقياس كعملية عقلية قد يؤدي إلى ما لا يقبله الاستعمال[31] لأن هناك مقتضياتٍ أخرى غير ما يحتمله الوضع والحدّ اللغوي. فالاستعمال له هو أيضاً قوانينه وهي غير القوانين التي يخضع لها الوضع والقياس، وهي التي تنبني عليها أحوال التبليغ وقد قلنا بأنّ مستوى التبليغ والإفادة غير مستوى الوضع المصطلح عليه، لأنّ هذا الأخير، وإن كان هو الرابطَ الذي يرتبط به المتكلم بالمخاطب، إلا أنّه قد تصيبه عوارض

31 – ولذلك قال علماؤنا: «السماع يبطل القياس» (المنصف لابن جني 240/1). فالقياس الراجع إلى البنية قد يجيز أشياء لا توجد في المسموع وذلك مثل كل التقاليب التي تقبلها قسمة التركيب كتقاليب الأصل الواحد المؤلف من 3 أو 4 أجزاء. وكذلك الخروج من الكسر إلى الضم (فِعُل مثلا) ليس في هذه اللغةَ التي ننطق بها. وهـذا ليس معناه أن في القياس تعسفا بل الإلمام بجميع إمكانياته ضروري إلا أن الإلمام بجميع ظواهر الاستعمال أيضا ضروري، لأنه مستنبط منها أولا ومحدود بها ثانيا.

الاستعمال، وهي عوامل جدّ طبيعية ولها قوانينها الخاصة بها وبالتالي قد تخضع لقياس آخر إذا كثرت واطّردت (هو قياس مناقض لبعض مقاييس الوضع). ونذكر على سبيل المثال القلب والإبدال والإعلال والإدغام وغيرها في مستوى الأصوات والصيغ، ومنها ما هو خاص بقوم كلغات العرب بالنسبة للعربية، ومنها ما هو راجع إلى إحدى مراتب الأداء التي ذكرناها وبصفة عامة إلى مقتضى الحال حسب التعبير القديم. ولهذا يكثر في الاستعمال العفوي الحذف والإضمار والبدل والتقديم والتأخير حتى يشذ الكلام شذوذاً كبيراً عن القياس، وهو مع ذلك مقبول بل قد يكون عكسه غير مقبول[32]. وأساس القوانين التي بني عليها الاستعمال اللغوي هما هذان المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسِل، والبيان[33] الذي يحتاج إليه المرسَل إليه. فالمتكلم ككل فاعل يميل إلى التقليل من المجهود والاكتفاء عما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ، فيختزل ويختصر وإن بلغ به ذلك إلى الغموض لم يستفد المخاطب، ولذلك ينتهي تخفيفه لمجهوده حيث يبدأ الغموض. وقد يحدث تشويش يصاب به الخطاب (كالضجيج أو غفلة السامع أو عيب أصيب به المتكلم في آلة نطقه وغير ذلك)، فيحتاج إلى مزيد من اللفظ. ويؤثر هذان العاملان أيّما تأثير في بنية اللغة بتدافعهما وتغلب أحدهما على الآخر حسبما تقتضيه أحوال الاستعمال.

ويترتب على ذلك أنّ اللفظ والمعنى في الوضع غيرهما في الاستعمال. فالحرف في الوضع هو جنس من الأصوات وليس صوتاً محصلا معينا – فالجيم كعنصر لغوي له وظيفة، وهي أن تتمايز معاني الكلم بوجوده أو عدمه، وهو عنصر صوري ويؤديه المتكلمون بكيفيات مختلفة وكل كيفية تنتج صوتاً واحداً معيناً مغايراً إلى حد ما لأصوات الجيم التي تنتجها الكيفيات الأخرى[34]. وكذلك هو المعنى ففي الوضع هو مدلول عام للفظ من الألفاظ

---

32 – في ذلك المستوى من الاستعمال الذي يسميه سيبويه «سعة الكلام»

33 – عند قدماء النحاة العرب هما أيضا: الخفة والفرق (أنظر: الخصائص، 144/1).

34 – إذا كانت الكيفية مما تشترك فيه جماعة من الأفراد فهي أيضا جنس إلا أنه فرع على الجنس الأصلي (ومثال ذلك المخارج التي اختصت بها بعض القبائل دون كافة العرب). وأدنى درجات التأدية هي التي تختص بالفرد وحده ثم الحالة الجزئية العارضة، وهي النطق بالعنصر الصوتي في وقت معين وهذه الأخيرة هي الحالة الوحيدة التي يكون فيها الحرف حقيقة صوتا محسوسا محصلا.

وليس معنى معيناً ينويه المتكلم أثناء خطابه ويستفيده المخاطب، بل هو جنس دلالي ينطبق على الكثير من المعاني الجزئية[35]. ولهذا ينبغي لمن يحلل عناصر اللسان من دوال ومدلولات أن يفرق بين ما هو راجع إلى التأدية واختلاف كيفياتها بين الأفراد والمجتمعات والأقاليم، وبين ما هو خاص بالوضع، لا خلاف فيه لأنّه شيء مجرد من أعراض الاستعمال لفظاً كان أو معنىً. فإذا حاول تحديد هذه العناصر بحد[36]جامع مانع لا يكون فيه أي تحكم فلسفي أو ميتافيزيقي أو حاول حصر ما تؤديه في الكلام من المعاني الجزئية، فلا بدّ له من الإحاطة بجميع مواقعها في الكلام أو في كيفية حدوثها[37]، لأنّ اللسان لا يتحدد مضمونه المادي والصوري إلا على أساس المواقع التي تقع فيها وتتعاقب عليها عناصره، إما في درج الكلام فيما يخصّ الوحدات الدالة وإما في مدارج الجهاز الصوتي فيما يخص العناصر غير الدالة، وذلك مثل مدلولات الألفاظ فإنها لا تتحدد إلا بسياقاتها لا بما تذكره القواميس من معانيها، (لأن القواميس تكتفي غالبا بذكر بعض المعاني بالاعتماد على بعض السياقات). إنّما يكون القاموس هو الأساس في تحديدها إذا لم يرد اللفظ في أي نصّ إلا في ذاك الذي قد يذكره هو وحده. فبتلك المواقع التي يشاهدها اللغوي في الكلام المسموع[38]، يستطيع أن يعرف بالموضوعية المطلقة أنواعَ الأداء وتشعباتِ المعاني الجزئية، ثم بالنظر في كيفية تقابلها بعضها ببعض وتعاقبها على الموضع الواحد ودخول هذه على تلك يستطيع أيضاً أن يكشف عن وضعها ونظامها[39] دون اللجوء إلى حكم سابق أو أي منطق غير منطقها.

---

35 – أما الأسماء الأعلام التي تتصرف وتتخصص بنفسها لا بشيء يدخل عليها فلا تكون هكذا مشخصة معينة إلا بعد إطلاقها على المسمى المخصوص.

36 – مقصودنا من الحد غير المنطقي بل ذلك المفهوم الذي قصده النحاة العرب الأولون عندما كانوا يحددون الوحدات اللغوية بتقابل صيغها وما يدخل عليها من علامات وأدوات. وهو ما سماه من جاء بعدهم بالرسم أو الحد الرسمي (انظر ما يلي).

37 – نعني بمواقعها في الكلام مدى تقبلها لما يأتي قبلها وما بعدها، وهو ما يسميه الرماني (أحد تلاميذ ابن السراج. توفي في 384 هـ) بقسمة المواقع (ونظيرها في اللسانيات الغربية الحديثة ما يسمى Distribution في المذهب المسمى Distributionnalisme، إلا أن المفهوم العربي أدق وأعمق ونعني بكيفية حدوثها مواقع الحروف من الأعضاء الصائتة التي تحدثها.

38 – أي النصوص التي يدونها اللغوي في تحرياته، إلا أن العينة التي يعتمد عليها للتعرف على أنواع التأدية هي أوسع بكثير من تلك التي تمكنه من الحصول على الوضع.

39 – ذلك النظام الذي اكتسبه المتكلمون على شكل مُثُل وحدود إجرائية وهم لا يشعرون شعورا واضحا بوجودها وكيفية ضبطها لسلوكهم اللغوي إلا إذا تأملوها (وإن كان هذا التأمل لا يفيدهم شيئا إذ هو مجرد استبطان). وإحكامهم للعمليات التي تنبني على تلك المثل هو الذي يسمى بالملكة اللغوية.

– للبُنى اللغوية مستوى من التحليل غير مستوى الوضع والاستعمال.

والحق أنّ الوضع اللغوي وضعان اثنان: اصطلاحي وبنوي، فاما الاول فهو كما حدده الرضي: جعل اللفظ دليلا على المعنى قصد التواطؤ عليه بين قوم. وأما الثاني فهو جعل الشيء على هيئة مخصوصة سواء كان دليلا على شيء آخر أم لا، ويرادفه البناء والتركيب. ولهذا فإنّ الوضع البنوي للسان وإن كان جزءاً من الوضع اللغوي بمعناه العام (نظام من الأدلة) فإنّه لا يطابق الوضع الاصطلاحي بل يتجاوزه لأنّ البنية في ذاتها ليست إلا هيئة للمادة التي صيغت عليها. فالنظر فيها من حيث ما تؤديه من وظيفة في الخطاب أي كألفاظ ذوات معانٍ إنّما هو نظر في الوضع الاصطلاحي. أما النظر في ذاتها وكيفية حصولها وتفرعها بعضها من بعض بدون التفات إلى ما تؤديه من وظائف في الكلام فهو تحليل يقع في أعلى مستوى من التجريد. هذا وإن كان الجانب الاصطلاحي يقتضي بالضرورة وجود الجانب البنوي لأنّه لا اصطلاح إلا وهو منتظم وعلى بنية مخصوصة، فإنّ الجانب البنوي، مع ذلك، مستقل عنه إذ إنّ اللسان ليس هو الظاهرة الوحيدة التي لها بنية. وعلى هذا فلا بدّ من التمييز بين شيئين اثنين أولاً: ما هو خاص بالوضع الاصطلاحي وهو مرتبط بلغة من اللغات في وقت معين من تاريخها (وهو ارتباط مكاني وزماني)، أي بمحتواها المادي كأجناس الأصوات وأجناس المعاني التي تتقوم بها العناصر اللغوية في طور من أطوارها. وثانيا: أنواع البنى التي تستخدمها هذه اللغة بصرف النظر عن محتواها الصوتي والمعنوي. والحق أن هذه البنى كصيغ ودلالتها ليست لها دلالة إلا على طريقة الرموز الرياضية مثل ا و ب في معادلة: $(ا + ب)^2 = ا^2 + ب^2 + 2$ اب؛ حيث تشير ا و ب إلى أية كمية يمكن تقديرها وكذلك هي صيغ الكلم فهذه الأوزان: فَعْل وفِعال وفُعُول قد تدل في الوضع الاصطلاحي على معنى المصدر إلا أنّ دلالتها على معانٍ أخرى،أي اشتراك المعاني في كل واحد منها لدليل على أنّ بنية اللفظ شيء قائم برأسه لا يرتبط بالمعنى إلا في الاصطلاح، وهو في حدّ ذاته مبهم لا يدل إلا على وجود نوع من الانتظام بين عدد من الوحدات. وهذه

الأخيرة يجب أن تكون هي بنفسها مبهمة (كالفاء والعين واللام في الميزان الصرفي فإنّها تشير إلى أي حرف من حروف العربية). وهذا الإبهام كعامل من عوامل التجريد الرياضي[40]، هو جدّ ضروري بالنسبة للدراسة العلمية للألسنة (بل لكل الظواهر). وقد قال ابن جني بهذا الصدد: «ولو كان لا يُخاض في علم من العلوم إلا بما لا بدّ له من وقوع مسائله معينة محصلة لم يتم على وجه ولبقي مبهوتاً بلا لَحْظ ومخشوباً بلا صنعة»[41].

4 – اللسانيات التربوية كبحث تطبيقي لعِلمَي اللسان والتربية: ما لا بُدّ لمُدرس اللغة من الإلمام به مما يرجع إلى هذا الميدان.

لقد أشرنا في بداية هذا المقال أنّ المعلومات النظرية حول اللسان غير الملَكة اللغوية، إلا أنّ هناك تلازماً وثيقاً بينهما، ولهذا فإن كان المقصود من تعليم اللغة إنّما هو إكساب التلميذ (في الابتدائي أو الثانوي) هذه الملَكة في أقصر مدة ممكنة وبأخصر الطرق وأنجعها، لا أن نجعل منه عالماً متخصصاً في علم اللسان أو علم النفس والتربية. فإنّ نجاعة هذه الطرق منوطة بما تكتشفه هذه العلوم من حقائق وما تثبته من قوانين. ولذلك فإنّ الذي يحتاج إلى العلم النظري هو المعلم والمدرس لا التلميذ.وحاجته إليه إنّما هي ناتجة عن حاجته المسيسة إلى تصور صحيح للمادة التي يُدَرّسها، تصور سليم لا تشوبه الانطباعات الذاتية أو الأوهام الشائعة، وهو ذلك التّصور الذي يثبته العلم التجريبي الاستدلالي وحده. وعلى هذا الأساس فإن مُدَرّس اللغة ينبغي أن تتوفر فيه شروط ثلاثة:

– الملكة اللغوية الأصلية:

أن يكون قد تم اكتسابه للملكة اللغوية الأساسية التي سيكلف بإيصالها إلى تلامذته (والمفروض أن يكون قد تمّ له ذلك قبل دخوله في طور التخصص).

---

40 – أي كأداة يتمكن بها المحلل من تفريغ الأشياء المحسوسة من محتواها المادي للحصول على بنيتها الصرفة.
41 – الخصائص، 1، 92 – 93.

– أدنى كمية من المعلومات النظرية في اللسان:

أن يكون له تصور سليم للغة حتى يحكم تعليمها، ولا يمكن أن يحصل على ذلك إلا إذا اطّلع على أهم ما أثبتته اللسانيات العامة واللسانيات العربية بصفة خاصة(وهي امتداد لبحوث المدرسة الخليلية).

– ملكة تعليم اللغة وهي الهدف الأسمى بالنسبة له[42]:

أن يكتسب أثناء تخصصه ملكة كافية في تعليم اللغة، ولا يمكن أن يحصل على ذلك أيضا إلا إذا استوفى الشرطين السابقين أولا ثمّ هذا الشرط الآخر اللازم: وهو اطّلاعه على محصول البحث اللساني والتربوي وتطبيقه إياه في أثناء تخصصه بكيفية عملية منتظمة ومتواصلة[43].

1) أهم المشاكل التي تتعرض لها اللسانيات التربوية:

– التعرف الموضوعي على المشاكل اللغوية التربوية:

«ماذا يجب أن نعلم من اللغة ؟ وكيف يجب أن نعلمه؟»

ولكي نجيب عن هذين السؤالين إجابة صحيحة فلا بد من أن نميز في بحثها بين ثلاثة جوانب:

– النظر في محتوى اللغة التي تقدم للمتعلم.

– النظر في محتوى الطريقة أو الطرق التي تستعمل لتبليغ هذا المحتوى.

– النظر في تأدية المدرس لهذه الطرق وكيفية تطبيقه لها[44].

42 – ويجب أن نتفهم جيدا أن الشرطين الأولين وكذلك الشروط الجزئية الأخرى إنما هي مجرد وسائل لتحصيل الغاية الحقيقية من إعداد مدرس اللغة وهي القدرة الكبيرة على إكساب الملكة الأساسية.

43 – وبما أن البحث العلمي – النظري والتطبيقي – لا يمكن أن ينقطع وينتهي فإن جميع المدرسين (ككل من يتعاطى صناعة من الصناعات) مجبرون – مبدئيا – على تطوير معلوماتهم النظرية والمنهجية بالاطلاع المتواصل على ما يَجِدُّ في صعيد البحث العلمي وتطبيقه بكيفية معقولة.

44 – سنقتصر في شرحنا لهذه النقاط الثلاث على الأول والثاني فقط لأن النظر في كيفية تطبيق المدرس لطريقة من الطرق هو راجع بالدرجة الأولى للمربي.

وكل واحدة من هذه النقاط الثلاث تطرح عليها مشاكل جزئية ذات أهمية كبيرة. ولكن أهمّ شيء هو أن ينطلق الباحث من الواقع المحسوس حتى يتمكّن من طرحها الطرح الصحيح. ثم لا يتمّ له الكشف عن ماهيتها الحقيقية إلا بوسائل علمية، وعلى أساس المعطيات التي يحصل عليها بفضل هذه الوسائل وحدها من جهة، وفي ضوء ما أثبتته علوم اللسان والتربية من جهة أخرى يستطيع حينئذ أن يحكم على الوضع الذي هو عليه تعليم اللغة بأحكام سليمة سديدة لأنّه اعتمد فيها على الاستقراء الواسع وعلى القوانين الموضوعية لا على المشاهدة الجزئية القاصرة أو الانطباعات الذاتية المشبوهة.

ويتفرع من السؤال الأول، بناءً على ما تقدم من ضرورة الانطلاق من الواقع سؤالان جزئيان وهما: ماذا يُقدم الآن بالفعل في مدارسنا للمتعلم في مادة لغوية من حيث النوع ومن حيث الكم. وبالنسبة لكل مرحلة من مراحل التعليم، وبالإضافة أيضاً إلى مختلف مستويات اللغة: مفرداتها وتركيباتها وقواعدها؟ ثم ما هي الأشياء التي أخذها المتعلم من معلمه وهضمها بالفعل وأصبحت من مكتسباته، وما هي الأشياء التي اكتسبها من غيره؟ والإجابة عن هذا السؤال ليست ميسورة، إذ يقتضي التحرّج العلمي أن تتّصف هذه الإجابة، كما قلنا، بكامل الموضوعية والدقة والشمول؛ وهذا يوجب على الباحث أن يجري في عين المكان التحريات العديدة بالاعتماد على المقاييس والمناهج التي تستعملها العلوم الدقيقة في مشاهدة الأحداث وجمعها وحصرها بالجرد المنتظم وتفريغ المعلومات في جذاذات، ثم بتصنيف هذه الجذاذات التصانيف المختلفة (ولكل واحدة من هذه العمليات مقاييس دقيقة ومناهج خاصة لا يمكن أن نتعرض لها ههنا لضيق المكان). ولا يمكن بحال من الأحوال أن يلجأ المربي إلى وسائل غير هذه التي تُبنى على الاستقراء الشامل فيحكم على الوضع الذي نعيشه من تلقاء نفسه، وبما يستوحيه من تجربته الاعتباطية على ماهو موجود بالفعل، وإلا كان متحكماً، وكانت محاولاته لإصلاح هذا الوضع مجرد خبط عشواء. فإذا حصل الباحثون على عدد كاف من المعطيات الموضوعية في هذا الميدان استطاعوا حينئذ أن يُدلوا بأحكامهم، ولا يتمّ لهم ذلك إلا بعد مرحلة أخرى من البحث وهي مرحلة التحليل للمعطيات المدونة.ويستعين في

ذلك بمناهج تكون في مستوى المناهج السابقة من حيث الموضوعية والدقة.وهي نوعان: النوع الأول يرمي إلى إحصاء الوحدات والبنى اللغوية المستقراة على اختلاف أنواعها واستبانة درجة تواترها وكيفية ورودها في مختلف سياقاتها، ويستعان في ذلك بالرتابات (الأدمغة الإلكترونية)[45]. وذلك ليُلم الباحث بجميع استعمالاتها الحقيقية - لا التي يمكن أن يتصورها هو أو المربي، بل تلك التي ترد بالفعل على ألسنة المتعلمين وكتاباتهم. أما النوع الثاني فهو تحليل لغوي متعمق يجريه على تلك المعطيات المصنفة المحصاة. ويعتمد في ذلك على النظريات اللسانية الحديثة، ومناهج التحليل اللغوي التي تخضع لتلك النظريات. ولا يفضل نظرية على أخرى إلا على أساس نجاعتها وبعد مفعولها لا على أساس ما يبدو فيها من التماسك المنطقي. ويمكن أن نقول بهذا الصدد أنّ المناهج الحديثة في **تحليل اللغات**، وإن كانت قد بلغت شأناً كبيراً لاعتمادها للكثير من الحقائق العلمية، إلا أنّها قد تقلّ قيمة عن المناهج التي وضعها **الخليل** وسيبويه.

بعد كل هذه العمليات من رصد وتجميع وتصنيف وإحصاء وتحليل للمعطيات اللغوية تأتي مرحلة النقد الموضوعي البناء. فما هي المقاييس العلمية التي يعتمدها اللساني لكي يُدلي بحكم لا تشوبه الذاتية، وما هي بناء على هذا، العيوب والنقائص التي تتصف بها المادة اللغوية الملقنة؟ من المفروض أنّ اللساني لا يكتفي بالبحث عن اللغة التي يتعلمها المتعلم في المدرسة وخارجها، ومدى هضمه لها، بل يتجاوز ذلك إلى اللغة الجارية على الألسنة والأقلام في زماننا الحاضر والأزمنة الغابرة، إذ كانت هذه اللغة امتدادا لتلك. والمفروض أنّه قد أثبت أو بصدد التثبت من وجود أنواع العناصر والبنى اللغوية ودرجة شيوعها في بلد معين وزمان معين، وكثرة أو قلة استعمالها في ذاتها، وتنوع تأديتها لفظا ومعنى. ولهذا فإنّ لديه معطيات يستطيع أن يتّخذها مقياساً موضوعياً وهو مدى **حيوية العناصر والبنى** بالنسبة للاستعمال العام في زماننا الحاضر وللاستعمال العام والحقيقي بالنسبة للزمان الماضي. ويتفادى بذلك

---

45 - وقد شاعت الآن (2006) كلمة الحاسوب.

العمل العشوائي الذي يلجأ إليه عادة في الحكم على اللفظ بالرجوع إلى القواميس وحدها أو إلى الانطباعات الذاتية، أو هذا المفهوم الغامض غير العلمي الذي يسمى بالذوق السليم.

2) استغلال ما تثبته اللسانيات وما وصلت إليه بحوثها الميدانية[46]:

حقائق ثابتة يجب مراعاتها:

إنّ النظر في محتوى اللغة التي تقدّم للمتعلم، ومن ثم السؤال عماذا يجب أن نُعلّم من العناصر والآليات اللغوية في مستوى معين من مستويات التعليم، يتوجّه بالوجوه الآتية:

- ليس كل ما في اللغة من الألفاظ والتراكيب وما تدل عليه من المعاني يلائم الطفل أو المراهق في طور معين من أطوار ارتقائه ونموه.

- لا يحتاج المتعلم إلى كل ما هو ثابت في اللغة للتعبير عن أغراضه، بل تكفيه الألفاظ التي تدل على المفاهيم العادية، وبعض المفاهيم العلمية والفنية أو الحضارية، مما تقتضيه الحياة العصرية. أما اللغة التقنية التي سيحتاج إليها بعد اختياره لمهنة معينة، ثم الثروة اللغوية الواسعة، فهذا سيكون من مكتسباته الشخصية يتحصّل عليها على ممرّ الأيام في مسيرته الثقافية وفي تلقيه لشتى الدروس غير دروس اللغة.

- لا يمكن للمتعلم أن يتجاوز أثناء دراسته للغة في مرحلة معينة حداً أقصى من المفردات والتراكيب، بل وفي كل درس من الدروس التي يتلقاها ينبغي أن يكتفي فيه بكمية معينة، وإلا أصابته تخمة ذاكرية، بل حصر عقلي خطير قد يمنعه من مواصلة دراسته للغة.

يقول أحد نحاتنا المبرزين بهذا الصدد وهو الزجاجي:

«ليس كل العرب يعرفون اللغة كلها، غريبها وواضحها ومستعملها وشاذّها، بل هم في ذلك طبقات يتفاضلون فيها... أما اللغة الواضحة المستعملة سوى الشاذ والنادر فهم فيها شرع

46 – كل هذا الذي سنعرضه هنا يخص الباحث في ميدان تعليم اللغة وأما استغلال ما يتوصل إليه فيخص الواضع لكتب تعليم اللغة.

واحد» (الإيضاح، 92). هذا ما أثبته العلماء في عصرنا الحاضر أيضا. ونزيد على ذلك أنّه ليس من الضروري أن يعرف الإنسان عدداً كبيراً جداً من المفردات ليعبر عما في ضميره بلغة سليمة بل بأسلوب بليغ. فقد لوحظ أنّ الرجل غير المثقف الثقافة الكبيرة لا يستعمل بالفعل في خطاباته اليومية أكثر من2500 كلمة، أما المثقف فلا تتجاوز كلماته (الواقعة بالفعل في خطاباته) 4000 أو 5000 مفردة.

ثم إنّ هناك فوارق كبيرة بين عناصر اللغة من جهة وتوزعها وتواترها في الخطاب المنطوق والنصوص المحررة. فإن نحن استقرينا نصاً يتكون مما يقرب من 100.000 كلمة (بما فيها المكرر) لاحظنا أنّ أكثرها تواتراً ودوراناً هي تسع أو عشر كلمات، فهي تملأ رُبع النص المذكور، و70 كلمة أخرى تملأ نصفه. ثم نلاحظ زيادة على ذلك أنّ الكلمة التي تأتي في أول مرتبة من التواتر تتكرر تقريباً في النص بعد كل عشر كلمات، والثانية بعد كل عشرين كلمة والثالثة بعد كل ثلاثين كلمة وهكذا. وهذه الكلم هي في الغالب أدوات للمعاني (من حروف وأسماء وأفعال – الناسخة مثلا). ثم إنّ بعض الأسماء التامة اللازمة وبعض الأفعال المتصرفة (وهي كمية صغيرة جدا) تظهر تقريباً في أكثر النصوص وهناك كمية كبيرة جدا لا تظهر إلا إذا كان النص ذا حجم كبير جدا، وهي الألفاظ التي تختص بمجال مُعيَّن من المعاني.

هذا وليس التواتر وحده مقياساً لتحديد أهمية العناصر اللغوية عامة والمفردات خاصة، فإنّ من المفردات التي يحتاج إليها المتكلم ما لا يرد على لسانه إلا في ظروف معينة وحالات تقتضي ظهورها بكثرة (وهو مقياس «مقتضى الحال»). وهذا النوع من الألفاظ هو الذي يسمى بالكامن فإنّه من رصيد المتكلم وهو تحت تصرفه، ولا يلجأ إليه إلا إذا دار الحديث حول الموضوع الذي يثيره. وللبحث عنه طرق ومناهج خاصة أيضا. واللفظ الكامن يخضع أيضا لمقياس توزع الكلم في داخل الموضوع الواحد. فإنّ من الألفاظ ما يكثر مجيئه في الكثير من الأحوال، ومنها ما يكثر في أحوال خاصة، لأنّه متعلق بمجال خاص من المفاهيم،

ويتوزّع في داخل الحديث توزعاً سوياً، ومنها ما يقل وروده حتى في الموضوعات الخاصة لغرابة اللفظ نفسه، وهذا يجب أن يتجنب في تعليم اللغة في أول مراحله.

- الوضع الراهن الذي هو عليه تعليمنا للمادة اللغوية:

إنّ اطلاعنا على الحصيلة من المفردات التي تقدم للطفل في المدارس الابتدائية أظهر لنا - معشر اللسانيين في المغرب العربي- عيوباً ونقائصَ في هذه الحصيلة لا يكاد يتصورها المربي. **فمن حيث الكم:** تُقدَّم للطفل غالبا كمية كبيرة جدا من العناصر اللغوية لا يمكن بحال من الأحوال أن يأتي على جميعها، ولذلك تصيبه ما نسميه بالتخمة اللغوية، وقد يكون ذلك سبباً في توقف آليات الاستيعاب الذهني والامتثالي، وهذا نلاحظه في تنوع المفردات في النص الواحد مع وجود صعوبات أخرى تخص غرابة التراكيب بل غرابة المفاهيم. **ومن حيث الكم والكيف:** الكلمات التي يحاول المعلم تلقينها تكاد تشتمل على جميع الأبنية التي تعرفها العربية ونلاحظ ذلك أيضاً في النصّ الواحد، وهذا يسبب تخمة أخرى في مستوى البنى.

ثم قد لاحظنا أيضاً عيباً آخرَ خطيراً وهو عدم مطابقة المحتوى الإفرادي المقدم للطفل لحاجياته الحقيقية: فهناك مفاهيم حضارية لها علاقة بعصرنا الحاضر لا يجد الطفل ألفاظاً عربية يعبر بها عنها. فالمؤلف للكتاب المدرسي يكاد لا يهتم بتلك المفاهيم (وقد يكون السبب في ذلك هو عدم وجود لفظ مناسب للمفهوم) فيعوضها بألفاظ تدل على مفاهيم أخرى (وهذا سبب كثرة **المترادف وكثرة المشترك**). وقد بيّن أخونا الأستاذ الأخضر غزال أن الكتب العربية - في السنتين الأولَيَيْن - قد يبلغ عدد مفرداتها الألفين تقريبا، ولا تغطي هذه الكلم المختلفة إلا 600 مفهوماً تقريباً، فهذا يدل في الوقت نفسه على وجود حشو مهول يتمثل في الكثرة الكاثرة من المترادفات، وعلى الفقر المدقع التي تتّصف به مجالات المفاهيم الملقنة للطفل (**حشو لفظي وخصاصة في المفاهيم**). ونحن لا ننكر أنّ المترادف ضروري في اللغة

– وحتى المشترك في لغة التخاطب ولغة الأدب – ولكن هناك حد أقصى يجب أن لا نتجاوزه وإلا كانت اللغة التي نعلمها لغة مصطنعة لا علاقة لها بالحياة اليومية التي يعيشها الطفل. ثم نجد أيضا في هذه الكتب من الكلمات التي زالت مسمياتها الشيء الكثير (وهو ما يسمى بالعقمي). وكذلك القول عن الغريب غير المأنوس، حتى عند المثقفين أنفسهم (وما يقال عن المفردات يقال أيضا عن التراكيب).

– مقاييس الاختيار للمادة اللغوية:

لقد سبق أن قلنا أنّ المقصود من هذه البحوث اللسانية التربوية ليس هو الكشف عن أنجع طريقة لتحصيل المتعلم ثروة لغوية واسعة (قد تفضي، في مرحلة ما، إلى شحن ذاكرته بالممات من الألفاظ والتراكيب)[47]، إنّما المقصود هو تحصيله لمهارة معينة وهي **القدرة الكبيرة على التعبير الدقيق** عن جميع الأغراض، وجميع ما تقتضيه الحياة العصرية (وظروف التبليغ الكتابي والشفوي بصفة عامة). ولهذا فإنّه يحتاج، تحقيقا لهذا الغرض، إلى مجموعة من **الألفاظ والتراكيب الوظيفية** تشترك في استعمالها جميع فنون المعرفة، ثم إلى عدد كبير من اللفظ الذي سميناه بالكامن، وينبغي أن يتصف هو أيضا بالوظيفية التي اشترطناها على الرصيد المشترك. ونعني بذلك أنّه يسدّ حاجياته التبليغية بأكمل وجه. وبما أنّ هذا الكامن من الألفاظ هو شيء كثير جدا فإنّنا نكتفي في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي بما لا بدّ منه ولا نتجاوزه (انظر فيما يلي ما نقوله عن ضرورة التدرج).

ثم إنّ لاختيار الألفاظ والتراكيب التي يجب إكسابها للمتعلم في مرحلة معينة من تعليمه جانبين متكاملين: الجانب الأول يخص المربي، والثاني يخص في نفس الوقت المربي

47– وهذا مرتبط ارتباطا وثيقا باختيار النصوص التي يستخدمها المدرس في تعليمه للغة. ونرى أن تترك النصوص التي يكثر فيها الغريب النادر (مثل ما نجده في الشعر الجاهلي أو المقامات) إلى المراحل الأخيرة، ويحسن أن تدخل في حصص الأدب وتاريخه ولا يعتمد عليها لكسب الملكة اللغوية (نشرح مفرداتها وتراكيبها التي تغلب عليها طابع الغرابة كتحف تاريخية لغوية تنتمي إلى عصر من العصور الغابرة ليس إلا).

واللساني. فأما ما يجب على المربي أن يقوم به فهو إحصاء المفاهيم التي يحتاج إليها المتعلم في مرحلة ما وتحديدها تحديدا علميا[48]، ثم المقارنة بين هذه الشبكة من المفاهيم وبين ما يعرض بالفعل على المتعلم في الكتب، وشتى المواد الدراسية لتقييمه واكتشاف نقائصه وثغراته من الوجهين النفساني – الاجتماعي والتربوي. أما ما يشترك فيه هو واللساني فهو البحث عن مدى صلاحية الألفاظ المعروضة بالفعل في الدراسة، أوما يقترحه المربون أو اللغويون لتغطية هذه الشبكة من المفاهيم، والذي يهمهما جميعا هو هذا الجانب اللغوي النفساني الاجتماعي الذي ينبني عليه مصير اللفظ في الاستعمال، وتتوقف عليه حيويته وذيوعه في جميع الأوساط. ويختص بهذا الجانب المظهر اللفظي للوحدة اللغوية، وهو العنصر الدال بمختلف أجزائه ومجموع أوصافه الصورية والمادية، ثم المظهر الدلالي له، وهو المعنى المدلول عليه سواء كان ذلك الذي وُضع له في الأصل أو مجموع المفاهيم التي يحددها مختلف سياقاته في الاستعمال (القديم والحديث)، مضافاً إليه جميع العناصر المعنوية التي تندرج في مجاله الدلالي (Semantic fields)، ثم المظهر الاستعمالي الاجتماعي للفظة، فكلما لزم على المربي الباحث في المادة اللغوية أن يختار بين لفظين أو أكثر (أو اضطر إلى وضع لفظ جديد لسد ثغرة ، وهو أيضاً اختيار) فلا بدّ من أن يراعي هذه المظاهر الثلاثة، وتكون مراعاته لها بأن يسلط على اللفظ المقاييس التي استخرجها علماء اللسان بالمشاهدة والتصفّح والإحصاء، وهي هذه[49]:

48- أما بالنسبة للطفل (وكذلك الشاب في بداية دخوله في سن المراهقة) فكلٌ يعرف أن مداركه العقلية ومدى قدرته على التحليل والتجريد موقوفة بالدرجة الأولى على اكتمال جهازه العصبي المركزي (أي اكتمال البنى العصبية التي يتكون منها دماغه كمّا وكيفا) ولكن لا يعرف ِكل واحد بالضبط ما هي الأطوار التي يجتازها في مسيرته نحو النضج الفيزيولوجي النفساني. إلا أن هناك وسائل موضوعية يستطيع أن يحصل بها المربي – مستعيناً بذلك باللساني – على العدد الكبير من المفاهيم التي تناسب المرحلة أو المراحل التي تشغله، وهي كالتالي: يرجع أولا إلى المجموعة من المفاهيم العالمية الشهرة التي يكتسبها أكثر التلاميذ في البلدان المتقدمة من حيث مستوى المعيشة وانتشار الثقافة (وقد أحصاها الأخصائيون في تلك البلدان)، وثانيا إلى مدونة كبيرة من كلام الأطفال والمراهقين ليتبين بالضبط ما هي اهتمامات المتعلمين وأغراضهم ومفاهيمهم الحقيقية في سن معينة من أعمارهم.

49- لا تخص هذه المقاييس الألفاظ العادية فقط بل تنطبق أيضا على المصطلحات العلمية والتقنية.

أ- **المظهر اللفظي**: اللفظ مادة وصيغة، فالمادة هي مجموع الصوت الملفوظ والحركات الفيزيولوجية التي تحدثه، والصيغة هي الهيئة التي تكون عليها العناصر الصوتية (الحروف الجوامد والمصوتة) في مدرج الكلام. أما بالنسبة إلى اللغة العربية فيجب فيما يخص:

- المخارج: ألا تتنافر مخارج الحروف في داخل الكلمة، لأن الوحدات الصوتية المتتالية إذا اتّحدت أو تقاربت في المخرج، وتنافت في صفة من الصفات (كالتاء والطاء)[50] والعكس (كالواو والياء أو الضمة والكسرة)، أو اتّحدت من الجهتين احتاج الناطق في إخراجهما إلى مضاعفة مجهوده العضلي بدون فائدة يستفيدها المخاطب، إذ قد يوجد في اللغة ما يقوم مقامها ويؤدي معناها، وهو أيسر، وكل ما لا فائدة له في الخطاب فمآله الزوال أو الانزواء في لغة التحرير أو القواميس وجذاذات اللغوي. وهذا خاضع للقانون الذي يثبت بأنّ **أكثر الألفاظ دوراناً هي أيضا أقلّها مؤنة على اللسان**[51].

- أن تفضل الكلمة التي فيها مخارج قليلة المؤنة، لأنّ بعض الحروف أكثر كلفة على الناطق من بعض[52] (أي أثقل[53] على حد تعبير القدامى)، وأخفّها هي حروف الذلاقة، وهي اللام والميم والنون والراء والفاء. وقد قال الخليل بن أحمد: «إنّ جمهور الأعظم من الرباعي لا يعرى من الحروف الذلق (يعني الرباعي الشائع في استعمال كافة العرب) أو من بعضها إلا كلمات نحوًا من عشر جئن شواذ « (كتاب العين، 59). ثم حروف اللين، ثم حروف النطع غير المفخمة ثم حروف الشجر إلا الياء. وأثقل الحروف الحلقية والمفخمة. أما إذا كان أحد هذه الحروف مع مجموعة من حروف الذلاقة فلا ثقل (مثل: عدل وفخم وغيرهما).

50- أو الثاء والطاء ولذلك فإن كلمة مثل (المطثة) (اقترحت في مجمع القاهرة للدلالة على مضرب الكرة) لا يمكن أن تحيا.

51- ولذلك لا يوجد في العربية (فِعُل) (بكسر وضم) ولا تستعمل (فُعِل) (بضم وكسر) إلا في الفعل المبني للمجهول وعدد قليل جدا من الأسماء الغريبة. أما سَيْود وطَوْيل فقد تحولا إلى سيّد وطيل وإذا اتحدت من الجهتين وكانت من الحروف المكلفة فإن إحداهما تنقلب أو تحذف أو تخفف وذلك مثل الهمزة (كمثل مصدر أرى إراءة فإنه عزيز الوجود في الاستعمال).

52 - فالكثير من الألفاظ التي سمعت من أشخاص قليلين في زمان الفصاحة العفوية لم تدخل في الاستعمال للكلفة الفزيولوجية الباهظة التي يحتاج إليها لإخراجها.

53 - الثقل (والخفة) ههنا مرتبط بالجهد الفيزيولوجي أي بتحقيق اللفظ وتحصيله فقط، لا بالسمع كما يظنه البعض.

الصيغ: إذا تعادلت الصيغتان في الدلالة على شيء ووقع ارتباك في الاختيار، فيجب:

1) أن تفضل الصيغة المأنوسة الكثيرة الدوران على الصيغة القليلة (تَفَعّل بدلا من تِفْعال وأفعال أو فعال عوض فِعَلة - بكسر الفاء وفتح العين- الخ)، فهمنا أيضا أكثر الألفاظ جرياناً على الألسنة هي أيضا آنسها صيغة.

2) أن تفضل الصيغة القليلة الحروف والحركات على الكثيرتها والمجردة على المزيد فيها وذلك إذا تساوت الصيغتان في الدلالة ولم تأت العلامات الزائدة، أو اللفظ الملحق لرفع اللبس ويحصل هذا التساوي إذا دلت صيغة المذكر على ما تدل عليه صيغة المؤنث (غير الحقيقي) أو المفرد أو المصغر على ما تدل عليه كل من صيغة الجمع والمكبر أو غيرها. أما إذا وجد فيها شيء زائد على المعنى الأصلي فلا اختيار إذ نحن أمام كلمتين اثنتين. وما يؤيد هذا القول أن هناك علاقة ثابتة بين المادة الصوتية وتواتر اللفظة المتكونة منها، وقد صيغت على شكل رياضي، وهي هذه:

$$\frac{ح}{لغ\ ر} = ث$$

ح = عدد حروف اللفظة، لغ = لوغاريتم،

ر = رتبة اللفظة في قائمة التواتر التنازلية، ث = عدد ثابت.

3 - تفضل الكلمة التي يمكن أن تتصرف ويشتق منها على غيرها وهذا لا ينطبق إلا على الأسماء المختصة (على حد تعبير سيبويه وهي تقابل الأسماء المبهمة) والأفعال التي ليست أدوات. والسرّ في ذلك أنّها تكوّن مع فروعها ومشتقاتها مجموعةً منسجمةً تشترك في المفهوم الأصلي الواحد وهذا مما يساعد على ارتسامها في الذاكرة ويسهل على المتخاطبين استعادتها إلى حيز الشعور (ولا يحصل ذلك طبعا إلا إذا كان المربي مخيَّرا بين لفظتين تؤديان نفس المعنى).

ب – المظهر الدلالي:

1 – يفضل اللفظ الذي يدل على مفهوم شائع بين الأمم على الذي يؤدي مفهوماً خاصاً بشعب من الشعوب غير الشعب العربي. والسرّ في ذلك، كما سبق أن قلناه، أنّ لكل أمة نظرةً خاصةً تسلطها على الواقع وتحلل هذا الواقع بواسطة لغتها، من الزاوية التي اختارتها لنفسها. ولهذا ينبغي أن ننظر في المفهوم في ذاته لا من خلال اللفظة الأجنبية التي تعبر عنه. وهذا المقياس ينبغي أن يجري مفعوله كلما اضطر المربي إلى استعمال مصطلح حضاري أو علمي[54].

2 – يكتفى باللفظ الواحد للدلالة على المفهوم الواحد (ترك المترادف) إلا إذا شاع اللفظان المترادفان[55] (كـ جلس وقعد) ويتمسك بهذا المقياس تمسكاً مطلقاً في المصطلحات العلمية.

3 – يخصص اللفظ الذي يدل **في السياق اللفظي الواحد** على المفهوم الواحد للتعبير التحليلي الموضوعي (لغة العلم والتقنيات ولغة الإعلام أو القانون وغيرها)، ويترك المتعدد المعاني في السياق اللفظي الواحد للغة العواطف والأدب، إلا إذا شاع في جميع مستويات الخطاب شيوعاً كبيراً، فيلجأ حينئذ إلى ألفاظ أخرى للدلالة على كل واحد من تلك المعاني التي اجتمعت فيه وذلك لتفادي الاشتراك الدلالي في التعبير الدقيق[56].

4 – يفضل اللفظ الذي يوحي من قريب أو من بعيد إلى المعنى المقصود وينطبق هذا المقياس على الألفاظ التي لم تدخل بعد في الاستعمال اليومي وبصفة خاصة على المصطلحات وكل ما يوضع من لفظ جديد للدلالة على مفهوم لم يعرفه العرب قديماً.

---

54 – هذا يخص التعليم للغة في مراحله الأولى. ولا بأس من إدخال في رصيد الطفل الكلم التي تدل على خاصيات الأمم وبعض تصوراتهم وعاداتهم. فالذي نقصده هنا هو الرصيد المشترك والأساسي.

55 – لابأس بإدخال عدد من المترادفات في المراحل الأولى وكذلك المشترك لأن اللغة العفوية –غير العلمية- في حاجة إلى ذلك (لسدّ الاستحضار الذاكري المسيء).

56 – إن أكبر كارثة ابتلينا بها في استعمالنا الراهن للغتنا هو هذا الاشتراك الدلالي الذي لا يستساغ إلا في لغة العواطف، وهو سبب خلطنا بين التعبير الأدبي (العاطفي أو الجمالي) وبين التعبير العلمي وبالتالي سبب من أسباب تخلفنا الثقافي.

5 – يخصص اللفظ الغريب للمعنى الغريب فيما يخص هذا النوع المشار إليه.

ج – المظهر النفساني الاجتماعي (وهو خاص بالاستعمال):

1 – تفضل اللفظة الفصيحة[57] التي هي شائعة الآن شيوعاً عظيماً في لغة التخاطب وفي جميع الأوساط وجميع البلدان العربية على غيرها اللهم إلا إذا لم تخضع للمقياس الخاص بتلافي المشترك (رقم 2 مما سلف).

2 – تفضل الكلمة أو الصيغة التي كانت شائعة عند العرب قديماً إذا لم يشع الآن لفظ يدل على المفهوم المقصود (أو إذا استوت الكلمتان في عدم ذيوعها في عصرنا الحاضر).

3 – تفضل الكلمة التي اتّفق على استعمالها في لغة تحرير أكثر الدول العربية على غيرها إذا تساوى أيضًا المدلولان تماماً وإذا لم يوجد في لغة التخاطب ما يقابلها.

4 – تفضل الكلمة المولدة التي يكون مفهومها الأصلي أقرب إلى المفهوم الحديث.

5 – تفضل الكلمة التي تدل على معنى غير محظور في بلد من البلدان العربية (ونعني بذلك اللفظ الذي يكون له في لغة التخاطب غير الفصيح معنى فاحش أو متشاءَم منه أو جدّ مكروه مما ينفر المتكلم من استعماله)، اللهمّ إلا إذا شاع شيوعاً كبيراً في لغة الثقافة في أكثر البلدان العربية.

د – ترتيب هذه المقاييس بحسب أهميتها:

وقد يحصل بين هذه المقاييس تنافٍ أو تضاربٌ، ولهذا ينبغي أن تتبيّن أهمية كل واحد منها بالنسبة إلى غيرها وترتب على ذلك ترتيباً من الأهم أو المتساوي الأهمية إلى الأقل أهمية. وقد لاحظ علماء اللسان أن الذي يجب أن يقدم على غيره هو المعيار الدلالي ثم الاستعمالي ثم اللفظي، وها هو ذا ترتيب المعايير:

---

57 – أي التي هي ثابتة في اللغة أو ما أمكن تفصيحه بالقياس على كلام العرب.

1 – عدم اللبس على قدر الإمكان في الألفاظ التي تخصص للتعبير العلمي التحليلي، أي عدم الاشتراك في المدلولات.

2 – كثرة الاستعمال في لغة التخاطب أي شيوع اللفظة الفصيحة (أو ما يمكن رده إلى الأصل)، بمعنى من المعاني في جميع الأوساط العربية أو أكثرها أو في لغة التحرير المعاصرة أو في التراث العربي إن لم يوجد في الاستعمال الحالي ما يسدّ مسدها[58].

3 – اعتدال المخارج وخفتها على اللسان: يُتّخذ هذا كمقياس إذا لوحظ أن الكلمتين (أو أكثر من كلمتين) غير جاريتين في الاستعمال المنطوق وقليلة الذيوع.

فبعد أن تتوفر هذه الشروط يُنظر في المقاييس الجزئية الأخرى.

أما فيما يخص التراكيب فإن المقياسيْن الأوليْن:عدم اللبس وكثرة الاستعمال ينطبقان تماما عليها. إلا أنّ معرفة التراكيب الكثيرة الاستعمال صعبة الحصول جدا وهذا راجع إلى كثرتها في ذاتها فإنّ عدد الألفاظ المفردة التي يمكن أن تتواتر في الخطاب لا تتجاوز كما قلناه عند الفرد الواحد من الراشدين المثقفين 5000 كلمة. ويتضخم هذا العدد إذا زيد عليه اللفظ الكامن القليل الظهور، إلا أنّه لا يبلغ المجموع من المفردات المكتسبة العدد الهائل من التراكيب المتنوعة التي يستطيع الفرد أن يحدثها في خطابه (عشرات الآلاف). ولهذا السبب استنبط النحاة من مجاري الكلام أصولا وقوانين حاولوا أن يضبطوا بها هذه المجاري ويحصروا كثرتها (وهذه الأصول هي النحو بذاته)[59]. وهناك وسيلتان متكاملتان يمكن أن يتّعرف بهما اللساني على البُنى التركيبية في الاستعمال الحقيقي (قديمًا كان أو حديثا وفي جميع مستوياته) وهما كالتالي:

58 – وهذا يقتضي طبعا وجود لفظتين على الأقل يمكن الاختيار بينهما. أما إذا لم يوجد إلا لفظ واحد فلما أن تتوفر فيه جميع شروط الذيوع والدقة فلا مشكل، وإلا فلا بد من البحث عن لفظ آخر يخضع لقوانين الاستعمال السليم.
59 – بمعناه العام أي بما فيه الصرف.

1 – أن يضبط انطلاقاً من عيّنة كبيرة من النصوص المنطوقة في الأصل ثمّ من النصوص المحررة تواتر كل الأدوات[60] التي تدخل على الأسماء والأفعال بكل سياقاتها[61].

2 – أن يحصي، انطلاقاً من كتب النحو التي وضعها النحاة الأولون (ممن تمكن من مشافهة العرب الذين أخذت منهم اللغة)، كل ما يجوز في اللغة العربية – في مستوى التراكيب – من تقديم وتأخير وفصل وحذف وتنويع في الإعراب مما يؤدي معنى واحدا في مستوى الوضع وأن يتم ذلك بالنسبة لكل باب من أبواب النحو. ثم تسلط هذه القائمة من المقاييس المجوّزة للوجوه المختلفة على المدوّنة المذكورة، ويضبط تواتر كل واحد من هذه الوجوه (مما أثبت النحاة الأولون تساويها الدلالي في الاستعمال).

ويستلزم هذا العمل من اللساني أن يعرف كيف يُجَزّئ النص إلى وحدات تركيبية؛ وهي الأبنية التي يتكون منها كل كلام، ثم الوحدات التي تتكون منها هذه الأبنية وهي «اللفظة المبتدأة»[62]، وما يماثلها مما يُبنى عليها (والمبني عليه غير المسند والمسند إليه كما قلنا)[63].

والمقياس الصوري (الراجع إلى «الصنعة» لا إلى المعنى المقصود)[64] الذي ينبغي أن تعتمد عليه التجزئة هو انفصال المجموعة من الكلم في اللفظ، وهذا عماده الوقف والابتداء . فكل ما يمكن أن يُبتدأ به وأن يُوقف عليه أو على ما يتصل به مما يليه، فهو جزء يصلح أن يبنى عليه أو على غيره أي وحدة يمكن أن تتكون منها أبنية الكلام. فهذا المقياس وطريقة التجزئة المبنية عليه لا سبيل إلى وجودها في اللسانيات الغربية (فيما نعلم وفي الوقت الذي نحرر فيه هذا المقال)، بل هو شيء أخرجه النحاة العرب الأولون وتناساه العلماء في زماننا

---

60 – حروفا كانت أم أسماء أم أفعالا.

61 – وفائدة هذا الإحصاء تنحصر في قلة عدد الأدوات ومعرفتنا لتواترها هي في الوقت نفسه معرفة لتواتر الكثير من التراكيب، لأنه لا تخلو البنية التركيبية في الاستعمال العفوي من هذه الأدوات إلا قليلا.

62 – سبق لنا أن حددناها ومثلناها، ونعني بالمبتدأة ههنا التي لم ترتبط بغيرها ارتباط التابع بالمتبوع (لم تحمل على غيرها بل هي محمول عليها). أما الابتداء المقابل للوقف فهو شيء آخر. ولا يمكن أن تفهم هذه الأشياء إلا بالاعتماد على ما تركه لنا أمثال الخليل وسيبويه وابن جني.

63 – فمثل (ضربت) هو مسند ومسند إليه مع أنه (لفظة) واحدة.

64 – فإذا اعتمد عليه في التقطيع أدى ذلك إلى البحث عن اللفظ الدال عليه، فيحصل دور ولا يمكن أن يبحث عنه في دلالة الحال إلا إذا حصل إضمار الكلم، وهذا لا يكون إلا في مرحلة التحليل وحمل اللفظ على المعنى وهي مرحلة ثانية تأتي بعد الحصول على الوحدات الملفوظة بالفعل.

هذا[65]. وهي الطريقة الوحيدة التي تكفل للتحليل الموضوعية المطلقة لأن أساسها «العلم الضروري» (أي الحس والمشاهدة المباشرة).

– البحث في طريقة تبليغ المعلومات اللغوية وكيفية إكساب المتعلم الملكة اللغويةَ الكافية:

إنّ للبحث في طرق تدريس اللغات ثلاثةَ مواردَ رئيسيةٍ يستمد منها علماء اللسان وعلماء النفس والتربية الذين يشاركونهم في موضوع بحثهم، المعلومات الأساسية التي يحتاجون إليها لتحرير نظرياتهم وهي هذه:

أولا: الميدان من البحث الذي ينظر في كيفية اكتساب الطفل للغة آبائه ومحيطه ثم ارتقاء هذه المهارة عنده ونموها وكذلك كيفية اكتسابه هو أو الراشد للغة ثانية غير لغة الأم.

ثانيا: الميدان الخاص بآفات التعبير كأنواع الحبسة والحكلة وغيرهما من العاهات التي قد تصيب الإنسان في قدرته على التعبير أو على فهم وإدراك ما يبلغه من الخطابات المنطوقة والمكتوبة (ويسمى بعلم اللسان المرضي).

ثالثا: الميدان التربوي اللغوي نفسه الذي يعنى بإجراء التجارب التربوية في عين المكان فيختبر على أسس علمية الطرق المختلفة الخاصة بتدريس اللغة. وكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة من البحوث يكون مصدراً هاماً من المعلومات المحسوسة لا يمكن أن يستغني عنها الباحثون في طرق تدريس اللغات.

أما المجال من البحث الذي يخصّ كيفية اقتناء الإنسان للملكة اللغوية، وبصفة خاصة الطفل المراهق، فإنّ علماء النفس وكذا علماء اللسان قد أجروا فيه بحوثاً كثيرةً واعتنوا بوصف ظواهر الاكتساب اللغوي وأطواره وعوامله وصفاً دقيقاً جدا (وذلك منذ أكثر من

---

65 – يعرف كل واحد أن الوقف والابتداء هما مفهومان عالجهما علماء القراءات ولكن قلّ من يعرف أنهما الأساس في تجزئة الكلام إلى وحدات بنوية صحيحة ولا نعلم أحدا من اللسانيين حاول قبل اليوم – في زماننا – أن يتخذهما مقياسا لتجزئة النصوص.

أربعين سنة) واجتمع لهم بذلك العديد من المعلومات الموضوعية المفيدة. وأهمها تتلخص كالتالي:

1 – إنّ أول ما يحاول الطفل اكتسابه من العمليات الكلامية هو النطق بما تدركه أذنه من الأصوات اللغوية. وهذا يحصل بعد الأسبوع العاشر من ولادته تقريباً حيث كان قبل ذلك لا يلفظ ولا يقطع صوته بل يستهلّ فقط أي يُسمع صراخاً له علاقة بأحواله الجسمية. أما في هذه الحالة فإنّه يردد صوته ويرجّعه على شكل هلهلة وهَديل متواصل يحدث فيهما أصواتاً مقطعة شبيهة بالمخارج اللغوية الحقيقية، وإن كانت محدودة العدد. ويوفّق الطفل شيئاً فشيئاً في إحداثها بجعله (بدون ما شعور منه) نفسه وحركاته اللفظية خاضعة لحاسة سمعه. وهو يجد لذة كبيرة في إعادتها والتمادي فيها. فينشأ بذلك ما يُسمى برد الفعل الدوري، وبه يحصل التصحيح الارتجاعي Feed-back الذي هو أساس الاعتياد و«الأفعال المحكمة». وبعد مدة (تقدر بخمسة عشر شهراً تقريباً) من هذا النشاط اللفظي الذي قد كان في أوله شبيها باللهو واللعب، يتوصل الطفل إلى درجة لا بأس بها من الإحكام في محاكاته المتواصلة لمخارج الحروف. وقد لاحظ الباحثون في ذلك النشاط أطوارا ثلاثة: في نهاية الطور الأول: يستطيع الطفل أن يتخلص من المخارج المرتجلة التي لا تنتمي إلى لغة آبائه ومحيطه (بشرط أن تكون واحدة). وفي الطور الثاني: يصبح قادراً على حكاية العديد مما يسمعه من المخارج على الرغم من عثراته وأخطائه[66]، ولا يتم له ذلك إلا إذا سمعها كمثيرات لها دلالاتها فتكون حكايته لها على شكل استجابات شبه آلية، وهكذا تتكوّن فيه عادات حركية (غير شعورية) في سلوكه التلفظي قوامها التكيف المستمر لجهازه الفيزيولوجي العصبي إزاء البيئة الصوتية التي تحيط به وحصيلة هذا التكيّف تشكل مجموعة ثابتة منسجمة من القدرات على إحداث الحروف والتصرف فيها (أي التعقيب بينها والانتقال من أحدها إلى ما يقابله من الحروف الأخرى) وإتقانه في الطور الثالث لهذا التصرف والتقابل يعني أنه قد تمكن من ترسيخ النظام

66 – وهي ما يسمى، بالنسبة لمخارج الحروف، باللثغة (وهي العدول في اللفظ من حرف إلى حرف غيره وقد تعتري بعض الحروف دون بعض).

الصوتي الذي ينتمي إلى مسموعه القريب في جهازه العصبي على شكل نمط تتولد منه المخارج (أو كأصل أو مثال تقاس عليه العمليات المحدثة لها على حد تعبير علمائنا).

2 – قبل أن ينتهي الطفل من اكتساب أهمّ المخارج التي تحْتوي عليها لغة أبويه يظهر على لسانه – لأول مرة (وعمره ما بين 15 و 20 شهرا) – كلام لا يفهمه إلا أقرباؤه وهو ما يَسمى بالمناغاة أو الإنغاء[67]. وسيطول استعماله لهذه المناغاة إلى أن يبلغ ثلاثة أعوام من عمره تقريبا، ويبدأ في هذه المرحلة بإحداث ألفاظ تتألف من حرفين متحركين فقط، وهي ألفاظ غير ثابتة في لغة الراشدين طبعا، بل هي في الحقيقة هدير[68]، أكثر مما هي كلام وتجري عنده مجرى الجمل المفيدة عند غيره[69]. ثم يشرع بعد مدة في ضمّ هذه (الكلمات) أو (النغوات) على الأصح، المتكونة من حرفين كما قلنا في مجموعات لا تتجاوز (النغوتين) في الغالب، وليس بينها أي رابط من الروابط اللفظية ولا يدخل عليها أية أداة من الأدوات النحوية التي يستعملها الراشد وهي تجري عنده أيضا مجرى الجمل المفيدة[70]. ولا بد أن نلاحظ أن هذه السياقات والمدارج من النغوات الموصولة تدل على مدلولاتها لا تنفصل أبدا عن الأحوال المحسوسة التي يكون عليها الطفل. وهذا – وإن كان يوجد بالفعل في الكثير من محاورات الراشدين – إلا أنّه ناتج عند الطفل من عجزه، في هذه السن، عن التجرد من الحالة التي هو فيها. وسببه القريب انصهار الذات بالموضوع وبالتالي إبهامية الإدراك. والحصول التدريجي على اللغة هو العامل الرئيسي في إزالة هذهٰ الإبهامية الإدراكية الحركية (syncrétisme perceptif - moteur)، وهذا كله يخص الجانب الإحداثي للكلام (التعبير) أما جانب الفهم وإدراك الأغراض فإن الطفل يستطيع في سن مبكرة جدا أن يفهم الكثير من

---

67 – (الإنغاء) هو، في اللغة، كلام الصبيان، (أنظر اللسان مادة غ ى) والمناغاة: ما يجري بين الطفل وأمه من الحوار أو بينه وبين الأشياء التي تحيط به سواء كانت من الأحياء أو من الموات.

68– هدر الغلام إذا أراغ الكلام وهو صغير (اللسان مادة هدر).

69– وتعبر غالبا عن رغبات الطفل وأحواله النفسية الجسدية.

70– وذلك مثل: (زيزي نني)، (مسموع عند الأطفال في المغرب العربي) ومعناه: «زينب (أو أي اسم آخر من هذا القبيل) تريد أن تنام»، أو «هي على وشك النوم »، ونلاحظ أن الطفل يتكلم عن نفسه باسمه ولا يستعمل في أول الأمر الضمائر لأنها أدوات (إذ تقوم مقام الأسماء). فالجملة عنده لا يدخلها أبدا – في هذه السن – أية صياغة نحوية، كما أن «نغواته» ليس لها صيغ صرفية مثل صيغ الكلمات اللغوية الحقيقية فإنها تشبه ما يسّميه نحاتنا «بالأصوات»، (ويدخل فيها الكثير من أسماء الأفعال) إذ إنها « لم توضع وضعا» (أنظر شرح الكافية للرضى 2، 80).

هيئات ذويه وألفاظهم دون أن يتقن تحليلها، بل حتى حكايتها. وهذا يحصل بفضل ما يكتشفه، بكيفية غامضة جدا، من الدلالة (fonction sémiotique) لبعض الأحداث الفيزيائية على مدلولات معينة وبالتالي على الأغراض[71].

وبعد اجتيازه لمرحلة التلاعب بالمقاطع نراه ينقل هذه الخاصية – أي الدلالة – إلى أصوات مناغاته فتصير بذلك ألفاظاً ذوات معانٍ، حتى ولو لم تخضع بعد للأصول البنوية التي تتصف بها الكلم الحقيقية.

3 – يتفطن الطفل شيئاً فشيئاً في أثناء نموه الفكري اللغوي إلى وجود علاقات من نوع آخر غير الدلالية وغير التقطيعية، وهي العلاقات البنوية التي تربط بين الحروف وتنشأ منها الكلم وتلك التي تربط الكلم فيما بينها فينشأ منها الكلام. ولا يحدث هذا منه إلا في الوقت الذي يصير فيه قادراً على التحليل والتمييز بين الذات وبين الأحوال التي يكون فيها (بفضل ما يجتمع عنده من التجارب العملية والأفعال المحكمة الكثيرة ويوازيها في المستوى الفيزيولوجي حصول ارتباطات عصبية كثيرة في دماغه). إلا أنّ هذه القدرة لا تنمو عنده إلا تدريجياً، بل وتنشأ وتترعرع مع بقاء الإبهامية الحسية الحركية التي تكلمنا عنها، ولن يقضى على هذه الإبهامية بكيفية مطلقة إلا بعد البلوغ (12 أو 13) سنة[72]. أما شروعه في اكتساب القدرة على التحليل فيحدث ذلك ما بين 30 و 40 شهراً ولا يزال نشاطه الحسي الحركي محفوفا باللبس والمزج العميق بين الذات والموضوع. وتظهر هذه القدرة التحليلية التي ستؤديه إلى إدراك صياغة الكلام (في مستوى الفهم أيضا، كما ظهرت ملكته اللغوية البدائية في هذا المستوى)، وذلك بإدراكه، في أحيان قليلة أول الأمر، ألفاظ البالغين التي لا ترافقها

71– إن الطفل عندما تتكرر صرخاته وتتكرر معها استجابات أمه لها يكتشف دون ما شعور منه واضح أن هناك علاقة بين الصرخة التي يطلقها وذلك الإقبال الذي تظهره له أمه. وهي أول تجربة يجربها في ميدان الاتصال اللغوي مع الغير. واكتشافه لدلالة الأصوات (والهيئات والإشارات التي ترافقها) وما تجلبه له من المنافع سيكون له حافزا قويا جدا على تحصيل الأوضاع الدلالية بأكملها (وتنشأ ههنا أيضا آليات من النوع الارتجاعي الذي أشرنا إليه سالفا).

72 – وقد تستمر عند المتخلف ذهنيا من الأطفال (وأسباب التخلف الفكري اللغوي كثيرة منها ما يرجع إلى آفة خلقية مثل الخرس والصمم النسبي الذي يصاحبه أو خلل في دماغه يمنعه من إتقان حركاته وغير ذلك، ومنها ما هو راجع إلى ظروف اجتماعية شاذة).

أية إشارة وأيّ لحظ أو إيماء وهذا يدل على أنّه استطاع أن يجرد هذه الأدلة من قرائنها الحالية الجزئية، وأن يعمم استعمالها بطردها على الأحوال الكثيرة المشتركة في المعنى، وعدم تقييدها بحالة واحدة. وبعد مدة معينة من تحصيله لهذه القدرة، وهي بطيئة جدا في أولها، يفاجئنا الطفل باكتسابه السريع جداً للكثير من الصيغ ومواضع الكلم وتحصيله لبعض الأدوات النحوية. وفي الوقت نفسه نراه يستبدل «نغواته» بالكلم الصحيحة (ولو كان فيها شيء من الخطأ واللثغة عند بعضهم)[73]. لأن هذه الفترة هي التي يكثر فيها من السؤال عن الأشياء التي حوله، والتي يراها في التلفزة وفي خارج بيئته العادية. فالطفل في هذا الطور يكون ارتقاؤه اللغوي مزدوجاً: نمو قدرته على استعمال الصياغة النحوية، ونمو مادته الإفرادية. وقد لاحظ ههنا الباحثون شيئا مُهمّا جدا وهو **أن الطفل لا يكتسب هذه المهارة التركيبية بحكايته لما يسمعه من الكلم والجمل نفسها، بل من حكاية العمليات المحدثة لها، أي باكتساب الأنماط والمثل** لا ذوات الألفاظ، وهذا قد لاحظه علماؤنا؛ فقد قال ابن جني عن النحو[74] **إنه «انتحاء سمت كلام العرب»**[75] **(الخصائص: 1 /34)**. ويتمكن الطفل من ذلك باستنباطه البنى اللغوية من المسموع وتصييره إياها مُثُلاً وأنماطاً يستطيع أن يفرع عليها كلاماً كثيرا. **وكل ذلك يقع عنده بدون ما شعور واضح ولا يحتاج إلى أن يصوغ هذه المثل** على شكل قواعد مثل ما يفعله اللغوي، لأنّه مشغول بعمل اكتسابي عفوي، لا بتحليل علمي مشعور به، وسيؤديه ذلك إلى إنشاء الآليات اللاشعورية [76] التي يحتاج إليها كل متكلم بكلام سليم، لا يتلعثم فيه (بسبب فقده لهذه الآليات الأساسية). وبالنسبة إلى هذه المرحلة فقد نستطيع أن نقول بأن الطفل قد تبلورت فيه القدرة على التمييز (غير المطرد على كل حال) بين الكلم

73 – ولجمع الملاحظون منذ أقدم الأزمنة على أن أكثر هذه الأخطاء ناتجة عن تأثير المجتمع الذي يعيش فيه الطفل، إذ إن أقدر الصبيان على الكلام السليم وأفصحهم هم الذين نشأوا في أفصح البيئات. وهذه هي بالنسبة إلى زماننا هذا العائلات التي يحافظ أفرادها على سلامة لغتهم (وقد بينت الإحصاءات أن الأطفال الكثيري الخطأ بالنسبة إلى أوربا ينتمون غالبا إلى الأسر المتواضعة الفقيرة).

74 – «النحو» هو مصدر ههنا وليس هو العلم النظري الذي يشتغل به النحوي.

75 – «السمت» معناه الطريقة والهدية (نفس المصدر، 3، 286) أي السلوك والتصرف.

76 – ترتكز على ارتباطات عصبية جديدة تنشأ في دماغه.

المتمكنة وهي التي تنفصل بنفسها وتستقل بمعناها[77] وبين الكلم غير المتمكنة، وهي سائر الأدوات وأهمها حروف المعاني[78] أما قبل ذلك فإنّه يعجز تماماً عن هذا التمييز، بل وقبل أن تظهر عنده هذه القدرة فإنّ الذي يوفق فيه كثيرا هو تحصيله للمفردات (من الأسماء والأفعال المستقلة بمعناها) دون الأدوات، وذلك راجع إلى أنّ هذه الأخيرة غير متميزة في اللفظ عن غيرها، لأنّها غير مستقلة بنفسها، ولأنّ مدلولها معنى مجرد (فهي علامات من الدرجة الثانية). ثم أن اكتسابه لها، ولكيفية التصرف فيها يدل على أنّه قد استطاع أن يرسخ في جهازه الفيزيولوجي المُثُل أو الحدود الإجرائية التي ترسم كيفية دخولها وخروجها (أي تعاقبها) على المفردات. وتكون هذه المُثُل على شكل **مصفوفة**[79]، يتقاطع فيها محوران اثنان: **محور الإدراج** (أي إدراج الكلم ووصلها أو تركيبها) وهو أفقي (لمناسبته للتسلسل الزماني الذي يتّصف به مدرج الكلام) **ومحور التعاقب** أي تعاقب الكلم على الموضع الواحد (وتصرفها أو تقابلها فيه) من مدرج الكلام وهو عمودي (إذ يحصل فيه استبدال كلمة بأخرى، أو صيغة بأخرى). هذه المصفوفة التي يسميها الخليل وأتباعه بالقياس والحد (أو الباب والمثال) قد تشذ عنها بعض الصيغ والتراكيب في الاستعمال الفصيح نفسه لعلل معلومة، ولكن الطفل عند اكتسابها لا يراعي أبدا هذا الشذوذ، إذ لا تضبطه المصفوفة نفسها، ولذلك فإنه يبدأ دائما بتعلم **القسمة التركيبية** combinatoire التي يقتضيها قياسها وحدها، ولا يكتسب ما يخرج عنها من التصرفات اللفظية إلا بعد طرده الباب – **ولو غلطا** – على جميع أفراده.

77- ويدخل فيها ما يسميه نحاتنا بالأسماء المتمكنة والأفعال التامة المتصرفة (يسميها بعض اللسانيين الفرنسيين: Lexèmes وتتصف بأنها تنفرد – تبتدأ ويوقف عليها – ولا تحتاج في الدلالة على معناها إلى غيرها من الكلم ولا إلى دلالة الحال المشاهدة.

78 – أما حروف المعاني فهي التي يسميها بعض الغربيين Morphèmes في مقابل Lexemes بالفرنسية والبعض الأخر بـــ Grammatical morphems. أما الأدوات التي ليست حروف معان بل أسماء غير متمكنة أو أفعال ناقصة أو غير متصرفة، فإنها إما أن تدخل على الأبنية التركيبية فتشبه بذلك حروف المعاني وإما أن تنوب عن الأسماء (مثل الضمائر وأسماء الإشارة وغيرها) فيكون شبهها بحروف المعاني من جهة احتياجها إلى غيرها وعدم اكتفائها بنفسها.

79 – أما في مستوى ما يسمى «بقسمة التركيب» (الخصائص، 2 / 53) وهو ما يسمى عند الغربيين بالــ Combinatoire فنعني بالمصفوفة (=Matrice) ما يعنيه الرياضيون أنفسهم: أي جدول يتألف من كذا صفا وكذا عمودا وبه تستفرغ جميع التراكيب التي يمكن أن تصاغ عليها العناصر المدخلة على الجدول. وهذا ينطبق على أصول الكلم وصيغها. أما فيما يخص «اللفظة» أي الكلمة المتمكنة مع ما يدخل عليها من الأدوات فمصفوفتها – أي مثالها – مقيدة في بنيتها من أول الأمر بما يفرضه الوضع البنوي للغة.

ب – أما المجال الخاص بعاهات الكلام فإنّ اللسانيين والأطباء المتخصصين في هذا النوع من الأدواء قد توصلوا إلى المعلومات التالية:

1 – إنّ الاضطرابات التي تعتري الكلام، بسبب آفة تصيب جهة معينة من الدماغ، أو أكثر من جهة (وهي التي أطلق عليها الأطباء العرب المعاصرون اسم «الحبسة»)[80] نوعان:

– حصر (وهي الحبسة بمعناها اللغوي الأصلي) بسبب صعوبة كبيرة في إخراج الحروف أو الكلم[81]. فإذا سلم المريض شيئاً ما من هذا العسر كانت الصعوبة في إخراج الجمل، أي في تنظيمها وربطها وصياغتها. فالحصر اللفظي يصيب إذاً كل واحد من المستويات التركيبية التي ينتظم عليها الكلام: حصر في المخارج، ثم حصر في ترتيبها، وبالتالي بنائها على كلم ثم ترتيبها مع لوازمها، ثم امتناع ترتيب هذه الوحدات وبناء بعضها على بعض. ويستخلص اللسانيون الغربيون من هذا أنّ هذا الداء خاص بالمحور الأفقي الذي تندرج فيه وحدات اللغة على نظام معين[82]، وبالتالي فهو **فَقْدُ القدرة على الترتيب والتركيب** لفقد المريض مهارته في استعمال المُثل والأنماط الخاصة بإخراج الوحدات اللغوية في المستوى الأدنى أو الأقصى أو فيما بينهما. وتزيد على ذلك العجز عن الانتقال من أحدهما إلى الآخر، فيكون كلامه إما غمغمة مبهمة لا تفهم (مستوى الحروف)، وإما تغتغة أو عقك (مستوى الكلم والألفاظ) أو عسلطة (وهو الكلام الذي لا نظام له) وتسمى هذه العاهة في هذا المستوى بالمصاباة (صابى الكلام: لم يُقَومْه ولم يجره على وجهه).

80 – والحبسة (=الأفازيا عند الأطباء الغربيين) هي غير العاهات التي تصيب آلة النطق في ذاتها (بسبب شلل يعتري بعض الأجزاء المحركة للجهاز الصوتي). وتسمى بالعربية بالحكلة. أما «الحبسة» بمعنى الأفازيا فإنها خاصة بالآفات التي تصيب المراكز العصبية (في لحاء الدماغ) كالتلافيف الجبينية التي هي حيز التحريك، والتلافيف الصدغية اليسرى التي هي حيز الإحساس السمعي وغيرهما.

81 – ولهذه العاهة أسماء أخرى في اللغة مثل الفأفأة – أن يحصر خرّوج الكلام (فيحدث ترديد فاء العطف خاصة) والرتة: أن لا تكاد الكلمة تخرج من فم المصاب بها ، وكذا اللقلقة والجلجلة وأخطرها العُقلة وأخفها اللوث.

82 – أما فيما اعتقده فإن المحور الأفقي (الإدراجي) ليس هو المصاب وحده لأن الأرت أي الذي أصيب بحصر لفظي يعجز أيضا عن تصريف الكلمة واشتقاقها، فلا بد إذا من أن نفترض أن هناك محورا تقع فيه تصاريف الكلمة أو اللفظة (أي تفريع العناصر المركبة ابتداء من الأصول البسيطة وهذا مطابق للنظرية الخليلية).

– هُراء[83] (أو خَطَل أو تبكُل) وهو اختلال في استعمال الوحدات اللغوية (في جميع المستويات أيضا)، بحيث لا يستطيع المريض أن يميز بين العناصر التي تنتمي إلى المستوى الواحد، بل حتى بين هذه العناصر وبين الألفاظ التي لا وجود لها في اللغة. فهو يستبدل عنصراً بآخر باستمرار، ويكرر نفس المعنى بعبارات مختلفة أكثر عناصرها محدثة أو محولة عن أصلها. ومن ثم هذرمته وفجفجته أي كثرة كلامه مع فساده. ويمتاز هذا الداء عن السابق أيضا في فقد المريض لقدرة الإدراك والتشخيص للوحدات اللغوية التي يسمعها أو يحاول قراءتها ويسمى هذا بالعمه اللغوي أو الاستعجام (وهو صمم إدراكي – لاحسي – يصحبه عمى إدراكي بالنسبة للقراءة). ولذلك لا يستطيع المريض أن يسمي الأشياء التي يشار له إليها، ولا يدرك معاني الألفاظ (بخلاف الحصر والفأفأ الذي يدرك جيداً في الغالب عناصر الكلام ومعانيه)[84].

وهاتان العاهتان قد توجدان معا في المريض الواحد، وتكون فيه إحداهما أكثر خطورة من الأخرى. فقد يكون الحصر مصاباً في الوقت نفسه بشيء طفيف من الخطل أو الاستعجام، وقد نجد أيضا من يعتريه الاستعجام وحده في أخف صوره وهو الرتج أي الحبسة الذاكرية[85] الغالبة (يعجز فيها المرتج في كل كلام، عن إيجاد الكلمة المناسبة لمراده، لنسيانه إياها، وينطبق ذلك أيضا على القراءة). وأنواع هذا التداخل المتفاوت الدرجة كثيرة جدا (وهو الذي سبب شيئاً من الحيرة والبلبلة عند الأطباء حينما أرادوا تصنيفها على أساس الفحص «السريري» وحده).

وعلى هذا فإنّ اللسانيين الغربيين يرون أنّ الملكة اللغوية هي في الحقيقة قدرة مزدوجة: على إجراء العمليات التي تجعل الوحدات تقترن بعضها ببعض وتتسلسل الواحدة تلو

83 – هرأ الكلام: أكثر منه في خطأ ومثله الخطل.
84– وتقع الآفة في الحصر في التلفيفة اللحائية الجبينية الثالثة (وتسمى بمنطقة بروكا باسم من اكتشف من الأطباء الغربيين المراكز العصبية التي لها سهم في إحداث الكلام).
85 – تقع الآفة ههنا في التلافيف الصدغية (اليسرى عند الأيمن) والتلافيف الجدارية خاصة، وهذه الحبسة الذاكرية (وتسمّى بمنطقة فرنيكي)

الأخرى[86] وعلى إجراء العمليات التقابلية (أو الاستبدالية) بين الوحدات في الموضع الواحد من هذا التسلسل أما ما نراه نحن – كأتباع للمدرسة الخليلية – فهو أنّ إحكام العمليات الأولى (وقد سميناها بالإدراجية لأنّ الإدراج يقتضي في الوقت نفسه القدرة على إخراج الوحدة –أي إحداثها– وعلى الخروج منها إلى وحدة أخرى) هو بنفسه مزدوج، إذ الإدراج وهو الإخراج المتسلسل على مدرج الكلام لا يكفي وحده، فلا بدّ من أن يصحبه إحكام آخر، وهو إحكام التصريف والتحويل والتفريع بالنسبة لكل وحدة، أي أن تُراعى مع القدرة على التركيب الزماني (في مدرج الكلام) القدرة على التركيب الآني أي البناء من الأصل الواحد (= الوحدة بدون زيادة مميزة أو دالة) للفروع الكثيرة (= الوحدات المزيد فيها بأي شكل كان). ثم إنّ العمليات الأخرى– الاستبدالية غير التركيبية– لا يختص إحكامها في الحقيقة بالنظام البنوي للغة، بل بالنظام الاصطلاحي وحده. وعلى هذا فإنّ الحبسة عندنا تحصل بفقد الإنسان القدرة على إجراء أو استعمال أحد الوضعين: الوضع البنوي للغة أو الوضع الاصطلاحي أو كلاهما معا (في أخطر الحالات) أو بتغلب الخلل أو في أحدهما دون الآخر[87] .

2 – ولاحظ الأطباء واللسانيون أيضا أن تدرج الحصر في المصاب به واستفحاله فيه يكون على عكس تدرج الاكتساب اللغوي عند الطفل، بل هو كما يقول أحدهما[88] «نفس التدرج معكوسا على مرآة». فأول شيء يفقده المريض في الحصر الخاص بمستوى اللفظة وأبنية الكلم هو معرفته السابقة لكيفية استعمال الأدوات النحوية والعلامات اللاحقة بالكلم، أو الداخلة على الجمل. ولذلك يتقلص الكلام عنده بتجرده من كل حرف من حروف المعاني، ومن كل إعراب فتبقى فيه فقط الكلم المتمكنة بدون صياغة. أما في الحصر الذي يصيب مستوى الكلم فإنّه يعجز حتى على إخراج هذا النوع من الكلم لعجزه عن استعمال المُثُل التي

86 – هذا تعبير اللساني المشهور رومان ياكوبسون. واستعمل آخرون عبارات فرديناند دي سوسور (مثل جان كانيوبان: J. Gagnepain) فيقولون: «إنها القدرة على التوليد أو على التحليل إلى وحدات تتجزأ بها سلسلة متواصلة من الأصوات أو تضع العناصر المسماة بالكلم على بنية معينة في سياق لفظي».
87 – وكل هذا راجع إلى معرفة الشخص للجانب الصوري البنوي المحض للغة من جهة وجانب المضمون اللفظي أو المعنوي الذي يمكن أن يملأ البنى الصورية في لغة من اللغات بتواضع أصحابها عليه.
88 – وهو ياكوبسون الذي أشرنا إليه (انظر الجزء الثاني من كتابه: Fondamentals of language.

تبنى عليها. وفي أدنى المستويات يعجز عن إحكام بعض المخارج، فإذا عجز عن جملتها صار يُصَوِّتُ ويغمغم بدون تقطيع مفصح[89].

3 – ومما انتبه إليه أيضا الأطباء هو أنّ انحلال قوة الكلام ينطلق دائما وبصفة خاصة في الهراء من المعقد المركب حتى يصل إلى البسيط الساذج، ومن المنتظم إلى المتبعثر ومن الإرادي المقصود إلى القسري أو الآلي غير المقصود ومن الخبري الموضوعي إلى الإنشائي العاطفي ومن المجرد المتصور في الذهن وحده إلى غير المجرد اللاصق بحالة التخاطب. ولذلك فإنّ أول ما يتلاشى ويزول من الكلام بسبب الحبسة هي التراكيب الأصيلة المخلوقة خلقا (وإن كانت على الوضع البنوي المطلوب)، أي تلك التي تحتاج من المتكلم إلى مزيد من التأمل والصنعة، وتبقى التراكيب الآلية التي تجري مجرى الأمثال أو أسماء الأفعال. **فهذه الصنعة هي إذاً شيء زائد على الآليات الأساسية التي يعتمد عليها كل كلام**، سواء كان عفوياً مرتبطا فقط بالحالة التي يكون فيها المتكلم أم عالياً بليغا. ولذلك فإن فقد الإنسان المصاب بالهراء لكيفية استعمال الكلم المتمكنة (لجهله بثبوتها في اللغة بصيغة معينة أو بمعنى من المعاني)[90]، ومحاولته إبدال إحداها بما يغلب مجيئه في سياقها هي صفة لمناغيات الطفل وكذلك فقد الحصر لكيفية استعمال الأدوات النحوية وصياغة الكلام هي صفة أخرى لتلك المناغيات اجتمعتا في كلام الطفل لأنّه جمع في تلك السنّ بين عجز الحصر وعجز المهذرم إذ لم يكتسب بعد الآليات التي تمكنه من إحكام الترتيب أو البناء النحوي الصرفي (بمحوريه الإدراجي والتحويلي) وفي الوقت نفسه المعلومات الراجعة إلى المحتوى الاصطلاحي (اللغة بمفهومها القديم) وهي تلك التي سيستقيها شيئا فشيئا من رصيد أبويه ومحيطه.

89 – ولا بد من أن ننتبه إلى أن كل مستوى مما ذكرنا موقوف على ما تحته وتابع له، وعليه فلا يمكن أن يحكم إخراج الكلام من يتعذر عليه إخراجه لأكثر الكلم والألفاظ ولا تحقيق هذه الأخيرة من يتعذر عليه أكثر المخارج التي تنتمي إلى لغته.

90– في هذه الحالة المريض لا يستطيع أن يجرد الكلمة من محيطها وسياقها، فكأنه يحفظها مع قرائنها (المقالية والحالية) ولا يقدر أن يفهمها أو يستعملها خارج هذه القرائن ولذلك، يكون كلامه آليا إذ لا قدرة له على تجريده منها. فإذا أشير له إلى سكين قال إنه شوكة! لأنه تعوّد أن يراه على المائدة معها ويسميه أحيانا أخرى مبراة أو «مبشار الخضر» إذ ارتبط في ذهنه بأحوال استعماله له. فالمصاب بالهراء يستعين بالمجاز أو بالاستعارة والتشبيه كلما عجز عن إخراج الكلمة المناسبة لمقصوده.

ج) أما فيما يخصّ التجارب التربوية اللسانية الجدية منها والعلمية الدقيقة فإنّها حديثة العهد جدا. ونتائجها الأولى وإن كانت لا تزال محدودة فإنّها تتفق تماما، في جوهرها، مع ما توصلت إليه البحوث التي ذكرنا فيما سبق. والذي يمكن أن نستخلصه من هذه النتائج ومن الحقائق التي أثبتتها علوم اللسان بصفة عامة والتربوية منها بصفة خاصة في ميدان تدريس اللغة يتلخص فيما يلي:

1 – المبادئ العامة[91]:

أ – كل طريقة تعليمية تتّصف بأدنى شيء من الجدية فلا بدّ أن يكون أصحابها قد اعتبروا فيها خمسة أشياء:

1) الانتقاء الممعن للعناصر التي تتكون منها المادة المعنية وهي بالنسبة للغة: الألفاظ والصيغ مع ما تدل عليها من معانٍ في الوضع وفي الاستعمال.

2) التخطيط الدقيق لهذه العناصر أي توزيعها المنتظم حسب المدة المخصصة لها وعدد الدروس.

3) ترتيبها ووضعها في موضعها في كل درس بحيث تتدرج بانسجام من درس إلى آخر.

4) اختيار كيفية ناجعة لعرضها على المتعلم وتقديمها له وتبليغها إياه في أحسن الأحوال.

5) اختيار كيفية لا تقل نجاعة عن السابقة لترسيخها في ذهن المتعلم، وخلق الآليات الأساسية التي يحتاج إليها ليحكم استعمالها بكيفية عفوية.

---

91 – لقد ظهرت في السبعينيات نزعة في البحث في تعليم اللغات تؤكد على أهمية إكساب ملكة التبليغ وتفصل بينه وبين اكتساب المهارة في التعبير السليم الفصل التام بإعطاء الأولوية للأول(وحتى التهاون بالملكة الأولى) وهذه مبالغة. وإن كانوا أتوا ببعض الأفكار المفيدة استوحوها من التجربة العلمية (كاللجوء إلى النصوص المأخوذة من الحوار الحقيقي وحصر أنواع الأحوال الخطابية وغير ذلك).

لا نظن أنّ أحدا من المدرسين الأكفاء يجهل هذه الأشياء، إنّما الذي كنّا نجهله –معشر المربين– هو **المقاييس** التي ينبني عليها هذا الانتقاء وذلك الترتيب، ثم كيفية التبليغ والترسيخ. أما الانتقاء فقد سبق أن اقترحنا بالنسبة للعربية بعض المقاييس، وأما الباقي فسنتعرض له بعد قليل.

ب – ينبغي أن نميز في تعليم اللغة بين مرحلتين اثنتين:

1) مرحلة يكتسب فيها المعلم تدريجيا الملكة اللغوية الأساسية أي القدرة على التعبير **السليم العفوي**. ويتجنب في هذه المرحلة كل أنواع التعــبير الفني الذي يستخدم الصور البيانيـــة (وبالأحرى المحسنات البديعية).

2) مرحلة يكتسب فيها المهارة على التعبير البليغ (الذي يتجاوز السلامة اللغوية)[92] ولا بد أن يكون المتعلم **قد تَمَّ – إلى حد بعيد – اكتسابه للملكة اللغوية الأساسية**.

أما في واقع تعليمنا فإنّه كثيراً ما يجبر التلاميذ على التعبير الفني وهم غير قادرين على التعبير السليم! لا لشيء أكثر من أنّهم دخلوا في المرحلة الإعدادية (أو الثانوية)، فيضطر المدرس على تطبيق المقرر في هذه المرحلة لأنّ الإدارة تلزمه ذلك. وفي هذه الحالة فلا بدّ أن تخصص لهم دروس مكثفة في مستهل السنة الدراسية غايتها الوحيدة إكسابهم المهارة الكافية في التعبير اللغوي السليم بدون التفات أبدا إلى التصنّع اللفظي أو الدلالي، وبالطريقة الخاصة بتحصيل **الآليات اللاشعورية** التي ينبني عليه كل تعبير سليم وهي **الأصل** في كل اكتساب.

ج – ينبغي أن تكون الظروف التي يقع فيها تعليم اللغة أقرب ما يمكن من الظروف الطبيعية والأحداث العادية التي يعيشها الطفل أو المواطن المغترب عند اكتسابهما للغة محيطهم، إذ يجب ألا ننسى أن أبقى المهارات اللغوية وأرسخها هي تلك التي تحصل:

---

92 – فهذا وإن كان يشترك فيه مدرس اللغة ومدرس الأدب، إلا أن لهذا الأخير قسطا أوفر لأن البلاغة كدراسة تطبيقية جد مرتبطة بالتحليل اللغوي للنصوص الأدبية.

أولا: في جو من العفوية يغمره السعي الحثيث لإرضاء الحاجات والرغبات ودفع المضار وما إلى ذلك من المسالك الطبيعية، ومن ثم أهمية الدور الذي تقوم به الحوافز النفسية (المختلفة) في نيل المهارات.

ثانيا: في وسط تتوفر فيه كل المرئيات والمسموعات ومختلف المحسوسات الأخرى التي يتخذها المتكلم موضوعا لحديثه. فمن ثم أيضاً أهمية الإطار الحسي الذي تجري فيه العمليات الرامية إلى اكتساب الآليات اللغوية اللاشعورية.

2 – مقاييس التخطيط والترتيب والتدريج للعناصر التي تُقَدَّم للمتعلم:

إنّ الغاية من كل تخطيط هو تنظيم عدد من العمليات وترتيبها زمانياً لتحقيق غرض معيّن فبما أن الغرض ههنا هو تحصيل القدرة على استعمال العناصر اللغوية فإن الذي نرتبه هو هذه العناصر نفسها. وعلى هذا فنحن مضطرون في تخطيطها على تصنيفها إلى أجناس وأنواع باعتبار انتظامها في الوضع الاصطلاحي (أو الدلالي) من جهة، وانتظامها في الوضع البنوي من جهة أخرى، وبمراعاة تزايدها على مرّ الزمان. أما ترتيبها في حد ذاته، أي تقديم البعض منها وتأخير البعض الآخر، أو الجمع بين هذه وتلك في الدرس الواحد فإنّه يتناولها لا كأجناس فقط، بل كأفراد جزئية أيضا. ثم إنّ الغاية من هذا الترتيب والتدريج هو أن نجعل المتعلم لا يحس بأية غرابة عندما ينتقل من درس إلى آخر، بل يشعر بوجود تسلسل متماسك بين الدروس المتتالية، ولا يتم ذلك إلا إذا كان الدرس الواحد يرتبط بما قبله لما فيه من التدعيم والتثبيت للمكتسبات السابقة وبالذي يليه لما فيه من التمهيد له.

أما المقياس اللغوي التربوي الأساسي في تدرج العناصر وتسلسلها فهو أن تعتبر فيها أسبقية المطرد منها على الشاذ أو الشارد (حتى ولو كان الشاذ مستعملاً بكثرة) وأسبقية الأصلي على الفرعي وضعا واستعمالا. ولذلك نحاول –قدر المستطاع (إذ هناك ضغوط أخرى تتنافى مع هذا المبدأ كما سنراه) – أن نقدم في الترتيب الأبواب[93] من النحو والصرف

93 – المقصود من الباب هنا ليس الفصل من الكتاب أو المادة الدراسية، بل هو مجموع من العناصر ينتظمها مثال (مثل باب فعل بكسر العين وغيره من الأوزان).

التي تطرد اطراداً تاما، ثم التي تقل فيها الشواذ. وبفضل هذا المبدأ يتلافى المدرس ما يسميه علماء النفس (بالكبت العكسي)، والمقصود منه هو اعتراض الاكتساب الجديد على الاكتساب السابق ويحصل ذلك بالنسبة للغة إذا بدأ المتعلم باقتناء المفردات أو التراكيب التي تنتمي إلى باب واحد وهي مع ذلك خارجة عن قياس هذا الباب[94]، فإذا بذل الجهد بعد ذلك لاقتناء هذا القياس اضطربت ذاكرته وعجز عن التمييز بين ما هو شاذ وما هو موافق للقياس فوقع في استعماله خلط كبير. أما تقديم الأصول على الفروع فلأن الأصول تمتـــاز عن فروعها ببساطتها لفظاً ومعنى (إذ الفرع هو الأصل مع زيادة إيجابية أو سلبية)، ولأن الانتقال من الأصل إلى الفرع هو تحويل طردي، فتقديمه على التحويل العكسي (رد الفروع إلى الأصول) هو مناسب لمسيرة التطور والنمو اللغوي. (ولا ننسى أيضا أنّ الاكتساب السابق يكون دائما أقوى وأرسخ من الاكتساب الذي يليه مما هو من بابه أو جنسه). أما فيما يخص المادة الإفرادية فمقياس ترتيبها هو أن تقسم إلى أصناف دلالية أو مجالات مفهومية[95] ينتقل فيها من المعلوم إلى المجهول (= من المفهوم المأنوس إلى المفهوم الغريب)، بشرط أن ترتبط فيه الحلقات من حيث الدلالة أي أن يحصل تداعٍ للمعاني يُسَهِّــل على المتعلم هذا الانتقال، وفي الوقت نفسه يساعده على تحصيل الألفاظ الدالة بمدلولها. ومبدأ تداعي المعاني والبنى ينطبق أيضا على ما يحتوي عليه الدرس الواحد. فلا بدّ أن يُعالَج في كل درس مجال جزئي واحد تدخل فيه المفاهيم التي لها علاقة فيما بينها. أما الأبنية والصيغ فينبغي أن تدخل في الدرس الواحد الصيغ التي ترتبط ارتباط الأصل بفروعه القريبة الملازمة له لا البعيدة، (كالمفرد بالنسبة إلى الجمع والمذكر بالنسبة إلى المؤنث المشتق منه والفعل مع مصدره وغير ذلك، وهذا يخص طبعا مرحلة تحصيل الملكة الأساسية). وحال التراكيب في هذا مثل حال

---

94 – ولذلك ينبغي أن لا نفسر الصيغ الشاذة التي تأتي في نص من النصوص إلا بعد أن يكتسب المتعلم الصيغة الأصلية ويستطيع أن يقيس عليها، فإذا تم له ذلك يشرع المعلم في شرح ما شذ عنها (وليس معنى الشاذ ههنا ما قل استعماله – فإن هذا منبوذ على الإطلاق – إنما المقصود ههنا هو ما شذ عن بابه، وإن كان كثيرا مثل: «استحوذ» الذي لم يسمع فيه «استحاذ» مع أنه القياس).

95– كالمجالات الآتية (الخاصة بالمرحلة الأولى): المدرسة وما تحتوي عليه من أشياء ونشاط والأسرة، والرياضة، والمدينة وغير ذلك)،انظر المجالات التي وزعت عليها مفردات الرصيد اللغوي المغربي). أما مرحلة التعبير الفني فإنه ينبغي أيضا أن نقسم الدروس فيها إلى مجالات معينة (تكون أكثر تجردا نظرا لنضج التلاميذ وسبق اكتسابهم للمفاهيم الأولية).

المفردات، فصيغة الاستفهام أو النفي يجب أن تقترن بصيغتهما الأصلية التي هي الإثبات وبذلك يحصل تقابل وظيفي بين الصيغ الثلاث فينشأ في ذهن المتعلم ترابط دلالي وبنوي بينها يُسهّل عليه اكتسابها. وهناك مقياس آخر يخص العلاقة التي يجب أن تثبت بين التخطيط الذي يشمل الدراسة بأكملها (السنوية مثلا) والترتيب الذي يحسن أن تكون عليه العناصر في داخل الحلقة الواحدة من الدروس. وهو هذا: توزّع الأنظمة البنوية (أي المثل) الجزئية؛ من النظام الأصلي إلى النظام الفرعي[96] كما قلنا، على المحور الذي تتسلسل فيه العمليات التعليمية في داخل الدرس الواحد (وأكثر من درس إن اقتضى الحال). ثم يكون هذا الترتيب على هذا المحور بحيث يستطيع المتعلم أن يستنبط منه (من تلقاء نفسه وبدون تنبيه أو شرح) شكل المصفوفة التي تندرج فيه (أي القياس الذي يجمعهما). ثم لا بدّ أن يرتبط هذا المقياس الترتيبي بالمبدأ البديهي القاضي بالانتقال من الساذج إلى المعقّد (أي على الأقل إلى الأكثر صعوبة)، ففي العمليات التعليمية الأولى تكون المصفوفة التي يستنبطها المتعلم والتي يفرضها الترتيب المذكور تحتوي على العناصر غير المزيد فيها، ثم تليها تدريجيا المزيد فيها بحسب عدد الزيادات. وسنرى في ذكرنا لمقاييس التبليغ للمعلومات كيف يمكن أن نوفق بين البنى والمعاني في ذلك الترتيب أيضا.

3 – مقاييس التبليغ التعليمي والترسيخ وخلق العادات السليمة:

إنّ إيصال هذه العناصر بأنظمتها ومدلولاتها إلى ذهن المتعلم هو من أصعب الأمور؛ لأنّه يتطلب من المعلم أو الأستاذ حِذْقًا ومهارة كبيرة لا يمكن أن تحصر كلها بضوابط جامعة مانعة. ومهما كان من هذه الصعوبة فإنّه يمكن أن تُرسَمَ بعض المقاييس العامة اعتماداً على ما أثبتته التجارب العلمية في هذا الميدان.

---

96 – تقدم (في مرحلة كسب الآليات الأساسية) بين الدروس الثلاثة الأولى مثلا: الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة التامة (الشائعة) على الأدوات (إلا ما لا بد منه كعلامات الإعراب والتنوين وأداة التعريف). ثم تدخل بعض الأدوات الكثيرة التواتر مع العناصر السابقة. ثم بعض الفروع الخاصة بهذه الأسماء والأفعال وهكذا. ولا بد في كل درس من أن يُشعر المعلم تلامذته بالتقابل القائم بين العنصر الجديد والعنصر الذي هو أصله ، وقد سبق أن اكتسبوه. أما بالنسبة لمرحلة كسب التعبير البليغ فيجب أيضا أن تقدم فيها طرق الأداء والصور البيانية الأصلية على فروعها وتجري عمليات التقابل بين درس وآخر.

إنّ تعليم اللغة لا ينحصر فقط في إكساب المتعلم لآليات الكلام، بل لا بدّ أن يراعي أيضاً آليات الإدراك للعناصر اللغوية وفهم مدلولاتها. وعلى هذا فإنّ التبليغ التعليمي - وكذلك عمليات الترسيخ كما سنراه - يتناول أربعة أنواع من الآليات اللغوية وهي الآليات التي تحصلها القدرة على الإدراك والفهم في مستوى المنطوق المسموع (السماع)، وفي مستوى المكتوب المحرر (القراءة) ثم الآليات التي تتحصل بالقدرة على التعبير في هذين المستويين أيضا (التعبير الشفاهي والتعبير الكتابي). فأهمّ المقاييس في هذا النطاق هو أسبقية المشافهة - بالنسبة للتلاميذ - على القراءة والكتابة، وأسبقية الإدراك على التعبير؛ وعلى هذا فلا بدّ من أن يبدأ دائماً المعلم أو الأستاذ بإيصال ذوات العناصر مشافهة لا كتابة، وأن يجعل تلامذته بهذه المشافهة -المتكررة- يُميّزون بالسماع وحده بين هذا الحرف وذاك وبين هذه الصيغة الإفرادية والتركيبية وتلك (ويكون ذلك على أشكال سنراها فيما يلي). والمقياس الثاني يقضي بأن يكون هذا الإيصال لذوات العناصر مصحوباً بما يوضح معانيها من وسائل التبصيــر (ولا يلجأ في هذا أبدا إلى الشرح والتحديد مهما كان)، وذلك مثل الإشارات إلى الأشياء والأفعال التي تقتضيها هذه المعاني أو ما يقوم مقامها (وهو أنجع بكثير)، مثل الصور المبسطة ومختلف الرسوم الدالة على معاني تلك العناصر. والمقياس يقضي بأن تكون هذه المشافهة على شكل جمل يربطها موضوع واحد يندرج بدوره في مجال معين من المفاهيم (التي خططت لهذا الغرض). وتتّخذ هذه الجمل شكل حديث أو قصة أو وصف أو تعليق على أحداث مرئية (ويدعم ذلك كما قلنا بسلسلة من الصور أو الرسوم تمثل أشخاص القصة مثلا وأحداثها. وينبغي أن تخصص لكل حدث صورة واحدة لتجري السلسلة بذلك مجرى الفيلم السينمائي).

وتخصص الفترة الأولى من الدرس للإدراك فقط (السمعي البصري). وبعد ذلك، أي بعد عرض المعلم للعناصر اللغوية - في هذا الإطار المحسوس- تجيء مرحلة التحقيق لهذا الإدراك اللفظي الدلالي، فيجري المعلم سلسلةً من الأسئلة تصير شيئا فشيئاً حوارا (ونستعمل فيه العناصر الجديدة مع ما سبق أن اكتسبه التلاميذ، ونقتصر على ذلك ولا نتجاوزه).

أما مرحلة التعبير الفني، فبما أن المتعلم قد اكتسب بعد الآليات الإدراكية والتعبيرية الأساسية فإنه يمكن أن توضح له المعاني بالكلم والجمل التي سبق أن اكتسب مدلولاتها وصيغَها. إلا أنّه ينطبق عليه أيضا أسبقية المشافهة ومبدأ التسلسل المنطقي للموضوعات المطروقة. هذا ولا يمكن أن يستغني تماماً عن كل تبصير وتمثيل بالصور والأفلام لا لتوضيح العناصر الدالة في ذاتها، بل لبيان علاقاتها بمقتضى الحال، ومن ثم الترسيخ في ذهنه للنسبة القائمة بين هذه الحال وما تقتضيه من أغراض، وبين مختلف طرق الأداء المستعملة في التعبير عنها[97]. (لأنّ الحواس إذا اشتركت ساعدت الذاكرة على الاحتفاظ بالمدركات المستنبطة من مفعولها المشترك فيكون بذلك التعليم للغة أنجع وأفيد). وتكون هذه الموضوعات على شكل نصوص أدبية أو مقالات تعالج مشكلا أو تروي حادثا، وغير ذلك (ويجب أن يدمج النص كما قلنا في التخطيط الذي تترتب فيه البنى والمفاهيم). فيقرأ المدرس النص أو يسمع تسجيلاته منه (وهو مفيد بالنسبة للأداء لأنّ المسجلة الجيدة لا تترك أي شيء من المسموع)، ويكرر ذلك مع عرضه لصور شفافة لها علاقة بمحتوى النص أو فيلم إن كانت المدرسة تحظى باعتمادات دسمة!) وبعد ذلك يشرع في شرحه من حيث المبنى والمعنى في وقت وجيز، وينتقل إلى الحوار مع تلامذته حول النص.

أما فيما يخصّ النصوص التي تعتمد عليها عمليات الإيصال، ويتّخذها المعلم وسيلة لتعريف العناصر اللغوية، فإن المشكل فيها وخصوصاً في المرحلة الأولى هو تعذر وجودها في إنتاج الكتاب على شكل يتّفق مع سياق التخطيط والتدريج الذي رسمناه للبُنى والمفاهيم. وحلّ المشكل يكون بأحد شيئين: إما أن يُختارَ نص أنتجه بالفعل أحد الكتاب لملاءمته للموضوع المخطط يقلّ فيه الغريب من الألفاظ والتراكيب فيستبدل فيه ما بقي مما لم ندرجه في تخطيطنا بما هو موجود فيه (في المرتبة المعيّنة له)، وإما أن نحرر بأنفسنا[98] النص الذي نحتاج إليه مراعين في ذلك كل شروط الانتقاء والترتيب التي سبق ذكرها.

---

97 – ولا بد أن يستغل المدرس في توجيه المتعلم هنا ما أثبته علماؤنا قديما في هذا القسم الهام المسمى «بعلم المعاني».
98 – ونعني بذلك المعلم نفسه أو مؤلف الكتاب المدرسي.

أما إكساب المتعلم القدرة على إدراك مضمون المقروء لفظاً ومعنىً من جهة، والقدرة على التعبير الشفاهي والكتابي من جهة أخرى، فهذا يضبط أكثره بعمليات الترسيخ لا بالعرض والتعريف الضمني (أي على الشكل الذي أشرنا إليه منذ حين)[99]، لأنّه لا يمكن أن تحصل هذه القدرة -وخاصة مهارة التعبير- إلا بعد اكتساب المتعلم القدرة على إدراك المسموع وفهمه على ما هو عليه (بالوسائل التي ذكرناها) [100]. أما التعريف الصريح غير الضمني (النظري) فقد نحتاج إليه في مرحلة التعبير البليغ (وبصفة عامة في كل المواد العلمية)، إلا أنّ أهم أسباب الإخفاق في إكساب الملكة اللغوية في المرحلتين هو اللجوء المستبد من قبل المعلم إلى هذا النوع من التعريف والتهاون في آن واحد بجميع الوسائل التي تجعل المتعلم يدرك بنفسه (وبدون وساطة التعريفات اللفظية) ما يحتوي عليه الكلام من المباني والمعاني، وكذلك التهاون زيادة على ذلك، بالعمل الترسيخي المنتظم المستمر الذي يجب أن يكلّف به المتعلم.

وكل هذا الذي ذكرناه من ضرورة الاقتصار على إثارة الإدراك المباشر[101] في نفس المتعلم وضرورة الربط، بالتالي، بين الحاستين (السمعية والبصرية، أو أكثر من حاستين إن أمكن) وجعل المتعلم على هذا مكتسباً لمهارته بنفسه والمعلم مرشداً ومنسقاً ومصححاً فقط لهذا العمل الاكتسابي، فهو شيء قد عرفه الناس منذ زمان بعيد (وإن كان غير معمول به

---

99 - أما آليات القراءة والكتابة (غير الإنشاء) فاكتسابهما لا يقتضي في البداية القدرة على إدراك المضمون الدلالي، ولهذا فلا بد في هذه الحال أن يعرف الأطفال في سنتهم الدراسية الأولى والأميون بالتعريف الضمني غير الصريح (-غير النظري) عناصر اللفظ في ذاتها أو كيفية أدائها. وهذا ينطبق أيضا على تعليم الأداء الصحيح لمخارج الحروف.

100 - فكلنا يعرف أن الشخص قد يدرك ما يسمعه من الكلام وهو لا يستطيع مع ذلك أن يعبر بالأسلوب أو باللغة التي ينتمي إليها هذا الكلام، وبالعكس لا يمكن بحال من الأحوال أن يعبر بألفاظ هذه اللغة أو بأسلوب من أساليبها من لا يدرك أبدا حروفها أو أبنيتها وما تدل عليها هذه الأبنية من معان. والتعريف النظري لهذه الأشياء لا يفيده إلا علما نظريا بحتا وهو غير الملكة اللغوية كما سبق أن قلنا، ثم تقديم بعضٍ هذه الأعمال الاكتسابية على بعض، إنما هو دوري لاتصام الأوضاع البنوية والدلالية التي تتكون منها اللغة إلى أصول وفروع وتسلسل اكتسابها على ممر الزمان: فلكل واحد منها أطوار اكتسابية ثلاثة: طور الاندماج (حيث يستقبل فيه الفرد المؤثر الجديد بحواسه، ويلم به لأول مرة)، وطور الامتثال (حيث يتكيّف فيه سلوكه بالمؤثر الطارئ وبالتالي ذهنه وأجهزته الفيزيولوجية) ثم طور الرد الفعلي وهو نشاط جديد ناتج إما مباشرة وكرد فعل للمؤثر، وإما بعد أن يحصل التكيف المذكور، ومهما كان فإن التكيف حاصل لا محالة، إلا أنه تتغير جهاته بتغير المؤثرات، كما أنه يتوقف أيضا إذا لم يصحبه حافز عاطفي قوي.

101 - أي الإدراك الناتج مباشرة وبدون وساطة لفظية تعريفية عن اشتراك الإدراك الحسي والعقلي لما يحتوي عليه الكلام من مبانٍ ومعانٍ.

بكيفية منتظمة). إنما الجديد أو على الأقل ما يتناساه أكثر الناس هو ضرورة الانتقاء والتخطيط والترتيب للمادة اللغوية والتمسك الشديد بما تقتضيه هذه الأشياء – بدون تهاون – من الضبط والتدقيق والتنسيق بالنسبة للعمليات التعليمية. وهناك شيء جديد آخر وهو التدقيق العلمي الذي أدخل منذ عهد قريب في نظرية الترسيخ وما تلاها من تطبيقات مفيدة وسنتعرض الآن لمقاييس هذا الترسيخ.

إنّ العمل الترسيخي في اكتساب الملكة اللغوية متوقف كما قلنا على الربط الشديد بين ما تسمعه الأذن وما تبصره العين من الأحوال التي يتعلق بها هذا الخطاب، ومن ثمّ ما يدركه العقل من العلاقة بين اللفظ والمعنى مادة وصورة. وعلى هذا فإنّ موقعه من الأطوار الثلاثة التي ذكرناها هو طور الامتثال والتكيف السلوكي. فأول مقياس يجب أن يعتمد عليه في العمل الترسيخي هو أن نعوّد المتعلم على وصل عمله التعبيري بما تدركه الأذن في مستوى الأداء للأصوات والمباني وذلك لتحصل المراقبة الذاتية بكيفية آلية، أي بإحداث تصحيح ارتجاعي مستمر، ولهذا علاقة بالتصحيح الفوري للأخطاء (من قبل المعلم)، وهو مفيد جداً لأنّه يمنع ظاهرة التكيّف أن تلعب دورها في ترسيخ الأفعال المكتسبة. فالشخص كما هو معروف إذا تمادى في عمل ما ولم يطرأ عليه أي مؤثر يعارض هذا العمل صعب عليه تغييره وتطويره.

ويقتضي العمل الترسيخي من جهة أخرى، وكذلك عمليات الإيصال، أن تقسم الصعوبة إلى أقصى درجة ممكنة، فالمقياس ههنا هو ألا يتناول التدريب الواحد أكثر من صعوبة واحدة (أما بالنسبة للإيصال فألا يتناول الدرس الواحد إلا عددا محدودا جدا من العناصر الجديدة مفرداتٍ كانت أم صيغا إفرادية وتركيبية[102]. ثم لا ننسى أن الصعوبة الكبرى (وقلّ من يتفطن لذلك) هي في اعتراض ما اكتسبه الشخص قبل دخوله إلى المدرسة وممارسته له

102 – وتستعمل معها العناصر التي سبق اكتسابها كإطار لها ولتثبيتها أيضا لأن الأفعال المولدة لها – وخصوصا الحديثة الاكتساب – إذا ترك استعمالها لمدة طويلة زالت عن الذاكرة كيفياتها (إلا إذا اقتنيت في سن مبكرة كما هو معروف).

خارج المدرسة من الأوضاع اللغوية اللهجية (أو الأعجمية)[103] على ما يعرض عليه من أوضاع غير اللهجية[104]. ولتلافي ذلك وتطبيقا لمبدأ تقسيم الصعوبة يجب أن يجري التدريب كما يلي:

– يدرب المتعلم على التصرف في **البنى الجديدة** التي لم ترسخ بعد في استعماله **بمواد إفرادية معروفة لديه** (إما أن تكون موجودة بالفعل في لهجته بخلاف يسير، وإما أن لا توجد فيها إلا أنّه اكتســبها في دروس سابقة)، (**تحويل الصيغة على مادة معروفة**).

– يدرب على العكس من ذلك على التصرف **في المواد الإفرادية الجديدة** التي لم يتعود بعد على استعمالها بصياغة كل واحدة منها على **الصيغ التي يعرفها** (لنفس الأسباب). وهذا لا يخص صيغ المفردة فقط، بل يشمل أيضا المباني التركيبية (**تحويل المادة على صيغة معروفة**) [105] .

ولهذا التقسيم أهمية كبيرة (على مثل أهمية الانتقاء للألفاظ والاكتفاء فيها على الوظيفي منها) لأنّه به **يسلم التلميذ من الحصر اللفظي والعي**. ويكون نجاحه الحاصل بفضل السهولة النسبية التي يجدها في عمله الاكتسابي من أقوى الحوافز النفسية على مواصلة الدراسة بل **هو الحافز الأعظم** بالنسبة للإنسان (ويكون بمثابة المجازاة الغذائية المحفزة للحيوانات).

هذا ويقتضي التصور السليم لماهية اللغة أن تكون الأعمال الترسيخية هي أهم الأعمال الاكتسابية، نظراً إلى أن الإتقان لأيّ عمل كان ينتج دائما عن الممارسة المتواصلة، ولا سيّما عن الممارسة الممنهجة المنتظمة غير الفوضوية، ولهذا نرى مع كل اللسانيين أنّ قسطها من

---

103 – تسمى هذه المكتسبات اللغوية الأولى بالـ«المنشأ اللغوي» (ويقابلها في اللغات الأوربية Substrat). يقول الجاحظ بهذا الصدد: «متى ترك (الإنسان) شمائله على حالها ولسانه على سجيته كان مقصورا بعادة المنشأ على الشكل الذي لم يزل فيه» (البيان، 1 / 70).

104 – إن العادات اللغوية – اللهجية أو الأعجمية – التي يكتسبها الإنسان من بيئته الأولى من أقوى العوائق التي تعترض عليه في تحصيله للعادات اللغوية الجديدة غير اللهجية. ولهذا ينبغي ألا يصطدم المتعلم بالوضع غير اللهجي دفعة واحدة، كأن تقدم له في كل درس ألفاظ وصيغ كلها جديدة طارئة على منشأه اللغوي.

105 – هذا رسم فقط لأهم ما يجب إجراؤه، إذ يمكن أن يتفنن المربي فيوسع القسمة أكثر من ذلك (وبحسب ما يقتضيه التداخل الشديد بين مختلف المستويات اللغوية في الوضعين البنوي والدلالي).

الدراسة يجب أن يكون أوفر بكثير من حصة العرض والإيصال. ومهما كان فإنّه **يجب أن لا تقلّ نسبتها عن ثلاثة أرباع الدراسة** (وهيهات أن يكون هكذا الأمر في واقعنا التعليمي). بل ولا نبالغ إذا قلنا بأنّ العمل الاكتسابي للغة كله تَمرُس ورياضة متواصلة كلما توقفت توقف معها النمو اللغوي وصارت الملكة فيها شيئا فشيئا إلى الزوال حتى ولو كان صاحب هذه الملكة يحفظ قواعد اللغة كلها. وهذا يحملنا على القول بقلة فائدة هذا الحفظ بالنسبة لهذه القدرة الكلامية وعليه فالسؤال المطروح الآن في أكثر من بلد، وخصوصاً في البلدان العربية هو هذا: هل للقواعد في نفسها وفي تعليمها من فائدة؟ ثم إن كان لها فائدة فمتى وكيف يجب أن تُعلَّم؟ والإجابة عن هذا التساؤل متيسرة إذا ما رجعنا إلى كل ما أثبته البحث العلمي في هذا الميدان. إنّ القواعد هي جوهر اللغة ولُبُها وأساسها، إذ ليست إلا عبارة عن نظامها البنوي. غير أنّ ضبطها وإحكامها عند المتكلم الفصيح الذي يجريها في كلامه ويعمل بها بكيفية عفوية شيء وضبط العالم بالنحو لمحتواها ولأسرارها وعللها شيء آخر. ولهذا فإنّ لها شكلين اثنين: شكل **المثال** والنمط **السلوكي** وشكل **القانون** المحرر (مع ما يمكن أن يصحبه من تعليق وشرح للشواذ). فالسؤال السابق يصير بذلك على الصورة التالية: بما أنّ المكتسب للملكة اللغوية يريد فقط أن يَفهم ويُفهم ويسلم مع ذلك لسانه – أي أفعاله الكلامية – من كل خطأ فهل يحتاج إلى العلم النظري – أي إلى القواعد المحررة – ليسلم تماما من الخطأ؟ ألا يكون إلمامه بها والنظر فيها وشعوره الواضح بها عاملا يساعده على ذلك؟ ثم إذا لم تكن له حاجة بذلك في أول مراحل التعليم فمتى يحتاج إليه، وكيف يمكن تحصيله ولأي غرض؟ كما سبق أن قلنا: كل مُكتسِب لقدرة من القدرات العملية الإجرائية غير مفتقر أبدا إلى معرفة القوانين المحررة التي تضبط بكيفية نظرية هذه القدرات بل تكلفه معرفتها قد يعرقل اكتسابها لأنّ الأفعال المحكمة غير شعورية بالنسبة لصاحبها، فإذا تأمّلها وأمعن النظر في حركاتها تعثر وزلّت قدمه[106].

106- وهذا نلاحظه كثيرا في أفعال الإنسان كالمشي والركوب على الدراجة والعزف على الآلات الموسيقية وغير ذلك.

وهذا ينطبق أكثر على الكلام لأنّه أشد الأفعال تعقداً . فالمتكلم أثناء كلامه يفكر بسرعة عجيبة فيما سيقوله، وفي الوقت نفسه – لا قبله ولا بعده – يعبر عما فكر فيه منذ لحظة! ولذلك فلا بد أن لا يتقيد تفكيره الصريح الواضح في الأغراض والمعاني بالتفكير في كيفية إحداثه للكلام. وهذا يستلزم أن تكون أفعاله المحدثة لعباراته آلية غير شعورية. أما كيف يكتسب هذه الصفة فبإعمال ثم إعمال... آلة إدراكه ونطقه على مثال ثم مثال آخر ثم مثال آخر... حتى يستفرغ بانتظام وتؤدة جميع مثل النحو (وعلى الكيفية التي سبق أن وصفناها والكيفية الترسيخية التي سنراها). فإذا تم له ذلك أو صارت له على الأقل قدرة كافية في إجراء وتحريك هذه الآليات استطاع حينئذ أن ينظر في القوانين المحررة، وفائدتها تكون ههنا كفائدة جميع القوانين العلمية الأخرى (كقوانين الفيزياء والكيمياء مثلا)، لأنّ اطلاعه عليها سيهيّئه للنظر النقدي بل والبحث الموضوعي في ظاهرة اللسان. والعبرة في كل هذا هو ما قلناه فيما سبق من أن هناك اللسان كملكة وقدرة، وهناك اللسان كظاهرة اجتماعية عامة الوجود وهناك علم اللسان كنظرية تحقيقية لهذه الظاهرة من جهة ولتلك الملكة من جهة أخرى.

وما يقال عن الوضع البنوي يقال أيضاً عن الوضع الاصطلاحي الدلالي الذي يجب أن يستغل أكثر في المرحلة الثانية، أي مرحلة تحصيل المهارة البلاغية. فإنّ في هذه المهارة أيضا آليات يجب أن تُقتنى بالممارسة المستمرة المنتظمة. ويتجنب فيها التحديدات النظرية البحتة وبالأحرى الشبه الفلسفية (كالتي نجدها في شروح التلخيص). ولا يلجأ إلى التحديد (الوظيفي «الرسمي»)[107] إلا بعد الترسيخ العملي الإجرائي لهذه الآليات البيانية. ولا بأس بالتلميح مع ذلك إلى حقيقتها بكيفية دورية، بعد أن يتمّ الاكتساب الفعلي لكل طريقة من طرق الأداء البليغ (نظرًا إلى نضج التلاميذ في ذلك المستوى). أما فيما يخص النحو النظري فيشرع في تعليمه في هذا المستوى أيضا بشرط كما قلنا أن يكون التلميذ قد تمّ امتثاله العملي لمثل النحو الأساسية.

107 – انظر ما قلناه عن هذا الحد.

ويمكن أن يشرع في أواخر المرحلة الأولى بإلقاء بعض الأضواء النظرية البسيطة على كل ما تم اكتسابه من قبل المتعلم بنفس الكيفية الدورية[108]. وأصل الأصول في كل هذا هو أن لا يعتمد أبداً على النظر في اللغة (كيفما كان) لاكتساب

يجوز أن يحصل هذا النظر بعد تحصيلها - بالنسبة لكل بنية - والتأكد المطلق أنّه قد انتهى على أحسن وجه، ولا خطر على الآليات الأساسية. فيكون النظر في اللسان حينئذ فقط عامل بناء لا للترسيخ بل لفتق المدارك العقلية وحمل المتعلم على الاطلاع العلمي الدقيق. وأحسن الطرق التربوية لتحصيل النحو النظري هي التي تقدم معلوماته وقوانينه على شكل رسوم بيانية بسيطة يشار فيها إلى العلاقات والعمليات بالرموز (وعددها قليل جدا)[109]، ويتفادى بذلك النص المسهب الذي يصعب حفظه ، ويتجنب أيضا - وهذا أهم شيء - التحديد بالجنس والفصل بالنسبة للبنى، بل يستعمل الحد الرسمي (الذي يذكر الصفات والعلامات المميزة للشيء فقط) ولا يلجأ إلى التحديد بالجنس والفصل إلا في الحقائق في ذاتها الخارجة عن نطاق البنية.

وبهذا الذي قلناه يصبح المشكل الذي يطرحه المربون العرب الآن وهو الاختيار بين طرق ثلاثة لدراسة النحو: «طريقة النصوص الأدبية ثم الأمثلة ثم القواعد، أو طريقة الأمثلة ثم القاعدة أو طريقة القاعدة ثم الأمثلة» لا معنى له. لأنّ هذا السؤال لا يميز أصحابه فيه بين المرحلتين اللتين ذكرناهما ثم يجعلون المشكل منحصرا في الاختيار بين الطريقة الاستقرائية والطريقة القياسية، وفي ذلك عندنا تسامح كبير لأنه ليس هناك فترة تكون كلها استقرائية وفترة أخرى كلها قياسية لا في إدراك المتعلم لما يبلغه إياه المعلم بكيفية ضمنية وغير

108- كما يمكن أن تدخل بالتدريج وبكميات قليلة جدا مصطلحاته قبل ذلك، أي في النصف الأخير من المرحلة الأولى، بدون تحديد أو تعليق ، بل بربطها بالأعمال الترسيخية، حيث تكثر فيها الأخطاء فيتدخل المعلم لتصحيحها، فيبين نوع الخطأ بتسمية العنصر الذي وقع فيه (ويبدأ طبعا بالمصطلحات الكثيرة التواتر مثل ألقاب الإعراب والفاعل والمفعول والفعل الماضي والمضارع والأمر وغير ذلك من الألفاظ الأساسية). وهكذا يتم إعداد المتعلم لتلقي النحو النظري في المرحلة الأولى نفسها، ويكلف في نهايتها بإعراب التراكيب التي قد اكتسب مثلها وتعود على إجراء هذه المُثل في تعبيره الشفاهي والكتابي قبل ذلك بكثير.

109 - مثل علامة التقديم والتأخير: > و< وعلامة الاستلزام:⟵ وعلامة الطرد والعكس ⇄ أو التكافؤ البنوي: ⟷ وغير ذلك.

ضمنية ولا في أثناء اكتسابه لملكة التعبير؛ إذ الاستقراء، وإن كان هو الأول في عمليتي الإدماج والتكييف إلا أنّه يتلوه على الفور القياس والاستدلال (بكيفية غير شعورية في غالب الأحيان) ثم يعود صاحبه في الحين إلى الاستقراء، وهكذا دواليك. وحتى العمل الترسيخي التدريبي الذي ينبني أساساً على القياس لا يخلو أبداً من الاستقراء، أي التصفح للجزئيات (التي اختزنتها الذاكرة). ثم إن الترسيخ (أو التدريب والتطبيق) لم يحظ في هذا السؤال بأي اهتمام، مع أنه هو كل شيء في تدريس اللغة[110].

وإذا كان الاكتساب للملكة اللغوية إدراكاً مباشراً أكثر منه إدراكاً بوساطة لفظية ونشاطاً سمعياً تعبيرياً متواصلاً أكثر منه استقبالاً سلبياً، وإذ قد عرفنا مقاييس التبليغ المقتضية للإدراك النشيط غير السالب، ومقاييس الترسيخ الفعال، فما هي أنواع العمل الترسيخي التي تخضع لهذه المقاييس الأخيرة؟

إنّ لهذا العمل أنواعاً متعددة أكثرها معروف استغله الناس منذ أقدم الأزمنة. ويمكن أن تحصر في ثلاثة أجناس: الحكاية المتكررة وأهم أنواعها الحفظ عن ظهر قلب إما للنصوص

110- فالتدريس للغة كقدرة ينبغي أن ينحصر كله في التوجيه والتنسيق لتكييف المتعلم (تتداول وتتعاقب فيه على الفور وبكيفية دورية المؤثرات ومفعولها وتصحيح هذا المفعول) تتقدمه فترة وجيزة جدا يتناول فيها بكيفية محسوسة المعطيات اللغوية الجديدة. وعلى هذا يكون ترتيب العمليات الاكتسابية للملكة الأساسية (والمبدأ فيها كما رأينا هو ألا يُعزل النحو عن إطاره الطبيعي، الوضع البنوي عن الوضع الدلالي المحسوس):

1 - الانطلاق دائما من وحدة خطابية (نص مسموع مكتمل الدلالة ومتكامل الأطراف) يكون محتواه خاضعا تماما لمقاييس الانتقاء والتدريج وتقسيم الصعوبة وغير ذلك مما سبق ذكره، ويتم إبلاغه بالمشافهة في إطار محسوس مناسب لمحتواه، ليحصل إدراكه بما فيه من العناصر الجديدة (من جميع جوانبه: الصوتية والبنوية والدلالية) مباشرة وبدون وساطة لفظية (يسمع تسجيل منه مع سياق من القرائن المرئية).

2 - إجراء مراقبة فورية من قبل المعلم على شكل سلسلة من الأسئلة (بألفاظ اكتسبها بعد المتعلم) تتحول إلى حوار، في نفس الإطار للتأكد من إدراك المتعلم لجميع عناصر الوحدة الخطابية بما فيها الجديد.

وينبغي أن تأخذ هذه الحصة ربع الوقت المخصص للحلقة أو الوحدة التعليمية (ونعني بها الحلقة الواحدة من سلسلة الحلقات التي يتكون منها المخطط العام للدراسة، وقد تكون الحلقة درسا يستغرق ساعة واحدة أو عدة دروس).

3- التدريب على استعمال العناصر الجديدة وتثبيت القديمة في آن واحد؛ وفي نفس الإطار ثم بالاستعانة بالمخبر اللغوي إن أمكن، ويجب أن تستغرق حصة التدريب 3/4 الحلقة كما قلنا، لأن تدريس اللغة هو التدريب على استعمالها نفسه وإدراك عناصرها ما هو إلا تمهيد لهذا التدريب لا أقل ولا أكثر.

وتدخل شيئا فشيئا على هذا المنهاج، لكن بنفس الترتيب وبحسب ما يبلغه المتعلم من النضج العقلي والخبرة العلمية للغة - طرق أخرى تكون أكثر تجردا وهي: في مستوى الإدراك: الوساطة اللفظية (زيادة على الإدراك المباشر) كالتحديدات والشروح للمفاهيم والبنى (بألفاظ يعرفها المتعلم ليس غير) وفي مستوى الترسيخ وسائل أخرى سنراها فيما يلي. كما يتجاوز فيه أيضا التعبير السليم (الذي ليس فيه أي تغيير يرجع إلى البلاغة) إلى التعبير البليغ الذي يخضع لما تقتضيه البلاغة (بالشروط التي ذكرناها سابقا).

التي تُقدَّم كنموذج في التعبير يقتدى به (نثراً أو شعرا ملحنا أو غير ملحن)، وإما للقواعد، وإما لكليهما معا، ثم تمارين التصريف والتحويل، ثم التمارين التحليلية والتركيبية. ولكل واحد من هذه الأجناس قيمة في ذاته، إلا أنّ المربين قد يفضلون هذا على ذاك، بل ويقتصرون عليه في غالب الأحيان في كلتا المرحلتين وفي جميع الأحوال. وقد يؤدي هذا إلى أن يصير الترسيخ كله حفظاً مجردا أو تمريناً تحليليا (كالإعراب أو التلخيص للنصوص وشرح المفردات) وتركيباً (كتركيب الجمل والإنشاء) يأتي دائما قبل أوانه فتكون النتيجة بذلك ضئيلة، بل وقد يصاب المتعلم بنوع من العجز والشلل الفكري اللغوي فيغمره يأس خطير.

وقد لوحظ مع ذلك قلة اهتمام المدرسين بالنوع الثاني، وهو التمرين على التصرف في البنى في ذاتها. نعم كلهم يعتنون بتحفيظ التلميذ لأمثلة الفعل وإسناده إلى الضمائر المختلفة، بل وقد يكلفونه بتحويل المذكر إلى المؤنث والمفرد إلى الجمع، وغير ذلك مما يفيده إفادة كبيرة جدا، إلا أنّ هذه التمارين أكثرها مرتجل، وهي غير مبرمجة أي غير مندرجة في خطة سبق أن أعدها المدرس لهذا الغرض. وصحيح أنّ الحكاية للنماذج الكلامية ضرورية إلا أنّ دورها ينحصر في ثلاثة أشياء:

1 – استئناس المتعلم بما يتناوله من المعطيات الجديدة (في طور الإدراك).

2 – حفظه للصيغ الجامدة السماعية التي يكثر مجيئها في الكلام الفصيح (كالتراكيب التي تجري مجرى الأمثال).

3 – تزوّده بما سيحتاج إليه في المستقبل من جوامع الكلم ومن آيات كريمة وأحاديث شريفة للتذكير والاحتجاج ونحو ذلك. ولا يلجأ إلى الحفظ أبداً لغير هذه الأغراض الثلاثة أما وسائل الترسيخ التحليلية والتركيبية فهي مفيدة جدا (بشرط أن تبرمج البرمجة الدقيقة وتنسق حسب ما يقتضيه التخطيط العام للدراسة) التي تمكّنه من ذلك هي التدريب على التصرف العفوي في بنى اللغة (ولذلك سماها اللسانيون بالتمارين البنوية)[111]. ومقاييسها هي كالتالي:

---

111 – بالإنجليزية: Structural Drilles وبالفرنسية: Exercices structuraux.

1 – يأتي كل تدريب على الفور بعد إدراك المتعلم لمحتواه اللفظي والمعنوي (الصوت والبنية والدلالة)، واستئناسه به (في الفترة الوجيزة التي أشرنا إليها) حتى لا يكون تدريبه على أشياء مجهولة لا يعرف لها معنى.

2 – تترتب عملياته هكذا: يقدم المعلم أو المدرس[112] العناصر الجديدة (يستخرجها من النص الذي سبق أن اطلع المتعلم عليه في حصة الإدراك) على شكل تقابل بين الأصول والفروع (ويحتاج في ذلك أن يستعمل بعض العناصر القديمة)، ويشعر التلميذ بهذا التقابل اللفظي البنوي والدلالي (في مستوى الدوال) باستبداله عنصرا بآخر في داخل الصيغة الواحدة ويكرر ذلك حتى يستنبط المتعلم بنفسه المصفوفة (أي القياس) التي يندرج فيها هذا التقابل (ويقع ذلك إما في مستوى الحروف في تعليم الأداء الصوتي الصحيح، وإما في مستوى الكلم أو مستوى التراكيب حسب ما يستلزمه التخطيط). ولابدّ كما قلنا أن تكون جميـع العناصـر – وخاصة الكلم – معروفة لدى المتدرب، وإن لم يكتسب بعد المهارة على استعمال الجديد منها لأنّ المقصود ههنا هو اكتساب البنية والمثل الإجرائية؛ فإن كان في المدرسة مخبر لغوي وهو عبارة عن مخادع ينعزل فيها المتدرب ويسمع المثيرات المسجلة في شريط، فيستجيب لها ثم يسمع الجواب الصحيح المسجل في إثر ذلك فيعيد الإجابة؛ وينبه على خطأه المعلم إن تمادى فيه وهكذا دواليك[113]. فيمكن أن يستفيد المتعلم أكثر لأنّ تدريبه فيه متواصل غير متقطع، فكأن له مدرسا خاصا لا يشتغل إلا به.

3 – يكتفي في كل حصة ترسيخية في هذا النوع بالتدريب على التصرّف في بنية واحدة ويكتفى في داخل القياس الذي يضبط هذا التصرف على تقابل بنوي واحد (كالانتقال من المفرد إلى صيغة واحدة من جموع التكسير أو من المضارع المثبت إلى المضارع المنفي بلم ولن وما والاستثناء بإلا في جميع أحواله وغير ذلك، وهذا لا يتطلب أكثر من أربع

112 – ينطبق هذا على كل تلميذ لم يحصل بعد على الآليات، وبالتالي على التعبير السليم، مهما كان المستوى من التعليم الذي ينتمي إليه: من الابتدائي إلى الثانوي (حتى العالي)، وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن يلجأ إلى النحو النظري، لكن بعد – دائما بعد – تحصيل الآليات على الشكل المذكور ههنا.

113– ويحتاج بعد ذلك المتدرب إلى أن يعيد الاستماع إلى كل الشريط وما سجلته المسجلة فيه من إجاباته، ويقارن من جديد بينها وبين الأجوبة الصحيحة المسجلة فيه (على التوالي).

دقائق). ثم يعاد نفس التصرف عشر مرات على الأقل بتغيير المادة في كل إعادة، (أي المحتوى الصوتي والدلالي). ويجري ذلك مشافهة في الصف أو في المخبر اللغوي (ويكلف التلميذ بعد ذلك بعدد كبير جدا من هذا التحويل نفسه كتابة وكفرض منزلي). والمقصود ههنا هو أن يتمكن المتعلم من إجراء هذا التصرف بدون أي تردد.

4 - تُنوَّعُ هذه التمارين وترتَّب وتدرج على الشكل التالي:

1 - **الحكاية المجردة** لما يسمعه المتدرب (مما قد فهم معناه من ذي قبل) حتى يتشبع سمعه بها، وتنشط ذاكرته بإعادة إطار المسموع الدلالي إلى الشعور.

2- **الاستبدال الساذج** وهو الذي يخص الموضع الواحد من الصيغة[114].

3- الاستبدال المتعدد المواضيع، وهو تغيير للمادة في عدة مواضيع، وعلى التوالي[115].

4- **الزيادة أو الحذف**[116] والمقصود منه تثبيت العناصر المكتسبة (لفظا ومعنى) مع تثبيت العناصر الجديدة، وبصفة خاصة البنية الجديدة.

5 - **التصريف والتحويل البنوي** وهو جوهر التمارين الجارية على البنية، لأنه تدريب على تغيير صيغة القبيل الواحد من العناصر في داخل الوحدة اللغوية بدون زيادة (ولا حذف)، على هذه الوحدة (أو بزيادة أو حذف أي بمزج التحويل بالنوع الرابع)، فهو تغيير لصيغة هذا القبيل لا لمادته (لا تستبدل كلمة بأخرى في نفس الموضع، بل تفرع الفروع البنوية من الأصل الواحد)[117].

114- وذلك مثل: جاء القوم إلا زيدا (المثير عمرو) (جاء القوم إلا عمرا). (المثير عبد الله) (جاء القوم إلا عبد الله)... (والاستبدال الساذج يساهم فقط مع الحكاية وما سنذكره فيما يلي، في تحصيل هذه البنية: الاستثناء بإلا في جملة مثبتة وبذكر المستثنى منه نصب المستثنى).

115- مثل جاء القوم إلا زيدا (المثير:ذهب) ذهب القوم إلا زيدا (المثير: الناس) (ذهب الناس إلا زيدا وهكذا).

116- مثل جاء القوم إلا زيدا (المثير: راكب) (جاء القوم راكبين إلا زيدا). (المثير: مساء أمس) (جاء القوم راكبين مساء أمس إلا زيدا). وهذا كله تثبيت لكيفية إجراء الحال والظرف وقد سبق اكتسابهما في إطار البنية الجديدة، ويتطلب ذلك تصرفا للتوفيق بين العنصر المزيد والأصل غير المزيد فيه. وكذلك هو حال الحذف.

117 - وذلك كالتمرين التالي: المثال: ما علمت متى خرج، لا أعلم متى يخرج (المثير: ما سألت متى سافر)، ما أسأل متى يسافر (المثير: ما تذكرت متى رجع) لا أتذكر متى يرجع.. وكهذا الآخر: المثال: هذا رجل من مكة، هذا مكي الأصل (المثير: هذا رجل من المدينة)، هذا مدني الأصل وهكذا.

المصادر والمراجع

1 - باللغة العربية :

أرسطو:

- كتاب الشعر، ترجمة أبي بشر متى، تحقيق عبد الرحمن بدوي. القاهرة، 1953م.
- كتاب ما بعد الطبيعة ط 1987م.
- كتاب منطق أرسطو. ترجمة اسحاق بن حنين. تحقيق عبد الرحمن بدوي. القاهرة، 1948

الاستراباذي (الرضي): شرح الكافية، اسطنبول 1275هـ.

ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، عناية أوغست موللر – ألمانيا 1982م.

ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد): نزهة الألباء في طبقات الأطباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة 1976م .

البطليوسي (ابن السيّد، عبد الله بن محمد): الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. تحقيق عبد الله أفندي البستاني، بيروت 1901م .

الجاحظ (عمرو بن بحر، أبو عثمان):

- البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة 1984م .
- الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة 1940، 1947م .

الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، نشر رشيد رضا 1335هـ .

الجرجاني (علي، السيّد الشريف): كتاب التعريفات، ط. القاهرة 1306هـ .

ابن جني (أبو الفتح عثمان):

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة 1952، 1956م، 3ج .
- كتاب العروض، تحقيق حسن شاذلي فرهود، بيروت 1392هـ / 1972م .
- المحتسب، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، القاهرة ط. 1386، 1389هـ .
- سر صناعة الإعراب، القاهرة، 1959م .
- المنصف، القاهرة، 1954.

الحاج صالح (عبد الرحمن):
ــ النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الأداب الجزائر العدد1، 1964م .
ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق زكريا علي يوسف، القاهرة 1345-1347هـ.
أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، ط. القاهرة . 1939م .
ابن خلدون: المقدمة، بيروت، 1957م
الخليل بن أحمد : كتاب العين، تحقيق ع. درويش، بغداد 1967م.
إخوان الصفا: مقولات، ط. بيروت .
الرازي (فخر الدين):
ــ لباب الإشارات، القاهرة، 1326هـ .
ــ التفسير الكبير، القاهرة، د ت.
الرافعي (مصطفى صادق): تاريخ اداب العرب ط. 1940م.
ابن رشد:
ــ تلخيص الخطابة، تحقيق عبد الرحمن بدوي، القاهرة 1960م .
ــ تلخيص كتاب الشعر، تحقيق عبد الرحمن بدوي، القاهرة 1953م.
الرماني:
ــ شرح كتاب سيبويه، مخطوطة مصورة، معهد المخطوطات العربية رقم85.88 نحو
ــ كتاب الحدود، نشر محمد جواد، بغداد 1969م.
الزجاج: إعراب القرآن (منسوب إليه) تحقيق ابراهيم الأبياري، القاهرة 1964.
الزجاجي:
ــ الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة 1959.
ــ مجالس العلماء، الكويت، 1962.
ابن السراج: أصول النحو (مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم 326 أوقاف)
السكاكي: مفتاح العلوم، القاهرة 1348هـ، 1929م.
ابن سلام الجمحي (محمد بن سلام): طبقات الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة 1952.
سيبويه: الكتاب ط. بولاق جزآن: 1316- 1318هـ.
ابن سيده: المخصص، القاهرة 1316-1321هـ .
السيرافي: شرح كتاب سيبويه، نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية ابتداء من 82 نحو.

ابن سينا:

ــ أسباب حدوث الحروف، تحقيق .م.ح. الطيان ومير علم، دمشق .1983

ــ القانون في الطب، ط: بيروت،1972 .

السيوطي:

ــ المزهر في علوم اللغة، ط2 القاهرة .

ــ الاقتراح، حيدر آباد 1359هــ.

الشافعي (محمد بن إدريس): الرسالة في أصول الدين، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، 1940م.

شلبي شميل: فلسفة النشوء والارتقاء، القاهرة 1910 .

الفارابي: كتاب الحروف، مدريد، 1932م.

ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . ط. السلفية 1328هــ .

أبو علي الفارسي:

ــ التكملة، المكتبة الوطنية ، القاهرة، مخطوط رقم 100.

ــ التكملة، مخطوط بالأسكوريال رقم 42.

فندريس: اللغة (الترجمة العربية)، القاهرة 1950م .

القاضي (عبد الجبار): المغني، القاهرة، 1960/1961م.

القالي (أبو علي): الأمالي، القاهرة، 1344هــ .

كراوس: جابر بن حيان والعلم اليوناني، القاهرة 1942م.

المبرد (محمد بن يزيد، أبو العباس): المقتضب، القاهرة 1385هــ – 1388هــ.

مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، العدد 1و2، 1971م.

ابن يعيش: شرح المفصل، القاهرة، د ت.

فهرس الموضوعات

طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية- الجزائر-
2012
Achevé d'imprimer sur les presses
ENAG, Réghaïa
-Algérie -
Bp 75 Z.I Réghaïa Tél (021) 84 85 98 / 84 86 11